

[illegible]

القسيم الرابع
في الجداول
في الجداول
في الجداول

[illegible]

مجموعه الكتب في بيان كونها في المسائل على ترتيب الكافية مثلها بقدر رجعت والكافية اسم كتاب شيخ ابن الحاجب في
الخود او انما ترتيب الكافية من غير مختصر لا سيما على ترتيب لقيت الطبع السليم والذوق المستقيم وانما على نهج السليم وارادوا
على منزلة الاسناد اذ اريد الى السبل الرشاد لا اله الا الله سبحانه وتعالى بالمراد لاهل الاية وحدا على فرائد جليلة جامعا للحكايات
مغرية نفسية خاوية على ابرار وادب واسرة وبجصيل الحظ للبدي والفضل للفتى ارادة ان يكون كتاب الكافية في
الترتيب رجاء ان يجلبه الله تعالى مشرقا بالقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى يشتهر في ارباب المشارق والاعقاب والذين
باعتبر اشعنه في الامكام والى هذا اشير في قوله عليه السلام من شبه قوامهم اوتيسر على كل من يتهم بان الكافية من
اصحاب التحقيق حتى يكون لعدة وقرة حيث لا يتيسر بجصيلها انما في الكافية الاستدلال على ما فيها من القواعد والاشعار
وهو موضوع عبارة وذكر مثال لكل قاعدة فيه حتى راي بعض المحصلين بعد الجليل ان المختصر متفيا عن متن الكافية بل يرجع
الى شرح من شرحها او مرقبا بالبديين التعليل في ذكر ترتيب الكافية في علومهم فكلهم يراوا الى ان المختصر مشتق على ترتيبها اجابا
الكافية او اجابة للسؤال فاني قد سمعت عن بعض المشايخ انه قد رآه في بعض الراردين على ابي حنيفة المختصر في الكتاب ان يجيب
مختصرا على ترتيب الكافية عبارة وافحة وذكر امثلة في جميع قواعد بدون بيان الدلائل ثم جيب في المختصر على ترتيب الكافية لما
اشرع في اكثر المواضع اعلمها ان اكثر حكم لكل فلا بد وما يقال كيف وقع في المختصر على ترتيب الكافية وقد وجد بعض المراجع غير رات
عليه ولا يبعد ان يجلب الكافية منها مقتضا لمصوت مخدوت او صدر اعلى ثم اسام الفاعل كالكافية والابائية في قوله تعالى ليس
لوقتكم كاذبة وهل ترى ام من باقية وحيد يتعلم ان يكون قوله على ترتيب الكافية منصوب المحل على انه حال من جهات
الخود المستحيات في جهات الخوالات كونهما مستند على ترتيب حصال الكافية اى وضعها وتحميل ان مقتضى المختصر وانما في هذا
مختصر مختص بآيات في نحو مجموع في مقاصده موضوع في القواعد الكافية والكافية والى هذا اشير في تسمية المختصر بالابائية
فمن شرع فيما كان منزلة الاستدلال عن قوله على ترتيب الكافية عنه عليها على اسم الكتاب كما هو مشهور بقوله ميرزا وشيخا
الكان كبير الرواد والاصا على صيغة اسم الفاعل كبريا حالين من تاء التثنية في قوله رجعت والكان فتحتها على صيغة اسم الفاعل كبريا
حالين من الضمير المجرور في تاء وانما جعل مختصرا مبدءا مفصلا لان ارباب التدوين رحيم الله تعالى قد اتفوا في جميع المسائل على
النظم المبرر فيما يشترط فيه من اجابة انصافهم كبريا والاباء فصولا كما جاء في صور وايات وقد جرت عادة من يجعل الكتب مشتملة على
الابواب والابواب مشتملة على الفصول ومع ذلك التزموا بالبركة في الاختصار عن مصنفه تبعا لمقتضى كل كتاب في معنى شرح
كل ما اتصل انما في اذهان المصنفات لمسة جديدة تنسجها الى مراحل وزواجر واما في عبارة مسكن بقدر رجعت والاباء

في استفسار الرواية على ما عاراه اي شمسها وكذا عبرتها وحيث من كان اذا تكلمت عن غير شي الا فاعلم ان
على السامع عبارات لها تفسيرها في غير الذي هو مستور كما ان المفسر يفسر ما هو مستور من الرواية لانها تكلم على تفسيرها وتفسير
لقد عاراه اي لا عبارة مفهومة لا يفهم منها اي لا يتصور من اياد الا انك من اعطاء المعنى الى المفسر ولا انك تفسر
سائل كما لا ينبغي ان يكون ما يدعى كذا لا يفهم القاصده وان شاء ما يدعى كذا لا يثبت القاصده فهو شخص من المثال لان كل ما يدعى
شاه الصانع مثال من غير كذا لان الثابت لا يفسر كل كلام بل لا بد من كونه مقدر بان يكون كذا لا يثبت الا من الحديث والحكم
من غير كذا لا يثبت فانه لا يثبت ان كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
السبب ومنع البرهان من كذا لا يثبت فانه لا يثبت ان كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
كذلك من الاذكار وهي كذا لا يثبت كذا في مسألتها من كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
الوجود في مسألتها رابع الى المختص لا يثبت في كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
بعض المسائل فليس يتم ذلك من غير فرض الا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
في كذا لا يثبت لان المختص لا يثبت في كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
مكان كذا لا يثبت في كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
ما يثبت في كذا لا يثبت في كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
عليه بعد ذلك انما لا يثبت في كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
صحة المسائل فليس يتم ذلك من غير فرض الا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
فانه لا يثبت في كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
في المختص ما يثبت في كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
ومفصول وذكرت في عبارة واضحة وادوت في مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
الاصلي لان هذه الامور من المختص لا يثبت في كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
وانما هي تارة في المختص لا يثبت في كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
سببه كذا لا يثبت في كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى
المسائل المستقلة وما يثبت في كذا لا يثبت في جميع مسألتها مستثنى بالادوية والمسائل جميع مسألتها مستثنى

لا يرد عليه ولا يجيب المعلقون تسمية انحصار الهداية من باب تسمية سبب باسم سبب والهداية تسمى الى انفسه
واما تدبر الى انفسه في قد جارت بنفسها كقولنا في باب انحصار المستقيم في حاله كقولنا قد جارت بنفسها كقولنا في باب
الى صراط مستقيم الهداية هي الهداية الموصلة الى البقية بدليل وقوع الضلالة في مقابلتها في قولنا في اولئك الذين
استروا الضلالة بالهدى ودرجته في انحصار القريب في الغنى جمل كل شئ في مرتبة وفي الصنادع جمل الاشياء الكثيرة
بحيث يظن عليها اسم الواحد على مقدته وانه اسم يترقى الملك الغزير العلام يحتمل ان يكون الباء متعلق بتدبر جرت و
يحتمل ان يكون الباء متعلق بتدبر جرت وانه اسم يترقى الملك الغزير العلام يحتمل ان يكون الباء متعلق بتدبر جرت و
او تصحیح معنى التشریف والملك الحاكم والغزير الغالب الذي لا يعكس عليه والعلامة مبان في العالم ولا كان داب الضمير
ان يذكره اقبل اسمه وع في المقصود تعريف انما يكون الطابطة بصورة في ذلك كقولنا في تسمية التشریف عنده ما ير عليه من سائر
الفرع عليه وما ير عليه ما ليس من سائر فرعه عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتمال به وان يذكر الرض من تحصيل النحو ليراد عنه
الطاب في تحصيله ولا يفرقه ما ير عنه من شقة التحصيل وان يذكر الكل والكلام كونه موضوعي انما يحسون به الامور فحقته
وذكر المصنف الاشارة بهم اما المقدسة نفى الابدائي التي يجب تقديمها اى تقدم ملك الابدائي على المقصود ومبراهن
لترتق مسائل في وقت انفسه على صفة عليه انما في الابدائي فانه لا يطالب
اذا تصور اكن اراد ملك طريق ايت به لكن عرفت عارضة فهو على بصيرة في ملكه ومن لم يتصور به الامور كلها بعضها فانه يكون
في اشروع اجلا على اشروع راكبا المقتدة مأخوذة من مقدرة الخش للجماعة المقدسة منها من قدم عينه تقدم ومقدرة العلم
انما تطلق على حان مخصوصه هي من حرفة العلم وغائه وضووعه لان اشروع في المسائل فانما يتوقف عليها حقيقة العلم على الفاظ دالة
عليها فلا بد ما تسمى من الوقت عليها فانا وبكم المأداة لا يجب الحقيقة حتى تصير من العلم الى غير الفاظ لم تحتج اليها اصلا ومقدرة العلم
تطلق على الفاظ مخصوصه هي التي قدمت امام المقصود ولا ارتباط فيها وانفرد بها فيكون منها ما تسمى فلا يصديق احد هما
على الاخرى واذا عرفت ذلك فالمراد بالمقدرة في قوله اما المقدرة اما العلماني مخصوصه بالابدائي الفاظ مخصوصه او على العكس
ويحتمل التوقف في قوله يرتق المسائل عليها على الوقت العادي على التقدير الاول وعلى التوقف الحقيقة على التقدير الثاني وبما ذكرنا ان
ما يقال من انه يلزم اتحاد الفروع والمفردات فهذا وغيره جاز في الالفاظ المتعارفة في شرح التسمية واما ما ذكره من ان
ان المراد بالمقدرة ما يتوقف عليه اشروع في العلم فيقول ان كان اشروع بمرور به الامور وما ذكره ومن ان البصيرة فليس
مضبوطة انقصي الانتصار على ما ذكره او فيها اى في المقدرة فصول جميع فصل كالاصول جميع اصل وسياق في زمانه مبرهنة

مخرج به مفعول فان قلت ليس يتحقق من الموصوت وان شئت بهذا ان الموصوت موصو والعينه مفردة قلت المتعاقب فيها
 مستحق ومنه ان متعاقب الغضبي والمعنوي يتغير من وجوه قوله تعالى والعقل القوي انهم يظهرون في الفصل الاول من كل الفصل
 الثاني في بيان تعريف الخوارق من عند الثاني والثالث في بيان مخرجها بالكلية والكلية من مخرجها عن قدام الفصل
 في تفصيل كلامها هناك فقال فمحل هو في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 الفصل منها فصل في بيان ان الارباب يد العبد بالتركيب الخوارق في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 تفصيل كلام الرب لم يرد من ليس من الارباب بل في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 بقوله علم بالوصول الى مخرج الفصل من الفصل الاول في الفصل الثاني في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 والثالث في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 ولما كان قوله علم بالوصول الى مخرج الفصل من الفصل الاول في الفصل الثاني في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 او اخر الكلام الثالث من اسم الفصل والثالث في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 جارية على ما يستعمل في الحكيم في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 الوصول الى مخرج الفصل من الفصل الاول في الفصل الثاني في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 قال بعد ما في غاية العلم بالوصول الى مخرج الفصل من الفصل الاول في الفصل الثاني في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 من الارباب والثالث في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 والمركب في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 الارباب في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 بعضها بل من كون العلم بالوصول الى مخرج الفصل من الفصل الاول في الفصل الثاني في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 من الارباب في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 العلم في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 من الارباب في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في
 العلم في الغرض من ان يفسد الغياب اذا انقطع في المستلزم هو الخارج من الحكيم في

يقول ربها على حصة جميع الأحوال ويراد بالاستسوان العربي جميع الالهيصة ولما وقع الفراغ من ترتيب علم النحو سارع
في الفائدة المعقودة منه فقال والنوع منه أي من علم النحو وتدوينه والفرض بالصدر والعقل من الفعل لا جله صيانه الزهر
أي وقاية وهو من ضانه الصدر إلى المعقول وقد مره في معنى الزهر من الخطا والخطا في كلام العرب في تقدير الخطا والخطا
استخرج من الخطا والعرفي والمنوي والفكر أي فاعل البصاية عن الأول غرض علم التصريف وعن الثاني غرض علم المعاني والبيان و
من الثالث غرض علم الميزان وإذا كان الغرض من النحو والفائدة منه هذه العصمة من الخطا في كلام العرب والاستخدام منه على فهم
فهم القرآن والحديث ودراسة وتفسير الآثار فاعل إلى علم البيان وحصيل الفائدة على الإنشآت والقوي على الإنشآت كانت
أشرف العلوم لأن شرف العلم بشرف العلوم منه وقاية وأقرب العروة فائدة وأرجحها فائدة وأرجحها سمياً وأولها عظمتها
ومقدارها وكان قوله وتعليم من الواجبات لأنهم كانوا يعرفون معرفة أشرف راي الواردة لقبة العرب ولا سبيل إلى معرفته وقاية فاعل
الكتاب واستنه الألبان لا يتم الواجب إلا به وكان مقدر المكلف فهو واجب لأنه لو لم يكن واجبا لكان واجب الترك بخير
ترك الشريعة بخير ترك الشريعة ورتبه النحو بعد اللغة والتصريف وقبل اللغة والحديث والتفسير وأول من أسس النحو أمير المؤمنين
علي ابن أبي طالب رضي الله عنه قال في هذا العلم شبيهاً الأهر قارب به إلى الله تعالى لما روي عن أبي الاسود الدؤلي هو أسناده أمير
المؤمنين الحسن والحسين رضي الله عنهما فيهما من سبع رجال يعرفون الله بغيري من المشركين ورواه بالكسر فأكبر ذلك عليه
فقال له هذا أكثرهم رجوع إلى أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه قال في هذا العلم شبيهاً الأهر قارب به إلى الله تعالى لما روي عن أبي الاسود الدؤلي هو أسناده أمير
علي رضي الله عنه قال في هذا العلم شبيهاً الأهر قارب به إلى الله تعالى لما روي عن أبي الاسود الدؤلي هو أسناده أمير المؤمنين
فيما دل العرب واليهي وقال أبو القاسم الزجاجي في المالكية حديثاً أبو جعفر محمد بن رستم الطبري حديثاً أبو جعفر محمد بن رستم الطبري
حديثاً أبو جعفر محمد بن رستم الطبري حديثاً أبو جعفر محمد بن رستم الطبري حديثاً أبو جعفر محمد بن رستم الطبري حديثاً أبو جعفر محمد بن رستم الطبري
وقال وقلت على أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه قال في هذا العلم شبيهاً الأهر قارب به إلى الله تعالى لما روي عن أبي الاسود الدؤلي هو أسناده أمير
سمت بجله كما هذا فاردت أن أجمع كتاباً في أصول العربية فقلت إن قلت هذا اجتبا أتقيت فينا هذه اللغة ثم اتهمه بعد ثلاث
فألقى إلى حقيقته فيها باسم الله الرحمن الرحيم الكلام كلمة أسم وفعل وحرف فالأسم ما أتبعاً عن المسمى والفعل ما أتبعاً
عن الفاعل والحوادث ما أتبعاً عن منشي ليس باسم ولا فعل ثم قال متبقة وزد فيه ما وقع لك واعلم يا أبا الاسود واليه الاستيلاء
كلمة ظاهره ومضمونه ليس بظاهر ولا مضمونه وإنما متفاضل العلماء في معرفته ما ليس بظاهر ولا مضمونه وقال أبو الاسود فوجب منه
استنباطاً وعرضها عليه وكان في ذلك حروف النصب فذكرت منها أن والفت وعل وكان ولم أذكر لكن فقال لم تركتها

فقلت لها حسبها سها فقال لي بل هي سها فزادها سها سها وحكي عن امرأة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضي الله
تعالى عنه وقالت اني ماتت وترك لي امانة مستقعة معاوية فكتب في الخبر عليا رضي الله تعالى عنه فامر بالي اسود ورفس التوضيف
باب الامانة ثم قالت له اني اريد ان اسلمها اليك فقلت لا بل اسلمها اليك فقلت لا بل اسلمها اليك فقلت لا بل اسلمها اليك
فقال لها اما اسلمها اليك فقلت لا بل اسلمها اليك فقلت لا بل اسلمها اليك فقلت لا بل اسلمها اليك فقلت لا بل اسلمها اليك
ابو عمرو بن العلاء فائدة سبويه وعلي بن حمزة الكاشي ثم صار اهل الادب كوفيا وبعريا فاكمل الى رافضته الفزدوت ابواسم
وعمره الانساني الحكم كوفي وسبويه فافادته الخشخاش وتطرب ومنها محمد الملقب بالبرودت ابو اسحاق الزبجج وابو بكر السمرات
ومحمد الكاشي ومنهم ابو علي النخعي وابو سعيد السمرقاني وعلي الزبجج ومنها ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح بن الحسن ومنه ابو القاسم
ابو جعفر بن محمد بن علي بن ابيات عبده من جواد لا زرع كاشي ثم اسلمها اليك فقلت لا بل اسلمها اليك فقلت لا بل اسلمها اليك
في النفس الثاني واثالث في بيان خصية وهما الكلمة والكلام لان الفريحت عن احوالها من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بها
وهذه الاحوال عوارض ذاتية لها وما بحث في علم من عوارض الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي في العلم
ويعجزان بكون الموضوع معنوي وهما مشتركة في امرها حتى يصح ما يعلن في لفظ الموضوع كالاصول بشرية اللامية فانها مشتركة
العلم اصول الفقه لانها مشتركة في كون كل واحد منهما اصلا غيرا من غير الحكم بشرية ذلك لكلمة والكلام مشتركة في كونها
سها فافادته المعنى على ذلك الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع المعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما قدوة بالنظر الى فريسته
ثم لا كانت الكلمة غير الكلام من حيث انه مركب من كلمتين وتقدم الخبر على الكل ثابت في الشيء جازية الكلمة مقدما على ذلك الكلام
فقد الحصول المرافعة بين الذكر والذكر فقال فحصل الكلمة الاسم فيها تعريف الخمس اي اثنين الماوية لا تعريف جميع الازدواج
حيث الازدواج لا تعريف من الازدواج المماثلة فاما يكون لا ستران ولا سهد ولا فريم او حلت الكلمة على الصلابة كونهما السهد
باعتبار تعيين فرد وهو مما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماوية التسمية لها هي المذكورة في الكتاب ولا يكون من شيئين في هذا الفرع
بما الماوية حتى يجعل فردا او اثنان فيه هو حصة ولا منافات فيها لان الخمس وجميع تعريف الخمس هو بيان الماوية واما
واللفظ لفظ الكلام فمعلوم هو فريض ولا ينافيه تار الا حصة ثم اعلم ان الخمس اختصارا في الكلام بدون اثنان الخمس اربعة
مضمين الى اربعة من اربعة وقرينة مستدلان ان الكلام المفرد تجري عليه من تكرير وصفته كقوله تعالى اياي يصعب العلم الشيب واما
بحسب ما في الشيب بانها على ان كل من ثمة فافادته ما كان مما افادته بين واحد ويجوز ان يذكر ويرد ذلك بكونه تكرير
وصف الحكم والاعمال كونه معنوا والاعمال ان من الاسماء التي لا فاعا قايضا وبين واحد اثنان اثنان ان هذا الصلابة ثابتة في

تأنيدي في الجنس في الجنس الحقيقي وما ذكر في بعض الكتب من قولهم كل جمع يفرق بينه وبين واحد بان واحد كروث
فالمراد بالجمع هناك الجنس المستعمل في معنى الجمع بدليل تسليم نحو النخل. وانه ليس بجمع حقيقي ومن محكي تصغيره على كل جم
مما هو الجواب رده الى واحدة في التصغير فتسلك في التصغير والاشياء الى اصولها غالبا ومن جملة غير النحوية عشرة كلمات لو كان جمعا
لا جمل من النحوي ذلك لان تميزه لا يكون الا مقروفا فاعلم انه جنس لجمع وانما لم يلق الحكم على الكلمة والكتيبين بحسب الاستعمال لا بحسب
الوضع وفي بعضهم الى انية من ستة لان الحكم لا يقع في الاستعمال الا على الثنت تصاعدا والآية محمولة على حذف المضافات
والنقد ير اليه يصعد بهذا الحكم لطلب اذ تصاعدا الى محقرة الآية هو المقبول من الحكم لكل كلمة والقول محكي تصغيره على كل جم
وجملة تميز النحوية عشرة ممنوع عنه البعض بل يقال عنه في التصغير كلمة وفي التميز عشرة كلمة لفظ ذكره مجرد عن
الاشياء عاين الى الجنس فنبشاه الى العدد وغيره من الكليات مطلقا لا الى المفرد حتى نذكره بان كان انما مجردة عن جنس
الوحدة والمطابقة غير جارية منها لكون اللفظ مصدرا وهو لا يطابق التثنية والاشياء والجمع ولو عني بمعنى الوصفية على
انه انصرف مما هو بان ثم اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا يقال لفظت الرمي الذي هو بمعنى الرمي من القسم يقال لفظت
الكلام ولفظ بالكلام واختلف فيما بينهم في معنى المصطلح عليه لفظه فيقول بوضوح تميزه على الخارج من حوت تصاعدا وما قيل في لفظ
به الانسان حقيقة او حكما ههنا كان او موضوعا مفردا او كمالا اما اللفظ الحقيقة فمخزىة وهو وقام وكرم من والى وما شبه ههنا
واما اللفظ الحكيم فهو انصافا مستكثرة لانه ما يوضع بالاشياء الالفاظ وانما غير عنها بالالفاظ خارجة مستعاره لها مخارج هو ذات
وانما يجرى عليها احكام الالفاظ الحقيقية من دورها محكوما عليها ومطوقا عليها ومركبة ومبدل للكل شيئا ما تليق به الانسان حكما
واما المجردات فهو من جملة الالفاظ الحقيقية فانه ربما تليق به الانسان في بعض الصور والمراد ما تليق به الانسان انما يمكن
ان تليق به فمصدق هذا الى على كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن واصوات المجرذات لانها مما يمكن ان تليق به الانسان
وقد وضع الرمي في الله سبحانه في غير مكان الرمي بمعنى يحمل الرمي في غير الرمي وفي الاصطلاح تعيين الرمي في غير الرمي اعطى المصنف
الجنس به من المخصص له سواء كان من الكلام او غيره كقوله الاصطلاح والاشارة ولما كان الرمي مقبلا بمعنى فذكره بعد الرمي في اللفظ
الاشارة عنه المعنى والجار والمجرور مفعول به باللام وانما وصف اللفظ بهذه الجملة لعلنا نعلم ان الرمي الحركات والادوات والاهل
وما يدرك باللفظ فانه ما وضع المعنى وكذا من جردت المعنى فانه لم يوضع الا لقرص التركيب والقرص من الرمي غير من ذلك الرمي
لان الرمي من الرمي عن اللفظ او قيم به لا مالا لجل اللفظ وقرص التركيب والبعض ان معنى جردت المعنى فانه لم يوضع المعنى بها راوذا
عرف ذلك فنقول ان الرمي في الحقيقة من الرمي في اللفظ او قيم به لا مالا لجل اللفظ وقرص التركيب والبعض ان معنى جردت المعنى فانه لم يوضع المعنى بها راوذا

بالشيء التي هي الحركات وتلك ايادى الارزى القامى بالكلية لفظه وضع مقصودا واسم يكون على زنة مفعول الى المقدر
 فانه اذا وضع لفظ معنى كان ذلك المعنى موضع القصد والما المقدر وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع المفعول في قوله
 في الهم ضرب الابرار مشروب واصطلاحا المقصد من اللفظ مقدر والمراد بالشيء لا يتسم لفظه عليه بل يكون لفظه
 دلالة على خبره ولا يحل المقدر بها على السبيل اى ليس مركب حتى يخرج الفعل من حيث ان مناه مركب من الحركات والزمان
 فاقبل كون المتعين كثرنا على ان الفعل ليس بمركب من الحركات والحال ان خبر لفظه يدل على خبر مناه واخرت المضارفة
 دلالة على الحال اذ لا يستقبل بالان على الحركات فالحركات المضارفة خارجة عن المضارفة غير داخلية لان مضارعها على
 في المضارعة والحال في الشيء يكون خارجا عنه وليس من فاعل الذي ان اسم الكلمة انما هو الفعل المقدر والفعل المعلق
 كما ان الاسم مركب وسببى من كل مركب معنى ليس من مقام الاسم بل مركب الذي هو اسم والشيء الذي هو اسم
 ثم قوله مقروا اجترابه من نحو فانه مركب على الصحيح لانه قائم على ذاته من القيام ودلالة انما على التامية ثم قوله
 على ان صفة معنى والمفعول على حقيقة لفظه واما منصوب على انه حال من ضمير وضع وله اعتراض على كونه احد من هذه الوجوه
 الثالثة اما على الاول فلانه يقيد ان اللفظ موضوع للمعنى الذي يضيف اليه زاد قبل الوضع بناء على انه اذا علق فعل او شبهه بصفة
 مستفاد منه في علق به هذا المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق ذلك المعلق ولا يستفاد علة ذلك الا بغير من يجوز
 والامر ليس كذلك لان التعان المعنى بالافزاد والمركب بعد الوضع واما على الثاني فلانه لو كان مفعولا على الوصفية لفظه
 فيجب ان يذكر معه ما على ذلك وصف اللفظ الذي هو المجلد المعنى وضع لا يقر من وجوب تقديم لفظه على المجلد اذ هو معلق
 لشئ واحد واما على الثالث فلانه لو كان منصوبا على الحالية من ضمير وضع يجب ذكره بحجة لاحتمال ان الشيء اذا كان حالما
 اذا كان حالما لم يتركب الفاعل والمفعول حيوانا وتريد ان تجله حال من الفاعل وجب عليك ان تذكره بحجة واما ان يشبه
 مفعولا يكون حالما من حاله المعنى اذ له صلاحية الوصفية المعنى واما صلاحية الوصفية له صلاحية الحالية فتدبره بالاول
 من ضمير وضع يجب ذكره بحجة واجيب عن الاول بان يصار اليك الى الجاهل كذا الذي في قوله تعالى انى ارانى واعترفا انهم
 القرآن يستعملون ان يقولوا لا اله الا الله ما خروا باعدا ما قبل اليه وعن الثاني بان ذلك الله هو منسوب البعض والجميع على انه
 ليس بواجب من ان لا بان محاب الكليات قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بحجب المفعول من صلاحية كونه جارا للمفعول
 الصريح ذكره هذه الحال بحجب الفاعل واما ان لا يجوز ذلك عند عدم قرينة منية لجمله حال من الفاعل وقد وجدت القرينة
 لان الافزاد والمركب من اوصاف اللفظ لا يتصف بها المعنى الا بما لا يتصفه حتى واقعا ان الحال عن المجرور الذي هو مكره

هو كونه مختصاً بمنشئ الاستمرار المتعدي على الجود والبقاء في الزمان المختص وكل ما يختص بمنشئ جمل مفرد ولا يفكر في معنى
 فتيقن كونه مختصاً بمنشئ غير رافع عند السنين لا يتجوز في العمل ثم لما كان الوضع مستلزماً للدلالة اذ هي عبارة عن كون الشيء في
 لزوم من العلم به العلم بشيء آخر فتميز به الوضع وجب الدلالة لاحاطة الى ذكر ما بعد ذكر الوضع كالاتي في هذا المختصر واما الدلالة فهي
 غير مستلزما للوضع بل هو كونهما العقل او بالاطبع بعد ذكر الدلالة يحتاج الى الوضع كالاتي في بعض كتب القوم ويمكن ان يقال ان
 الدلالة منها الكفاية بذكرها في تعريف كل نوع الكلمة وهي اى الكلمة بحسب مفهومها مختصرة في كنهها تمام فلا يرد
 بالاعتبار فيسمى الى الكلمة باعتبار لفظها لا يتقسم لانها اسم بدخول اللام عليها فلم يسم اسمها شيء الى نفسه والى
 تسمية والكائنات عاينها باعتبار مفهومها فيجب تذكيرها لا يجوز تانيته اسمها بحدوثه بانته بدل او مفرغ بانته خبر مبتدأ
 مخدود والاولى الى عدم احتياج الى المخدود بخلات الاخير فقل مطعون على اسم الحرف كذلك انما قدم الاسم
 على الفعل كونه مستقيماً من العقل في الافادة لا احتياج اليه فيها واستغناء عنه على الاصح ليكون الاسم اصلاً والاصل مقدم
 على الفرع واما قلنا الافادة لعدم استغناء الاسم عن الفعل مطلقاً لا تقاربه اليه في العمل ثم قدم الفعل على الحرف كونه
 مستقلاً في افادة المعنى بنفسه غير مختص الى شيء بخلاف الحرف فانه غير مستقل بنفسه في افادة معناه بل مشتق الى ختم كلمة اخرى
 اليه وكان لا يفتقر اصلاً ولا يفتقر عاد والاصل مقدم على الفرع كما تقدم عليك والكلمات المختصرة في الالات ام التثنية
 لانها اى الكلمة اما ان لا تدل فان قلت الضمير في قوله لانها عائد الى الكلمة وهو كما سمع ان تدل لانها لا تدل بما يدل المصدر خبره
 فيصير معنى الكلام لانها اما عدم دلالتها او دلالتها وهو ليس يتيم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذ هو محل
 الوصف على الذات ولذا يقال زيد ضرب فلان الكلام محمول على صفة الصفات اما ان الاسم اى لان جملتها اما عدم دلالتها
 او دلالتها او من الجملتها اما ذات عدم دلالتها او دلالتها على معنى مجرد وتفيد كقولني في نفسها صفة معنى يعني اما ان لا تدل على
 معنى حاصل في نفس الكلمة ويكون ان يكون في نفسها مستقلاً بقوله ان لا تدل وكلمة في بمعنى الباء اى ان لا تدل على معنى
 نفسها الا بتقسيمه وهو اى التسم الذي لا يدل على معنى في نفسه الحرف قد تم في وجه المحرر ان اخبره في التقسيم لانه في
 التثنية الطرف كاسيالي ذكر كثر في طرف الانتهاء واخرى في طرف الابداء وخص ذكره في التقسيم لانها لا تدل على معنى في نفسها
 في المرتبة وقد مر في وجه المحرر اذ في البيان عن القريب اولاً لانه عدى بعدم مقدم على الوجود لان وجود الممكن يتوقف
 باعدامه لان هذا القسم من الكلمة غير مقسم او تدل اى الكلمة على معنى في نفسها والحال ان قد اقرن معناها اى معنى الكلمة
 بحسب الوضع باحد الازمنة الثلاثة اى الماضي والحال والمستقبل وهو اى التسم الذي يدل على معنى في نفسه وتقرن

معناه باحد الازمنة الفعل قدم الفعل على الاسم بينهما وان كان اخره في التقسيم لان حرف الفعل وجد في تعريفه
 الاسم معنى والعدم تعريف بملكاته او مثل اى الكلمة على معنى في نفسها والحال انه لم يترن معناه اى في الكلمة
 بحسب الرض بـ اى باحد الازمنة الفعل وهو اى القسم الذى يدل على معنى في نفسه ولم يترن معناه به الاسم وانما قدنا
 انتران لمعنى وعدم انتران بترن بحسب الرض لا يوجبى واعرض بينهما بان هذا المليل لا يجوز ان يكون عقلا او عقلا فان كان
 عقلا كسبل الى ان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الاول يحل القسم عقلا اذا قلنا لا يابى الى ان القسم غير الدال الى انتران
 باحد الازمنة الفعل والى غير المترن باحد او كل قسم قسم قسم ان لا يحل القسم عقلا او العقل لا يابى الى انتران القسم المترن
 بالتران الى انتران الاضامى والحال والاستقبال ثم المترن بالاضامى ان قسم الى الاضامى المترن والبسيرة كذا المترن
 بالاستقبال ان قسم الى المستقبل فى الدنيا والاخرة وكذا غير مترن البسيرة العقل منقسم غير مترن الى الاضامى
 وان كان عقلا كسبل الى انتران الى العقل لا يكون قولان واحد من الحروب وهذا المليل غير مترن من احد من الحروب حتى يكون
 واجب بان هذا المليل عقلا ومقدما على اصطلاحية عقلية بمران ذلك انما وجدنا فى اصطلاح النفاة ان الكلمة مختصة فى قسمين
 احدهما ما دل على معنى فى نفسه وثانيها ما لا يدل على معنى فى نفسه مختصة فى قسمين احدهما انتران باحد الازمنة الفعل وثانيها
 لمترن باحد هذه المقدمات متفرقة عن اى الاصطلاح واذا ثبت هذه المقدمات حكم العقل بالحصر لا ذكر ان هذه مقدمات
 بين النفي والاثبات فيقتضى الحصر الا انتران العقل الغيبيين وانما هما وكل منهما متقدم عقلا والمليل العقلى لا يلزم ان يكون مقبلة
 عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون عقلية حسية وقد يكون تجردية على ما عرفت فى علم التران فحق الاسم العادى فى جوابه بشرط
 محدث اى اذ لم ينادى ليل الحصر فحق الاسم وهو فى الفقه لمن سمي به لانه يمنع دخول الغير المراد بالحد هنا المترن الجامع لما
 وهو يرمى للحد والرسم فان قيل قد علمت حدود الازمان الفلكية بديل الحصر فاعادتها يوجب التكرار قيل ذلك على وجه الانتران وهذا
 على الشاطبة كلمة وصورت بقوله تدل على معنى حبس على الحد وروى غيره وزعم بقوله فى نفسها الحوت وهو صفة معنى اى معنى
 حاصل فى نفس الكلمة المراد بحصول المعنى فى الكلمة ان يكون له اولها ومضى الكلمة وان لم يكن حاصلها متحققا فيها فهو بما يكون
 له اولها ويجوز ان يكون فى نفسها متعلقا بقوله تدل على معنى اى تدل بنفسها مستقلة عن غير ذكر متعلق بها بملكات
 الحوت فانها لا تدل الا بذكر متعلق لها كما عرفت بقوله غير مترن باحد الازمنة الفعل وكلمة غير مترن باحد الازمنة معنى
 او مرفوع بانترن مترددا محدث او مضروب باضامى من معنى والمراد بعدم انتران لمعنى بالتران انما هو بحسب الوضع لا بالترن
 على النفس باسمى الفاعل والمفعول فى قولنا زيد ضارب عمرو الآن او عدو زيد مغروب علامه الآن او عدو زيد انما هو بالتران

بالزمان ليس بحسب الوضع وانما هو باحض الاستقبال واما خبرها فمضارع والبنوق فانه متصرف بملق الزمان بالزمان مع فلان
 الاسماء اعني الماضي والحال والاستقبال بيان الازمنة الثلاثة والحال ما انت فيه في زمان التكلم لا الدال على الزمان والماضي ما تقدم
 عليه والاستقبال ما تخرجه كرجل عظم خبر مبتدأ محذوف اى هو كرجل وعلم وانما ذكر المثاليين الاسم ايضا اولان الاول من الاعيان
 والآخر من الثاني من المعاني والاحداث وكذا فعل كرجل وعلم ولم يقل كعلم ورجل ولما كان هذا الاسم لا يفتح كثيرا من حيث التسلط
 ولا يبرجى فهمهم كونه غامضا غاية الغوض لتوقفه على معرفة الحسنى في نفس الكلمة وعلى فعل استقباله اراء اثنين بعض علامات
 الاسم بغير معرفة الاسم واما ياره عن اخرى لمن لا يرجى منهم الحد وزيادة معرفة لمن يرجى منهم فان اشئى كما يعرف
 بجهه كذا كبريت بعلامته وخاصته فقال وعلامته اى علامته الاسم حقيقة ووجها فلا يراد دخوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
 فى الارض وخرجوا يخشون ان ضربت زيدا او زيدا بعلامته الكذب بحسب مذهب فان الخبر عنه فى الائمة الثالثة الاول والآخران فعلا حقيقة
 وفى المثال الرابع ليس بكلمة حقيقة كنه فى تاويل الاسم فان الاول ماول بجهة القول والثاني بغير كبر زيدا وانما كانت
 لزعموا الرابع بجهة اللفظ وانما لم يقل وخاصة كلمة موجودة فى اللفظ بعلامته مفقودة فى اللفظ الخاصة هى ان الزيادة على وجود
 ما خذوة فى مفهوم العلامة ودون الخاصة والآخران احدهما مستلزام للآخر وانما كنهى اللفظ الواحد من كثرة العلامات لان العلامة اسم
 محض يشمل جميع انواعها واذا زادها ما حاصرت الى اللفظ المحض صحت الاجراء عنه وبه اى صحت كون اشئى بخبر اعنه وصحت كون اشئى بخبر ابره
 صحت كونه بخبر اعنه واما صحت كون اشئى بخبر ابره عدم صحت كونه بخبر اعنه فمحيست علامة الاسم كما سببا نحو زيد قائم وانما قض
 هذا الحسنى بالاسم لانه لا يخبر الامر بلفظ وال على الذات فى نفس مطابقة الفعل والحرف ليس كذا كذا ما ذكر فى بعض مشهور
 الكفاية من بانه انما اخض الاسماء الى الاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ايدا مسندا فلا جعل مسندا اليه لزم خلافات وضد فيه
 فوضع تامل لان الاختصاص عبارة عن وجوده فى الاسم وانتفاءه فى غيره من الفعل والحرف فهو لا ينقض دليلا على انتفاء الاسماء
 اليه فى الحرف فلما يكون دليلا على الاختصاص بخانه دليل على بعض المدعى والاضافة كالكلام زيد المراد بالاضافة بانه كون اشئى
 مضافا بتقدير حرت الجوز اختصاصها بالاسم انها اما التعريف او التخصيص او التحقيق ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص
 لانه لا يحتمل الى هذا الزائد لانه قد ورد بها ولا يجوز اضافة التخصيص ايضا لانها انما هى بحدوث التنوين وما يقوم مقامه فلا يوجد فى
 الفعل التنوين وما يقوم مقامه فلم يصفت التخصيص وانما قيدنا بالاضافة بقولنا بتقدير حرت الجوز لانه لا يشك بقولنا مررت بزيد فان مررت
 مضاف الى زيد بواسطة حرت الجوز لفظا لا تقديرا ثم المصير اطلق الاضافة ولم يقيد بتقدير حرت الجوز ان القيد مما لا بد منه لان
 الاضافة على الاطلاق تقع على ما كان بتقدير حرت الجوز واجابة ودخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم حاجته

[illegible]

وحرف في تحليل بعض المدعى فالأولى ان يقال انما انحصر التنوين بالاسم لانه لا يمكن ان يكون عن المعاني اليه او
 للفرق بين المعرفة والذكورة في الاسماء والافعال او المتقابلين جميع المذكور وكل ذلك لا يتحقق الا في الاسم لا يقال ان التنوين
 قد يلحق بالاصوات نحو سيبويه وهو ليس باسم فكيف يكون مختصا بالاسم لانما انقول ان الاصوات اجريت بحرف الاسماء فانما يلحق
 الاسم بالاسم بمكانة التنوين والجمع في التنوين. والتميز انما اخفقت هذه المعاني بالاسم لان الفعل يدل على الابهة المتخيلة
 عن العلة والكثرة ومعنى الضمير العلة ومعنى التنوين والجمع الكثرة ولهذا اذا وقع المصدر تكملة للفعل لا يثنى ولا يجمع لانه جنس
 مدلول الفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك لا يثنى فاقصص على هذا ان يثنى ان لا يصح الاستناد الى المصدر كما لا يصح الى الفعل ايضا
 مدلول المصدر هو الحدث فقط ومدلول الفعل الحدث في الزمان فيكون مدلول الفعل زائدا على مدلول المصدر فلما ان مدلول
 المصدر يخالف مدلول الفعل حقيقة يتحد مدلوله اعتبارا بمرجئ ان الحدث هو الاصل في مدلول الفعل والزمان كالقيد زائعا
 بالتقدير زائعا باعتبار التحقيق يصح الاستناد اليه باعتبار الاستحباب ولا يثنى ولا يجمع علما باعتبار ان الزيادة انما انحصرت في
 بالاسم لكونه اشرف حروف الازدوار وهو مختص بالاسم فكذلك الازدوار لا يثنى ولا يجمع فانه كل هذه خواص الاسم
 الفاعل في جواله اشرف من محذورات اذ علمت ان المددوات علامات الاسم فقد علمت ان جميع هذه المددوات خواص الاسم
 بناء على ان كل من هذه العلامات والخاصة مستلزم للآخر فيكون حكمة ما يعلم من قوله وعلامته كذلك الباطن الاستلزام فلا يلزم التكرار
 وتفسير الطالب المبتدئ وتبني على تصور نفسه وقلة بقائه فانه ربما لا يفهم شيئا مما لا يصح به او تقول اني بهذا الكلام موكد
 بان وبجملته اسمية ردا على ما قال ان هذه العلامات ذاتية الاسم حتى عرف بها وانكر كونها خواص الاسم اذ لا يلحق ان يجعل
 خواص الاسم من غير ان يجعل الاسم معارفها ولا كان بهذه العلامات ما هو شهر استعمالاتها ما لم يكن كذلك فانه يتوهم
 في عدم اختصاصه بالاسم سيما في التنوين والجمع والازدوار بحسب الظاهر فذكر هذا الكلام موكد الجملته كل مجموعته وقلنا ذلك
 اليه اهام فم خواص جميع خاصة والظاهر ان المراد بالخاصة ههنا هو الخاصة النحوية وهي ان يختص بالاشئ ولا يوجد في غيره و
 لم يقل فان كل هذه اختصاص الاسم اختيار اللفظ المصطلح فيهم ثم لما كان اختصاص الفاعلية بالاسم مطلقا سوا كانت في الافعال
 او في الاشياء احتيل الى حمل النحوية او ما يسم الفاعلية مطلقا واختصاصها يتخصص اختصاصها كذلك لخص اختصاص المنة
 اياه لان الفاعل في الاشياء ان يكون محكوما عليه ولا يكون مخيرة ومعنى الاجازة ان يكون محكوما عليه لكونه فاعلا لا مفعولا
 او مبتدأ فيكون اختصاص المحكوم عليه يتخصص اختصاص الفاعلية مطلقا والمفعولية والمنة وكونه مفعولا وذا حال في
 ونحو ذلك ولذا قال وعلامته صخرة محكوما عليه او صخرة الاستناد اليه لم يمتحج الى حمل الاجازة على هذا المعنى ولا يبعد ان

نحو

اختصاص الفاعلية بالاسم مطلقا في الافعال

لما فهم من قوله علامة صحة الاجابة ان المراد بالاجابة كونه مبتدأ لا غير لقوله ما يعلم بخبره في خبره وهو بدو قوله به
 بيان المعنى الذي كان حقيقة كلامه ولما فهم الخبر البتة بانما القصر كونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ في ما بعده فهو لا يفسد بهتلا
 في ذلك من حيث انهما من الازفومات لقابلية المفعولات والمجودات وهما من حيث انهما من المفعولات ثم قوله او مفعولا او مبتدأ
 ما لم يسم فاعلا ولا فاعلا على انهما ليس بشئ منها محكوما عليه وانما ذكر حجب الفاعل لشدته الاتصال به حتى ساء بعضهم فاعلا
 وليس في اي الاسم اسما السموه اي ملوكه على اسميه يشير الى التثنية وذهب اليه البصريون من ان اصل الاسم هو السمر
 بكسر الفاء وسكون العين ومعناه العلود الارتفاع ويدل على هذا اصل اشتقاقه من نحو سمي سمي اسما ثم في ثم فاعلا
 الراء التي هي لام الكلمة الاصلية ثم فاعلا كذا في الراء التي هي لام الكلمة الاصلية فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة
 سمي اي فاعلا على خبره وهما الفعل والحرف لانه يترك من الكلام وحده ولا يرفع اليه خبره فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة
 الاسم وسم بكسر الفاء وسكون العين ومعناه العلامة وهي لانه علامة على سماء ثم فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة
 وجعلت بمنزلة الوصل عوضا عنها واخذت عندهم محمولا على اطلاق فاعلا سمي وسم ثم فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة
 واصل سمي وسم ثم فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة واصل سمي وسم ثم فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة
 اي لا يسمي الاسم كونه علامة على اسمي ولما فرغ عن بيان حد الاسم وعلامته شرع في بيان حد الفعل وعلامته فقال
 وحد الفعل كلمة موصولة بقوله تدل على معنى خبره شمل المفعول وغيره وقوله في ضمنها اي في النفس الكلية يخرج الحرف وقوله
 ولا فاعلا فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة
 لانه مقترن بالزمانين فلما اتوا بقرينة ما يصدق عليه انه مقترن باحد ما لوجود الاحتمال في الشيء ولانه مقترن بواحد في كل وقت
 وان لا تستر كلفه الوضع او بعده والمراد بالاقتران هنا انها يجب الوضع فلا يتحقق الحد بالافعال التي لم يقترن بها ارباب
 مثل نعم وعسى لان عدم اقترانها بزمانها هو ما يرضى الاستعمال بحسب الوضع كقوله مثال الفعل الماضي ويصرف مثال
 للحال واضرب مثال الاستقبال وعلامته اي علامته الفعل ان يصح الاجابة اي كونه اشياء بخبره لانه لا فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة
 يصح الاجابة كونه اشياء بخبره لانه لا فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة يصح الاجابة كونه اشياء بخبره لانه لا فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة
 معنى الاخبار عنه شرط كون صحة الاخبار به علامة للاسم فالحاصل ان صحة الاخبار به على تعيين احدى ما
 لما يكون من صحة الاخبار عنه وانما يكون من عندنا فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة فاعلا في الراء التي هي لام الكلمة
 اليه وجه اختصاص هذه الاخبار به من الفعل ان في الاخبار به التثنية لا الحكم به وقد وضع الفعل على التثنية ودخل قد وانا

وانما اختصت بالفعل عما فيها انما استعمل التقريب الماضي الى الخال نحو قد قامت الساعة او لتقليل المضارع نحو ان كذا لم يصب
 او لتجديده في علم الموقنين وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل واسمين وسوت وانما اختصت بالفعل لانها وضعت للدلالة على
 الاستقبال الوضعي وذلك لا يكون الا في الفعل وانما قيدنا الاستقبال بالوضع احترازاً عن زيد ضارب عدداً وانما ذكر الاسمين
 معرباً باللام لان المراد اسمين مبهودين من الاستقبال واسمين الاستفعال نحو استقر امره واسمين التحقن نحو طالب
 واسمين التحول نحو استخرج الطين واسمين اصبه ابشئ على صفة نحو استجازه واسمين الوقت بكلمات الموثق ويسمى هذا
 الاسمين يدين كونه نحو انما قدم الاسمين على سوت للدلالة على الاستقبال القريب ودلالة سوت على الاستقبال
 البعيد والجزم نحو لم يفعل ولا يفعل ولا يفعل ولا يفعل فعل وانما اختص الجزم بالفعل لاختصاصه بوجه وهو الحجاز فكنه
 الاثر وذلك لان الحجاز مباح في الفعل كعلم لما او لطلب الفعل كلام او النهي عن الفعل كلا النهي او لتعلق شيء بالفعل كادولة
 الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل وانما قصرت اى قصر الفعل فاللام بدل عن المضاف اليه الى الماضي اى
 الى صيغة الماضي والمضارع وكونه امر او نهياً ولم يقل والامر والنهي لانها استخراجان من المضارع فلا يكون القصر اليه باطل
 يكون القصر الى المضارع ثم استخراجان منه والاتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو فعلت فعلت وانما اختصت الضمائر البارزة
 المرفوعة بالفعل لانها ضمائر الفاعلين فلا تلحق الا بالفاعل والفاعل انما يكون للفعل او لفروعه وحطت فروعه بمنح احد نوعي الضمير
 وهو البارز تخرج من لزوم اى الفروع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخضع فهو التعميم التي واجدوا اتصال
 التاء والكنه قيد التاء باب كنه احترازاً عن التاء المتحركة فانها مختصة بالاسم وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها تدل على
 تأنيث الفاعل فلا تلحق الا بالفاعل وهو الفعل والمختص به الصفات لانها مستغنية عن هذه التاء بالتحقق من تاء التأنيث
 المتحركة للدلالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها المكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها انما صادقت عليه فلا حرم اخضعت تاء التأنيث
 اليه كنه بالفعل لانها انما استقرت للفرد بينهما وبين التاء واللاحقة بالاسم نكات او مثل من اى من الاسم فكتبت للاسم و
 فعل الفعل والاتصال في التاكيد واما الخفيفة والقليلة سميت به لانها تقيده ان يحصل الفعل المطلوب ووجه اختصاصها بالفعل
 لانها وضعت للتاكيد الامر والمضارع اذا كان في طلب فان كل هذه خواص الفعل قد مر البحث في حد الاسم عما يماثل هذه الكلام
 في المقام ولما كان في المثال لا يصح الاحتياط فيح كونه علامة كالكلام والنهي والاستفهام والاستعارة والحوار احتجاب الى
 بيان معناه بما هو بها فقال ومعنى الاخبار به ان يكون محكوماً به لان تلك الاعمال تكون محكوماً بها ولا تكون مخبراً بها ولوقال وعلامة ان
 يفتح كونه محكوماً به او يفتح استناده الى شيء ولا يسند اليه لكان اولى ولم يحجج الى حمل الاخبار به على انه المعنى ويسمى اى الفعل

الاصطلاحى فعلا باسم المصدر وانما كان الفعل اسما لمصدر لان المصدر هو فعل الفعل
 حقيقة تكون تسمية من حيث الحقيقة والاصالة وانما يسمى الفعل الاصطلاحى على سبيل الجواز لضمته الفعل الحقيقي لمصدر
 تسمية لئلا يسمى خبره مدلوله واعتراض بها بان ما تضمنه الفعل الاصطلاحى من المصدر فهو الفعل ففتح الفاء ولا الفعل كبر
 لانه اسم بمعنى انت لا مصدر فخرجت التضمن تسمى على ان يسمى فعلا بفتح الفاء ولا الفعل كبر والخاص ان ايسى به من غير
 من الفعل كبر الفاء وهو لا يكون مصدرا لضمته ذلك وانما لضمته من المصدر هو الفعل بفتح الفاء لا كبر فاعلم ان تسمية
 به واجب بان الفعل كبر الفاء قد جاء اطلاقا على المصدر وعلى الخاص به ايضا كما ذكر في التوضيح في بحث الحسن والفتح عند
 بيان المقدمات الاربعة وقوله يسمى فعلا باسم المصدر يشير الى ان التضمن ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الفعل هو المصدر
 في الاشتقاق ولا يفرق عن بيان حد الفعل وعلاماته شرعا في بيان حد الحوت وعلاماته فقال وحد الحوت كلمة موصوفة
 بقوله لا تامل على معنى في نفسها اى في نفس الكلمة بل الحوت كلمة تدل على معنى يشمل الحود وغيره وخرن بقوله في غير الا
 والفعل اى معنى حاصل في غير ما والمراد بقوله الحوت لا تامل على معنى في نفسها بل غيرا ان الحوت لى معنى ولذلك المعنى متعلق باليد
 من ذكر المعنى عند ذكر الحوت كما مثل بقوله نحو من فان سناه لا ابتداء وحى اى كلمة من لا تامل عليه اى على الابتداء لا ابتداء
 ذكر ما لا ابتداء كما البصرة والكوفة مثلا كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة فتدل فيه على ما لا يمد ذكر البصرة التى يكون منها
 الابتداء واعتراض عليه بالاسماء اللازمة الاضافة فانها لا تامل على مايتها لا يمد ذكر متعلقاتها . واجب عن بان الارتفاع
 شريطة وضع الحوت تحت تلك الاسماء وكذا لا يمد بالوصولات واسماء الاشارات وخير الجانب حيث تحقق في الدلالة
 على مايتها الى الفعل والمثاليه والمواد لانهما تدل على مايتها بحسب الوضع وان خرجت من الاستقلال بحسب الاستعمال
 وعلامته اى علامة الحوت لن يوضع الاخبار عنه ولا يمد لان لا قبل علامات الاسماء وعلامات الافعال تميم بعد تحصيل ولا
 كان الكلام السابق لبيان ان وضع الحوت لم يكن الا هو المطلوب الاصل والقصور بالذات وهو المعنى المستقل وان الاستقلال
 لا يرت فائدة لانه لم يوجد فيه شئ مما يرتب عليه الفوائد من علامات المذكورة ووضع الفاء لهما مصدر والاستقلال بها
 على الفوائد تميم منه انه لا يجوز الاستقلال بالحوت ولا بالبحث عنه في الكلام لان الاشتغال بالانفرد بحث والاخران واجب
 ودفعه بقوله والحق في الكلام فوائده وذلك انى تقديم الخبر عنى والحوت لا يتمام يذكره لان هذا المقام بيان الحوت ويجوز
 ان يكون والحوت مبتدا كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى من يقول يا ابا عبد الله فقلت ان الكلام منقول عن قوله تعالى من يقول يا ابا عبد الله
 فتكون اعم من قاعدة والفائدة ما استفيد من علم ادخال وجاؤا له الال وفيه اى ثبت الدال فذلك ان يريد بالفوائد الثواب

ذكر في قوله تعالى من يقول يا ابا عبد الله فقلت ان الكلام منقول عن قوله تعالى من يقول يا ابا عبد الله

الترتيب يعني الحروف في الكلام امور ثمانية بعيدة عن السلطان وفي ذكر القواعد بصيغة الكثرة ايام الى كثره فاما الحرف
 ثم انشا الى بيان بعض تلك القواعد بقوله كالرابط بين الالحسين نحو زيد في الدار و الرابط بين الفعلين نحو اريد ان تضرب او
 الرابط بين اسم وفعل كضربت بالترتبة او الرابط بين الجمليتين نحو ان جاز زيد فقد اكرمته وغير ذلك اي الرابط المذكور من القواعد
 التي تفرقها في القسم اثبات وهو الحرف انشا الله تعالى احوال امره الى مشيئة الله تعالى فالكلام في هذه سن انشا الله تعالى
 مراعاة لادب ربه واتباعا لسنة نبيه عليه الصلوة والسلام لما ورد في كلام كجبة قبول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصته عليهم من قوله
 تعالى انشا الله تعالى آمين بحقيقته وعلينا العبادة ان يقرئ في عبادتهم مثل ذلك ما بين بابد الله تعالى بتعجيل سببه رسول
 وليس في اي الحرف حرفا لوقوعه في الكلام حال كونه حرفا اي حرفا فسر الحرف بالطرف لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف
 الواو اي لو وقع الحرف في الكلام حرفا اي جانبا للاسم والفعل ليس اي الحرف مقصود بالذات وهو بيان لوقوع
 الحرف حرفا مثل المسند والمسنود اليه تمثيل للمقصود بالذات والمثل مرفوع بالجر تارة لثبته لا ينفك عن اي ويرجع الى المقصود
 بالذات وانما قدم المسند على المسنود اليه في التمثيل خشا على كونه مقصودا بالذات ومفردا به لانه اولى درجة من المسنود اليه
 ولا يخاف في كون المسند اليه مقصودا بالذات لانه اعلى درجة من المسند اليه وان المسنود اليه لا يكون اسما وفعل المسند اليه لا يكون
 الاسما والعقيد فضيلة ثم لا يفي في بيان عزيمة الحرف ان يقول عدل قوله ليس مقصودا بالذات حيث لا يدل على معنى في نفسه
 بخلاف الاسم والفعل واذا عرفت ذلك فاعلم ان حرفا في قوله اي حرفا منصوب لانه تفسير لقوله حرفا وهو منصوب على الحالية
 المفسرة بالمشقة ثانيا ثم لا يقع الفرع من تعريف احد موضوعي النحو وهو الكلمة ديانا فصحاه في الاقسام الثلاثة مع ميل
 وبيان حدودها وادعائها ووجه تسميتها شرعا في تعريف موضوعه الآخر وهو الكلام وقال **فصل** الكلام هو الاصل
 ما وضع لامتكلم به سواء كان كلمة على غير ما ذكره في المتن واحدة وسواء كان مهلا او موضوعا ولم يضع مصدرا في الصحيح اذ
 لم يكن على صيغة مصداق الافعال التي تنصبها على المصدرية الا انه قد يستعمل المصدر فيقال كلمة كذا كالمقال اعطيت
 عطاء دوس ان في الاصل ما يعطى وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ تنبئ تبادول المحدود وغيره من المبهلات والمفردات
 والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات وقوله بالاستناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما احسن
 الاستناد على الاخبار لان الاستناد اهم الاجزاء لتداول الاخبار والاثبات والاباء في قوله بالاستناد للمبينة اي تضمنها صلا
 سبب الاستناد ويجوز ان يكون للاصناف اي تضمنتها بلصقا بالاستناد وانما عدل عن لفظ تركيب ان المشهور المصطلح
 عليه في هذا الكلام الى لفظ تضمن لانه من احدهما انه لو قال تركيب لم يدخل في الحد الكلام الذي احده كلمة ملفوظة واخرى مستتر

غير مطروقة مثل الكرم فان المستر لا يتصور تركيبه من الملقوظة واذا قال القسطنطين دخل في اناني ان الكلام قد تركب من كجيات
 كثيرة فوق اثنين فاقول ان تركب لم يدخل فيه هذا الكلام لان البناء من التركيب هو تركب من كلمتين لغتاً مختلفتين المتضمنين لكلمتين فانه
 يتناول ما فيه كجيات او اكثر واجيب عن الاول بان المستر عظم في حكم الملقوظة حقيقة فجزء التركيب متبعا ومن اناني بان الكلام اما
 حقيق بالاسناد الذي يحقق بالاسناد اليه والاسناد هو كجيات او ما يجري مجرى ما هو عندنا من الكجيات التي ذكرت في الكلام
 خارجة عن حقيقة الكلام فاضته لا يصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين وذكر في بعض الجواشي اثر قسطنطين على تركب
 لانه خسر الاستغناء عن ملء من الاعتلاج تركب اليها وعرض بان الاعتلاج عليه فيما بينهم لغضا لا زادوا التركيب والاول
 الملقظ بالاعتلاج عليه واجب بان الاعتلاج هو لغة التركيب بما قبله لا زادوا فيقال انه مفرد منه المركب والقسطنطين معناه ان التركيب
 لا زادوا حتى يكون الاعتلاج لغضا التركيب واعلم ان النجاة اختلفت في ان الكلام هو مترادف للجملة ام هو سبب صاحب المفصل و
 الباب الى انها مترادفان وكلام المصنفه الشيخ ابن الحاجب يميل الى ذلك فانه قد اختلف في تعريف الكلام بنكر الاسناد
 مطلقا ولم يقيد به بكونه مقصودا بانه قد يوجب فهم الى ان الكلام اخص من الجملة فقيه الاسناد في تعريف الكلام بكونه مقصودا
 فانه يصدق على كل اجزائه العائدة اجزاء او صافا مختلفات الكلام ودفع بعض شراح الكافية ان المراد بالاسناد هو
 المقصود بانه قد يكون الكلام عند الصراح وهذا الشيخ ابن الحاجب اخص من الجملة ثم ما فرغ من تعريف الكلام شرعا
 في تعريف الاسناد لا يكتفي بمعرفة الكلام اليه والاسناد سبب بعدى الكلمتين اى فهم احدى الكلمتين بالنسبة لاول
 احدى الكلمتين حقيقة او كما الى اخرى بحيث يفيد اى نسبتها المخاطب فائدة يصح المكوت اى سكوت الحكم عليها اى على
 تلك الفائدة اى من شأنه ان يفيد به فائدة المخاطب فائدة يصح المكوت عليها اى لو سكوت الحكم عليها لم يكن له دلالة
 بحال تجسبه ونسبة الى المقصود في باب الفائدة قد دخل فيه اسناد الجملة الا انه قد ذكر في الاسناد والجملة اى
 على مقصوده المخاطب وقيل بالاسناد هو حكم المفيد باحد جزئي التركيب على الآخر نحو قام زيد فانك اذا قلت ذلك فقلت للمخاطب
 فائدة يصح سكو الحكم عليها اى لا تنفع له لانه لا يكون له دلالة الا انه قد ذكر في الاسناد والجملة اى على مقصوده المخاطب
 اليه بالاسناد حتى يفيد به فائدة المخاطب فائدة يصح المكوت عليها اى لو سكوت الحكم عليها لم يكن له دلالة
 عمدا في ذلك من المقصود كالزنان والحزن تلك المراد ان لا تنفع للمخاطب لانه لا يكون له دلالة الا انه قد ذكر في الاسناد والجملة اى
 اليه فقط او بالاكس ليس الاشارة الى الذي في مثل ضرب زيد مثل هذا الاستيلاء فاعلم الفادى جواب شبهة بغيره ان اذا كانت
 الاسناد ما فرغنا في تعريف الكلام فاعلم بذلك ان الكلام لا يحصل من تركب الا من احدى جزئ التركيبين من كجيات اى

التي محكية من دون في كافي بنفرد لانه اظهر الانسب لغيره الحكم وقدم هذا التركيب على تركيب الفعل والاسم لان خبره من حقا
 التقديم نحو زيد قائم يسبحي هذا المحلولة اسمية ايضا لكونها مصدرة بالاسم او من فعل واسم قدم الفعل على الاسم لان التقديم
 الفعل انسب لا يصدق وبيان المحلولة الفعلية نحو قائم زيد يسبحي اي هذه المحلولة فعلية لكونها مصدرة بالفعل وينبغي ان يعلم ان الكلام
 لا يحصل من كل اسمين لانه لا يحصل من اسم الفعل ولا من كل فعل واسم لانه لا يحصل من فعل كان واسمه الا على قول من جعل اسما
 الفعال الناقصة فاعمل لها لكن التحقيق هو الاول وانما صرح بالصفة هذه ليعرف ان الكلام لا ينقسم الى قسمين
 الكلمة رد على ما ذهب اليه ان الكلام يحصل من ثلثة تركيب كما تنقسم عليه في خبرنا زيد وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى ان
 ستة في بادي الراي بخلاف تعريف الكلمة وانما يحصل الكلام الاسمين من التركيبين فلا يوجد اسند واسند اليه معاني
 جميعا قال في القاموس نقول كذا معاني جميعا وهو منصوب على الظرفية والعنوين فيه عوض عن المضاف اليه ويتعلق بما رفعه
 من مفعول بالاسم فاعلم ان لا يوجد اسند واسند اليه كائنا ما كانا مفعول من صاحب اي عنده في غيرهما اي في غير من التركيب
 لان الحرف لا يقع اسند اليه ولا بالكلام منها اي الى اسند واسند اليه لان الاسند ما هو في تعريفه وهو يقتضي الاسند واسند
 اليه وقوله لا بد من لفظة الكلام منها من قولهم به مبداه اي فرقته لتبديد الفرق وتبدوا في الفرق او لا عوض للكلام منها
 من البديهة وهو عوض ثم الجار والمجرور عن الكلام متعلق بالصفة اعني بدعي قول النيداد من حيث اجازة لا طائل جلا بترك تنوين
 الاسم المطول اثر الجرح المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام لا طائل من وراء
 ولا معطى لاسمعت والبصر بكون او جبراني منتهى تنوين الاسم لكونه مضافا والمضاف مثل لاخير من زيد وجعلوا متعلقا بالظرف
 فيما بيني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه مخدودا وهو الخبر المبتدأ اي لا بد من ثبات الكلام وقوله منها خبر مبتدأ اخذت اي البديهة
 المنقضية منها وهذه الجملة لاسمية البتة لا محل لها من الاعراب لانها مسانعة لفظا وسجوزان يكون منها مستلغا باول عليه لا بد من
 منها اذا كان الكلام مختصا في التركيبين المذكورين فان قيل فترفع ما ذكر من انحصار الكلام فيها بانذار اي بانشاري نحو ما زيد فانه
 يحصل من غير التركيبين المذكورين وهو الحرف والاسم من انقسام الكلام فنقص المحر والعوض اذا ضيفت الى الاجسام يراعي
 تاثيرها وانما ضيفت الى غير ما يرد بانها جرحا على المطلوب المطلوب منها هو المحر الكلام في التركيبين قلنا في جوابه ان حرج المنداد التي
 في نحو ما زيد قائم مقام او عروا اطلب لان تقدير ما زيد او عروا اطلب وهو اي كل واحد من او عروا اطلب الفعل واذا كان كذلك
 قلنا نقص المحر المذكور بانذار يستقيم ذلك المحر لانه كلام يحصل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي ولم يحصل من تركيب
 الحرف والاسم كما ذهب اليه البرد فاقتصر على ما يلزم لان تم الكلام بجزء كلمة يادون زيد قلنا ان الكلام يتم بدون زيد وذكر زيد

ذكر سائر المتاعيل نحو خمرية زيد ادوية زيد ادواء خمس المقدرة فلتشرع في اقسام الثلاثة وهي الاسم والفعل والحرف
 فان قلت قلت اذ الترتيب المستعمل سواه كان دخلت على الاغنى وغيره فكيف يستقيم لما مضى منها قلت ذلك على انما ورد
 بجملته في الاغنى ايضا فذكر ما ذكرت والحدود التي لا تمام امور خلقه والعيون على اصلاح شيعتهم فهو يوفقنا لان تمام هذا امر الذي
 نشرع فيه ونسبنا على اصلاحه وقام ذكر الخبر مروت باللام ليفيد حصول المسند في المسند اليه يعني ان هذا هو الذي هو الذي هو الذي
 سواه كما جاء في التفسير في حكاية عن شعيب عليه السلام ما توفيقى الاله عليه فقلت واليه انيب القسم الاول
 في الاسم وقد مر تعريفه اى تعريف الاسم وكذا بعض علامات في المقدرة فلا يجيد به وهو اى الاسم ينقسم اقسام الكل
 الى الجزئيات الى عرب وهو ما خوذ من الاعراب وبها اثنان الاول الالباب والظاهر منه قوله عليه الصلوة والسلام
 انيب فخر من قسمها اى فخر من قولك امر اى لا كنى من قد ورفيعا * * * واووب احياها فاصاح * * * والظاهر
 اذ انه الفساد والالتباس من قولهم عرب ممدنة اذا خدت فيكون الهزء مصكب فالعرب بالمعنى الاول ظرف اى محل
 اظهار المعاني وبالثاني اسم منقول اى تزال فساد والتباس باظهار المعاني الصورة عليه لان في خفاها فساد او التباس
 وبثني هو ما خوذ من البناء وانما سمى به لان المطلوب من البناء هو القدر وعدم الاختلاف والبنى كذلك واصله منبوى على
 اسم المفعول من بنى ببنى فاجتمعت الراء والياء واسما قبله منها ساكنة فابدلت ياء ثم اذغمت الياء في الياء فابدلت الضمة
 بالكسرة المناسبة للبناء كاني مرمى وانما كان الاسم مختصرا في جزئ القمين لانه لا يخلو من ان يكون مركبا من غيره او لا فان كان
 مركبا من غيره لا يخلو من ان يكون شبيها للبنى الاصل او لا فان كان هذا هو عرب والكان غير فهو مبنى ويحتمل ان يكون العرب
 قمين للاسم وليسا قمين لانهما شيئا كان الاسم والفعل والحرف واذا كان الاسم ينقسم الى عرب وبثني فقلت كذا
 اى احكام الاسم في باب الاول في بيان الاسم المعرب والباب الثاني في بيان الاسم المبنى وعاقبة في بيان
 سائر احكام الاسم ولما خفف غير الاعراب والبناء **الباب الاول** في الاسم المعرب وفيه اى في هذا الباب
 مقدمة وهي شتملة على اربعة فصول الفصل الاول في تعريف الاسم المعرب والثاني في بيان حكم الاسم المعرب والثالث في
 بيان اصناف الاعراب والرابع في تقسيم الاسم المعرب الى مختص وغيره وثمة مقاصد المقصد الاول في المرفوعات وان
 في بيان المختصات والثالث في بيان الجوزات وعاقبة في بيان التوزيع اما المقدمة ففيها فصول اربعة فصول في
 تعريف الاسم المعرب قد مر على البنى كونه اصلا او المقصود من وضع الالفاظ اظهار ما هو في الضمير وما هو بالاعراب فيجب
 يعلم ان هذا فعل وذلك منقول فان قيل كيف حكم ان الاصل في الاسماء الاعراب واصلا لا في الازواء يستحق

الاعراب قبل انما حكم بذلك لانها لم توضع الاستيعال في الكلام مركبة واستعمالها مفردة مخالفة لفرض الواقع وبناء المفردات
 والحق ان اصل المركبات هو عارض ايها الكون استعمالها مفردة عارضا وهو اي الاسم المركب كل اسم ذكر كلمة كل في التعريف
 والحق ان ذكر ان في التعريفات مستكر في اصطلاح اهل المنطق لانها لا حاطة الاقواء والتعريف لتحقيقه لا لا زاد ولها من
 شبهه لا الحد ان يستقيم على كل افراد المحدود كوجود الحقيقة فيه فانه اذا قلت الان حيوان ناطق يصدق هذا الحد على
 كل فرد من افراد الان ان قلت الان كل حيوان ناطق لا يستقيم على زيد اطلاقا مثلا فانه ليس كل حيوان ناطق الان
 المحضين جميعهم احد قال لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم في المحدود وذكر التعريفات في خصائصهم يوقف بها المراد مني ان لا يكون
 تركابهم التكليف واجترار اعمالهم يحصل مرهم بدونها ثم قول كل اسم جنس شامل يتناول المقصود وغيره مركب مع غيره
 فصل اخر في بيان مركب مع غيره كالاصوات والاعداد من نحو واحد واثنان وثلاث وكلاهما اسماء المفردة من نحو الف وباردا
 وشاوية وحر وبارد وغيره في التركيب منها فقال بعضهم المراد بالتركيب هو التركيب الاسنادي لانه هو الملة للاعراب في التركيب
 المعاني الحقيقية للاعراب ورد بان ان اذا كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل في التعريف سوى السند اليه والمسند لكونها مركبين
 التركيب اسناديا ومنه ذلك يخرج الصفات اليه وغيره من المعولات كالفاعيل الخفة وما شاكلها عنه فالاولى ان يقال المراد
 بالتركيب التركيب مع العامل فير عليه المبدأ والخبر الا على قول من يجعل كلامها عاملا في الآخر وقيل المراد بالتركيب التركيب
 تحقيقه مع العامل وحيد فلا شك في قولنا لا يشبه في الاصل استرازية عاركة مع غيره ويشبهه في الاصل كقولنا في قائم فهو لا يشبهه
 يصدق هذا التعريف على ما تضمنه معنى الاصل يكون وعلى ما مر من قوله كثر الال على ما اضيف اليه كونه فان كل واحد منها مركب مع غيره
 ولا يشبهه في الاصل قلت اريد بقوله ولا يشبهه ولا يماثل في النسبة ثم التشابه في الصفات والوقوف على شقوقه وما اضيف
 اليه ثم اضافة المعنى الى الاصل بيانية اي لا يشبهه شيئا هو اصل البيانيات ولتت من اضافته اسم المشقولة الى المشقولة بالمرسم
 فاعلم اي مبنيا اصله ولا من باب اضافة الى الطرف اي مبنيا في اصله ولا يحل الاصل منها على القانون لان في كل من ذلك شأنا
 ظاهرا معاني الاول فلا يستدعي ان لا يكون الاخوار الثلاثة خبيثة بل فيها معنى والا لم يرس كذلك اذا لم يرس لا اصل لها والا
 فالامر وان ثبت لها اصل وهو المصدر والمضارع فهو غريب وليس معنى ما في الثاني فلا يستدعي ان لا يكون الامور الثلاثة متشابهة
 بعد اي الان وما في الثالث فكان الامور الثلاثة لا يكون فيها القانون لانها لم يرس على القاعدة وعلى تقدير ان لم يرس
 من المعنى الا وهو بناءه معنى على القاعدة فلا وجه لخصيص هذه الامور الثلاثة بمعني الاصل واجب عن الثاني بان الاصل شيئا
 معني الوضع اي معني في وضعه معني بالاشبه الى وضعه معني انه وضع لان يستعمل مبنيا وهذا معنى صحيح لا مساوية ومطابقا عن

بان بناءه ليس بنوع على التام فيرسم على اي معنى عليه اي في غير قسم من ان كل واحد من حروب العرب فهو من نوع
من الفعل الماضي والامر في غير الحرام والحرف بناءه اي على بناء الناة ويكون معنى الفاعل وهاهنا في الاصل
ثم غلب على الفعل الماضي والامر في غير الحرام والحرف والافعال في رتبة التسوية فيرسم معنى الحرف والماضي والامر في غير
بيان معنى الاصل وقيد الامر بالحرف احراز من الامر الغائب فانه حروب بالاجماع واختلفوا في الامر بغير اسم حروب والاصح
انه بمعنى والحق بعضهم بالحكمة بمعنى الاصل لان الحيلة من حيث انها حيلة اي من حيث لم تقع مخرج المفرد متبينة لا محل لها من الاعراب
اصلا وبنيت من جعلها من مبنيات القوم الذين في الاصل لا يكون الاعراب نقطا ولو قد يراد محلا والحق حكمة حروب محلا فانه يكون
من مبنيات الاصل وقيل يشيخ الرضي المحقق في الحكمة في توصف بالاعراب والبناء لانها حروف في الكلمة المحكية للحكام
ثم ذكر المصنف مثالا في الاسم الحروب فتوكلت في تمام زيد فتوكلت نحو خبر مئة اخذت اعني هو هو ما ملكت الا
الحروب والجار والمجرور منه زيد فتوكلت هو اي الاسم الحروب فتوكلت في تمام زيد لان زيد المذكور حال كونه وصف
اي خبر ركبت في غير فهو حال بناه في المكرة والتقدير هو حال في غير وادوم هذا في تمام مقام الحال اي في غير وانفردا
يكون قوله لان زيد وصفه مطوقا على النحو الرابع خبر مئة اخذت لعدم التركيب فليس لعل بخلاف اي انما يكون زيد
وصفه اسما مطوقا لعدم التركيب اي لعدم كونها ركبا في غير وجود التركيب شرط للحصول الحروب ولذا افاده في قوله
فاذا افهم الشرط انهم الشرط لان الشرط يتصف بانفاده شرط ولا يكون في تمام مؤولا ولوجود شبه
اي الشبهة على ما ينبغي في بحث المبني اي كونها لا يشابه المبني الاصل لعدم انشاء شرط للحصول الحروب ولذا افاده
في قوله فاذا افهم الشرط لان الشرط يتصف بانفاده شرط ولا يكون في تمام مؤولا ولوجود شبه
احمد جازي وهو وجود التركيب فترض له بقوله انهم ركبت في قوله وادنى في معنى وهو عدم انشاء شبهة بمعنى الاصل
فترض له بقوله لا يشبه معنى الاصل ويسمى اي اسم الحروب محكما قال السيد قدس سره في حاشية للترسل المتكسر
الاسم الحروب في الاسمية من حيث الاعراب والمكن خبر الاسم الحروب للمفرد والمبني يسمى غير ممكن ثم لا يفرق من
نوع الاسم الحروب شدة في بيان حكمه فقال متصل وممكن اي حكم الاسم الحروب والامانة منها مبني في وغيره
فربما ارجع الى حكمه ولا يرب ان الاختلاف حكم في الحروب المسمى التام والامانة ياد في مائة وغيره وكل الحروف
ان حكمه لا يختص بالحروب بل يابى الوقوع فيه فلا يرد في الحكم المسمى هو الاثر الثابت بذلك الشيء والافعال
الحروب انما الحاصل دون اثر الحروب كيف يكون الاختلاف حكم الحروب ان يختلف اثره اي صفة اثره بقدر المكان

الغضائف والافا كنهت الاخير ليكون مختلفا بحال معنى اختلاف الاخر اقصا فاصبحت لم توجد قبلها وصرح باختلاف الاخر في بيان حكم
 العرب اخترازا من اختلاف غير الاخر فانه ليس حكم المركبات اختلاف الزا في اعراد والنون في انتم تقول جادني اعراد وانهم ورايت امر
 وايضا ومررت بامراد وانهم باختلاف التوابع الباء السببية متعلقة بقوله يختلف اى بسبب اختلاف التوابع وليد اخترازا من اختلاف
 الاخر لاسبب اختلاف التوابع فانه ليس من احكام العرب كاختلاف آخر من الاستعقادية في نحو من الكس ومن الرجل ومن زيد
 والبراد باختلاف الاخر بسبب اختلاف التوابع صلاحيته ترتب اختلاف الاخر على حصول اختلاف التوابع فصيديق على جادني زيد اذا
 قيل في اول الامر انه عرب ع ولم يوجد فيه اختلاف التوابع لانه يصير اختلاف آخره عند حصول اختلاف التوابع المراد باختلاف الثاني
 التوابع وحلقة الملازمة بينهما لان اختلاف التوابع لا يستلزم وجوده لاستحالة اختلاف بلا وجوده فكان من قبيل ذكر المزموم وادراك الحكم
 وانما اخترازا لفظ الاختلاف على لفظ الوجود لثا كلمة قوله ان يختلف في صفة المشاكسة من محسنات الكلام وهو ان يذكر لفظ بصيرة غير
 لوقوعه في ضيق يكون المعنى ان يختلف صفة آخره بوجوب جنس التوابع ثم التوابع جميعا على وسبب في تفسيره وانما جميع العامل على
 عوامل لان صفة العامل الخارج صفة صحيح على فاعلون كمن صرون والكلان اسما يجمع على فاعل الكلان ولا صار التوابع منها علما
 ولم يكن له معنى الصفة خارجا على فاعل واللام في التوابع الخبيث لانه اذا اتى على الجمع فلا يكون منها مسمو محمول الخبيث ويصل معنى
 الجمعية ولهذا نرى ما يقع كون التوابع مبنيا واداءة فتمت مقتضى ان لا يتحقق العرب الا باختلاف ثمة عوامل وليس الامر كذلك باختلاف
 منصوبا على اى معقول مطلق لفظيا صفة اختلاف اى يختلف آخره اختلاف لفظيا وهو اعلم من ان يكون حقيقة نحو جادني زيد ورايت
 زيدا ومررت بزيدا او حكما نحو رايت احمد ومررت باحمد فانه يختلف فيه آخر العرب اختلاف فاعلا لان الفتح في حالة الجر غير الفتح
 في حالة النصب لكونها تابعة على الكسرة او تختلف آخره اختلاف تقديرية وهو اعلم من ان يكون حقيقة نحو جادني زيد ورايت احمد ومررت
 بعميد او حكما نحو جادني موسى ورايت موسى ومررت بموسى وهذه الالهام الاربعة فيما اذا كان الاعراب منه بالحركات اما اذا كان
 الاعراب بالحروف فالالهام ايضا اربعة فان الاختلاف اللفظي حينئذ اما ان يكون حقيقة نحو جادني ابرك ورايت ابرك و
 مررت بابريك او حكما نحو رايت موسى ومررت بموسى فانه قد اختلف فيه آخر العرب اختلاف لفظيا حكما فلان اليا في حالة الجر
 غير اليا في حالة النصب لكونها تابعة على الكسرة وكذا الاختلاف التقديرية حينئذ اما ان يكون حقيقة نحو جادني ابو القاسم ورايت
 ابا القاسم ومررت بابي القاسم مما حذف في الحروف لا التقادير كنين فان الاعراب في الحروف مقدور وقد اختلف آخره اختلاف فاعلا
 تقديرية حقيقة او حكما نحو رايت موسى البليد ومررت بموسى البليد فانه قد اختلف فيه آخر العرب اختلاف تقديرية حكما واذا عرفت ذلك
 فاعلم ان جمهور النحاة عروا العرب باختلاف آخره باختلاف التوابع وعرفوا شيخ ابن الجايب بانه التركيب الذي لم يشبهه مني الاصل بل

وجعل آخره به حكمه و ما به المصير واستدل الشيخ على ذلك بما ذكره في شرحه بكونه بالحكمة حيث قال واما ما عرفت الحرف
 باخره صاحب النسخة لانه يلزم من تعريفه شيئا بما هو اخص من ان الفرض من تعريفه الحرف ان خيت له الحكم وهو اختلاف آخره بما
 العوامل واثبات هذا الحكم لانها يكون بعد العلم به فيكون هذه الحكم دفعي من الحرف فهو عرفت به لزم تعريفه شيئا بما هو اخص منه وانه
 غير جائز قال صاحب المترسطة يمكن ان يحجب عن ضرورة النسخة بان يقال ان الفرض من تعريف الحرف ان خيت له الحكم يجوز ان
 يثبت هذا الحكم له باستعمال الحرف بل الفرض من تعريفه ان حرفه ان الحرف على اى نوع من انواع الاسم يطلق بعد ان يثبت احد
 نوعيه لا يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال الحرف ثم لا يفرغ عن بيان تعريف الحرف وحكمه اراد ان يبين ما هو وصفه لزم
 وهو الاعراب ولفظة حركات في تعريف الاعراب فهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل به الاختلاف من الحركات والشر
 وانما رده الشيخ ابن الحجاب واستدل بانهم اتفقوا على ان الاعراب الرفع والغيب والجر وانما يحصل بها الاختلاف وانفس الاختلاف
 من حيث ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف واستدل بان الاعراب منه البناء والبناء لا يقع على الحركات بل على الحركات
 ما بالاعراب ولما كان النسخة عند المصنف ما ذهب اليه الشيخ ابن الحجاب عن الاعراب بما عرفت به فقال والاعراب اى شيئا به
 ابا السببية والغيب المجرور راجع الى الاعراب اى الاعراب شيئا بسبب شيئا فيختلف آخر الحرف وهذا سبب محمول بسبب
 القريب كى هو المتبادر وهو ما يكون سببا لاداسطة فلا يرخل فيه العوامل وانعقضى والاستناد لكون هذه الامور سببا بامدية
 الاختلاف لان ما لى سبب من القسقى وهو سبب قريب للاعراب وهو سبب قريب للاختلاف فيكون العامل سببا لاداسطة
 والاستناد سببا لاداسطة وانعقضى سببا لاداسطة والاعراب سببا لاداسطة فكان هذا اقربا وقال الغاضل الهندى
 في تفسيره اى حركة الحرف فلا يرخل العامل والمقضى والاستناد واعترض عليه بعض الفضلاء بانه ان ادعى بكونه ما لم يخرج من الحروف
 وان ادعى ما لم يخرج من الحروف فلا يرخل العامل والمقضى والاستناد واعترض عليه بعض الفضلاء بانه ان ادعى بكونه ما لم يخرج من الحروف
 الزائدة بكونه ما لان يراد حرفه فيعمل للاعراب لكونه ما لى سبب قريب للاعراب وهو سبب قريب للاختلاف فيكون العامل سببا لاداسطة
 واخذ الحمد ودعى الحمد يوجب الدور وتوقف من قوله الحمد وعلى حرفه الحمد وذلك باطل لا يقال اختلاف آخر الحرف لانه لا يكون
 فهو يقضى ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا لاننا نقول للاعراب سبب المذكور ما ليس بام اى ما يكون لشيئ من ان شيئا بسبب
 ولا يكون لانه شئ تام في الحركة الاولى في الاعراب لان لها شيئا من ان شيئا غير مرتبة للاختلاف من ذلك
 وحركة الاولى وانما يكون مرتبة لاجل وجدها وانما يكون ان يتم الحركة الاولى به مسكون فكون ما يتم به هذه الاختلاف فصدق
 عليها انها تختلف بها ان الحرف لان الاسم حينئذ يرب اى حركة لشيئ من الاصل اختلف آخره بها من ان يكون الى الحركة

الى الحركة وان لم يكن في حال الاعراب وتغيره ما يقدح في هذه المرأة غير ان الشايب فاش هذا الكلام صادق وان لم يكن كذلك
 المشايخ في حالة الرضاع فكذا انما يصح على الحركة الاولى انما اختلف بها آخر المغرب من السكون الى الحركة وان لم يكن
 الاسم سمراني في حالة السكون ثم توضح في آخر المغرب خرج به حركة نحو غلامى لانه اختلف به آخر المبنى لا آخر المغرب لان المقصود
 الى يا المصطفى مبنى قبل دخول العامل وانما يكون مغربا بعد تركيبة مع العامل واخره انما يكون مغربا بعد تركيبة مع العامل واخره انما يكون
 مختلفا عند الاضادة دى سابقة على التركيب مع العامل لظهور ذلك تجزئ في جاري غلام زيد عن المقصود لانه المغرب ثم يتبين
 مكان الخلف بهذه الحركة آخر المبنى اليه واعترض على هذا التعريف بان الاعراب والمغرب يتويان في المخرقة والجملة وتعرف
 الشيء بابا ويدخل وانما جعل الاعراب في آخر الاسم لانه دال على الوصف كونه عمدة او فضلا والدال على الوصف متأخر
 عن الموصوف كالفعل والصفة والاسم فتمثل الاعراب وهذه الاسماء الفعلة كانت بان تطلق على الحركات سواء كان
 بناءة او غيرا عرابية كانت او غيرا كصفة وعدا انما اذا اطلقت بدون قرينة يراد بها غير العرابية والكانت مجردة عن البناء
 فلا يكون الا القاب البناء اما الرفع والنصب والجر فلما تطلق الاعراب على الحركات والحروف العرابية ولا تطلق على الحركات البناءية
 ولا على غيرهما من غير الآخر واعراب الاسم اى الاسم المغرب ثمة انواع وذلك لان المعاني التي وضع الاعراب الدلالة عليها
 ثمة الفاعلية والمفعولية والاضافة فيكون الاعراب الدال عليها ايضا ثمة لكون الدال على حسب المدلول اى على قدره ولا يلزم
 الاستمرار لكون الدال اقل من المدلول والسرادف لكون الدال اكثر من المدلول وكلما خلاصت الاصل وانما سمي اعرابا
 انواعا واعراب المبنى القاب لان كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من انواع المعاني فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدلول
 عليها انواعا ايضا فخلاصت اعراب المبنى كالنعم والفسخ وكسر فان كل واحد منها يدل على امر واحد وهو ان يكون القابا متجوزا على اليد
 او متزورا على الخربة لمبة احدثت ونصب وعطف عليه وجر كذا وانما سمي الرفع رفعاً لارتفاع الشقة السفلى عند اللفظ به ولم يرفع
 مرتبة من اخويه لكونه علما له عمدة الكلام وانما سمي النصب نصبا لانخفاض الشقين على ما هما عند اللفظ به ولانه نصب الفضلة
 اى فتحها في الكلام من غير ان يتحد اليها الكلام وانما سمي الجر جراً لان ما عليه جرح الفعل الى الاسم ولان الشقة السفلى خير الى السفلى
 عند اللفظ ثم لا فرق من بيان الاعراب اراد ان يبين العامل لا حياض حرفة المغرب الى بيان العامل لانه متبني في مفهومه كاعرف
 وبيان ذكره في حكمه وانما اخره عن بيان الاعراب لتوضيح حصول الاعراب واعلى المبنى المتعنى للاعراب تعالى والعامل
 ما به رفع ونصب وجر العلم النحويين اختلفوا في تعريف العامل فمنهم من ذهب الى ما اختاره المصنف ومنهم من ذهب الى ان العامل
 ما به يتوهم كمنه المتعنى للاعراب واقترحه الشيخ ابن الحاجب في الكافية واعترض على هذا التعريف بأنه ليس بجواب اذا لم يصح

[illegible]

من مفسر كون ذكر المفسر عقيب ذكر المفسر وقام مع مبدأ بآويل اللفظ وتولد عامل خبره وتزيد ضرب والضمه اعراب والدر
حرف الاعراب الانب ان يقول والدان محل الاعراب ثم لما كان اهو ضرب من كلام العرب مقتصر على تعيين الاسم الممكن والفعل
المضارع شرع في بيان ذلك بقوله واعلم بي كلته تذكر في اول الكلام لتعريف المعنى ومنها اني الكلام وايضاً الكلام مبدأ
والتميز اليه ايقن في ذلك استقامت العلم في الكلمات والمترتبة في الخبريات امر بالمعلم لا بالمفردة لان ما يتعلق بين المفعول امر على الابر
ولما كان الفهم متعلقا بابق الكلام لم يكن الامر به مناسباً لهذا المقام ولم يقل اقرا لان المقصود هو الدراية لا القراءة انه
اي ان كان لا يعرف شي في كلام العرب الا الاسم الممكن قد مر لاصالته في الاعراب وقيد الاسم بالممكن لان من الاسم
ما لم يكن يمكن لم يكن موزاد الفعل المضارع وصفت الفعل المضارع لان من الفعل ما لم يكن مضارعاً لم يكن موزاداً اذ الم متصل
به نون التاكيد ولا نون جمع المرنث وانما لم يذكر هذه التقيد هنا لكتفاً لذكوره في بحث الفعل وسبجي حكمه اي حكم الفعل المضارع
في القسم الثاني وهو الفصل الثالث الذي قال ثم لما مر عن بيان حكم الاسم العرب شرع في بيان اصناف اعرابه فقال
في اصناف اعراب الاسم هي خمسة اصناف جمع صنف وهو اخضر النزع مطلقاً ولما كان الرفع قد يحصل بالضمه لفظاً او
تقديراً وقد يحصل بالواو وقد يحصل بالالف لك وكذا الضب تارة يكون بالفتح لفظاً او تقديراً وتارة يكون بالكسرة و
تارة يكون بالالف لك وكذا الجر بايوجد بالكسرة لفظاً او تقديراً ودرى بايوجد بالياء لك والاسماء تختلف في استحسان
قيام الرفع فبعضها في الرفع وبعضها في الود وبعضها في الالف وكذا الاسماء تختلف في استحسان اقسام الضب بالجر
قسم المصريح باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب ليقع احوالها في الاصناف بالاعراب ولما كان الاعراب اللفظي
هو الاصل والاكثرد مر على التقدير في فقال الاول من تلك الاصناف وانما جعل هذه الصنف اول الاصناف لكونه اشرفها
لانه اصل من وجهين احدهما كونه بالفتح وهو الاصل الثاني كونه بالحركات الثلاث راصل
الاعراب ان يكون بالحركات الثلاث والاعراب بالحركتين خلاف الاصل ولذا قدم المفرد المضرب والجمع المكسر المنصرف على
جميع المرنث اسم المكون اعراب الاول بالحركات الثلاث وهو اصل كون اعراب الثاني بالحركتين وهو خلاف الاصل
واما قدم المفرد المنصرف على جمع المكسر المنصرف في الوضع لان المفرد مقدم على الجمع طبعاً فقدم في الوضع ليرائن الوضع الطبع ان
الرفع بالضمه والضب بالفتح والجر بالكسرة ونخص اي هذا الصنف بالمفرد وقد ذكر ويراد به ما يقابل الجملة كما سيبا في
في بحث التميز وقد ذكر ويراد به ما يقابل المضاف والمضارع كما سيجي في باب التمازى نحو ما يزيد فانه مقابل المضافات
والشبه به مثل يا عبيد الله اطاعا عبيداً وقد ذكر ويراد به ما يقابل المشي والجموع وهو المراد به منها واود وعليه بان كلاماً

والاسماء المستغرقات من انها ليست بمعرفة بالحركات الثلاثة اذ كانت واجب حيزان المراد بالمراد المفرد من كل وجه
يعني ما لا يكون مثنى ولا جمع وما لا يطابقها وكل الاسماء المستغرقة بالثلاثي ليست اياها في الدلالة على الامر من وجه واحد
يصلح العرب في اخرها ليس الا في المفرد من كل وجه ان يكون مفرد البقاء معنى حتى يرد عليه ما يقال من ان الاسماء المستغرقة
كالبن مثلاً ليس بمفرد من كل وجه لا لئلا يفتقر الى امرت في معنى المثنى فلا يرد به المفرد ذلك لزم ان يكون الاضافات معرفة
بالحركات الثلاث لان التقييد على المثنى في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه والامر بخلافه والنسبة فيه المفرد والنسبة
اخر من المفرد الغير المنصرف فان جره بالفتحة كما سيجي الصحيح فيه امر لئلا ينصرف المفرد المنصرف فان عراب ليس كذلك
وهو اي الصحيح عند الحاجة يجمع ذلك كالقراءة جمع فاض وهو الذي يتكلم في علم النحو وانما قال هذا اختصاراً من الصحيح عند التفسير
وهو لا يكون في مقابلة فانه وعليه ولا مدحوت مله وتضعيف وتيرة مثل الغرب وانما في اسم منهم من قال لا فرق بين
بين الصحيح ومنهم من قال فيها لهم وتخصيص مطلقاً اذ اسم عند هذا الفاعل ما عرفت الصحيح والصحيح باليسر متباعدة فانه وبينه
لا مدحوت مله فغلب نفي ما لم يصح من غير مكرس وانما شرط ظهوره من التضعيف والفتحة ترتب الحكم من حوت العلم من الابدال والفتحة
وتفسيرها فيها وتقرره وهو لا يكون في مقابلة فانه وعليه ولا مدحوت مله لان حوت العلم لم يكن في مقابلة الايضاح في الصحيح نحو ما عرفت
ومضروب وتقبل انما انقص الفاعل والعين واللام لليزان حتى يكون فيه شيء من حوت الفتحة والوسط والحلق وتقبل في وجه الفتحة
ان الفتحة الفعل زدن في زيادة الاسم مثلاً في جميع الافعال لان فصر مثله مثل الضرب مثله مثل الضرب الى غير ذلك
وهي شيء غير من الكلمات كذلك وهذا الوجه على مثله يرد عليه مثل عمل وصح دشت نقلت اربعة اقسام لليزان بالفتحة في
ولم يكن بياياً او محاسباً ان كان بياياً او محاسباً لم يكن ذلك الفتحة في الابدان حوت واعداد الكثرة كان في
لم يكن ذلك الزيادة في النماذج الى الابدان زيادة التمام مرة او مرتين والزيادة عندهم اسهل من الحذف ولهذا قيل او لم يكن زيادة
الها في امهات آسن من اعدادها في امات فافتت لم تقدم الفاعل ثم العين ولم لم يكتسفت الفتحة في ان الفاعل افتت التفت
وهي مقدمة على غيرها ثم لا في العين من التمام لزم ان يكون التفت في الحوت والتفت في حوت لم يكن مبتدأ ففتحت ان يكون العين
في الوسط والتفت في طرفها لتصل الاعداد الى الزدن لا يكون في اخره فها يدل على انه لو كان في اوله وادست حوت مله
لثباتي في الصحيح عند الحاجة وانما حرفا الصحيح بذلك ان يجمع قيع من اخر الكلمة حوت مله هي المراد والياء والالف التي اياها
واو اوارا في اسم الالام بيا او يحيا الفتحة واهي وانما سميت هذه الحوت بحوت الكثرة تمييزاً من مال الى مال مثل
الحيل التفسير للزاد وبعوت الله للزاد ابد الحوت فان الزاد تولد وما انضم والياء بعد الكثرة ان يفتت واما كانت الزاد

الواردة الضمة والياء والكسرة والالف اخت الفتحة أي مناسبات بين حروف لين لكونها خفيفة لانها بمنزلة المعسر
 ولذا لا يتحمل الحركة الثقيلة ثم اعلم ان هذه الالف اصلية كانت اذ زائدة الحركات ساكنة تسمى حروف اللين فاختلت حركتها فاقبلها
 موافقة لها تسمى حروف مدة انصاف فالالف لدوام كونها وانفتاح ما قبلها حرف مدة ولين وانما واما الواو والياء فتكونان تارة
 حرفي مدة ولين وتكونان تارة حرفي لين ولا مدة واما الخاء فتكونان حرفي لين ولا مدة بل هما بمنزلة الحرف الصحيح
 نحو يسر ودون كزاية مثال للفرق المنصرفت الصحيح والجاربي مجرى الصحيح معطوف على قوله الصحيح وهو ما يكون في آخره واو
 ادياء ما قبلها ساكن كدلو قطبي مثالان للجاربي مجرى الصحيح واما كان هذا جاربا مجرى الصحيح ولحقها بالان حرف العلة لكون
 لا يتحمل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون فحل الحركة ولان حرف العلة بدل السكون مثلها بدل السكون في الوقوع بد استراحة اللسان
 ولا يتحمل عليه الحركة بدل السكون يسي في الابداء التلقظ اية حركة كانت تقوية المتكلم في الابداء لان هذه الحركة تقع عليها بعد استراحة
 اللسان فتحمل كل حركة نحو وصول ويسر وقاية فتزدك بدل السكون لا يتحمل عليها الحركة اية حركة وتختص بهذا الصنف الضمير
 بالفتح المكسر صنف اللمح بالمكسر اخترا من اللمح السالم بالالف والياء والواو والزوا والمنون المنصرفت صنف ثمانية لللمح
 واخترا من اللمح المكسر الغير المنصرفت كرجال مثال لللمح المكسر المنصرفت ثم اورد مثال لكل وقال نقول جاءني زيد ودون قطبي و
 رجال في الرنح ورايت زيدا ودون قطبي ورجالا في الضب ومرت زيدا ودون قطبي ورجال في الجر والازرع عن
 بيان ما يعرب بالحركات الثلاث شريفا بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيها الفتحة على الكسرة فقال ان في اي الصنف
 ان في من تلك الاصناف ان يكون الرنح بالفتحة والضب بالجر والكسرة بفتح اي هذا الصنف بفتح المرنث السالم قد مر
 على غير المنصرفت لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرفت تحل في التطويل ولان اعرابه يزول عنه ثم قوله السالم بالجر على انه صنف
 اللمح لاصفة المرنث كما يتبادر من كون السلامة صفة للمفرد لان الاصطلاح جرى على وصف اللمح بالسلامة والختاب
 بالسلامة حال مفرد وما هو اعرف من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام اذ يفرض من الممارات له حكم المضاف اليه وتزويج
 تزويج المضاف اليه وانه سمي به واما عند التفرقة المضافات التي هي من تفرقة المضاف اليه لانه يكتب التفرقة
 من المضاف اليه فخر التفرقة في ذلك زابت علام الرجل التفرقة بدل عند البرد صفة حميدية فكذلك السالم على
 هذا سمي به لا المبرد واما وصف جميع المرنث بالسالم اخترا من اللمح المكسر كحرفي جميع حمراء فان اعرابه بالحركات الثلاث
 وشيخي ان يضم اللمح المرنث السالم ادوات جميع ذات من غير لفظ كما ضم الالواح المذكور السالم ثم اعترض عليه بان
 يدخل فيه سمين وسيتين وتلين والضمير لكونه بفتح المرنث السالم ان اعرب بالحروف ويخرج عنه سجالات وسفر جلات

من جميع المذكور واجب عنه بان المراد بصيغة المثنى على حدث المضافات فيشاكل نحو جملات وسفر جملات لانه على
صيغة المثنى المخرج من سبيلين وسنين لانه على صيغة المذكور اسم اصطلاحا وان المراد بصيغة المثنى
والا على تقدير المثلث وقد مضى ولو العطف غير غريب في كلامهم انما اذا حذف حرف عطف فقط ويمكن ان يحاجب بان
المراد بصيغة المثنى اسم الجمع بالالف وتاد الجمع على عموم الجواز فيسبغ فيه نحو جملات ونحو سبيلين وانما لم يقل
بالجمع بالالف وتاد الجمع يشير الى ان الاصل في هذا الحكم جميع المثنى اسم الجمع من المجموع وانما جعلت الفتححة
تامة لكسرة في جميع المثنى اسم الجمع لكونه زجا لجمع المذكور اسم وقد جعلت الفتححة فيه تامة لكسرة تجمّل في الفرع ايضا لانه
لما يلزم زيادة الفرع على الاصل والمزيدة يكون الاعراب بالحركات تحتية خروقة لعدم ما يصلح الاعراب في آخره من الحروف
ولا في الاعراب بالحروف في المجموع مما اوصلا في تسمية استحقاق الاعراب بالحركة فيها كانه زرع فيها فان قيل الدليل
الذي يدل على صحة الاعراب هو كونه تقييدا والا على المعاني المتصورة على الاسم من المعاني والمفعوليات والافعال التي
وضع الاعراب للدلالة عليها بلا واسطة سمخات الحروف فانها كونه تقييدا بالنسبة الى الحركات لا تدل على المعاني الا
براسطة الدلالة على الحركات فالادخل على التسمية كونه ان التسمية من حيث انها تحصل بانسباج التسمية والالتزاع
على التسمية كونه ان التسمية من حيث انها تحصل بانسباج التسمية والادخل على الكسرة كونه ان التسمية من حيث انها تحصل
بانسباج الكسرة ثم هذه الحركات تدل على المعاني والدلالة على ما هو المقصود بلا واسطة اظهر منه بالواسطة فان قلت قد
بين هذه في المفرد وفيه من التسمية والجمع فكيف يكون اصلا في المفرد وزعماني غير هذا ان به الدليل في الجمع مزدك دليل
آخر اقوى منه وهو ان الجمع زرع والاعراب بالحركة اصل وجعل الاصل للفرع فيعلم ان كسرة الدار على متن الخضر فيخرج
الفرعية في الجمع التسمية الاعراب بالحروف وليلا ما خروا الدليل المذكور الدال على صحة الاعراب بالحروف بالحركات مزدك
والشروط كالمبهم كان مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحروف والاصل هو الذي اقتضاه الدليل المعنى الذي
لم يارض لما هو اقوى منه والما لم يكن كذلك فهو خلاف الاصل والاعراب بالحروف في الجمع مقتضى الدليل فكان اجملا
سمخات الاعراب بالحركات فكان زعمنا هذا الحركة التي اقتضى الدليل الحروف حشا لترتبة الحروف من منزلة قبل الد
على غير الخضر الذي غير طائفة سخرية بل اكريم يقول بين سمخات في الكرف ورايت سمخات في السنب ومرت
سمخات في الجبال والفرع ما يربح كرتين وحمل فيه الفتححة على الكسرة اخذ في بيان ما يربح بالحركتين وحمل فيه
الكسرة على الفتححة فقال ان التسمية هي التسمية ان التسمية من تلك الاصناف ان يكون الرفع والسنب والجر بالفتحة

بأصغر ويختص أي الصفات غير المنصرفة أي غير الجارية عليه حكم الاضافات والكسفية فيبالحق في حالة التخييل لا سيما في عند بيان
كما تقول جازا احمد في الرخ ورايت احمد في الضب ومررت باحمد في الجرد والازد من بيان ما يوجب بالحركات لفظ شرعي في
بيان ما يوجب بالحركات لفظا فقال الرابع أي الصفات الرابع هي تلك الاضافات ان يكون الرخ بالواو والضب بالالف
والجر بالياء ويختص أي هذه الصفات بالاسماء الستة بكلها كبرية لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات
مخوفا وفي ايحيك ورايت ايحيك ومررت بايحيك مصفاة جال بعد حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها بالغير بالحركات
مخوفا في رخ ورايت اخا ومررت باخ الى غير ما في الحكم لانها اذا كانت الى ياء المجرى كمنية او مربة اعرابا تقديرها مخوفا
اخي ورايت اخي ومررت باخي واعترض بعض الفضلاء وههنا بان قوله مصفاة الى غير ما في الحكم منفي عن قوله كبرية لانه انما
اشرز بقيد الاضافة من حالة الازاد وقيد الاضافة الى غير ما في الحكم عن حالة الاضافة الى ياء المجرى لعدم حروف صالحة لغير
في او اخرها في ايتس الحاليين وهذه الكلمة موجودة في حالة كان هذا التقيد اشران من حالة الصغير ايضا وكان ذكره كذا كبرية كبريتها
كبرية وهي اي الاسماء الستة ايوك واخوك وهوك المن عبارة عن الشيء المنكر الذي يستلزم ذكره من العورة والغسل
ويحرك كبرية الحركات لانه خطاب للموت لان الحزم ابو الزرع او مصيبة على حسب الاختلاف فلا يجوز اضافة الالف الى المرأة وهذه
الاربعة منقرضات ورايات يدل عليه الوان واخوان وبنوان وحموان واصطفا ابو واخوه بنوا وحموا وبنوا اصله فوه
على وزن فعل فبفتح الفاء وسكون العين وفوك نجوت وادوى لانه ما اذا اصله فوه فخذت الياء انسيا ثم قلبت الواو ميلا لانه لو لم
يقلب لدارا لاراعب على العيد كما في يدوم فتجب قلبها الفاء نحو كبريا وانفصلت فاقبلها فتح المرب على حوت واحد عند الفاء الساكنين
ثم اذا اضيفت الى ياء المجرى لم يزل على قلبه ميلا بحروف التقطاع اجتمع الساكنين فيود الى اصله يقال فوه وذو مال
وهو لقيع مقرون بالواو ان اصله ذو وواضحة الى اسم الخمس لان اضافة الى غيره لا يجوز الا على الشذوذ وانما اعراب هذه الالف
بالحركات لثابتها بالمشي في الدلالة على الامر والكان الفعل باسمه لوجوب ما يصلح للاعراب في اواخرها واعترض بان اعراب هذه
الاسماء الستة بهذه الحروف الكسبة جائزهم واجب فان كان جائزا لا سبيل اليه لانه يقتضيه فوه وان اعراب بالحركات واجب
والكان واجب لا سبيل اليه لانه لا اعراب فيما عداه من الاسماء الخمسة جائزا لا واجب لانها قد قربت بالحركات لثابت لفظا كمال
هذا اليك ورايت اليك ومررت اليك والجراب عند ان هذه الحقيقة حكمت بالمكان العام أي رفع هذه الاسماء الستة بالواو وضمتها
بالالف وجرها بالياء بالمكان العام أي عدم اعرابها بهذه الحروف غير لازم وانما اعرابها فيحتمل اللزوم كما في فوه ويحتمل عدمه
كما في غيره تقول جازا في اخوك في الرخ ورايت اخاك في الضب ومررت بايحيك في الجر وكذا البراق في اي مثل مثال الاخ

المذكور عند البراق من الاسماء الخمسة ثم لا فرغ عن بيان الاسماء التي قرب بالحروف الثلاثة عشر في بيان الاسماء
 التي تقرب بحرفين ورضها بالالف فقال الخامس على الصنف الخامس من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالالف والضم
 والمجرى بالياء المفتوحة ما قبلها ويختص في هذا الصنف بالمشي وكل وكذا كذا ولم يتركه كذا كذا ما قبله كذا كذا
 عن ذكرها وادور عليه يانه ذكر اثنتان من انفرج اثنتان واثنتين يان الاصل هو ان يذكر الفرع لكن لما كان الفرع يجوز
 الاكتفاء عنه بالاصل فالفرع وجب وان لم يترك لانه وجب ذكره في ذكر اثنتان فيدل على ان حكم المرفوع حكم المذكور والضم
 لما كان اثنتان واثنتان على صورة المشي اثنتين حقيقة ذكرهما علاقه بالرفع فمهما اثنتان حقيقة قال الكون فيكون
 الالف في كل مكان لثبته والزم حذف ثوبها لزوم الاضافة قال لا اصحابها للبعد لا اضافة في الواحد ورجوع ضمير الى الواحد و
 بقا الالف عن الاضافة الى الف ههنا جوازا ليل ظاهر لان مفرد ليس بثبته مصانفا حال من كذا الى المضمحل اي مضمحل كان
 وفيه امر اذا كان مصانفا الى كذا كان حكمه حكم مصانفا الى كذا الرجلين ورايت كذا الرجلين ومررت بك كذا الرجلين وكذا
 مررت بك مصانفا الى المضمحل اي اعراب المشي وذكر صاحب المنى ان بعض العرب ثبت الالف في كذا وكذا مصانفين الى المضمحل اي
 كذا بالحرف حال كونه مصانفا الى المضمحل لانه باقيا لفظ مفرد باعتبار ما مشي فلفظ يقضي بالاعراب بالحركات ومما يقضي
 الاعراب بالحرف فروع في كذا الاعتبار في اضافة الى المضمحل الذي هو الاصل ومعنى جانب اللفظ الذي هو الاصل
 واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون اعرابه قد يربا لان اخره الالف يسقط لالتقاء الساكنين واذا اضيفت
 المضمحل الذي هو الفرع ومعنى جانب مضافه الذي هو الفرع واعرب بالحرف التي هي الفرع نحو جازي في كذا جازي
 كليهما ومررت بكليهما فلهذا قيل كون اعرابه بالحرف باضافة الى المضمحل فيجوز لان الاسماء استه مفرد اللفظ مشي
 المشي لانهما كونهما من الاضافات تدل على امرن كالمشي ولم يعل فيها لا اعتبار في حاله الاضافة الى المضمحل والمضمحل
 فلم ان كونه مشي المشي لا يكتفي لكون اعرابه بالحرف الثلاثة في الاربوا لكلا واثنتان واثنتان مرفوعان لانهما مسطرون
 على قول كذا فانه مرفوع بالترتبة اذ مخرجه اذا لم يرد ونحو المشي وما الخ يه وهو كذا واثنتان واثنتان وهذا اذا
 يتا في قوله وعشرون مع اخواتها فانه مرفوع لانه مسطور على قوله والطلب الرفع بان خبر مبتدأ مخرجه اذا
 هناك يختص بجميع المذكور اسم والحق به وهو العشرين وعشرون فنقول جازي الرجلين كذا واثنتان واثنتان
 في المرفوع ورايت الرجلين كليهما واثنتين واثنتين في النصب ومررت بالرجلين كليهما واثنتين واثنتين في
 الجرح ثم لا فرغ عن بيان الاسماء التي قرب بالحرفين ورضها بالالف اخذ في بيان الاسماء التي قرب بالحرفين

بالحرثين و فيها بالواو فقال السام الى الصنف السام من تلك الاضافات ان يكون الرق بالواو المقصود ما قبلها والضم بالحرث
 بالواو المكسور ما قبلها ويختص اى هذا الصنف بجميع المذكرات السالم احترز به عن الجمع والمكسر نحو رجال ولا يدعها من تقدير صفات اى
 صنف جميع المذكرات ليدخل فيه نحو سنين وثلاثين وقيل لانها تجمع الوثقات وتخرج عن نحو حجلات وسفر حلات ومن تقدير معطوف اى جميع
 المذكرات السالم وما على صنفه فيدخل فيه نحو سنين وتخرج عن نحو حجلات ويمكن ان يقال للراوية ما جمع بالواو والياء والفون على عموم الجمع
 فينطبق فيه نحو سنين وتخرج عن نحو حجلات الا ان لم يقل المذكرات الى ان العرف في هذا الحكم هو جمع المذكرات السالم والواو هو جمع
 ذو من غير لفظ فافعلت هذا الاسم قد وجد في آخره وادخلها صفة ولم يوجد في كلامهم مثل ذلك قلت الراوية في معرض التفسير
 فلم يبق فيه او تقول لما كان الراوية مقام اضافة صارت كما تها صفة لا واو وكذا لايرد مثل كوفارة اسم في آخره وادخلها صفة
 لان وادعه غير اصلية بل هي منطبعة عن القصة اذا اصل كوفارة المندرج كون الراو اصلية قبلها صفة وعشرون في اخواتها
 اى اخوات كلمة عشرون وهي اسماءها السبع من ثلثين الى تسعين اذ المضاف بالاخت المثل وبها فسر الاخت في قوله تعالى
 كلما دخلت امه فالت احتما وانما افراد الموعود من ثلثين فواته بالذكر لا التهايب بدخيلين في الجمع المذكر السالم لان المراد بجميع المذكر
 السالم اسم مفرد الحث باخوه وادويا ودون مفعولة وظاهر ان الود عشرون ليا كذلك ولا يجوز ان يكون جمع عشرة والذليل على
 ذلك انه لو كان لوجب اطلاق عشرون على ثلثين فيكون الجمع على تقدير الواحد الا انه ليس كذلك ولو لب ان ثلث عشرون بفتح الين
 والسين والضم يدل على عدد مدين ولان اثنين في الجورع فلا يكون عشرون مجبوا وانما عدل في المثنى رجع المذكرات السالم وطلقاتها
 عن الحركات الى الحروف ككون الحركات اضافة لكثير مما لان المثنى يدل على الواحد مع الزيادة وكذا الجمع وكذا الكثير الحروف ويدل على
 الزيادة لانها لا تتكون من حركتين الحركات الثلاث فيكون الحروف اكثر من الحركات فاعلم ان الكثير كثير مساو له وعدل عن الالف في بعضها
 بحسب ما فيها عند الاضافة فحل على الجركونها اعزالي العطفات وقيل جبالا على الضم في غير المنصرفة وحل الالف في المثنى
 فخطتها بسبب قلة على الجمع فنقول جبالا في سلمون وعشرون والجبال في الرق ورايت سبلين وعشرين وادخل الالف في الضم ومررت
 بسبلين وعشرين وادخل الالف في الجرو واعلم خطاب عام لكل من يصلح ان يخاطب به قارىها كان او سامعا او ناطقا من عند نفسه
 حاضر كان او غائبا زمانا او مكانا على الكيل ولهذا التسمية المفردة على صيغة الجمع ان وزن التثنية مذكورة ايد الضم على اللفظ اى
 الاحوال الثلث لانها مستقيمة
 من وزن الجمع اتخذ للاصل لان الاصل فيما حرك عن الالف ان يكون بالضم
 ووزن جبر السبعة مفردة ايد اى في الاحوال الثلث لفرق بينها وبين وزن التثنية وما احتيا التثنية على الضم فانه انما
 واما قال وزن جمع السلامة احترز من وزن جمع التكثير فانه ليس كذلك بل يكون مضموما ومكسورا ايضا نحو سبلين واما اى وزن

[illegible]

الى ان مثل علمي ليس بمركب لما سبق المتوسط الحرف الاخر بالامتزاج والاعراب والباء من صفات الاخر والجواب عنه ان
 توسط الآخر وجب انكار الاعراب والباء بالحوادث المتوسطة ولا يجب انقضاءها في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ بالحركة
 تقديره ان القول بوجوب اعرابه وبانه غلط لقول جاري في عمدا وعلماني في الرفع وراية عمدا وعلماني في الضب ومرت لعمدا وعلماني
 في الجر ولا فرق عن بيان ما يرب بالحركات الثلاث تقديره شرع في بيان ما يرب بالحركتين تقديره فقال النسخ ان الصفات التي
 تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والضم بالفتح لفظا والجر بتقدير الكسرة وتختص اى هذا الصفات بالمفصوص وهو
 ما اى اسم مركب يكون في آخره ياء فكذا كسره ففاض وانما استعمل الاعراب في الاسم المفصوص لفظا في حالة الرفع والجر
 لظهورها على الياء مخليات حالة الضب فانه يغير لان الاعراب اللفظي اصل ولا ينفك عن الضب فلهذا جعل جاري في الرفع وراية
 قاضيا في الضب ومرت بفاض في الجر ثم ما فرغ من بيان ما يرب بالحركات تقديره شرع في بيان ما يرب بالحروت تقديره
 فقال التاسع اى الصفات التي سمع تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الواو والضب والجر بيايا لفظا وتختص اى هذا الصفات
 بتجسيم المذكور اسم حال كونه مضافا الى ياء التكميم لقول جاري في سلمى تقديره سلمى ايجمت الواو والياء والاولى منها كانت
 قبلت الواو ياء فادخلت الياء في الياء وابدلت الضمة بالكسرة لثابت الياء فصار سلمى جاري سلمى و
 مرت بسلمى في الجر وانما استعمل الاعراب في جميع المذكور اسم المضاف اليها التكميم لفظا في حالة الرفع
 لان علامة الرفع فيه الواو وقد جعلت حالة الرفع لقاعدة الصرفية المذكورة في المتن فلام من الواو لفظا قد ضرورة واما الضب
 فمخرجه لفظي لان علامتها الياء وهي ثابتة وبالادغام لا يخرج الحوت عن حقيقة اذ المنغم والمغم فيه فان في اللفظ ومرت واحدا في
 الكتابة ثم انقضى بهما بان تفض الاعراب نحو سلمى قبل الاعلال مستعمل بعده مستعمل وذلك عصافان غراب قبل الاعلال مستعمل بعده
 مستعمل ونها فخر فلم يجعل عصافان مستعملين من الاستعمال واجب بان غراب عصاف قبل الاعلال بالحركة وتعلقها بوجوب
 جرت فطابت الواو العاقلة لان اللفظ لا يحتمل شيئا من الحركات فالتقدير في عصاف للتقدير لا الاستعمال لان تعلقها بالوجوب
 تقديره ابل ابدال حرفها جرت آخر فخل بما قدر الاعراب فيه واما نحو سلمى فاعراب قبل الاعلال بالحروت وتعلقه بوجوب تقديره بالفتحة
 في مثله لا استعمال لا للتقدير فالتفخ الفرق بينهما فان قيل قيل الحركة في نحو قاض بوجوب الاسكان وتقدر الحركة فلا يجوز قوله تعلقها
 بوجوب ابدال الحوت لا الاسكان معا كانه اريد بالثقل الثقل المهم وهو الثقل الحاصل بتجربة حرف التثنية والفتحة ما قبلها كالمعظم
 فلا يبرهن ذلك قال بعض النحويين قد يكون الاعراب بالحروت تقديره في الاحوال الثلاث كما في جميع المذكور اسم المضاف الى الموصوف
 باللام وفي الاسماء الستة المضاف الى الموصوف باللام نحو جاري في سلمى القوم وراية سلمى القوم ومرت بسلمى القوم ونحو جاري في سلمى

[illegible]

استبين يتوهم ورأيتهم متماها بها والجواب عن ان الزاد سببان متبركان ولا يعتبر السببان او واحد يقوم مقامها
 فيها ولا بد من بيان رجاء اعتبار السببين او واحد يقوم مقامها فيما ذكرنا الاول فنقول لم يتبرك تخوفا احد سببين لمكان
 الفسفة المعارضة فنزل احد سببين على مسياتي ولكل الجمعية في سلاسل لم يتبرك رعاية لتساب القسم في الكلام واما مخترعات
 فقد قيل ان التانيث فيه متغير مخلو عن التاء والتفتاد وقد يراد ما خلوه عن التاء لفظا فلان تاء ليست للتانيث لان التاء التي كانت
 المحض التانيث مستقلة والتاء فيه لم يخلج المورث للتانيث ولذلك لا يتقلب في حالة الوقت او واما خلوه عن التاء فقد يراد ان
 اختصاص هذه التاء بجميع المورث ياتي بتقدير التاء عنها كونها مخصوصة بجميع المورث ويكون جميع المورث لا يكون بتقدير ان فيه
 مستقلة اعتبارا للتانيث اصلا والاولى ان يقيدها بتفسير السببان في مخترعات حال كونها علارعاية للحاذا الاصولية التي كانت
 في المنقول عنه واما اهل الصريح عايرت بالمقتضى من غير المنصرف وهو ما يتخزل عنه الجرد والتنوين لان الحكم باقتزال الجرد
 التنوين يتوقف على منع الصرف فلو منع غير المنصرف بلزم الدور كما عرفت في العوب وانت خبير بان يمكن ان يجاب عنه هذا
 لفظة النسخة كما نصرت هناك بان يقال ان اختزال الجرد والتنوين لم يبرهن باستعمالات الجرب قبل ان يعرف غير المنصرف
 فلا يلزم الدور قال الالهة لسي ظاهر كلام النحويين ان هذه الفسفة مخصرة في ان الاسم اما منصرف واما غير منصرف وتفسير كلا واحد
 من القسمين مما ينبغي المحصر وذلك لانهم نسبوا المنصرف بانه الذي يدخل في الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل وقروا
 غير المنصرف بانه الذي لا يتخزل عن الجرد والتنوين بشبه الفعل ويحرك بالفتح موضع الجرد وعلى هذا انتهى اسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد
 منها يخرج المذكور لانه لا يدخل في الحركات فلا يكون منصرفا ولا يتخزل عنه الجرد ولا يحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف ولكن جميع ما اعرب بالجر
 جميع المورث لا يدخل فيها في كلامهم على انهم لم يردوا المحصر واما ادعاء ان الاسماء ما هو حكمه كل ومنها ما ليس كذلك غير موفين
 المحصر بكلامه قال ابو السكيت ينبغي ان يحل قول النحويين المغرب على فوتين منصرف على المغرب بالحركات لفظا او لتقدير او هو بعض
 اقرب المغرب يخرج عنه المغرب بالجرود والذي باصداغنا ثم لا ذكر الاسباب الستة في تعريف المنصرف وغيره بحيلة والتعريف
 الاجمالي محل بالنظر اراد ان يبينها مفصلة فقال والاسباب الستة اللام لصداغنا الاسباب الستة التي سبق ذكرها في المجموع
 العدل والوصف والتانيث والمعرفة والحجة واليحيى والتركيب والاول والثون الزائدان ووزن الفعل قد اخرج بعضهم هذه الاسباب
 الستة ما تاتي بها لت التانيث المستوردة وهو كل الفت زائدة في اخر الاسم سواء كانت للحاق او لغيره كما عرفت ^{بالتعريف}
 وتبشرى فان الفت في اوسط زيدت للحاق ولست للتانيث والدليل عليه يحيى اربعة فلو كانت التانيث كانت حلي لم يخرج
 كما لم يخرج جلاته لاجتماع علامتي التانيث وكذا الفت في تبشرى لميت للتانيث لقولهم تبشرات فلو كانت التانيث لكانت تانيث اخر

ولا لما حاق لربها على الغاية وهو النقص في الأصل سادس في المحل في غير كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
عشرة وقيل بعضهم في عشرة وزاد على العشرة المذكورة مائة لاصل في الحرف قال بعضهم هي ثمانية عشرة زادوا فيهم
ان في ذلك المثلث حكم اى حكم غير المعروف فانه سادس في المحل في غير كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
لاية في كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
ان في كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
الحرف مجرد واللام بانها متعلقات كون الاسباب
منه كما هو مذاهب الاكثرين لان اللفظ في كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
والفعل في كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
لما في قوله ثم تنوي في زفره ما هو قول الشافعي مع رده لفظة الضرورة اليد قد استعمل على تبيين كسرة في السقوط لانه
بالممكن مع اللام والاضافة تنوين هي تحذف لانه الحرف لم يصبه والاضافة تنوين لانه اصل الشب وجعل في كسرة
كل الشب لان تنوين النكح منه من الفعل فاما كسرة فبركان فوه عنه من الفعل فغلبه اعني الحركة غير منه
منه كذا الصورة المكسرة فعل على الفعل مثل على الحرف تحذف صورة التنوين والما تنوين اقرب منه فغلبه يدخل في الفعل
على غير القياس فلا يتبرر واما التنوين في كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
لا يتبرر من العلم ان الراد في التنوين المنوطة تنوين النكح فلا يلزم مثل جازع عنده من جازع غير منصرف بقا والتنوين قد يراد لان تنوينه
لم يكن في كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
الفعل من جهة انه فرع الاسم في كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
وهو الجوزع ملازمة النكح في التنوين فان قيل او بخصاخص في كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
ان الاسم فلا يتغير في التنوين والجزع في كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
قوله وحكمه ان لا يذلل كسرة والتنوين على اصله في كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
الاستناد اليه ودخل حرف الجر في كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
اللام والاضافة كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب
فلا يتبرر ان متوهم من جهة الامة لا غير ما في الاسباب الستة محلا ولم تعرض له في كذا الحرف واللام بانها متعلقات كون الاسباب

ذلك يقال انما يدل كناية اما التفصيل بالاجل وقد مر تحقيقه في صدر الكتاب وانما قدم العدل على سائر الاسباب لانه
مؤثر في منة الصرف بدون الشبه ولا لم يعرف من الاسباب التسعة الا العدل دون غيره لانه ما صرف في هذا المختصر في موضوعه اما
مستثنى عن التعريف لاشتهاره بين المتعلمين ونقص العدل بالتعريف لعدم زعمه عن تعريف المتقدمين بخلاف سائر الاسباب
حيث لم يدل عليها فهو تفسير اللفظ اى الاسم واخراجها من صنيعة اصلية الى صنيعة اخرى لانه مادة فانها باقية كما هو المبدأ
من هذه العبارة. والتفسير انما وقع في الصورة فقط فلا يرواخذت عنه او اخر الحروف من الاسماء وكذا دوم فان المادة فيها
غير باقية وذكر في بعض النسخ ان الترخيم ليس باخراج الاسم من صنيعة الى صنيعة اخرى اذ قولنا يا حارس بصنيعة اخرى محارث
على ان يوضع الصنيعة فالصنيعة واحدة غير انه حذف بعضها للتحفيف ولا يلزم دخول من صنيعتين ولذا لا يصدق هذا التعريف على المصنف
او ليس للاسم المصنف صنيعة ان خرج من احد النام الى الاخرى حتى يصدق عليه انه خرج من صنيعة اصلية الى صنيعة اخرى واما صنيعة
المكبر فليست بصنيعة اصلية للمصنف بل هي حيث ان التغيير يستفاد منها وان كانت اصل صنيعة المصنفين حيث ان صنيعة المصنف متفرقة
عليها كصنيعة المضارع فانها اصل صنيعة الامر وليست بصنيعة اصلية لصنيعة الامر اذ لا يستفاد منها عنها صنيعة اخرى كما
هو منها وليست صنيعة المضارع بالنسبة الى الامر ولا صنيعة المكبر بالنسبة الى المضارع كصنيعة المكبر وان كانت اصل صنيعة المصنف
بناء على ان صنيعة اصلية للمصنف فلا يصدق عليه انه خرج من صنيعة اصلية فالتصديق بهذا التعريف على التغيرات الصرفية
مطلقا سواء كانت قيات او غير قياسية فلما المراد من اخراج الاسم من صنيعة اصلية اخراج غير قياسي وهو ما يجب عند النسخ
بقريته ان التكلم نحو وكل منكم تكلم باصلا لا يخرج عن تعريفات الصرفية مطلقا حقيقة اما مفعول مطلق وحذف فاعلم حقيقة لانه
عليه اذ كل مصدر يدل على فاعله او مضاف اليه تقديره او المضاف محذوف اى تغيير تحقيق تحذف المضاف واقوم المضاف اليه مقام
واجرب باع اياه او صنف مصدر محذوف اى تغيير حقيقة لم يقدر ضرورة منع الصرف او ضرورة البناء او لئلا يفسد الاقوات
او تقديره عطفت على قوله حقيقة وهو ما قد ضرورة منع الصرف كما في علم الحق البناء كما في حصار دما راو لئلا يفسد الاقوات كما في
نظام ولا يجتمع وزن الفعل باعتبار اختلاف اوزانها لان اوزان الفعل محصورة بالاستقرار اى سته وبقي قول
انكثرت ومفعل كثلث وفعل كمر واخر وفعل كاس وفعل كسر وفعل كقلم وليس من هذه الاوزان على وزن الفعل ثلث
ان البناء لا يجتمع وزن الفعل اصلا اى تحقيقا كان الفعل تقديره او قوله اصلا مضروب على التمييز او على المصدرية ويجتمع
مع العلمية كوزن فانها غير مفرقة العلمية والعدل التقديرى فانهم لما وجدوا بها غير مفرقة في كلامهم ولم يكن فيها سلب
ظاهر سوى العلمية من قاعدتهم ان الاسم لم يمنع من الصرف الاسباب قد زواها فيها العدل حياثة لقاعدتهم وانما اشاروا

الى تقدير العمل لا الى تقدير غيره من الاسباب لمكان تقدير العمل وانشاء تقدير غيره ولا بين في المعدلات
ويجوز ان الوصف كمثلث وثلاث فانها معدولة عن ثلث ثلثة بدليل اننا وجدنا في كل واحد من ثلث وثلاث من ثلث ثلثة
وكانت ما قسم احدى اجزاء على هذا العدد واليمين ويكون قسم المقسوم عليه كراما على الاطراف نحو جاي في القوم رجلان
رجلين رجلين ربما قترعة وكان القياس في باب العدد والقياس الكثرة فلما وجد كل واحد من ثلث وثلاث غير كثر علم ان
كل فصيل هو معدول عن ثلث ثلثة وكذا العدد وسعدول عن واحد واحد وثلاثة وثلاثي عن اثنين واربعة واربعة عن ثلث
اربعة لا غير قيل جاي الى غمار ومشر فثلث مثنى في العشر للعدل والوصف وهذا المكان في اصله ما شيا
فلا بد سببا كما يحكي بعد فهو منها غير عارض لعدم احتمال هذه الاعداد المعدولة غير صفات فان سمي بذكر كثر لزا
الوصف والعدل واخر على هذا من فصل في قسم الغار في العين فابحس اخرى فابحس اخرى معدول عن آخر من فصيل العشرة معدولة
او من الاخر فبهم العشرة ففتح العين لانه مثل التفضيل فكان سمي جاي في زيد ورجل افرشت فافرا من زيد في سمي من السمان
ثم صار سمي خيرا فمثل التفضيل مما لا بد من احد الامور الثلاثة الاضافة او اللام او من ولا يجوز تقدير الاضافة لان
اليد لا يخذل الا اذا جاز اظهرها و الاظهار بها متسع وايضا ان تقدير الاضافة يوجب التسكين او البناء او المضافة
اخرى الى مثلهما فهو ضعيف فانه قال الاخفش في الجمع واخواته انها معرفة بتقدير الاضافة مع علوها عن هذه الوجوه
فاذا كان الضافه ممتنا ثبت انه معدول عن احدى اللامين فمثل ان معدول عن الاخر فان قيل لا يجوز ان يكون اخر معدول
عما فيه اللام لانه يكون مكررا لوجهه المكررة في قوله تعالى من ايام اخر ولو كان معدولا عما فيه اللام لوجب ان يكون مكررا
اذا القاعد ان المعدول منها وكان مكررا لوجب ان يكون المعدول ايضا مكررا فلا يجوز ان يكون معدولا عما فيه اللام
وقيل من آخر من ترفيعه غير لان كافي سحر واسم المعدولين منهما لان ترفع ليس في ثلثه لام الترفيع ولهذا ابغى وجه للعلمية
ولذلك استخرج من العرف وانشاء كل واحد منهما في اخر اللواب والوصفية وجب فانه معدول عن جمع فبهم الجمع ويكون القسم
او من جماعى وجمادات لان جمع جماعى وجمادات كان حتما ان يحجب على مثل كثر وعلى صغر والحالات اما
محضا كان حتما ان يحجب في الكثير على فعال وفي الصحيح على فلا بد كصرا على محاربي او محاروات ولا جمل على مثل فبهم الجمع
في قسم العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكرنا يلزم عليه جمع المجرور الشاذ ككاتب واقرئ لان القياس فيها
ان باب واقرئ كما عرف ان اللاحق مطلقا واما كان او اياها لا يحجب على مثل فبهم الجمع ان يكون معدولا على ما هو
فيها واجب بانها ليس على اقرئ المشهورة فيجوز ان يكون المعدول اما الوصف او من المعدول بذكر الوصف

الوصف لانه موثر في بعض الاسماء المحدودة من مختلف وثلث ثم اردت الوصف بذكر التاثير لانها مشتركة في الانقسام
الى وضعي وعارضى والتاثير لوضعي منها دون العارضى فان الوصف انما كان موثرا اذا كان وضعيا وكذا التاثير انما يؤثر في العلمية التي
اي وضع ثبات ثم اردت التاثير بذكر المعقولة كونه شرطها ثم اردت المعقولة بذكر العجيبة لان شرطها التعريف العلمي والضروري
كان التاثير في العلمية مطلقا والعجيبة في ساكن الوسط ذكر المعقولة والعجيبة بعد ذكر التاثير تيمنا للتاثير بذكره مع شرطه ثم لا فرغ من
ذكر التاثير مع شرطه العلمية من العجيبة والمعرفة شرعا في البحث لانه التاثير في انقسام مقام كسبيين ثم اردت الجمع بذكر التركيب
لاشتركاها في كونها فرع عن المعرفة ثم اردت التركيب بذكر الالاف والظنون لان ما فيه الالاف والظنون الزائدان يشبه التركيب ما فيه
من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين المزيد عليه ثم لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل اخره بالذكر ضرورة واذا عرفت ذلك ففضل
الوصف في عرفت الفحاة جازي بغير بدل على معنى في متروكة جازي بمعنى كون الاسم والا على ذات باعتبار معنى هو المقصود وهذا
هو المعنى به منها فلا يجمع مع العلمية اصلا وضعا كان الوصف او عارضيا لكونها متضادين لان الوصف يقتضي العموم والعلمية
تقتضي الخصوص وسطر اي شرطه الوصف في من العرف وهو في الحقيقة العلمانية وفي الاصطلاح ما يترق عليه الشيء ولا يكون منه
بهذا كون ما يقوم به الشيء وفيه بدونه والفرق اعم منها يطلق على الشرط والركن جميعا ان يكون وصفيا في اصل الوصف اي الاصل
الذي هو الوضع فالاصواتية بما فيه لا يطري عليه الوصفية بعد الوضع استعمالا سواء كان ذلك الوصف ايجابيا او سالبا
ويشترط ان يشترط ان لا يكون وصفيا في العلم عند سبويه وان يكون زائلا بالعلمية عند الفخس واذا كان شرط الوصف
ان يكون في اصل الوضع فاسود وارقم كل واحد منهما غير منفرد وان صار اي الاسود والارقم اسمين للعلمية في الاستعمال اذا اورد
اسم للعلمية المنفردة بالاسود والعجيبة مطلقا مفقود مخرج عن الوصفية لكون مخرجها بالعلمية لانه قد اعتبرت في مفهومها الاتصاف كذا
حال ارقم فانه اسم للعلمية التي فيها اسود وبياض بالعلمية مطلقا كالشعر به عبارة الكتاب لاصالتهما في الوصفية فليل القول غير منفرد بمعنى
انما كان اسود وارقم غير منفرد لكونها اصلين في الوصفية لانها مرفوعة في الالاف ثم صار علمين بعد الوضع لكانا علمين
في الاسمية فلا يخرجها غلبة الاسمية العارضية في الاستعمال عن الوصفية الاصلية فهما غير منفرد لوزن الفعل والوصف الاصلين فان كانت
كيفية يميز وزن الفعل في اسود وموشروط بعدم قبول التأء واسود قابل للتأء حيث جاء في التاثير العلمية الاسود قلنا لا عبرة بقوله ان
او لم يرد عدم قبول التأء عدمه بالاعتبار الذي به امتنع من العرف واسود محتسب من العرف باعتبار الوصف الاصلين وهو بهذا الاعتبار لا يفسد
التأء اصلا حيث جاء مرثته بذلك الاعتبار على وزن سو داروا فليل التأء باعتبار غلبة الاسمية العارضية وهو بهذا الاعتبار غير محتسب من
العرف وارجح ان كان في مرثته فسموه اربع مخرجات من الوصفية لوزن الفعل لعدم الاحالة في الوصفية فليل القول غير منفرد

[illegible]

اقلته هي الزيادة على الثلثة وتترك الاوسط والهجته فيكون الحكمة تقبل احد هذه الامور الثلاثة عن الخلق المندرجة الى اسباب
 والتحرك فراضح انما نقلت لثلاث الهجته فقبل على العريب والله اى وان لم يكن المعنوي ثانيا ما كان الاوسط غير انجى بحسب
 اى من المعنوي عن الصفت لان انشاء هذه الامور الثلاثة سبب لازم وجوبا هو شرط وجوب تأثير المعنوي في من الصفات فبدون
 الامور الثلاثة اعني الزيادة على الثلثة وتترك الاوسط والهجته فيجب منه وجود سبعين من وجوب شرط وجوب التأثير في من الصفات
 احدها الامور انما هو نهى البعض وهو سبب سيور والمبرود والزجاج الى عدم اشتراط وجودها باقتضاء ذلك في انك كل الاوسط
 عن الصفات وان حتى تذكر كزيت فانها غير منفردة علمية لموت وانما هي المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الزيادة
 على الثلثة وسبق فانه غير منفردة علمية لطبيعة من طبقات النار وانما هي المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الزيادة
 ابن الانباري الى انما هو التحرك وجعل سكر كنه في جواهره وترك دماه وجور فانه غير منفردة علمية لثلاثين والمعنوي
 مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الهجته وانما هي الحاصل بالالف المقصورة كجلى ذلالت الممدودة كحرارة من الصفات
 البتة اى بالبتة وفلانهم من يدهم في انشاء التاثير بالالف من الصفات لانما هي الحاصل بالالف المقصورة كجلى ذلالت الممدودة كحرارة من الصفات
 ابتداء عن الصفات وحده فقولنا لان الف تقوم مقام سبعين الاحصاء ان يقول لان التاثير بالالف لان السبب
 القائم مقام سبعين هو التاثير والالف التاثير ولزوم اى ولزوم التاثير بالالف فان هذا التاثير لازم حكمته اردما
 لا يتفك عنها بحال فكما ان التاثيرات فلو لم تقوم مقام سبعين واما انما فانها في الاصل عارضة فلا تقوم مقام سبعين فان
 صارت لازمة بالعلمية فطرهضها في الاصل لا يلبس هذه الف التي وضعها على اللزوم والفظ اشياء لا ينصرف بالاتفاق لانه
 في الاصل اشياء بالايان على وزن انفسا احدى الايادين تخفيا اذ اصلها في شيء ثم عدل ما قيل فيه اما المعنوية اى التاثير
 ولم يرد ما يقابل الحركة وان السبب هو التعريف دون الوزن معنى الاسم الذي وضع شيء بمبني الا انه لا جرى في الاجمال ذكر الحركة وذكر
 في التعريف لفظ الحركة انما لا يتغير منها اى من المعنوية في من الصفات وتجب مع غير الوصف في سببية ولا العلمية فانه يعتبر غير العلمية
 من الحارث في من الصفات لا تانمته موى العلم والتمنه البهيم والموت بلام التعريف والمضات الى احد اسمى واسمى العلمية غير
 من الصفات اما تعريف المضمر بالبهيم فلان المضمر بالبهيم لا يمتنع الصفات لانها مبنيان وباب غير المضفر من المراتب اما تعريف الموت
 بلام التعريف والمضات الى احد اسمى فلانها يحل ان غير الصفات مفرقا اى حكم الصفات على احداث القولين بالحرى ان لا يحل المضفر
 غير منفردة اذ الاصل فيه الاتمام قين ان التعريف بالعلمية لا غير هذا ما ذهب اليه جمهور النجاة وذهب بعضهم الى ان التعريف
 بالبهيم المقطوع عن الاضافة كناية تاثير اى بتعريف من الصفات فاعلم ان اية قين من الصفات كناية تاثير والمضات الى احد اسمى

[illegible]

والشيخ ابن الحاجب قال في الجوهري حيث قال ولو لم اسم مشرف من العجوة والقرن وفيه سبويه واكثر النسخة الى ان تركوا
الشيخ مشرف في التانيث في مقام السادس علامته ولا علامة في حقها اياها اعظم ان يجيب عار اللامكة وكذا ايجيب اسما
والبناء عليهم السلام لا ينفرد الاستبصار في معانيه وهو محمول على وشيخ واريد العجوة وهي فرع ولو لم وهو مشرف
لكنها سابق على العرب والموسى فالحال ان اسم اللام في السلام فيعرف للقرن والعجوة والحال للحدية التي يحلق بها فان
سمى بالانفرد للقرن وشيخه الفتي التانيث وان نكرت حرفت في نها فليكن اسميت راسه اذا حلقته بالموسى فقال
الشيخ في حق من فعل من باسمه اذا اخترت عيسى في القرية فليكن عيسى وهو اياها فيكون التانيث فلا ينفرد سورة ذكره او لا في
انفرد سورة ولا ينفرد سورة وتحتل ان يكون اجيبا فلا ينفرد للقرن والعجوة قال الجوهري عيسى اسم عبراني او سرياني والشيخ
فيسمى السنين ورايت الجليلين وسرشت الجليلين ورايت الكهنة فيهم السنين قيل الراوي كسر اقبل الياء ولم يجوز به البصريون وباجوز
ان اخذ من رايه التانيث حرف ومن التانيث لا ينفرد ذكره من جمل اجيب فقه ومن التانيث من ذكرت بطلان البصري اذا استعملوا التانيث
للتانيث ولا ينفرد سورة ذكره اما التانيث المراد به ما معناه الموصوف لا معناه الاسم الذي تقابل المفرد والتانيث فانه قد جاء في سورة مشتركا
بين الاسم والصيغة وهو اسم من ان يكون في حاله او في الاصل ومن ان يكون مجزا حقيقة او حدة يراو ما هو مداني فليس يجب ان لا في
ولا في الاصل بل في موضع محض وانما وانما الجيب هو مداني في لفظ آخر فلا يحتاج الى الاشارة في شرط اي شرط تانيث الجيب في موضع آخر
وهو الاظهر وان قيل ان شرطه ما معناه اسم السنين فبيد عن القصد ان يكون الجيب على صيغة متبني الجبروع اي على صيغة انتهائها والجبروع
فان المتبني مصدر ميمي وقد اضيف الى ما علة اعني الجبروع والصيغة هي الهيئة الخاصة من مجموع الحروف والحركات والسكانت وهو اي
الجيب الذي يسمى صيغة متبني الجبروع وما ذكر في صيغة متبني الجبروع ان يكون فيه بعد الف الجيب حرفان متحركان كما جادرت شدة اولها
من غير في الثاني كما واد اوله احرث او سطها ساكن كصايح سواجح مره كالا مثله المذكورة او تزين ككالب جيب كلب جيب كلب وانا عيسى
جيب انعام جيب نعم غير قابل للبار هو مضموع على ان خبر اخر يكون الاول اوعلى انه حال من ضميره او مرفوع على ان خبره متبني اخذت وكلمة
حالية اي ذلك الجيب غير قابل للبار والمراد بالبار انما التانيث اي غير قابل لتاء التانيث وانما اطلق عليها البار لانها تفسر في حادثة
الاول فلا يشك في خبره واحد فانهم غم فرع على الشرط ان في قول قضيا طلة وفرازة وما شيعهم ما كان على صيغة متبني الجبروع قابل للبار
كواحد منها مشرف لقبولها البار لان هذا الجيب عند قبول البار يغير شيئا بها بالمعروف في الزنة فان صياقته وفرازة يشبهان لكراية
والطواغية في الزنة فيدخل في قوة جمعية فتعرفه في مقام السنين ولذا اشتراط كون غير قابل للبار فان قيل انه التاء الزائدة فلا يفسد
بها معناها نعم لكن لما اثر في تغيير الاقدار وانما لم يورد وما لا لا تاء اشتراط الاول من نحو رجال وصبر كلفا باشتها انك وهو اي هذا الجيب

[illegible]

ثم جعلنا على السلسلة باباً من غير ان يراو فيها نسبة اضافية او استوائية او غيرهما لان في الحال وفي الاصل مختلفان عند البدء
 علماً فانته قد اريد بين جزئية نسبة في الاصل واذا كان شرط التركيب لان من الصفت ان لا يكون باضافة ولا استواء فبعد ان مضى
 لكون التركيب بالاضافة واسباباً فربما باسبغى لكون التركيب بالاستواء وهو لقب امرأة فلهذا قرأنا اي صغيرتان وفيه شاذ فربما
 اي اصغيت صغيرتان سميت به لانهما كانت كذلك بالالف والنون الزائدتان اختلفت النحاة في انها لم يورثان في منع الصفت من ثبوت
 الف في الثانية ام بالثابتة قد ذهب البصريون الى انها يورثان في منع الصفت من ثبوت الف في الثانية في مثل جر اجبت كونهما زيدتان
 وجعلها بعد استيفاء الحروف الاصلية وعدم دخول الثانية عليها واستواءهما في الزيادة وقامتهما في الضمير واختلفت في صحتها
 المتكررة والموت فيها كون الاول منهما الفاء هي الكلمة لا المتعلق على الاصح وهذا اسمها مضامين وحيثما زائدتين لانها من الحروف
 الزائدة هي حررت هويت اسمان اولها زائدتان في الكلمة وليسا اصليتين فيها وهذا الكونون الى انها يورثان في منع الصفت
 بالذات من غير نظر الى شيء اخر لان الزيادة فرع على الزيادة عليه ثم اختلفوا في انها لم يورثان في منع الصفت من ثبوت
 نعم ومنهم من قال لان المشبه دون المشبه به الكائن الى الف والنون الزائدتان في الاسم قد يقع على ما يقابل الفعل والحرف
 وقد يقع على ما يقابل اللقب والكسرة وقد يقع على ما يقابل المصغر وقد يقع على ما يقابل الصفة وهو المراد به هنا فشرط اي شرطاً ثانياً
 الالف والنون في منع الصفت شرط الالف والنون في توحيد الكناية باعتبار انها سبب واحد ان يكون علماً يستحق ثبوتها بالف
 الثانية من حيث اتمتع ودخلت الفاء عليها نحو سعدان وسعدانة ورجلان ورجلانة كمران وعثمان فانها اسمان علان غير متغيرتين
 والالف والنون الزائدتين وانما اوردنا اليه ليعلم ان اوزاراً مختلفة فمران كسيرة الفاء وعثمان مضمر الفاء ويغني ان يورد مثالاً
 ثانياً مضمر كسيرة اسمان لوجوده في الاسماء واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين في الاسم ان علماً فسدان اسم ثبت
 في البداية مضمر لعدم كونه علماً بل هو اسم جنس ثم قوله سعدان مبتدأ وقوله اسم ثبت مرفوع على انه بدل من المبتدأ او خبره ومضمر
 خبر اخر له اذ مرفوع على انه خبر مبتدأ ومضمر واما قوله سعدان فمفعول به في حال من المبتدأ او مفعول به في حال من المبتدأ
 ابن مالك ولا عيبا عليه لفظاً ومعنى وعلى انه حال من ضمير مضمر واما نصب على ان يحل خبر الكائن المحذوف فغير صحيح لان مذكور فيما لم يذكر
 هو قوله نادر وكذا الضمير بتقدير اعني لانها صفة بتمام المذكر واللام والترحم وتشيء منها لا تصحوب منها وانما تأتى الالف والنون الزائدتان
 في صفة فشرط في منع الصفت ان لا يكون موصوفه اي موصوف ذلك الوصف فلا يشترط ثبوتها بالذات كونه الف في الثانية كمران
 فسدان اسم ضمير غير موصوف للوصف والالف والنون الزائدتان من انتفاء كونه في الضمير الاسلاف وانه وهو مشهور
 الفاء لان مضمر الفاء من الصفات كمران موصوفه عارفاً بالذات ويكون مضمناً قطعاً وكسوراً الفاء لم يوصف في الصفات واذا كان شرط

الالف والراء والزايين في المستحق بان يكون مرتبة فلهذا قد انشرفت وجوه ثمانية في الالف كان المراد بالاسمان الزيم
 وهو الماشترى واما اذ كان المراد به المقام وهو المشترب فمرتبة ثلثي اذ ثمانية يكون من مشرفت اتفاقا وكذا احسان ان جعل
 من الحسن يعني فبني بغيرت لانه على نفي الالف وان جعل من الحسن لا يغيرت لانه على وزن فعلن واما وزن الفعل اضافة الوزن الى
 الفعل منها من اضافة المقام الى الخاص بمعنى الاسم ليجرد الالف من كذا في قوله زيد اتعمر واد ابوه او ساء ذومن الامانة
 التي لا يرد بها الالف من اضافة بل يرد بها مجرد نسبة فذير واما في الالف فانه في جعل الخبر وهو لا يشترط اني مشر و ياشير وزن الفعل
 في منع الصرف ان يتحقق بالفعل لان اضافة في قوله وزن الفعل يعني الاسم فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل مشر و اختص من ذلك
 الوزن بالفعل بخلافه بالتحريف والتشديد على صيغة الماضي الجهرل ومشترب على صيغة الماضي السوءت من التثنية فانها
 وزنان مختلفان بالفعل اذ اسمي بهما رجل فغير مشرفين مشريف و وزن الفعل واد اسمي بهما امرأة فلهذا جازعها الى اعتبار وزن
 الفعل وينبغي ان يكون ما جرد من الضمير مستكمل والا لكان من جملتين واما اذا ضرب على صيغة الماضي الجهرل لانه ليس بخو ضرب
 سر و فاما ان يشترط ان لا يكون في الالف في الالف في الاسم المستعمل من الفعل
 الى الاسم في اللغة العربية كما مراد من العجبة الى العول كاشتم وهو اسم لبيت المقدس وقسم وهو اسم جنس فبنت الذي ينبغي به في
 لرسمي بهما اختصار مشرف مشريف و وزن الفعل لا مشريف والعجبة لان مشر و العجبة لان يكون طائفي العجبة وهما اسم جنس فبنت
 وان لم يتحقق اي وزن الفعل اي بذلك الفعل فيجب ان يكون في اوله اي اول وزن الفعل وهو مشر و المشرفة اي الحروف
 التي صار الماضي نبرا و بها مضارعا وهي حروف ايتن في ثلث فخرية الاول له مشر و المشرفة كيف يستقيم لان اول امرين
 حرت المشرفة فليزوم اتحاد الفوت والمضوت فقلت لا يزوم ذلك لان بينهما عموم وخصوص من وجه فان مشر و المشرفة
 قد يكون في الاول وقد لا يكون فيه وكذا الاول قد يكون في ذلك الحرف وقد لا يكون والاعلم بحجج زان يكون طرفا لخص واد مشر و
 في وزن الفعل المشرف في منع الصرف اختصاصه به او مجرد حرف من حروف المشافة في اوله واد لم يكن مختصا به فيحصل به العجبة
 فافعلت بانك في جعل وزن الفعل المشرف سببا في منع الصرف وبيان مشر و ياشير و كان الالف من يحيل الوزن الى نفس سببا
 لانه يقتضي ان مشر و ياشير ان العجبة لا تقهر الا فاد بيا و نسبة الى الفعل لان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه بالزيرة
 نسبة بالقسم الا انما فعل ذلك قصد الى رعاية المتأخرين في الاسباب في كون كل منها من مشر و ياشير و كان الاصل في كل قسم
 ان لا يوجد فيه بالزيرة نسبة بالانزاع الاصل فيه ان لا يوجد فيه بالزيرة نسبة في القسم الاخر لان التأخير من حيث ام اللغة مقصود
 لتيسر المعاني فانه ياشير ولا ياشير واد اي في الصيغة لوزن الفعل الياء اي التاء بالوضع قد يرد نحو اسم وابتداء دخل التاء في

لوصف وقد زال الوصف بالعلية وقد ثبت جماعته الى اعتبار العدل الاصلى واختاره الشيخ الرضى واختاره سيبويه ثم صرح آخر
رجح واخره العلماء كونه من صفات في تأثير العلية مع العدل وانما الخلف في زوال العدل بزوال الوصف اذا كان
يؤثر العلم بالمسمى به او بالصفة المشتهر مساهم بها في دخل على ان يخص بالكمالات من غير ان يلزم ان الراء بالخير منها الخير الاربعا
او بالاديل بالغير كراهة تحقيق او كراهة التحقيق او حتى في غير من مجازات ذلك الاسم الذى شرط في العلية اذا
اجتبت فيه سبب آخر فذكره وتبين ان لا يكون مختار العلم والشيخ ابن الحبيب والا فانها انقلبت على انقلبت فقل التفسير
استعمل من اذا كرهية تسمية وفقدت سيبويه وانما يختص في مثل المرحبة الكثير مشهور ما في القسم للماول اى ما حصل العرف فيه
الكثير في الاسم الذى يشترط في العلية ببقاء الاسم اى ذلك الاسم لا سبب اى لا سبب مقرر له فقام المشروط
عند عدم اشتراط الترتيب في سبب ما في القسم ان اى ما حصل العرف عنه الكثير في الاسم اى لا يشترط في العلية ويمكن فيه
سببا مختصا ببقاء اى ذلك الاسم على سبب واحد وهو العدل او ذلك الفعل والسبب الواحد لا يشترط العرف ثم انشأ الى انشاء اثنين
قرنا وتكريرا بقوله تقول في مثال العرف بان رجاء في تعلق بالتزوين وعند حرفه بالكثير على آخر بالتزوين اى واحد سمي بطريقه
بداختة انما ثبت العرفى والحجوة والتركيب والالت والتزوين الزائرين في الاسم وتقول في مثال العلم بالمعدل جازى عمرو بالتزوين
وعند حرفه بالكثير عمرو افر بالتزوين اى واحد سمي بمردى العلم وتكون الفعل احمد بالتزوين وعند حرفه بالكثير احمد افر بالتزوين اى
واحد سمي باحمد فى العلم للماول بالمسمى به ونال العلم للماول بالصفة المشتهر مساهم بها خرب حاتم فية اى رب تواد فية
وكل الامور من موصوب باللفظ على الكل بان لا يفسد على اسم ان ودر فرع بالابتداء اذا اضيف ذلك الاسم
الغير المنصرف الى اسم آخر او دخل الالف واللام فدخل الكسرة كرت باحمد كمال غير المنصرف الذى اضيف فدخل الكسرة ودرت بالاحمد
مثال غير المنصرف الذى دخل الالف واللام فدخل الكسرة وانما دخل الكسرة على غير المنصرف بالاضافة او بدخول الالف واللام عليه لانها من
مضمرات فرائض الاسم كونهما قومان جهة الاسم وسببه انه من شدة الفعل فضيف تأثير شبهة بالفعل كذا قالوا وادرو عليه كسرة
ودخل حرف الجر من مضمرات علامات الاسم ايضا كاسم حرفا وادخا اختصاص بدين العلمين بذلك واجب بان الاضافة واللام انما يكون
من مضمرات علامات كونهما سرغرين في اللفظ والمسمى كاسم فليكن ان قوى مضمرات فرائض الاسم بخلاف سائر علامات الاسم المنطوق فاما
بهذه المشابة وقال بعضهم انما كان غير المنصرف كسورا حيدة لان كسرة فاعيدت بها التزوين لسا قطعت العرف والتزوين ههنا
بالدم والاضافة الى العرف فليس العرف في السقوط وفي نظر لان من العرف مدم على الاضافة واللام الا ترى انهم جازوا بالاضافة
في نحو عون من الدمانية متزوين المقدره للعرف ودل تزيين الملقوقه فلو كانت الاضافة سابقة على منصرف فكانت ممانفة

ساقية لغتوين الملتزمة فاعلم ان نسخ الصرف انما يكون هو وجبا لحذف التووين دون غيره من الالام والاضافة فاذا كان نحو حلتس
 الصرحت باعتبار بقية من يعني ان تبيد الكسرة في السقولا ايضا تمت المقدمة امتثلت على فصول اربعة الان شيرع في بيان ثلثة مصد
 هي المرفوعات والمضوبات والمجرويات وقد سبقت الاشارة في قولنا في المقدمة عند فصل الحكم واسرابة ثلثة اوزان رتبة ونصب
 وجر الى ان الاسماء العربية مرفوعة مفعولة ومجرودة الا انه اذا وان بين كل مقصد من المقاصد ثلثة بالاستيفاء فقال المقصود
الاول في المرفوعات قدما على المضوبات لكونها اصلا مقصودة في التركيب الاستنادي لتحقيق المحل بها ما يكون
 ما سواها مفضلة وانما التي بصيغة الجمع ما اسما ولمات بصيغة المفرد لان حد المرفوع وهو مستند عليك وحد المرفوع وهو علم الفاعلية يربط
 ان المرفوع لا يكون الا واحدا وهو الفاعل فمنه في ذلك الهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد وكذا في المجزوات لحد المثلث كونه في
 المضوبات مستندة للكترة وهما في موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوعة لا مرفوعة لانه صفة الاسم وهو منه كرا العقل وكما في المثلث
 بالالف والواو يحكي صفة المذكر الذي لا يحفل بها ايضا نحو الجبال الاراسات والكوك الطاعات والمرفوع في عرف النحاة ما امتثل
 على علم الفاعلية اي علامتها هي الرفع والواو والالف نحو جاري زيد والوجه اوزن يدان سوار كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا
 فيسأل الاعراب اللفظي والتقدير يري لان اللفظ يستعمل عليها وادون المحلى اذا لاراب المحلى لا يستعمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاري في هذا
 مرفوعا ومن الرفع المحلى انه في محل لو كان هناك مرفوع لكان مرفوعا الاسماء المرفوعة فان قلت قوله المرفوعة صفة الاسماء وهو مرفوع
 والاسماء جميع وقد وجهت المقابلة بين الموصوت والصفة فيجب ان يحجب المرفوعة ولم يحجب ههنا قلت المرفوعة مستند الى ضمير الاسماء والصفة
 المستندة اذا اسندت الى غير المحجب جازعها وتوحيد اباها وكقولك الايام الحمايات والخارجة ذلك لافعال لانهم يقولون الرجال فعلوا
 وفعلت والمسلمات فعلن وفعلت فثانية اقسام الفاعل ومفعول المسم فاعله والمبتدأ والخبر وخبران واخواتها واسم كان وفعالها
 واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر اللفظي الخمس ثم لا نزاع من قدا المرفوعات ولم تعرض لقرائنها شيرع في بيان ذلك تفصيل
 كل منها فقال **فصل الفاعل** قدما على اسرار المرفوعات لان النحاة عتده وما ذهب اليه اكثر النحاة من ان اصل المرفوعات الفاعل
 كونه نورا المحل الفاعلية التي هي اصل المحل وكذا في باب الركبة حيث لا ينفذ حذقه الاسيد فيحيى مسده ولان رفعه لا يرفع بالذراع
 سخلات المبتدأ ولان عامله قوى سخلات عامل المبتدأ فانه ضعيف لكونه محتويا دمج بسبب ميوه ومن اتبع الى ان اصل المرفوعات المبتدأ
 لانه باق على ما هو الاصل في اسند اليفعال الفاعل لا لزوم تاخير عن الفعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد كان او متصفا ولانه يحكم عليه
 بالحكام ممتدة وحكم الفاعل ولو لميس الاكل باسم حقيقة او كذا استنادا لشيء صيرني ان تقوم قبل اي قبل ذلك الاسم فاعل اراد به الفعل
 الحقيقي الذي هو المصدر غير الصفة لا الاصطلاح الذي هو لفظ قام قبل فعل فيه فاعل المصدر ورفعه قد اوصفت ثم احترز لقوله

بقوله من غير زيد في زيد قام لان الفعل يكون بعده وان اسند اليه فهو مبتدأ لانما فعل نذهب الكوفون الى انه لا فرق في الاستدلال
 فمهم قام زيد وزيه قام فجعلوا زيدا في المثالين فاعلها حاجتهم في تعريف الفاعل اليه لانه قد تقدم الفعل بل يجب عليهم تركه وذهب
 البصريون الى ان الفعل عند تقديم الاسم عليه يسمى بالغير الاسم وهو ضمير مجيبا اسنادا الى الاسم فالفعل يكون اسنادا الى الاسم
 فالاسم ليس بفاعل بل هو مبتدأ في حادثة الى الاحتراس في تعريف انما على قيد التقديم ايما لا يخرج من قبلة اسناد الفعل
 اليه انه لا فاعلهم وفعل في تعريف الفاعل اسنادا لفعل اليه كقولهم الكوفون ولان اسناد الفعل الى الضمير اسناد
 الى ذلك الشيء حقيقة انتهى الى قيد عندم الفعل في تعريف الفاعل اسنادا لانه اوصف كاسم الفاعل والمفعول والصفة الشبهة
 والفعل المفضل والمفعول اسنى من غير فعل في نظر المرتفع بغيره في مخزبه في الدار والظن في ذلك ابوه لان الرفع في الحقيقة
 هو الفعل المقدر واسم الفاعل المقدر لا انظر لانه جامد فاعلمت التعريف ليعين والتحقيق وكلمة او مسترديه وانما شكك فلا
 يلزم ذكر اني قلت هي منها التعريف اشارته الى ان الفاعل المفعول قوله ان يصير اسنادا الى اسناد اليه وعلى ذلك
 قد صفت اسندت اليه اسنادا الى الفعل او الصفة اليه اي الى ذلك الاسم بالتيه فيخرج من قوايل الفاعل التي فيها اسناد
 من المعنويات المخرجات والبدل غلبات الفت والاكيد وسط البيان فانه لا اسناد فيها فاعلها حاجته الى افراسها وهو المقصود في تعريف
 المفعولات والمنفردات والمجردات بقرينة ذكر المتواليين بعد ذكر هذه المخرجات ويجب ان يعلم ان الاسناد منها سمي نسبة
 والربط فهو بقرينة شيئين اشياء يحصل بينهما معنى سواء تعلق به ادراك وقوع النسبة او ادراك عدم وقوعها بطريق الاجراء او غير
 الاشارة حقيقة او تقديرية فاني قد علمت ان سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي قولنا ان قام زيد نيت تقدير الوقوع او تقدير
 الاسناد ولا يخرج من قولنا الفاعل فاعل النفي فاعلها شرط الى الكتاب المكلف الذي اشهره بان المردود بالاسناد اعم من ان يكون الوجود
 او بالسلب والتحقيق او بالتقدير فاعلها كونه على قولنا على معنى انه اي الفعل او الصفة قام به اي بذلك الاسم وعلى
 انه وقع عليه اي على ذلك الاسم واقترن به من غير زيد في غير زيد على معنى ان يكون الفعل او الصفة قام به اي بذلك الاسم وعلى
 لان زيدا اسم قبل فعل في المثال الاول وصف في المثال الثاني اسناد اليه كمن على معنى انه واقترن عليه فاعلم ان يكون مفعول الم اسم
 فاعله ولا يكون فاعله وانما اقول الى ان التعيين من جعل مفعول الم اسم فاعله فاعلم ان يكون مفعول الم اسم فاعله وانما اقول الى ان التعيين من جعل مفعول الم اسم فاعله فاعلم ان يكون مفعول الم اسم فاعله
 ومن جملة ذلك ان يمتنع اليه بل يجب عليه تركه لا ان يخشى من شيخ عبد الله هرويه في غير ذلك فيخوات زيد بطلان عمره لان المرت
 والصلوات قائم بفاعله وان لم يكن صوابه لانه عرض وكل عرض قائم بمجروحه نحو قائم زيد مثال الفاعل الذي يجب فعله
 اليه زيد فاعله رب البرية محرم مثال الفاعل الذي يجب فعله اليه وافتقر زيد عمرو مثال الفاعل الذي

الذي قبله اسندت اليه سبب الوقوع وكل فعل لازم كان او متعديا لا بد له اى لذلك الفعل من فاعل الزم
عنه وقام به فروع صفة فاعل وانما وصفه به مع انه لا يكون الامر نوعا لزيادة التعريف مظهر صفة ثانية لفاعل كذا
زيد او مضمرة عطفت على مظهر كزيد ذهب والكان اى الفعل متعديا كان له مفعول به ايضا نحو ضرب زيد عمروا والكان الفاعل
اى فاعل الفعل مظهر واحد الفعل ابدا اى سواء كان الفاعل متنى او مجزعا نحو ضربنا زيدان وضربه الزيدون والكان
اى الفاعل مضمرا واحد الفعل الفاعل الواحد نحو زيد ضرب . فبني اى الفعل للثنى اى لثنى فاعل المضمر نحو الزيدان ضربا
اى الفعل للجمع اى جميع فاعل المضمر نحو الزيدون ضربوا والكان اى الفاعل مونا تحقيقا احترز به عما اذا كان الفاعل مونا غير حقيقى
فانه ليس كل مونث التحقيق على الإطلاق وهو اى المونث الحقيقي ما اى مونث اذ كلمة ما عبارة عنه بانائه اى يقابل ذكره فى الجوان
الجاره الجرد وخرط مستقر وان صفة ذكر اى ذكر كان فى جنس الجوان سواء كان فيه علامت التانيث لفظا او لم يكن وانما قال فى الجوان
احترزا عن التانيث من الفعل لان بازانة ذكر منها وتانيثه غير حقيقى والمراد بالذكر هنا خلاصات الانثى لاقبل الرجال كما مرادة فى الاناس نائنه
فى الاول اذ بانها رجل وبغيره وكذا النفس والجلى والمان وعناق انت الفصل خبرا وشروط ابدا اى مظهر كان الفاعل مضمرا وقول
الفعل لم يفتش بشئ من الفاعل والفعل سلك بقوله انت الفصل نحو فاستهدى فى المظهر رتد قامت فى المضمرة وانما انت الفصل بايد اعند كون
الفاعل مونا تحقيقا لان تانيث الفاعل يسرى الى تانيث الفعل انما فى المضمرة مطلقا اى سواء كان مونا تحقيقا او غيره فالتثنية
الامتران واما فى المظهر المونث التحقيق فلهذا التثنية خلات المظهر الغير الحقيقي لتصوره فى الامتران فتصوره فى التانيث لانه ليس
قبالا الى ان لا يلزم فيه سرية بل يجوز بنا على تصور الامتران من حيث الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه لانه يكون تانيثا من حيث
ولا يكون تانيثا من حيث المعنى ثم اعلم ان تانيث الفعل انما يجب بثلاثة شروط الاول ان يكون الفعل منصرفا والثانى ان يكون المونث التحقيق
من الاناث والثالث ان لا يقع الفصل بين الفاعل والمفعول حتى لو كان الفعل جامدا نحو نعم الله او كان المونث التحقيق من البهائم نحو اى النخلة
او وقع فصل بينهما نحو اى اليوم لانه لا يلزم ان يسرى تانيث الفاعل الى تانيث الفعل كون الفعل جامدا فى الاول وكون التانيث التحقيق من البهائم
فى الثانى ولو وقع الفصل فى الثالث فلا يجب تانيث الفعل ابدا او الشيخ مع انما تعرض للشرط الاخر ولم تعرض للشرطين الاولين وكان من
الواجب ان يتعرض لهما ايضا وان فصلت على صفة الاضحية للمعلوم الخطاب غير ملزم اى وان فصلت بشئ من الفاعل والفصل فى المونث التحقيق فلذلك
النجار اى فجز ذلك الاختيار فى الذكر اى فى تذكر الفعل والتانيث اى فى تانيثه لانه لو وقع الفصل لا يلزم سرية تانيث الفاعل الى الفصل
بل يجوز فحاشا تذكر الفعل وتانيثه كما عرفت نحو ضرب اليوم هند بدون الماء وان شئت قلت ضربت اليوم هند باناء وكذا يجوز تذكر الفعل فى
تانيثه التحقيق للضرورة قال جبريل قدس الله روحه الامصيل ام سواد وفى غير النجارات للمبروف فانه لا يجوز ترك تانيث الفعل اذا كان

الفاعل من الفعل وان فصل فاعله ثم اظهر ان هذا الخبر ثابت في المورث الحقيقي من غير الميرور اذا لم يسم الميرور
بشئ زيه اما اذا سمي به امرأة فانه غير ثابت في فعله الفصل من غير الميرور والغير يجب ان يثبت فاعله لا بالاسم بل بالذكر نحو
البرم في الارز يدركه اي دخل الخيار في المورث الحقيقي في الذكر وانما ثبت الخيار في المورث الغير الحقيقي وهو لا يكون باذنه
ذكر في الميرور ان كان غير مطلقا اي سوا فصله او لم يفسد الا ان الذكر يفسد في حسن وانه ثبت في المورث الحقيقي بالفعل في
غير الحقيقي او في مطلق البرم خمس موطئت الشمس باناء وان شئت قلت موطئت الشمس به ان وانا ثبت به الخيار في المورث
غير الحقيقي لو كان بالفعل مطلقا في الشمس اذا كان الفاعل من غير الاذن في ظهر المورث الغير الحقيقي من حيث الفاعلية
بغيره وانما ثبت لعدم كونه حقيقيا اذ هو ثابت باعتبار الفاعل ودم ثابت باعتبار المعنى فلا يلزم فيه سراية الفاعل الى الفعل بل يجوز انما
ان يذكر فاعله وان يثبت فاعله بالاعتبارين والفاعل الى الفعل متاخر عن الفاعل عيسى اذا كان الفاعل مفعلا انما هي الفعل فانما
انما ثبت الفاعل عيسى الى ثابت الفعل في المفسر متاخر عن المورث انما ثبت ان يثبت فاعله ولا يجوز ان يذكر موطئت الشمس
بأنه يثبت عليه انما يثبت عليه في غير موطئت الشمس لان الفاعل من الفاعل كونه حقيقيا في ثبوت الفاعل من كل اسم بغير فصل
مطابقة ما ثبت في الفعل بعد مفسر مفسر من اوصافه به بمعنى ثبوت الفعل على مستقيم لئلا يثبت خياره انما يثبت الميرور من انهم يثبتون
في الميرور من ثبوتهم على الشمس في نفس حلت وجرى في الثالين عاملا والفاعل من ثبوت الفعل من اذ يثبت الميرور من ثبوت
مع الكيفية اي من حيث الكيفية وكذا انما ثبت اسم الميرور وانما فصله من حيث كونه مفعولا كمالا وليس كمالا واما ما ثبت
كسرة ومومات كالكيفية اي كالمورث غير الحقيقي في جواز ذكر الفعل وانما فصله من اوصافه وانما فصله من ثبوت
الرجال قال الله تعالى اذا يابك المرات وتول مرة فانت ارباب وانه جاز في المورث في ثبوتها في اويل الجواز وانما فصله
من حيث الفصل من اذ يثبت الميرور من ثبوتهم على الشمس في نفس حلت وجرى في الثالين عاملا والفاعل من ثبوت الفعل من اذ يثبت الميرور من ثبوت
الفاعل من ثبوتها من حيث الكيفية وكذا انما ثبت اسم الميرور وانما فصله من حيث كونه مفعولا كمالا وليس كمالا واما ما ثبت
كسرة ومومات كالكيفية اي كالمورث غير الحقيقي في جواز ذكر الفعل وانما فصله من اوصافه وانما فصله من ثبوت
الرجال قال الله تعالى اذا يابك المرات وتول مرة فانت ارباب وانه جاز في المورث في ثبوتها في اويل الجواز وانما فصله
من حيث الفصل من اذ يثبت الميرور من ثبوتهم على الشمس في نفس حلت وجرى في الثالين عاملا والفاعل من ثبوت الفعل من اذ يثبت الميرور من ثبوت
الفاعل من ثبوتها من حيث الكيفية وكذا انما ثبت اسم الميرور وانما فصله من حيث كونه مفعولا كمالا وليس كمالا واما ما ثبت
كسرة ومومات كالكيفية اي كالمورث غير الحقيقي في جواز ذكر الفعل وانما فصله من اوصافه وانما فصله من ثبوت

في موضع المراضع منها ما اشار اليه بقوله ويجب تقديم الفاعل على المفعول بمعنى انه لا يجوز ان يقدم المفعول على مجرد الفاعل ويجوز ان يقدم
 على الفعل والفاعل معا نحو موسى رفسب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يتيسر المفعول حينئذ بالفاعل اعدم بوز تقديم الفاعل
 على المفعول صرح به الفاضل الهندى راجا اذا كانا اى الفاعل والمفعول اسمين متقدورين ونختف اللبس اى المتباس بالفاعل
 لئلا ان العرب فيها لفظا القرينة الدالة على فاعلية احداهما ومفعولية الاخر فيجب تقديم الفاعل على المفعول دفلا للباس نحو ضرب
 موسى عيسى وكذا استقت موسى سلمى واكرمهم بلاد ورضي في الدار من على الابواب ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم يتخذ
 اللبس اى المتباس بالفاعل المفعول نحو اكل الكشرى حتى لوجود القرينة المعنوية فيه مسمى اعدم صلا جية لكشرى للفاعلية وضرب عمرو زيد
 وكذا ضرب موسى العالم عيب العالم فبب العالم في الاول ورف العالم من الثاني واكرم موسى سلمى وهويت موسى سعدى لوجود القرينة
 اللفظية فيها مسمى مضرب عمرو في الاول ومضرب العالم في الثاني وتذكير الفعل في الثالث وتامنه في الرابع فيجوز تقديم المفعول
 على الفاعل ولا يجب تقديم الفاعل على المفعول لعدم اللباس ويجوز حذف الفعل اى الرافع للفاعل حيث كانت اى بددت
 قرينة اى على تعيين الفعل المحذوف او القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف
 نحو زيد النوح خبر مبتدأ محذوف مضاعف الى زيدا مسمى هو زيد ورفع زيد على الحكاية مقول في جواب من قال من خبر
 كلمة من استقامت به او ضرب خبره والحكمة الاستقامت مقول قال وزيدا لواقع في الجواب فاعل فعل المحذوف اى ضرب زيد
 محذوف لوجود القرينة مسمى ضرب المذكور في السؤال وانما لم يحل بامن باب تقدير الخبر ليكون الجملة اسمية فيوافق السؤال وهو من ضرب
 لكونه جملة اسمية لان تقدير الخبر يلزم حذف الجملة وتقدير الفعل يلزم حذف شرطها والتعليق بالتحذوف اولى ثم وجود القرينة بشرط
 المحذوف لاعتقاده وانما العلة هو الاستحسان والاحتصار والاصل هو الاظهار ويجوز حذف الفعل والفاعل معا اى جميعا وانما قال كذلك
 اختصارا من حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب التشايع اجماعا وفيه ايضا عند اكثر النحاة الا اذا استثنى منه ولله لكل اهل
 كل قول لا يظهر فاعلم بان سنده الى مصدره نحو قوله تعالى ثم بداهم من بعده ما راد الايات فانه اقول بان التقدير براءهم به اى بغيرهم
 راي ومنه ما هو من مفعولات الموقفين وادرسلسل بمعنى دار الدوا وتسلسل التسلسل اى وقام اعلم ان هذا الحذف غير مخصوص
 بالفعل والفاعل بل يرضى في كل كلام اسميا كما هو فعليا تقدير كان او طويلا كما بين الفعل والفاعل اى جميعا متعلقا واذا عرفت
 هذا فنقول معنى كلام المصنف رحمه الله ويجوز حذف الفعل والفاعل معا بوز ذلك حيث كانت قرينة انه لم يصرح به لظهور انه لا يمتنع
 المحذوف بداهم القرينة وكثيرا لا يصرح به لهذا الحكم من قال اقام زيد تقديره نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما
 وانما جعل من باب تقدير الجملة التعليلية وهو الفعل والفاعل ولم يجعل من باب تقدير الجملة الاسمية وهو المبتدأ او الخبر لكون الجواب متعلقا

[illegible]

والتفصيلى الاول اى الفعل الاول الفاعل والثانى اى الفعل الثانى فى المفعول نحو ضربت واكرمت زيد والاربع اى القسم الرابع من
 الاقسام الاربع على ما عكس فى الثالث فى الاتمات وبان يقتضى الاول المفعول والثانى فى الفاعل نحو ضربت واكرمت زيد واعلم ان فى جميع
 الاقسام اى الاقسام الاربعية يجوز افعال الفعل الاول واما الفعل الثانى فى عند البصريين والكوفيين جميعا خلافاً منسوب على انه مفعول
 مطلق اى يتخلف المفعول بالجواز خلافاً للفرد فى صورة الاولى وهى ان يتنازع الفعلان فى الفاعلية وفى الصورة الثالثة وهى
 ان يتنازعا فى الفاعلية والمفعولية ولتقتضى الاولى الفاعل والثانى فى المفعول ان يملك الثانى فان الفرد لا يجوز افعال الفعل الثانى فى
 الاقسام الصورتين بل يجب افعال الفعل الاول عندهما هو دليله اى دليل الفرد على ذلك لزوم احد الامرين على تقدير افعال الفعل الثانى
 اما ضد الفاعل اى فاعل الفعل الاول واما الضمار اى ضمار فاعل الفعل الاول فبذلك لا يتنازع اى ضمار فاعل الفعل الاول بل الذكر اى قبل
 ذكر الفاعل وكلها اى اى ضد الفاعل والاضمار قبل الذكر محطران اى ممنوعان وقد وكلها مائة امضاقت بخضرة ان خبره
 وتنبه الضمير باعتبار حسنى كذا فانه مفرد ولذا قد شئى كما عرفت وهى حجة جارية بالواد الضمير ثم رويته المتن فيمنه مودة من الفرد و
 الرواية الصحيحة عنه هى تشريك الاثنين ولكن يراد به اجتماع المؤنثين على واحد وروى عنه انهما بالضمير هو الظاهر نحو ضربت واكرمت زيد
 هو كما فى تأخير الناصب خبرى ضربت واكرمت زيد هذا الكلام من الفعل الاول والثانى عند تنازعهما بلا خلاف فيبين البصريين والكوفيين في
 الاقسام الاربعية المذكورة سوى الفرد فى الصورتين المذكورتين على تقدير افعال الثانى ثابت فى الجواز اى فى صورة الجواز ويحتمل ان
 يكون هذا استشارة الى اختلاف الفرد كما مر فى بعض شروح هذا الكتاب واما ما صرح بذلك من انه استفاد مما سبق لانه كما كان
 فى وجهه ان بين تعديل الجواز وهو الاختيار بوجه اما التخصيص وهى الاستتمل غالباً الى العديدين فصاعداً اعادة يلا يكون وذكر كلمة
 اما التخصيص من عدم العديل فكانه قال اما افعال كل من الفعلين عند تنازعهما بلا خلاف فيبين البصريين والكوفيين سوى الفرد وهو ثابت
 فى الجواز واما الثانية التى فى على اى منها فبعض خلاف البصريين كجاء الياء والياء فتحها اى الحاجة المنسوبة الى البصرة والكوفيين اى الحاجة
 المنسوبة الى الكوفة اذ قال واما خلاف الفرد فى الصورة الاولى والثالثة فهو ان يكون فى الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين فى الصورة
 الثانية فيبصرين بخلاف افعال الفعل الثانى من تجوز افعال الفعل الاول واما ابتداء عند البصريين لانه المذهب
 لانه اما اخذ بالبصريين افعال الفعل الثانى باعتبار القرب والجوارى معنى ان الفعل الثانى فى اربب الطالبين من المطلوب
 نذر على اخذه وايضاً ان افعال الفعلين يستلزم الفصل بين الفاعل والمفعول غير الفصل بين الفعل والمفعول ان يتصل بفاعله
 متفاداة الاستعمال على ذلك فى التثنية وكلام الضمير منه قوله تعالى ما دم اقرؤ كتابه حيث اعمل ان فى اوله اعمل
 اقرؤه لا خيراً احسن المفعول فى الثانى عند افعال الاول وقولنا عرفت كل كذا من موقى غريبه ومخطول

سمي حرمها حيث اعمل الثاني في نفس المشرعين اما في المشرع الاول ثم لا تتركه فيقول قولا واما في المشرع الثاني
 فانه لا يتركه فيقول سمي حرمها اظهار التفسير والكونين عطف على التفسير المنسوب بان اي وان الكونين نجا روي
 الفعل الاول من نحو زعم اعمال الفعل الثاني وانما الكونين اعمال الفعل الاول مراعاة لتسليم والاحتياج بين ان يكون
 اسن الاول اسبغ الثانيين احبها فهو الحق باعطاء المطلوب ولان اعمال الثاني يستلزم الاعمار قبل ان ذكر كمال
 الاول كمن هو اولي ثم تارة من بيان ما هو تحتها عند الجرين وهو ان الفعل الثاني افتد في تفصيله بهما وبان كيفية
 الاعمال ثم لا جا بتقديم اختيار السيرين بقوله فانهم يحتاجون اعمال الثاني في جارية تقديم قوله فان افتت الثاني ليكون في
 الحكم نشر على ترتيب الف والناختبر اي فان علمت الفعل الثاني كما هو مختار السيرين فان فخر ان كان الفعل الاول
 يقتضي الفاعل المفعول اي الفاعل في الاول اي في الفعل الاول على موافقة الاسم الف هرا لائق بين الفعلين في
 الف فواو الثانية روي والله كبر وان ثبت كما تقول في التوافقين في الاقتضا ونحو خبري واكرمتي زيد وضرباني واكرمتي الزيد
 وضربوني واكرمتي الزيدون وفي التوافقين في الاقتضا ونحو خبري واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيد بين وضربوني
 واكرمت الزيد بين ونحو خبري واكرمت هندا وضرباني واكرمت هندن وضربني واكرمت هندات وانه اضر الفاعل في
 الاول لان الاعمار قبل ان ذكر جاز في العدة بشرط التفسير بخلاف هو اعمد وقم رجلا على تقدير اعطاه به فزعم المكارم
 وهو جاز في قوله لا يجوز الا اذا سدي شي مسده وقال المسكي في جده لا باعصاره ونحو زامن الاضمار قبل الذكر وان كان
 في خبراني واكرمتي الزيدان فمدهم وضربني واكرمتي الزيدان عنده ولما عمل ان ما ذهب اليه الجمهور من ان حذف
 الفاعل لا يجوز الا اذا سدي شي مسده فيرسم فانه قد جاز حذف الفاعل بدون سدي شي مسده في مواضع كقوله تعالى
 او اطعام في يوم ذي سنية وقوله تعالى اسمعهم وابعثهم فمدهم عن الثاني وهو مودع على سبب سببه ونحو ما قد اقام
 الا اذا فاعل الفعل الاول محذوف انما ما ونحو اخرين واكرمتهم اقدم حيث حذف الفاعل وهو الواو وكقولهم بدأ لهم
 اي راي فانه فاعله وقدرته كثيرا واوجب من الاول بان الاطعام مدهم وقد عرفت ان المصدر قاصر في العمل فربما
 فيه جود الفاعل ليكون من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضا كما في الجوا من باب حذف الفاعل ومن باب ان لا يترك
 المذكورة بانها محذورة على تقدير الفاعل لا على حذفه فندى والمحدوث في باب التناهي انما هو محذوف لسانه والى
 ريشة الرضى او تقول من ذلك ما قليل فالتحتم بالعدم وان يكون الفعل الاول يقتضي المفعول ولم يكن مقتضى
 اي المتنازعان من ان قال المقلب وانما ما منها في حكمه فمدهم الفعل الاول لان المفعول لفعله فمدهم

فلا ضرورة في اضماره قبل الذكر فيجوز لولا انه الاسم الظاهر وانما لم يجز في هذا المفعول فرار عن شناعة التكرار ولم يغير فرارا
عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة والاضمار قبل الذكر في قولهم ربه رجلا شادا كما تقول في المترافقين في الاقتضاء ضربت
الكرمت زيدا وضربت والكرمت الزيديين وضربت والكرمت الزيديين في الاقتضاء ضربت والكرمتي الزيدان وضربت
والكرمتي الزيدون والكرمتان انما تتنازعان من افعال القلوب بحجة انها المفعول للفعل الاول كما تقول حسبي مطلقا حسبت زيدا مطلقا
فان حسبي حسبت لا تتنازعان في مطلقا الاخير والعمل في حسبت وجب انهما مفعول الفعل الاول وحسبي اعني مطلقا الاول اذ لا يجوز حذف
المفعول من افعال القلوب لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين من افعال القلوب واعترض عليه بانه قد جاء كما في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يخلون بها انهم امنوا بفضلهم غير العلم عنهم من زوالها اي يعلمهم بوقوعهم في محض احد مفعولي يحسبن وهو يعلمهم وذكر الاخر وهو
وقد اجاب عنه بعض الفضلاء بانه يجوز ان يكون المفعول يحسبن في هذه الآية غير مطلقا بل يحسبن يعلمهم لكن وضع الضمير المرفوع
موضع المفعول كانت في قوله تعالى انك انت العليم الحكيم واضمار المفعول اي ولا يجوز ايضا اضمار المفعول قبل الذكر كما مر وهذا
اي ما يشاهد من كيفية اعمال الفعل الثاني في ضرب البصريين اما ان عملت الفعل الاول على ضرب الكوفيين في نظر المكان الفعل الثاني في بعض
الافعال اضربت الفاعل في الفعل الثاني على مرافقة الظاهر بالاجماع كما تقول في المترافقين في الاقتضاء ضربني والكرمتي زيدا وضربتني
والكرمتي الزيدان وضربتني والكرمتي الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء ضربت والكرمتي زيدا وضربت والكرمتي الزيديين وضربت
والكرمتي الزيديين والكان الفعل الثاني في بعض المفعول ولم يكن الضلعان اي المتنازعان من افعال القلوب يجوز فيه ان في ذلك المفعول
الوجهان احمد ما حذف المفعول وتاثيرها الاضمار اي اضمار المفعول على طبق الظاهر والكان في اي الوجه الثاني وهو الاضمار هو الوجه
المتحيز لا الاول وهو المحذوف نحو ضربني والكرمتي زيدا والكان الاضمار محذوف يكون المفعول اي اللفظ بايمان الضمير مطابقا للاحكام
اي مراد المعنى الذي هو كونه كمالا للضارب الذي هو زيد ولا يتيسر مفعول الفعل الثاني في بصره فانه لو لم يغير المفعول بل جاز
لم يعلم ان المفعول بكذا ضار له او غيرها ولان اضماره ليس قبل الذكر لخلق الاسم الظاهر بافضل الذي هو سابق على الضمير في
الفعل الثاني في حكمه فلا يجوز مع المكان اضماره اما الخوف كما تقول في المترافقين نحو ضربت والكرمت زيدا وضربت والكرمت
الزيديين وضربت والكرمت الزيديين وفي المتخالفين ضربني والكرمت زيدا وضربتني والكرمت الزيدان وضربتني والكرمت الزيدون
واما الاضمار كما تقول في المترافقين ضربت والكرمت زيدا وضربت والكرمتي الزيديين وضربت والكرمتي الزيدان وضربتني
ضربتني والكرمت زيدا وضربتني والكرمتي الزيدان وضربتني والكرمتي الزيدان وضربتني والكرمتي الزيدان وضربتني
غير مطابق للفظ ارسعي لانه مطابق للفظ ارسعي نحو ضربتني والكرمت زيدا وضربتني والكرمتي الزيدان وضربتني
الكرمتي الزيدان وضربتني والكرمتي الزيدان وضربتني والكرمتي الزيدان وضربتني والكرمتي الزيدان وضربتني

متعلقين الزمان مطلقا وذلك اى وجوب ظهور المفعول الثاني من حيثية نسبتها زمانا في مطلقا واعلم ان اول وجه
 وجوب الزمان فاعلم ان مطلقا مفعولا و انضمت المفعول الاول في نسبتها واشهرت الثاني في وجه متعلقين بان وجهها اشار الى
 بقول فان عذفت متعلقين فقلت من حيثية نسبتها الزمان مطلقا يلزم حذف المفعول الثاني من افعال المفعول وهو اى حذف المفعول
 من افعال المفعول غير جائز اذ انزلت المفعول بغيره انقضاء على وجه المفعولين فها هو من افعال المفعول كما مر ان انضمت اى المفعول الثاني
 من ان انضمت المفعول مفردا فمفعول من حيثية نسبتها اياه الزمان مطلقا روح اى حين انضمت المفعول مفردا لا يكون المفعول الثاني في مطلقا
 المفعول الاول وهو ما لم يزل في ذلك نسبتها ولا يجوز ذلك وجوب اتحادها فيما صفا عليه في باب الباب وانضمت شي مسقط على قوله
 ان انضم مفردا اى وان انضم المفعول شي وتوكل من حيثية نسبتها اياها الزمان مطلقا روح اى حين انضمت المفعول شي يلزم عدم التفسير
 المتعلق الى اللفظ المفرد وهو مطلقا الذي وقع فيه التنازع ونها اى عدم التفسير المتعلق الى اللفظ المفرد البنية لا يجوز وجوب التعلق
 من التفسير المرتب اليه اذ انما يجوز الحذف اى حذف المفعول الثاني والاضمار اى اضماره كما عرفت ذلك من التفسير المذكور وجوب انضمامها
 اى اظهار ذلك المفعول وتعالى ان يقول بشرط في التنازع جواز افعال التعليل فيما يتنازع فيه والتنازع نسبتها اى مطلقا لا يجوز فيه
 اعمال الثاني في نحو فاعلم المفعول الثاني في وجوب ان كل بيان ويل لكل واحد منهما وفي بحث لانه لو جاز اذ ايل مفعول الفعل الاول لم يفر
 لحاز اضمار المفعول الثاني على تقرير اعمال الاول مفردا ولا يخالف لكان الثاني ويل واجب بان الاول مخالف لتفسيره فاعلم ان وجه
 عند امكان الاظهار فاعلمت على تقديره لاظهار يلزم الكثرة وهو قبيح قلت لنقدم الكثرة من عند لاختلافها افراد او ثلثية نعم لا يجوز
 المصير الى ما هو خلاف الظاهر من لكان الظاهر اذ لا الكلام صادر من التكلم بين الظاهر فاعلم ان الاختيار التكلم ما هو خلاف الظاهر
 من كونه قدرا على التكلم بالظاهر فانه لا يجوز الا انما لا يجوز التكلم بالحجاز من العدة على التكلم بالتحقيق فبقي ان يكون التكلم بالظاهر
 المفعول الثاني في مفعول الاول مفردا ما ايل المفعول الاول بكلا واحد من وجهي المفعول الثاني في التفسير واما وجوب الاظهار فكون
 الاضمار مفردا في خلاف الظاهر باعتبار الاصطلاح الى الاول في شكل ويشكل ايضا ان التفسير غير مشتق والمثا يقتضي
 المفعولين في غير المشتق ليست واجبة فالحال اضمار الثاني مفردا بان يقال نسبتها اياه الا ان يقال ان التفسير عبارة عن وجه
 فلو ذكر اياه كان ذكره كذا مطلقا وهو عطف على ما يوجب نابه وان التفسير نابه فاعلم ان وجهه الاعنى اى ويل بكلا واحد في المفعول
 لجواز التنازع واذكر في بعض المحاشي عدم وجهه واما ذكره بعض المحققين حيث قال ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في تباين وجهه
 اذ اذا اختلفت المفعول الثاني في اسما ولا على انصاف ذات باله فبما ان من غير مطلقا مشتق واقراده لا فاعلم ان وجهه لا تنازع
 بين التعليلين في المفعول الثاني لان الاول متعلقين مفردا مفردا الثاني مفعولا مشتق فلهذا يرجع الى امر واحد قد تنازع فيه انتهى

انتهى كلامه ثم اعترض بعض الفضلاء بهما بما فيهما من انما اشاع لكان الافراد والشيئية او الكبر والناثية لازما لمقتضى
 وشيئى منها غير لازم بل يخرج افراده بصريح ان في نفي نفي صريح تنافس العقلين المختلفين في القول المفرد واشتق في مطلقا حال افراده بان
 يطلب احدهما ان يكون مطلقا بمفعول فيخرج عن قول بان يطلب الاخر ان يكون مفعول فيبقى على افرادهم ثم لا فرغ من بيان القسم
 الاول من المرفوعات وهو الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها فقال مفعول القسم فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله
 اى ترك فاعله ذلك المفعول وانما اضاف اسبب المفعول بلا شبه فاعلية لفعل تعالج بقيل هذا الحمد يصدق على الربيع في تركه
 اجبت الربيع البطل لان الفاعل الحقيقي لا يثبت البطل هو الله تعالى فحذف الفاعل الحقيقي واقسم المفعول الذى هو الربيع
 مقامه واجب بان المراد بالفاعل فى كنهه المفعول الاصطلاحي وبالمفعول مفعولية عند فاعله مقام الفاعل والربيع فى كنهه
 المذكور يكون فاعلا اصطلاحيا وهو نكرة غير محذوفة فلا يصدق الحمد وانما حذف فاعله بالعدم العلم به بخسوف السماع
 او خفاء شئهم الخليفة اذ كونه مفعولا محذوف المص لا اختيار عرض اسبب نحو قتل عدوك او لا بهام كضرب زيد او
 لا اختصار نحو اجتمعت الصلوة او المرافقة القواني كما قيل ما الحال والاهل الادوار ثم ولا يرد ان شيرد الودائع او لا يعاى السبح
 نحو ما العهد عده من نعمة تجزى او علم المحاطب بنحو قوله تعالى اذ ابتغى فى القبور واقسم هو ذلك المفعول مقامه اى مقام الفاعل
 فى كونه سندا اليه الفعل او شبه مقدم عليه قوله هو تأكيد للمستتر فى اقيم وانما جاء بتأكيد الضمير المتصل بالمتفصل ونفى التوابع
 ان الفعل مسند الى قوله مقامه فيلزم حذف الجمله المعطوفة على الجمله الواقعة صفه عن الضمير نحو ضرب زيد وحكمه اى حكم ذلك المفعول
 فى توكيده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيته على قياس ما عرفت فى الفاعل فانه اذا كان هذا الفعل واحدا لفعل سوار كان
 مشتقيا واحدا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون على صنعة المحمول والكان مضمرا شئى للشيء وجب للجمع نحو الزيدان ضربا
 والزيدون ضربا وانما نرى تحقيقا ان الفعل مظهر او مضمرا ان الفضل بينه وبين فعله نحو ضربت هند وهند ضربت ان
 فصلت تلك الجواربين تذكير فعله وتانيته نحو ضرب اليوم هند وضربت اليوم هند وكذا الكنان موشا غي حقيقي الكنان مظهر نحو كور
 الشمس وكورت الشمس الكنان مضمرا ان الفعل نحو اذ الشمس كورت ثم لا فرغ من بيان القسم الثاني من المرفوعات و
 يجوز ان اقيم فاعله شرع في بيان القسم الثالث والرابع **فصل** فى المبتدأ والخبر ذكرهما فى فصل واحد لكونهما متلازمان
 كما هو الاصل لان الاصل فيما انه متى ذكر احداهما ذكر الاخر معا وانما حذف احداهما فغير الاصل ولكنهما مشتركين فى العمل
 لان عالمهما مسمى بهما اسمان سواء كانا حقيقين او حكميين فدخل فيه مثل قوله تعالى وان قصدتوا خير كلم فانه فى تاويل قصدكم
 وتسبح بالعبدى خير ان تراه فانه فى تاويل سماعك بالمعنى والجملة التى وقت خبر الالهة فى تاويل الاسم زيد يضرب

في قوة زيد فصار ب هذا المذهب اليجامد من النجاة ومنهم المذهب الذي يشيع بين الحنابلة لا يخرج عن شريح المنبسط بان
الخبر المجمل ماول بالاسم وذو البالحقون الى ان المجمل ماضى منها خبر جعلها اسما حكيا قل خبرنا من الله الذي قرب الخبر
والنبايات ما سبقت من ان الحكم لا يحصل الا من اسمين ومن اسم دخل في الكلام الذي يكون خبره ماضى غير من
الاسمين ليرم ماول المجمل بالاسم مجردا عن العمل اللفظية اسما ماضيا والقياسية وكلية من متعلقه بقوله مجردا عن
واللفظية صفة الواصل والناظر في شأنها ثابت تقديره لاد الواصل في ماول المفرداى مجردا عن جملة الواصل اللفظية ثم
بما كان في الواصل اللفظي كسعى ان وكان واخواتها والمراد بالتجريد اعم من ان يكون ماضيا او مضى بان لا يكون من العاقل
مؤثر في المسمى وان كان مؤثر في اللفظ فيه فليس يجبك درهم لان الباقية في ماضى غير مؤثر في المسمى وان اثر في
اللفظ بما جوفت التجريدية سبب الوجود لا ينبغي من الواصل اللفظية موجود في المبتدأ والخبر باقيا فكيف يستقيم
قولها اسمان مجردان عن الواصل اللفظية قلت لو دخل الواصل اللفظية عليها لكان جائزا فيشترط الامكان منزلة الخبر
كافي في ذلك المحققين ثم الحركة اى البير وتلك سجان الذي صرحم البير في كبر جسم الفيل هذا ما ذكره الفاضل الهندي
وقال بعض الفضلاء وينبغي ان الاصل هو الواصل اللفظي وعدل عنه الى المسمى كانه خبر الاسم منه ثم المراد بالتجريد عن الواصل
التجريد عن الواصل الى الواصل المحكي لا الى رفع اليجاب الكلى كاتوم من هذا الخبر احد ماى احد الاسمين الموصوفين بالتجريد يستند
اليه يسمى اى الاسم المستند اليه المبتدأ او الثاني من الاسمين مستند به يسمى اى الاسم المستند اليه الخبر تجزئ قائم فانهما اسمان
مجردان عن الواصل اللفظية اعم ما مستند اليه وهو المبتدأ او الثاني مستند به وهو الخبر والعاقل فيها اى في المبتدأ او الخبر معنوى وهو
اى الواصل المعنوى الالتهاء اعلم ان الفاعل اختلفوا في ان الواصل في المبتدأ والخبر معنوى ام لا فذهب البصريون الى ان الواصل في
المبتدأ والخبر معنوى هو الالتهاء اى مجرد الاسم عن الواصل اللفظية مستند الى شئ او يستند اليه شئ المعنى الالتهاء او عاقل في الخبر
وعلى هذا القول لا يكون الخبر ما نحن فيه رده وذو بضمهم الى ان كل واحد من المبتدأ والخبر عاقل في ذاته وعلى هذا القول لا يكون خبر
عن الواصل اللفظية فلا يكون ما نحن فيه البير وفيه نظر لانه يلزم على هذا القول تقدم شئ على غيره لان الواصل ما يجب تقدمه
على غيره يلزم تقدم الخبر على المبتدأ اعملا كواحد منها في الاخر فان كان المبتدأ مقدما على الخبر لمقدما على المبتدأ تقدم شئ
على نفسه ضرورة ان التقدم على التقدم على شئ مقدم على ذلك شئ واجب بان كل واحد منهما مقدم على الخبر من وجوبه
من وجه آخر فلا يلزم الدور لاحكام الجهة اما تقدم المبتدأ على الخبر ان يكون من المنسوب اليه ويكون
فرعاه واما تقدم الخبر فلا منافاة الفائدة والمقصود من المجمل في خبره كواحد منها صاحب التقدم الذي فيه برفان كعمل

كمال على من بشرط وكملة في الآخر غير ما مائة مؤلفا لاداة متعددة اذ هي مؤثرة بمعنى اشترطوا متاخرة من اشترطوا آخر
 الفضلات من المهمة واسم المبدأ الاول في السبب او القيقض الدليل فيه ان يكون معرفة كون المبدأ الحكماء عليه
 والحكم على اشياء انما يكون بمعرفة الفاعل شخص بقدم الحكم عليه فلا يشترط فيه تعريف الشخص ان يفرض منها بان
 ليس بعدد اب لان تخصيص الفاعل بالفعل انما يتحقق بعد ان يحكموا عليه بانساب الفعل اليه فكيف يجوز تخصيصه ليصح كونه محكوما
 عليه بما يكون متاخر عن كونه محكوما عليه واجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان الكثرة تصير مقدم الخبر في حكم مخصوص قبل
 الحكم وذلك لان المقسم من شرائط التعريفات او تخصيصه في الحكموم عليه اصغارا اساس الى كلام المتكلم لان تنكيره مفر
 اساس عن استماع الحديث فيعمل بالفرض وهو الا انه لم يرد عند تقديم الحكم لا يفرض اساس من آخر الكلام لمصطفى اليعقوبي الاضمار ووجهه
 نو كذا سلم عليه بوجه لا يخفى على الغرض لان الاضمار قد حصل في استماع الحديث فثبت ان تقدم الحكم يحل الحكم عليه في حكم المعين فلا حاجة
 الى تعريض او تخصيص اخر ثم قوله اصل المبدأ ان يكون معرفة اشارة الى ان المبدأ ليس يكون كره لا يحسب واصل الخبر اي الاول في الخبر
 وما يقتضيه الدليل فيه ان يكون معرفة كون الخبر محكوما به واصل الحكموم به التنكير وفيه اشارة الى ان المبدأ يكون معرفة كاسية
 ولما اشارة ما ذهب به من الفاعل من ان المبدأ يجب ان يكون معرفة او كره مخصصة لان الكثرة بالتخصص تصير زيا من المعرفة
 التي هي العاين في الحكموم عليه بل الاول ولا بقوله اصل المبدأ ان يكون معرفة وبين الثاني انما بقوله الكثرة اذا وضعت
 ان تقع مبتدأ نحو قوله تعالى ولبيد ممن خير من شرك فان قوله تخصيص اوصفت لان قوله ولبيد مثل المؤمن والكافرا اذا وضعت
 بالمؤمن صاخره صاخره اوصفت نوعين والتصغير فيه اوصفت نحو رجل قاعد كانه قيل من تصير قاعد فيكون في حكم اوصفت
 ذلك اذا اخصصت بوجه اخر يعني ان الكثرة تقع مبتدأ اذا اخصصت بالوصف كذا الكثرة تقع مبتدأ اذا اخصصت
 بوجه اخر غير الوصف فان وجهه اخصص على ما ذكره المصريح وصاحب الكافية شدة كما يستقيم عليها والمراد من التخصص اعم
 من ان يكون حقيقيا كما يكون في المثال المذكور او حكيا كما في المثال الاخر نحو رجل في الدار ام امرأة فان قوله رجل مبتدأ
 شخص بالعلم غيرت الخبر لاحد اثنين عند المتكلم لان ام بقوله المتداولة للفترة للسؤال عن التعيين بعد العلم بغيرت الخبر
 لاحد ما عنده فاذا كان الخبر معلوما صار خبره الصفة او الصفة من شأنها ان يكون معلوما لاساس قبل اجرائها على الوصف
 سخلات الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولا قبل اجرائه على الخبر عنه ولا اقل الصفات قبل العلم بها اعتبارا به العلم بها صفات
 فصار المبدأ كانه تخصص بالصفة وما احدثه مركب فان قوله احد مبتدأ اخصص بصفة العموم لان الكثرة في سياق النفي
 تفسر العموم زينة بحث لان العموم ضد المخصوص فكيف يحصل المخصوص بوجه انه ليس بالتخصص منها ما يرصد العموم وتزنا

[illegible]

مسند أبي لا النكرة بل جعل النكرة خبر الالة لا يجوز ان يكون المسند انكرة والخبر معرفة كما مر مثلاً والكتابا اي اسما من معرفته
سواء كانا متساويين في المعرفة او لا فاجعل ايها ثلث مبتدأ والاخر خبر انجي ايها قد مت بها خبر المبتدأ وايها اخر خبر خبر
تقديم المبتدأ على الخبر والهم كين قرينة لانه لو اخر ليزم الالتياس اما اذا كان قرينة سميته كون احدهما مبتدأ والاخر خبر فحيز
تاخير المبتدأ الالتياس نحو بنو بنو ابنا وانا فان قولهم بنو بنو ابنا مبتدأ وبنو بنو بنو ابنا خبره لانه لو جعل بالعكس لانقلب المعنى لان ابنا
الابنا وبنو بنو بنو ابنا لان الابنا وبنو بنو بنو ابنا وبنو بنو بنو ابنا وعلى هذا القياس قولهم ابو يوسف ابو يوسف فان
ابو يوسف مبتدأ وابو يوسف خبر لان الغرض تشبيه ابو يوسف بالي خيفة لالتشبيه الذي في الاول نحو اعد الهنا وادم ابونا وكذا
محمد بن مسلم واما نحو زيد المطلق والمطلق زيد فمافان ايها الاسم متعين لا يتبدل والصنف للتحفيز سيد لان الخبر خبر
وجوده على الصحيح قد يكون الخبر جملة لان الحكم كما يقع بالمعروف في قوله لا تدين بغير بصديق عليها وكلمته للتفصيل اشارة الى ان الاصل
في الخبر ان يكون مفردا لانه اصغر في الكلام ولانه اسرع قولاً ولا يلزم والمراد بالمفرد ما لا يكون مركباً ما فيه خل فيه نحو حيوان ناطق
وفلام رجل وضاربون اسمية هي التي يكون الخبر الاول منها اسما نحو زيد ابوه قائم فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ
فان وقام خبر المبتدأ الثاني في الجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول وفيه هي التي يكون الخبر الاول منها مفردا نحو زيد قائم فزيد
مبتدأ وقام فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر مبتدأ او شرطية نحو زيد ان كرمته فزيد مبتدأ وان شرطية وكرمته خبره
والجملة الشرطية خبر المبتدأ فاختلوا في وقوع الجملة الشرطية خبر المبتدأ فذهب بعضهم الى ان الخبر هو شرطية والخبر اجمعها لانها مبتدأ جملة واحدة
وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرطية والخبر اجمعها فذهب بعضهم الى ان الخبر هو شرطية والخبر اجمعها فذهب بعضهم الى ان الخبر هو شرطية والخبر اجمعها
خبراً كالامر والتهي وغيرهما من الافعال والخبرية سواء كانت ظرف زمان او مكان او جارا مجرى الظرف كالجار والمجرور
فانه مجرى مجرى الظرف في انشاء العوالم واعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوع خبر عن ذات لا يكون متجداً فلا يصح ان يقال
زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال الالام يوم الجمعة وان جردت الخبر التي تقع خبرا عن المبتدأ انما هي من والي وفي واللام واباء والواو
وعن دون مادونها ثم اختلفت الخفاة في الخبر الظرف فذهب من ذهب الى ان الخبر هو الفعل المقدّر لا الظرف العالم بمقامه ومنهم من ذهب
الى ان الخبر هو الظرف العالم بمقامه لا الفعل المقدّر ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل والظرف جميعا نحو زيد خلفك وعروفي
الدار فزيد مبتدأ وخلفك خبره وكذا عروفي دار خبره العلم ان الخويلين اختلفوا في تقسيم الجمل فذهب من ذهب الى انها اربعة
اسم وهي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم ذهب الى انها ثلثة اسم وادرج الظرفية في المفرد ومنهم من ذهب الى انها
على تسعين وادرج الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف اي والخبر الظرف سواء كان ظرف زمان او مكان او مجرى

من شأن جملة من قبله كذا ومقدور من الافعال الحادثة قابلية على كونه في القوت والحصول والوجود ويجوز تقدير
 فعل من الافعال الحادثة عند قوته والظرف المطلق بالمدح كرسى في الافعال الحادثة او الفعل بالعامل المذكور كان العمل متاملا لا
 فيه لوجود العمل والظرف المطلق بالمدح يسمى ظرفا مستقرا في الغناء وهم فعل معلق بالاسم مستقر ولان العامل العام اذا
 انتقل ضمير الى ظرف يسمى مستقرا المستقر الضمير وبهذا الاولى من الاول لا بد من تقدير العامل الاخر من الاستقر المحسوس
 حتى يتحقق به الاسم من الاستقر من اكثر الحاجة وهي ان تلك الجملة اوجه في كثير من النسخ ووجه في بعضها هو انه كبريا
 الفعل لان هذه الجملة فعل او باعتبار سلق الظرف ويجوز ان يرجع في الضمير الى الجملة بانه اول ما يقع في عينه ومن ثم جازع اليه
 غير واجب لان المرفوع بان على فوتين احدهما لا يكون في ذلك شبهة فان ذكره في غير مستعمل اذ لا يقال شبهة وانما في ما يجرى
 في ذلك كونه فان ذكره مستعمل في ذلك فانه قد تم ووجه الثاني بين الضمير والضمير ان هذا هو في صوابه في في
 الاول وما نحن فيه من النوع الاول يستقر في الحصول او في تقدير زيد في الدار تقديره ان تقديره في الدار انما هو
 استقر في الدار لان اصل الفعل تقديره عالما في الظرف اخرى وانما اذا وقع صلة تقديره بجملة محالة فكذا اذا وقع خبرا
 ولان الظرف المستقر على قياسه مقام عامل فجملة فعلا الفعل الذي هو لا يصل في العمل او في جملة ما فاعله وانما قد لا
 لان انما قل من النسخة قد يراد الى ان الظرف متعلق بغيره وهو هم العامل تقديره في الدار تقديره استقر في الدار لان العمل في
 ان فردا وان المحدث لو كان جملة فاعله ونحوه في الدار التقوى وليس كذلك ولان المحدث فاعله من الضمير لا يقال في المحدث
 والقول بعبري الاسم من اولي من القول بعبري الفعل عند لا يقال ان اسم العامل مع فاعله مركب من مصدر ومنه في المحدث
 كذا ما وجدنا في الفقه من اسم العامل ان لا يصل كونه احد اصل الاسم ان لا يصل الا ان كانت به الفعل يعمل كمن لا يمكن
 عليه ان يصاحبه بل انما به في ضمير جملة كمن لا يصل كونه احد اصل الاسم ان لا يصل الا ان كانت به الفعل يعمل كمن لا يمكن
 به فاعله بالمتصل منه ويصل عليه مجرى الجملة من نحو زيد في الدار فاعله ان فاعله على من الضمير في الظرف لا في المحدث
 لو كان يصح تقديره وهو ضمير صحيح ووجهه الى انه نحو قوله تعالى والوزن يومئذ الحق على ألف وزن من الزنن مبتدأ ووجه خبره
 والحق يدل من الضمير الذي هو مستعمل في قوله ولا يجوز ان يكون الحق مستعمل في الوزن فيقول من الموصوفين والحق في الخبر
 وهو مستعمل في الخبر ان يكون الحق خبر الوزن وهو مستعمل في الوزن لا في مصدره وحسنه بل في التوكيد والمصدر المستعمل به
 واذا فرغنا من ذلك فاعلم ان القول بتقدير العامل في الظرف هو ان جملة او خبرا انما هو من الضمير في الدار انما هو من الضمير في الدار
 لا يتصل بشي من ذلك يحتاج الى تقدير شئ وانما هو ابو العباس من المتأخرين ولا بد في الجملة اي في الخبر الجملة ولا في الخبر المفرد

المفرد له مشتق والاصل به الا ان الضمير في المفرد غير لازم كفي المفرد الغير متخو زيدا انسان او مجرد ولذا انضمت الجملة بالذكر
من ضمير اى عائد من الجملة رابط معجود الى المبتدأ فيرابط بها به وانما اشترط وجود العائد فيها لان الجملة مشتق مستقلة
فبمستقلة من رابط بغيرها اذا اريد قطعها بشئ من المبتدأ اعزى الحال فلما بد فيها من عائد رابط بربطها به وهو اعم من
ان يكون ضميرا كاشارة اليه بقوله لها وفيما مر من الاستدلال وغيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضعت المعظم موضع المضمرة كقولها
الحاجة ما الحاجة كون الخبر عن المبتدأ نحو قوله تعالى كل هو احد واحد وهذا زيد قائم والشان زيد عالم ومقولى زيد فاضل
وعوم اللفظ كقولها تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انما لانضيق ابر من احسن علفا فان ثالثة مع معمولها يتبع خبرا عن الام
ولا ضمير بها الا ان يقوم من اسم بملامعة قيام الضمير من احسن علفا والذين آمنوا وعملوا الصالحات يتطابقا معنى واحد بينهما المعم
يربط الجملة بالاسم السابقة خبرا عن خبر المبتدأ لانها لا تدخل الاعلى المبتدأ والخبر ولولا ان عائد يدل قوله من ضمير ك قال
صاحب الحاشية وغيره لكان ان في يكون شاعلا ما ذكرنا من الروابط لان العائد اعم من ضمير الا ان يقال صرح بالضمير
كثرت به بالنظر الى غيره من الروابط وانما اكتفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير وحده ولم يربط بالواو ومجملات الجملة حالالات
ما في فضله بعد تمام الكلام فنتج في الاكثر الى زيادة رابطات مجملات الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى زيادة رابطته واذا تقرر
انها ما علم ان الجملة اشترطية الخاتمة خبرا عن اسم ليس شبهه متخو زيدا ان ياتى اكرم عمر واكتفى عود ضمير واحد والخاتمة خبرا
عن اسم اشترط نحو من كبريتي اكرمك فلا بد من ضمير كل واحد من المجملتين والجملة الحكيمية في القول نحو قال زيد عمر قائم فهو مقول في
المعنى فلا يلزم عود الضمير منها لان المفعول غير الفاعل وانما يلزم عود الضمير في الجملة التي وقتت خبرا لوصفة او صلا او حال لانها
اما نفس الاول وبعض منه ويجوز حذف اى احدث الضمير الرابط ولا يجوز حذف غيره من الروابط فان كان لام العهد فلا حاجة
لانه لا ينافى الزمن مع الحذف الا الى الضمير والكان المعظم موضع المضمرة فكتبت فانها تقوت مع الحذف والكان الخبر عن
المبتدأ فهو لا يقبل الحذف وانما يجوز حذف الضمير عنه وجودية والى عليه دل كلام المعص على ان الحذف شأن كثير كلاما وجدية
قرينة والامر ليس كذلك بل يجوز حذف الضمير المحرور ومن اذا كان في جملة اسمية يكون منها خبرا من مبتدأ او اما في غيرها
ففي المرفوع لا يجوز الحذف نحو المضروب والجور وسما على نحو اسمين منوان بدرهم والبر الكبرستين اى منه فان قوله
سبتة او منوان سبتة فان بدرهم خبر المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتدأ الاول والضمير محذوف لقدره
اسمين منوان منه بدرهم ومن في محل الرفع بانها صفة منوان وهو الذي يصح وقوعه سبتة او اما حذف منه لانه لا ذكر
الاسمين ثم جرى ذكر منوان بدرهم بعده علم انه منه فاستغنى عنه ذلك قوله البر الكبرستين فان في البر سبتة او الكبر سبتة

كان يستبين خبر البتة ان دل وبتة في محل البتة بان خبر البتة الاول والغصير من خبره بان لا ذكر له من ثم كذا يستبين
به ولم انه من فاستثنى من وقت في في المثال في محل نصب بان حال وجاز قد يستبين وان في ما ذكره من ان تقديم الحال عليه
لا يجوز ان اذا كانت ظرفا له فالحال وجوز ان يكون في محل نصب البتة ثم انكرنا عشر وسفاد الواسع مستون
صا ما دال على ان البتة من دو والمه المن والعل ان خبر البتة التي لا محل لها من الا حراب وهي منحصرة في نسبة انسا
الخبر في محل دال على ان البتة من دو والمه المن والعل ان خبر البتة التي لا محل لها من الا حراب وهي منحصرة في نسبة انسا
التي ليس لها محل من الاواب منحصرة في نسبة انسا الساتفة وتسمى ابتداءية كاتسمى الجلة التي صدرها ابتداء والمعرفة و
التفسيرية نحو قوله تعالى واسر الخو الذين ظلموا في الاشارة على ان خبر البتة الاستفهام مفسر لغيره والمجاب بها انفسم والواحد جوابا
مبني في غير جازم مثلهما كظهوره ولا ذكرت او جازم ولم يقتصر بالانفاد ولا بانها انما في اللاحقة على اسم اثرت واللاحقة لما
دال على ان الاواب وكذا في قوله وقد تقدم الخبر على البتة التعليل اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون متاخرا لان بيان
تقديمه اصلا في خبره فكان قال في الاصل في الخبر ان يافز وقد تقدم على البتة وانما كان الاصل في الخبر ان يكون متاخرا
كونه في المحسني والفتنة لفظا ومسمى يجب ان يكون متاخرا لقل من ان يكون اولي به ولكونه محكوما به وفق الحكم به ان يكون
متاخرا ان اصل البتة القديم كونه موصوفا في اللفظ والمسمى في الوجود لفظا ومسمى يجب ان يكون متقدما لقل من ان
يكون اولي به ولكونه محكوما عليه ان يكون متقدما فان قلت ان الاصل في خبر ان في الفعل انفسى ان يقدم على الفعل الغير
قلت انما يقدم الفعل لوجوه والمسمى والمسمى انما يميل اذا لم يكن هناك ما في الالف هناك يكون الفعل عالما ودواعيا الى ذكره بعد
ايزاده ومنه العاطل بالداعي القديم على الماهل وعلى ما دعي اليه نحو في الدار زيد فزيد مبتدأ وفي الدار خبر مقدم ويجوز اني ولا
ان يكون البتة الواحدة جارية كثيرة اي متعددة سواء كانت اثنين فاكثرون في خبر حكم ويجوز ان يحكم على شئ بالجمع ككثيرة كالكثيرة
وانما فسرنا الجواز هنا بجم الامتناع لان كثر الاخبار على اثنين جازم فيهم المحسني به ومنه نحو زيد عالم فاضل فاضل واجب هو
المتم في المحسني به ومنه نحو الخيل على افاض والابق اسودا فيفسر الجواز بجم الامتناع انما في العوجب والجواز فينا اول
وانما في البتة بالواحدة لان لم يقتضيه به لسانا والنه من الى ما هو خلاف المقدم وهو بيان جواز كثر الاخبار بالبتة المتعد ولا يشاع كثر
لا يحتاج الى البيان ولذا اهل العلم في كثر الاخبار بالبتة الواحدة لانه قيل يحتاج الى البيان ولذا اترض في البتة بالواحدة
فما يتبادر الى ذهنك وتفسير جازا بالمقام ويجوز ان يكون البتة متعددا والخبر واحد نحو زيد شعر ورجلان ونحو الخيل والى اخره
من الظهور ولم تعرض لفي جانب البتة وكونه اقل قليلا في الكلام فالتحق بالقدم ثم اعلم ان النسخة جازمة البتة اشغلتها الى تفسير قسم

منه ما يكون سندا اليه ولا غير سندا اليه ذلك المبتدأ لا يعرف قسم منه بالتمكين سندا اليه بل هو سندا الى فاعله هو قائم مقام خبر
المبتدأ واما التجريد عن العوامل النقطية فشرط فيها ما في شرح لا فرق من بيان القسم الاول للمبتدأ شرعا في بيان القسم الثاني
استيعاد التفسيرين بالبيان فقال واعلم ان القسم الثاني للمبتدأ قسم اخر للمبتدأ اي غير الذي مر فيما سبق وهو الذي يسمى سندا اليه
ليس سندا اليه صفة للقسم الآخر للمبتدأ واكثر زبدها القيد عن القسم الاول للمبتدأ اعلم ان القسم الثاني من المبتدأ اما اعترف
بجهوده الحاجة للضرورة فانهم لم يجدوا فيه وجها من الاعراب سوى الابداء وادباهم المصدر واشرح ابن الحارث في بيان موضعهم في توضيح
انه ان خبره لم يرفع بعده وتكلفت في نحو قائم الزيد ان اصله قائم الزيد ان فوضع المصدر موضع المضمرة فقال قائم الزيد ان
ثم انصرف على احد ما تحوزا عن المذكر انصار قائم الزيد ان فارتكب ذلك التكلف فزارا عن جعل المسند مبتدأ فاقصر في ذلك ما
بيان المبتدأ على القسم الاول وتبادله العلامة الخيرية الدين المقداني وهو اي القسم الآخر من المبتدأ صفة اي اعم من ان يكون
مشتقة من صفة موصولة كيم او ما يجري مجراها كالاسم المنسوب نحو مصري فانه جار مجرى المشتقة في توافق اسمي لان نحو مصري
يدل على ذات مبهمة فاخو وضع بعض اصحابها كمن صرقت بد حرف النفي كذا لان النافية نحو ان ضارب الامر ولو قال بعض
النفي لكان اخصر واشمل لان اشتراط الاعتماد على النفي دون حرف سوا كان النفي مستقلا من حرف او ما هو منه باه كانه قائم الزيد
اي ما قائم الا الزيد ان دون حرف مجرى حرف نحو غير قائم الزيد ان لانه منبذ لما قائم الزيد ان نحو قائم زيد مثال الصفة
وقفت بد حرف النفي فالصفة فيه مبتدأة وليست بمبتدأة ايها وتريدنا عليها اسد الخبر في ان قام الحجة ويجوز ان يكون
الصفة خبرا وبعدها مبتدأة او بد حرف الاستفهام وقيل لا نحو قائم زيد مثال الصفة التي وقفت بد حرف الاستفهام فالصفة
فيه مبتدأة وليست بمبتدأة اليها وتريدنا عليها اسد الخبر في ان قام الحجة ويجوز ان يكون الصفة خبرا وبعدها مبتدأة واما
تيد الصفة بوقوعها بد حرف النفي او الاستفهام ليحقق الاعتماد واكثر زبدها نحو قائم زيد فان الصفة فيه ليست بمبتدأة لعدم
خلوها من الخش والكونين واما اشتراط اعتمادها على ايجدهم الخوف لانها اذا اعتدت على غير ما كانت جارية على صاحبها خبرا
او صفة او حالا فلا يكون مبتدأة ان شئت وان رفعت تلك الصفة اسما ظاهرا اي غير مضمرة مستترا بحمل على عموم المجاز او بارادة
النفي منه ليدخل في مثل قوله تعالى ارفع انت واقام انت لان المضمرة تفصل غير مستتر ونخرج عن مثل قائم ان الزيد ان لان
زيد رفعت مضمرة استرا ان لم يكن مبتدأة بل خبرا كذا في بعض شروح الكافية ولما قيل ان يقول لا يصح به الحد بعبارة التعميم وازادة
الحق النور من الظن ايضا انه يتحقق مجابا انه لم يصدق على صفة ترفع مضمرة استرا عايد الى الفاعل في باب الشانج نحوها ريب
وكرم زيد اذا عمل الثاني على مذهب الجبرلين ويتحقق منها نحو قائم ابوه زيد فان زيد ابتدأ واقام خبره مع انه يصح

[illegible]

لم يكن طرفا فلا يقال ان تاجم زيد ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه كما عرفت وانما لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمها لكونهم ان
يجعلونها هاء الحروف متصرفه تصرف الافعال وتنبها على ان عملها عمل الفعل الرئيسي اذ عملها فرعي اذ على التصور فيها وبين ما شئت
به من الفعل وانما في ان لا يجوز ان يقع اسم مفرد فيه معنى الاستفهام خبرا عن انه هاء الحروف فلا يقال ان اين زيد ويجوز ان يقع
خبر ان المبتدأ بخوان زيد اذ كان طرفا اي لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمائها في جميع الاوقات الا وقت كونه طرفا
فلا يجوز تقديم الخبر على الاسم اذ كان مرفوعة بخوان في الازيد او نحو قوله تعالى ان اليها اياهم ويجب اذ كان مفعولا نحو قوله عليه
الصلوة والسلام ان ربنا ان يسبحوا وان ينشروا كلمة وانما جاز تقديم الخبر على اسمها اذ كان مرفوعة لمجال التوسع في الظروف
حيث اتسوا فيها بالمتبعوا في غير ما كثرة وقوعها في كلامهم وينبغي ان يعلم ان الخبر انظر لان ليس اي خبر المبتدأ اني التقديم لان
خبر ان اذ كان طرفا مقدم قدما غابا شاملا حتى يكاد ان لا يجوز تأخيرها سواء كان الاسم مرفوعة او مفعولة وليس خبر المبتدأ الك
وايضاً خبر ان اذ كان طرفا مقارنا بلام الابتداء لا يقدم فلا يردل صدرته بخوان زيد لفي الدار ثم اعلم ان البصريين ذهبوا الى
ارتقاء فتح بين هاء الحروف والكوفيين ذهبوا الى ان ارتقاء عبا ارتفع به عند كونه خبر المبتدأ ولا فرق عن بيان خبر ان واخواتها
شعرع في بيان اسم كان واخواتها وهو القسم السادس من المرفوعات **فصل** اسم كان واخواتها لم يذكر شيخ ابن الحاجب
اسم كان في المرفوعات على جهة لانه اورد في الفاعل لانه فاعل عنه وليس يلحق به وذهب بعض النحاة الى ان الخبر بالفاعل
ليس لفاعل لا متقدما بل يلزم بالفاعل فيه وهو تمام الكلام به واختاره المصنف فلم يدرج في الفاعل بل ذكره على جهة
كان وصار واضح وامسى واضحي وظل وبكأن وظن فاعل ودرج وما زال فاعلك وما يح وما فتى وما دام وليس فاعله الافعال ان
وما استثنى منها غل البصر على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسم كان واخواتها وتغيب الخبر ويسمى خبر كان واخواتها فاسم كان
واخواتها هو المسند اليه جنس يشمل كل اسم مسند اليه كالمبتدأ واسم ما ولا المشبهين وليس وغيرها وتولد بعد واخواتها في تلك
الافعال يخرج به الاشياء والمذكورة وبما سبق من معنى الدخول لا يشك المحدث باخوه في كان زيد يضرب اخوه نحو كان زيد قائما
فان زيد مسند اليه بعد دخول كان ويجوز في الكل اي في هذه الافعال بلا خلاف بين النحاة تقديم اجارا على اسمائها افعالاً وقد
جاز تقديم المصوب على المرفوع لقوتها في العمل نحو كان قائما زيد وكان اخاك صدقك فخان خير من شرب من عمره وها
اذ كان اعراب كل من الاسم والخبر واحد متماثلان لعدم الالتباس بوجه تخلاف ما اذا كانا معصومين نحو ما كان عيسى
موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية لا بقرينة لفظية او معنوية وعلى نفس الافعال عطف على اسمائها اي ويجوز تقديم اخبار لم
على نفس تلك الافعال كقوله في الكل تقديم اخبارا على اسمائها الا ان ذلك لا في الكل بل في التسعة الاولى جميع الاولى وهي كان

[illegible]

مناهج موجوده في علم الفقه عن بيان اسم ما لا يشبه بين طين شرع في بيان خبر لا نفى الخس ومنه لا تبتدئ الضمير
 وهو القسم الثاني من المرفوعات فقال خبر لا انكأته نفى الخس اي نفى الحكم عن الخس وصفته اذ لا رجل قائم مثل نفى
 القيام عن خسر الرجل لا نفى الخس الرجل نفسه ذكر ذلك في بعض المصنفين هذا المكان سماه لکن الاشكال الكثير في خبر لا
 ان يكون من الالف فقال الماتة كالوجود والكون والنبوت والحصول ولا شك ان الوجود ^{في قوله} فيكون نفى الوجود عن الخس
 هو نفى نفى الخس فذلك قالوا لا نفى الخس فنه اسمية انما تكون بلا حذو حال بعض الافراد في وجه اسمية غير
 لازم فعلى هذا الحاجة الى ذكر ما في بعض المصنفين من الظاهر في العبارة الصحيحة على ظاهرها هو اسم الخس تنبأ
 لكل ما يرسد وقوله بعد وتوهم اي بعد دخول الفصل خرج بغير المحدود وانطبق المحدود بما مضى بمعنى المدخول لا
 الحد خبر يضرب في مثل لا رجل يضرب اخوه لا رجل قائم فان قائم سجد بعد دخول لا علم ان الحاقه التقوا على ان لا نه ناصية
 الذي عليها وتختلف في رفع خبرها فنه من فان ان فطر مرفوع بارفعه بربتل دخول لا وهو قول سيبويه فنه هي اسمها في محل
 الرفع بالابتداء واما بعد ما خبر الماتة او قال انفسه البرود والمختص ان مرفوع بها ثم لا نرفع عن بيان المقصد الاول المشتل على
 بيان المرفوعات شرع في بيان المقصد الثاني المشتل على بيان المنصوبات فقال المقصد الثاني في المنصوبات ذكرها
 عقيب المرفوعات لا شتر كما في ان العامل الواحد ميل فيها نحو ضرب زيد عمرا وان المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعا في المعنى وبالعكس
 كما في باب المعاملة نحو ضرب زيد عمرا وانه كانت احق بالتقديم على الجوراء ولكونها كثيرة لان كثرة اشياء المقصود بالبيان
 تقتضي كثرة الاهتمام بذكر ذلك الشيء وكثرة الاهتمام بذكر ذلك الشيء يوجب تقديمه ولكون المنصب خفيا باعتبار الفتحه التي هي
 في اعراب المنصب والخصف على التقليل ثم واحد المنصوبات منصوب لا منصوب لما تقدم وهو ما اشتل على علم المنصوبية وهو
 الالف والمنصب والياء ويرد على عكس هذا الحد مثل رايتم سلمات لانه منصوب مع انه غير مشتمل على علم المنصوبية وعلى طرده
 مثل حررت بسلمين فانه مشتمل على علم المنصوبية وهو الياء والاحمال انه غير منصوب والحوار من الاول بان المنصب قد يكون بصورة
 الجذر نحو سلمات منصوب بالمنصب الذي هو صورت الجذر عن الثاني بان المراد بما اشتل على علم المنصوبية علم دخول الجار عليه المراد
 بالالف النابتة من المنصب والياء النابتة من المنصب فلا يرد الف التثنية في مثل قائم الزيدان ولا الياء في مرتب بسلمين الاسماء
 المنصوبية اثنا عشر جمعا المنقول المعلق ^{في قوله} والمنقول والمنقول والمنقول والمنقول والمنقول والمنقول والمنقول والمنقول والمنقول والمنقول
 صحته محمد احمد احمد رعاية شكره دهر اميداء وزاد دهراني من مقولات سادسا سماءه من قوله تعالى رعايت
 سمى قوله اي من قوله ورعايته شكره دهر اميداء وزاد دهراني من مقولات سادسا سماءه من قوله تعالى رعايت

ولن يقال مغرلا عليه في قول المتكلم ان حب الفراق والمهر والخطبة هي ما يجب الفراق فخذت الجار والجرور وادخل الفعل ولم يكن
به احد لمقتضى الزجاج المفعول مصدر المفعول وادخل الاول في المفعول به والثاني في المفعول المطلق والمحال والمبني والمستثنى
واسم ان واخواتها وشكر ان واخواتها والمفعول به الذي لقي الخيس وخبره ان لا يشبهه من ليس لا زرع من قد او اشربا
شربا في قريناتها وتفصيل كل منها فقال فحصل المفعول المطلق يسمى مطلقا مفعولا بالحققة دون ما عدله وادخل
تقيده بحوت من الحوادث وانما ايدى بالمفاهيم كونها اصل المشتربات في القصب وسائر المفعولات محمول عليها في ثم ايدى استنها
بالمفعول المطلق انه مفعول في القصب بالحققة بحوت نجات المفعول به فانه تارة تقيده بالحققة فانه ذكر المفعول به فانه
على المفعول في المفعول به والمفعول به مبيها بتقيده بالحققة الاله في المفعول به قد يوجد نحو وفا على وجه اللزوم كما في لزوم
القصب وقد وجد في اللفظ بل هو مطلقا لانه قد يد على المفعول به الذي يسوغ ذكره لكونه مطلقا في كل من افادته ثم قد يد على
المفعول به الذي يجب فيه ذكر الاله هو المفعول المطلق مصدر حقيقة او حكما فلا يد على ترابا بمعنى التراب وحب لا بمعنى
ارض فانه مجازة لانه اسم المحدث حكما والحق ان اسم العين حقيقة او حكما واحدة منها وما في اللفظ لم يقيده بها المعنى الحقيقي
بل قصد المعنى المجازي وهو الاله لانه اللفظ الحقيقي الفعل فاجر يا معري المصدر وقال من دس ترابا ربه لا تخنه قال لا
يملكه بالتراب والمجدد لم يسن فعله كقولنا اي قبل المصدر سواء كان مذكورا حقيقة او خورا كقولنا لا تفرق بين المذنبين
مستند على معنى الفعل نحو ربه فاجر يا معري المصدر الذي لم يكن الفعل مذكورا حقيقة ولا حكما نحو القصب والحق على وجه
دفع عن قايي في كرهت قايي لانه وان كان مصدره او الفعل مذكورا قبله لم يكن الفعل لان المعنى القايي معني الكراهية
قبل ان يروى في تركه فترى هو مفعول مطلق من الاله ليس معنى فعل مذكور قبله بل مفعول مفعول به بالاسطر او مفعول به مفعول
فكان معنى فعل مذكور قبله تقديره قال المحدثي ان كراهتي في كرهت كراهتي ان صدرت عن الحكم بصدور الفعل المذكر قبله هو المفعول
المطلق وان صدرت عنه جعل مصدره الفعل المذكر قبله والصادر عن الحكم الذي صدر عنه هذا الفعل كراهته تلك كراهته هو المفعول
به فان قيل يد على تعريف المفعول المطلق بما هو قائم مقام الفاعل نحو ضرب ضرب شديدا فيجب ان يقيب لانه انما عرف ليقيم يقيب
كما ان الفاعل انما عرف ليقيم فترى قلنا انه والحكم وانما في التعريف الاله يقيب غير واجب لانه انما عرف ليقيم يقيب لكن يد على علم
ان تسامح يجب منه الاله انما اقيم مقام الفاعل فانه قال وهو مفعول في الموضع الذي قد علمت انه مفعول به وقد جازى هذا
في المفعول به والمفعول به كذلك في التميز فان تسامح مخصوص وفي المستثنى فان تسامح مفعول على الاله والفاعل ليس
بمفعول كما ان كان مفعولا وسواء وجد جازي في اكثر والحكم انما عرف ليقيم يقيب لانه انما عرف ليقيم يقيب

سيرة مشتملة على ذكرناه ونذكر اى المفعول المطلق التأكيد ان الممكن مدلوله انه لعل مدلول الفعل نحو ضربت ضربا اوديه كلبان العدد اى
 اى الوردية او الكثرة اذ كان مدلول العدد مودا كان العدد مضمنا من لفظ المصدر نحو جلست جلبة او جلستين فليس الجيم اى جلستين
 واحد قد اوردت من صنفه نحو ضربت ضربا كثيرا اوديه كلبان النوع اذ كان مدلوله ليس النوع الفعل نحو جلست جلبة القارى
 كسيرة الجيم وقد يكون اى المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المذكور قبله اذ على قول المبرد والكاسى وعلى قول سيبويه يجب ان يكون المفعول
 من لفظ فعله فتقول جلوسا فى نحو قدت جلوسا مضروب بقصدته على قولها وعلى الاكثر من وجوب المقدار على قولهم هذا المشي انما يصح اذ كان
 القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق باقتصاص القعود بابتداء القيام والجلوس بابد الاحتياج ولا كان المعلوم من جهة المفعول
 المطلق ومن مواضع استعماله ان يكون المفعول المطلق مصدر الفعل الذى هو غايله ذكره الكلام من غير ان المصدر الذى هو مفعول
 مستقل قد يكون مغايرة المصدر الذى استعمل منه لعل وهذه المغايرة اما بحسب جوهر الحروف نحو قدت جلوسا واما بحسب الباب نحو قوله
 تعالى قبل البيتية او تقول اوردته اشارة الى اقسام آخر المفعول المطلق بذكر احد القسمين وترك الاخر على المغايرة او دفعا لمتوهم من توهم
 ان كونه لساكية يقتضى وجوب ان يكون لفظه فله لان الساكية المعنوية يكون بالقاطعة مخصوصة محفوظة واللفظي لا يكون من غير لفظ الموكدة
 لاعتبارها بالانسان لا سيما بسبويه فى هذه القاعدة بل كان مخالفا لما قد خذت فله اى عامل النقصان حتى يعلم خذت عامل المفعول
 المطلق اذ كان سماء ايضا لقيام قرنية اى وقت حصول قرنية ماله او مقاليه جازا مضروب على انه منفق مصدر بخذت اى بخذت
 خذ فاجازة للايجاز والاختصار مع حصول الفرض القرنية كقولك خبرت به اخذت والقول بسنى المفعول اى مثل مفعولك للقادم
 اى الذى قدم من السفر خبر مقدم فان خبر اسم التفضيل مخفف لغير التبعيض التثنية والجمع والثانيه تقول فلان خير الرجال وقلنا خبر المبالغة
 ومصدرية اما باعتبار الموصوف كما بينه بقوله اى قدمت قد واما خبر مقدم ثم خذت الموصوف واقسم الصفة مقامها فاخذ حكمها و
 اما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل احكم اضعف اليه وانما جاز خذت الفعل بقرنية والتمت هذه الحال عليه لان هذا القول
 لا يقال الا لمن ظهر عليه مارات القدوم وجوبا مصطف على قوله جازا فالمعنى وقد خذت فله اى عامل الناصب له لقيام قرنية جازا
 اى خذ فاجازا جازا سماعا نحو سقيا وشكرا ورياء اى سقاك امد سقيا وشكرا وشكرا امد سقيا وشكرا ورياء امد سقيا وشكرا
 وجب خذت انما لانه المصادرة الى التحقيق كقوله استعمال هذه المصادرة على استقامت لوجود القرنية الدالة وهى دلالة الحال فان
 سقيا مثلا انما يقال لمن يستحق ان يدعى بالخير خذت الحال على ان التقدير سقاك امد سقيا لا يقال كيف يجب خذت هذه الافعال وقد
 جازا وظهر ان ما كان لا سقاك امد سقيا وشكرا وشكرا امد سقيا وشكرا امد سقيا وشكرا امد سقيا وشكرا امد سقيا وشكرا امد سقيا وشكرا
 وما نخرج بعدده فهو كلامهم على ان لفظ النجاة قد ذهب الى ان الخذت انما يجب اذ كان استعمال هذه المصادرة باللام نحو سقيا له

[illegible]

بالمناهي لانه مخصوص بنين انما لها باحد تلك الوجوه كالمثل الثاني مخصوص بطلب اللقبال من انما لا دلالة له ولا فيه المحر لا ذ
 اليه الجهور وانما ذكر العدد ليقيد المذكرة السامع الاول اي الموضع الاول من تلك المواضع التي يجب فيها حذف الفعل المناسب
 للمفعول به سماعي اي مقصور على السامع وقد مر على القياس كونه اقل من نحو اكرم او نفسه اي اترك امره ونفسه والمقصود انما بحث على
 الفرار عن الرجل هو نفسه او تعالى قصر عليه والدان عنه فعلى الاول للمواضع المطلقة وعلى الثاني للعصاة والخطايا وانتهوا خير لكم معناه انتهوا
 يا موشر القصارى من التثنية اي من قولكم ان عدنا ثلث ثلثة وايتموا خير لكم وهو التوحيد والقرينة على تقدير الفعل انك اذا انتهيت عن شئ
 ثم جئت بما لا ينبغي منه بل هو ما يرمي به انسان الذم الى الخواص اعتقد وهذا عند سبويه وذهب الكسائي الى انه منصوب بتقدير
 يكن اي يكن الانتهاء خير لكم وذهب الفراء الى انه صفة مصدر مخدود اي انتهوا عنها ثم اخبركم وبعض الكوفيين الى انه حال وانما اخر
 هذا المثال مع انه عظيم الشأن لانه من القرآن لان له مساسا لا يخرج فيه من وجه ودون وجه لا ذكرنا من الاختلافات والاهل وسلا
 اي آيت الاله لا اجاب ووليت سهلا من اليلاد لاخرنا وذهب القول بقوله المزود والمضيف للزائر الضيف لطيف قلبه واصابته
 الانس من جهة والمعنى انما من المفاطيت الاله لا اجاب ونزلي لك سهل للذين لا تيب عليك في منزلي ونقل المبرور ان هذا
 وعا نصيب على المصدر لتقديره سهلت سهلا واليت الاله والبواقي من المواضع الاربعة هي ثلثة مواضع تيا سية المراد من القياس
 ان يكون هناك ضابطة كلية تحذف الفعل تحذف تلك الضابطة والثاني اي الموضع الثاني من تلك المواضع التي يجب فيها حذف
 الفعل المناسب للمفعول به التحذير هو في الاصل تحذير شئ عن شئ وتجيده عنه وفي عرف النحاة مصداق اسم القسم من اوت م
 المفعول به وهو ما ذكره وانما كان حذف فعله واجبا لفقدان الفرض في التلطف به ولان المقام يقتضي حذفه لان هذا يذكر فيما
 اذا كانت البلية مشرقة والوقت ضيقا في التلطف بنحشي ان يلفظ الفعل وقع التحذير في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر البلية من
 وهو اي التحذير معمول اي مفعول به بتقدير ائق ونحوه ويجوز باعده جانب ولو كان في التحذير في تحذير ائق اجد ان اولي لا يقال
 انقيت زيدا من الاله بمعنى نحية فلا يخجل قوله بتقدير ائق عن حاجته واتر من المفعول الذي ليس معمولاً بتقدير ائق بنحو زيدا
 في جواب من قال من اضرب فانه معمول بتقدير اضرب فلا يكون مما خرج فيه تحذير او منصوب على انه مفعول مطلق او على انه مفعول
 له التقدير او انه كمقدراى ذلك المفعول المحذرت تحذيرا عما بعده من حرف جر وكلية موصولة او موصوفة والنظر حلة او صفة
 لها والضمير في بعده راجع الى المفعول والحلقة وقعت صفة لقوله معمول اي ذلك معمول تحذير من الاسم الذي ادمن اعم شرب
 بعد ذلك معمول واحترز بجمع معمول بتقدير ائق لكن لا تحذير مما بعده كما تقول اياك لمن قال من اتقى فانه لا يكون مما خرج فيه
 نحو اياك الاله مثال للمفعول بتقدير ائق تحذير مما بعده واصله اتفك والاله لكته لا ترم اجتناب ضميرى الفاعل المفعول

[illegible]

صفحة اخرى مرتبة بعد ذلك الاسم فعل او شبهه اي شبه الفعل والمراد به اسم الفاعل والمفعول لا المصدر والصفة المشبهة
باسم التفضيل ومعنى الشبهة التماثل كما نال بمعنى التماثل يستعمل اي يعرض ذلك الفعل او شبهه ولم يصرح به هنا الكفاية ذكره
قريباً ونظيره قولنا والى البلد الطيب يخرج جملة باذن ربه والذي ثبت لا يخرج الا كلمة اي بانه فلم يصرح به هنا الكفاية ذكره
عن قريب عن ذلك الاسم اي عن الفعل في ذلك الاسم بضميره اي سيب على في ضمير ذلك الاسم واخر به عما يستعمل في
الاسم مخو زيد ضربت فان قلت هذا التعريف لا يتم لانه لا يتناول ما يستعمل عنه بمعلقة مخو زيد اضربت علامة قلت الكلام
محمول على حذف المعلوم اي يستعمل عنه بضميره او بمعلقة ولما قل ان يقول بقى التعريف الان ناقصا ايضا لانه لم يذكر فيه
قيده او جب ذكره وهو لو سلك عليه وما سب لمضيه لخر زب عن مخو زيد اهل ضربته او ما ضربته بما متوسط بينه وبين الفعل مصدر كحرف
الاستفهام والنفي مخو زيد اضربه فان زيدا اسم منصوب لفعل محذوف وهو ضربت اذ التقية ر ضربت زيد اضربه بضميره اي
اي بضمير ذلك الفعل المحذوف الفعل فاعل فيسره وهو موصوف بقوله المذكور بعده اي بعد زيد وهو ضربته يستعمل عن ذلك الاسم
بضميره ولهذا الباب اي باب ما اضربه على شرطه اضمير فروع كثيرة ذكرها في اطولات ولا يلحق ذكرها بهذا المختصر الرابع اي في
الرباع مع الموضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول المتأخر وهو اسم دعوى استولى اجابة سماء وهو المراد بضمير المتأخر
هو المطلوب ايتا له لان من باب ذكر الملام وبارادة اللازم فلا بد من دخاها بعد واكيا حيا ل ويا ارض ويا سماء فمن باب الاستعارة
بالكناية وتماثلها استعارة تخيلية وطلب المتأخرها او عا في حوت الزاد معلق بقوله دعوى بواسطة حرف حوت الزاد ونسبه
اخر از من نحو او عز زيدا فانه ليس بمذبح حوت الزاد فلا يكون متأدى لفظا نصب على التمييز من الحوت او على الحال منه بمعنى المنقط
نحو يا عبد الله اي او عبد الله اي اي اصل يا عبد الله او عبد الله وانا اي فحذف الفعل واقيم مقامه واعترضه هنا بان
الفعل لو كان محذوفا ويا فاما مقامه لزم ان يكون المحلقة انما هي خبرية ولا امرية كـ يا ايضاً ان قولنا او عز زيدا لا يحتمل الحكاية
من الغير قولنا يا زيدا لا يحتمل ذلك فلا يكون اصلاً ذلك الجواب عن الاول بان تقدير الفعل لا يستلزم كون المحلقة خبرية بل يجوز ان يراد
بالفعل الامر او كافي تركك بمت وانتشرت لكن الاول في الاقوال الاثنتية وردوا على لفظ الماضي وعن الثاني بان اصل
قولنا يا زيدا او عز فائتم المظهر مقام المضمر وحوت الزاد مقام او عز قولنا او عزك لا يحتمل الحكاية مع غير الخاطب فكذا اما مقام
و انما وجب حذف الفعل هناك كقراءة الاستعمال ولا يلزم الجمع بين الباب والمنوب به الما ذب اليه سيبويه لان ناصب
المتأخر عن الفعل وذهب المبرو الى ان ناصب حوت الزاد فلا يكون في ما نحن فيه وحوت الزاد ومنته يا ويا اي اي اي اي
المفتوحة وقد سجدت حوت الزاد عن المتأخر لفظا لقيام ترتيبه على بدل الجواز للتخفيف او المكنى اسم الجنس ولا هم الاشارة

انتهى اوجع بالراء والنون لزوم التثنية لان ذلك مخصوص بغير المادى فلا يقال انه لا يصح هذا التثنية بل الصواب
 ان يثني بالراء واللام وانما جعل هذا القسم من المادى متبعا لمضارعة بركات او حرك في وقوعه موقعها في افراده وتثنيها
 وخطابه وانما جعل متبعا على الحركة والكان الاصل في البناء السكون للفصل بين ما كان بناءه لازما وبين ما كان بناءه عارضا
 وانما كان الاصل في البناء السكون لوجوب احداهما ان البناء ضد الاعراب واصلة الحركة وضد السكون فاعطى السكون البناء
 تحقيقا للضمان بينهما والثاني ان الحركة في المجرى للحاجة اليها ولا حاجة للبعث اليها وانما اختير بناءه على الضم لانه لو كان
 بناءه على الكسر لزم التباسه بالمادى المضاعف الى ياء التكلم المحذوف منه الياء واكتفى بالكسر نحو باعلام ولو كان بناءه
 على الفتح لزم التباسه بالمادى المضاعف المحذوف منه الياء واكتفى بالفتح في بعض اللغات نحو باعلام ثم لا فرق عن بيان المادى
 المبني اراد ان يبين ما يطرأ عليه ويصير به مبرا فقال ويخفف اى المادى بلام الاستعانة اى بلام يدخل عليه حين الاستعانة
 قاله خاتمه في مناسبة والاستعانة من التثنية وهو استعانة المعلوم احد ايرض العظم عنه وهو يقتضى دعواؤه وعودا اليه
 فالمراد المستغاث والمردود اليه المستغاث له اللام الاول مقفوفة وفي الثاني كسوة فقامتها نحو يا يزيد اى للسليمان وكذا اللام
 يتعلق بادعواؤه وبإثباته ولا يكون الاستعانة بالبيكته او انما جعل هذا القسم من المادى حروبا انه مفرد لان اللام حمزة
 المجرى غير ملغاة لا يقال انما يثني المجرى في المربيات والمادى ههنا مبني والمعامل لم يغير على المبني لانا نقول حرت النساء فيقضى
 ان يعمل فيه وكان حرت المجرى قريب بالحل حرت النساء فاعل فيه لاجل القرب وانما حقت اللام الجارية ههنا انها مكسرة اذا دخلت
 على الاسم المظهر لان هذا المظهر مشبه بالضم من حيث وقوعه موقعه فكان اللام اذا دخلت على المضم كانت مقفوفة نحو بك
 ولعلك اذا دخل على المظهر المشبه بالضم كانت مقفوفة وانما كسرت اللام الجارية اذا دخلت على غير المظهر فقامتها بزين
 لام التأكيد نحو ان لزيد وانما لم يفعل الامر بالعكس رعاية لجانب عملها فحقت هذه اللام في المضمر رعاية للاصل وانما اختير اللام
 من بين سائر الحروف بالاستعانة لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالراء وفتح اى المادى بالحاء القها انتهى
 الحاق الت الاستعانة به لواقعة الت الفتحه نحو يا زيدا بافعال الهاء ووجه اللوق وانما قدم بيان البناء والتخصص والفتح
 على الضم لعلك بالنسبة الى بيان الضم وتيقب اى المادى على المقفوفة الكان مقفا نحو يا عبد الله مثال للمادى المضاعف
 او متبعا للمضاعف نحو يا طالب جلا مثال للمادى المشبه للمضاعف وهو كل اعلق بيشي من تمام معناه وذلك ما معمول
 الاول نحو يا خير من زيد او مطوف عليه مطف النفس على ان يكون المطوف والمطوف عليه اسمائى واحد نحو يا كثره ويا خير لانا
 المجموع اسم لعدد معين ونعت هو جملة نحو يا حافظا وايضا على لانا غير الميم فلكه والاتحده من وانه عرق والامحوت

بالفرد نحو ما يجد صالحا نظير شيئا بالصفات في الصحيح لانه قيل انما هو في حقيقته لا يتصور من قبل هذا المقتضى بقدر
انه كان متروكا بالحق قبل النداء فكانت بها الصفات كما لم تكن قبل النداء لا قطع فزوت عنه لان الحجة لا تنفك بحال فنفذ
قصة الترتيب في السنوات لا بد من هذا التقدير فلو لم يترجم وصف المرفة بالكرة فمخيلات الموصوفات بالفردان بقصة الترتيب
فيغير بمضطر الى مبدل من قبل في الموصوفات حتى يكون شيئا بالصفات لا يمكن فزوت بقصة بالانزال حجت الترتيب عليه انقول
يا رجل الصانع فان قلت طامعا اسم فاعل وقد استرطعوا اتمامه على شي من الاشياء المستهة الموصوفة وهذا لا يمتنع
على شي سببا كنهيت ميل قلت انه مقدر على حصول مقدر اذ اصله يا رجلا فانما جلا له لا يترجم انما راجع في باب يا رجل كما
لان الناقص فيه هو الموصوفات وان مقدره تحيذت فون يا رجلا فان الناقص فيه هو مقدره القائمة مقام الموصوفات ولا يخفى
ان احتاج نفسه الترتيب في الموصوفات لان وجوب اتحادها في الحقيقة بعد ما اقيم مقام الموصوفات وحلت مستقلة وانما فيه جهة
التي هي ان لا اتحادا على موصوف مقدره معتبره العين والجمهور على انه غير معتبر ويجوز ان يكون هذا المثال على ما في النفس
والكبريين فانهم اجازوا المسمى الفاعل لا اتحادا او ككرة في مرتبة مسطورت على قول او شيئا بالصفات هي ونفس
المنادى ان كان ككرة كذلك كقول الاممي يا رجل فخذ بيدي مثال المنادى بالكرة الغير الحسية وانما اخر هذا القسم من الناقص
اعني الكرة فخرت من المفرد المرفة بقية الترتيب المفرد بمخيلات الصفات والمثابة لانه فانها فخرت بغيره لا افراد المقدم
والنحو من قربا باللفظ واللام قبل يا ايها الرجل لانه ذكر ويا ايها المرأة لم يمت بجملة اي وايه من يا ايها الرجل
النداء والنداء الذي بالنداء فان قلت اذ انداء اسم المرفوع باللام يترجم الى توسط اليهم من يا ايها ولا يلزم ان يقال يا
ايها الرجل ويا ايها المرأة واللا لا يوازن فيهم يا ايها العالم ويا ايها الانسان ويا ايها الرجل ويا ايها المرأة و
يا ايها الكرم ونحو ذلك الثاني باطل فاشهر لا شك قلت قد افترقت هذا الكلام على وجه التمثيل فانه في كل مثابة
يا ايها الرجل ويا ايها المرأة فلا بد ان ذكرت وانما توسط اليهم من يا ايها التفسير كراهية اجتماع حرف الترتيب وتخصيل
يا ايها الذي اللام المقصود بالنداء على الثاني في السورة المبرورة منه وهو اي وايه فاقربا يتبين على ان الناقص يا ايها
وخروج اي من ايها او كان كما يفرض من الصفات النداء لها ولها ان يقول متيقن في ان العلم ان كان شي او مجرد كان
مرفوعا باللام واذا قصد نداء ولا توسط اليهم شبه النداء هناك بل تحذف اللام يقال يا زيد ان يا زيدون والى ان يا
يا ايها الزيدان ويا ايها الزيدون وواجب بان العلم في المتن والجمهور على كل الترتيب الذي يتخفى بالشيء والجميع ليس
بمخرج فلا يخل في المرفوع باللام او يقال الا لازم في المتن والجمهور على كل المرفوع باللام او حرف النداء فاذا زيد

لأن الناقص

وجده حرف النداء فلا لام واذا وجد اللام فلا يكون حرف النداء ثم لما كان الترخيم من خواص المنادى اخذني ما شبه فقال
 ويجوز ترخيم المنادى في ستة الكلام اى بدون الضروية ويجوز في غير المنادى الضروية كقول ذي الرمة ويارميه اذ من غنا
 به ولا يرى مثل محم لعرب ثم الترخيم في الفتح المحذوف واللين نقل عن الاصمعي انه قال لقيت سيدي به فقال يا اباي السلي
 اسهل قلت المقوم فوضع باب الترخيم وقال القاموس الترخيم من رخم الكلام من حركه او فخره لان وسهله والجارية اذا
 سهل المتفق يقال اى خيمته ومن الترخيم في الاسماء انه سهل المتفق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله وهو اى الترخيم حذف
 في آخره اى في آخر المنادى للتخفيف اى لاجل مجر التحفيف للقانون بغير لغوي وسماح لغوي والمزاد بالتحذف في آخره هو الحذف حاله
 التركيب لاصالة الافراد فلا يصدق هذا الحد على يد ودم وقاض ودول كما تقول في ذلك يا مالك يا مالك يا مالك يا مالك يا مالك يا مالك
 انما ذكر ثلثة امثلة اياها الى ان المنادى اذا كان اسما غير مركب قد يحدث منه حرف واحد عند الترخيم وهذا اذا لم يوجد سببه في آخره زيادة
 في حكم زيادة واحدة ولا يكون في آخره حرف صحيح قبله فله نحو مالك قد يحدث حرفان وهذا اذا كان المنادى احد بنين القسيان
 كقصور وعثمان ويجوز في آخر المنادى المرفع الضم على ان يحل اسما مستقلا بغير غير مبنى على ما كان ويجعل المحذوف نسبيا
 كما به لم يحدث من شي وان الحركة الاصلية على ان يجعل المحذوف في حكم انابت فبقا بقله على ما كان وهو الاكثر كما تقول في مالك يا مال
 بالضم يا مال بالكسر وفي حارث يا حارث بالضم ويا حارث بالكسر واعلم ان كلمة يا الكاشنة من حروف النداء قد تستعمل في المندوب
 اى في الاسم الذي يندب سماعه اى بكى عليه او الندبة في الفتح من نبت لميت او بكيت عليه وعدت محاشه ايضا كما يستعمل
 في المنادى لاشترائها في الاحتضار يكون كل منهما مدحوا وهو اى المندوب المتبجح عليه اى الذي يخرجون لاجله والمتبجح متعلق باللام
 فالظاهر ان يقال المتبجح له ولعل كلمة على منها بمعنى اللام او يقصر التبعج معنى البكار يا او او الجار والمجرور صفة المتبجح عليه
 لالفاظ اى المتبجح عليه المتصل بيا او او لا يجوز ان يحل النسبية لان يا او ليسا بسببين المتبجح يقال يا زيدا ولا زيدا
 بزيادة الهاء في آخره لمد الصوت فاختص بالمندوب اى المندوب مختص بكلمة ووافرود بها عن المنادى في الغالب كقولها ايضا
 عليه فالباء واحدة على المختص وهو الاعتراف الشهر ويجوز ان يكون واحدة على المختص اى كلمة واحدة مختصة بالمندوب ولا تستعمل
 في غيره ويا مشتركة بين النداء والمندوب الا انها لا تستعمل في المندوب اللام القرينية وهي الالف في آخر المندوب لا تستعمل
 في الندبة من حروف النداء وموسى يا واما شهورها واما لكونها الاصل ثم لما فرغ من بيان المفعول بيشرع في بيان المفعول
 فيقول فصل المفعول فيه وهو اسم ما اى شئ يقع فيه الفعل ارادوا الفعل بها الفعل لغوي اعني المحدث دون الاصطلاح
 الذي هو مقابل الاسم والحرف في المصدر واسم الفاعل والمفعول ويدخل في الحد مثل يوم الجمعة حسن لانه مما يقع الفعل

[illegible]

لا يها تخطان في الذات والوصف ولم يحل على المكان المبهم انصرف اشتركتا في الذات لان المكان المبهم يحل على
 فحصل عليه المكان المحدود وكان بمنزلة الاستفادة من المشير والسؤال من الفقير ثم لما فرغ من بيان المفعول في شتر
 في بيان المفعول له فقال **فحصل المفعول له وهو ما اى اسم لاجل اى لقصد تحصيله والسبب وجوبه فعل اخر زيه عما**
لا يقع الفعل لما جرك المفاعيل والمخاطبات واما ما الفعل اللغوي وهو الحدث **دول** **اصطلاحى** **فيم**
واسمى الفاعل والمفعول **نذكر قبله اى قبل ذلك** **الاسم** **واخر زيه من مثل العجني** **التأديب** **فانه وان وقع لاجل فعل البتة**
الا انه غير مذكور والمراد بالذكور اعم من ان يكون **الاسم** **فينا** **ول صورة** **المخوف** **ايض** **ويصوب اى** **المفعول له** **بمقدور**
اللام **لان** **اللفظ** **به** **اي** **يجب** **جرحه** **وفى** **هذا** **ايما** **الى** **انه** **اذا** **انقطعت** **من** **جانب** **المسكن** **كان** **مفعولا** **له** **الا انه** **غير** **مضروب**
وهذا **اعلى** **ايجار** **المصم** **وبدل** **عليه** **تقرينه** **وهو** **خلاف** **اصطلاح** **المجهر** **فانهم** **لا** **يسمون** **المفعول له** **الا** **انصوب** **الجائز**
نحو **ضربة** **تا** **ديا** **اى** **التأديب** **مثال** **لا** **وقع** **الفعل** **المذكور** **لله** **لقصد** **تحصيله** **وهو** **الضرب** **فان** **التأديب** **لا** **يحصل** **الا**
بالضرب **فان** **قلت** **التأديب** **عن** **الضرب** **كيف** **يحصل** **به** **قلت** **لان** **ان** **ا** **ضرب** **عن** **الضرب** **بل** **هو** **احداث** **التأديب**
والضرب **سبب** **لا** **احداث** **وسببه** **وقد** **ت** **عن** **الحرب** **جينا** **اى** **للجبن** **مثال** **لا** **وقع** **الفعل** **المذكور** **قبله** **سبب** **وجوده**
وهو **القود** **انما** **وجد** **بسبب** **الجبن** **فيل** **لوقال** **كان** **تولد** **قد** **ت** **عن** **الحرب** **جينا** **حاربه** **شجاعة** **كان** **حسن** **لان** **المقام**
المناسبة **للاجياج** **واظهار** **الجملة** **واجب** **بانه** **او** **روى** **هذا** **المثال** **مرونا** **بذكر** **الرجل** **تبين** **على** **انه** **قد** **عن** **توقية** **الطرف** **المفعول**
مكتفيا **بظاهر** **اللام** **لن** **الرجل** **جينا** **لو** **كان** **شجاعا** **لا** **قد** **ت** **عن** **نفية** **توسين** **لذهبه** **وعند** **الرجل** **هو** **اى** **المفعول له** **مصد**
اى **مفعول** **مطلق** **من** **غير** **لفظ** **الفعل** **للتورع** **تقرينه** **تأديب** **جينا** **تقديره** **اى** **تقدير** **المذكور** **من** **الظن** **عنده** **ادبه** **بالضرب**
تا **ديا** **وجئت** **بالقود** **عن** **الحرب** **جينا** **او** **تقديره** **ضربة** **ضرب** **تأديب** **وقد** **ت** **عن** **الحرب** **قود** **جبن** **ورد** **قول** **الرجل**
بان **المفهوم** **من** **الحرب** **من** **اطلاق** **هذا** **انصوب** **هو** **الولاية** **على** **ما** **ذكره** **لا** **يفهم** **منه** **ذلك** **ثم** **ما** **فرغ** **عن** **بيان** **المفعول** **لشرع**
فى **بيان** **المفعول** **منه** **فقال** **فحصل** **المفعول** **منه** **هو** **ما** **اسم** **يذكر** **لجود** **الواو** **الكائنة** **بمبنى** **مع** **اخر** **زيه** **عن** **سائر** **الاعمال**
فانه **غير** **مذكور** **بدا** **الواو** **لمصاحبة** **معمول** **فعل** **اللام** **يتعلق** **بقوله** **يذكر** **والمصاحبة** **مصدر** **ومضاف** **الى** **المفعول** **و**
الفاعل **متروك** **اى** **لمصاحبة** **واشتر** **بمبنى** **نحو** **زيد** **وعمر** **واخوك** **فان** **عمر** **وايد** **ذكر** **لجود** **الواو** **بمعنى** **مع** **لكن** **لا** **لمصاحبة**
معمول **ثم** **المفعول** **اعم** **من** **ان** **ليكون** **فاعلا** **نحو** **جاء** **والبرد** **والجيات** **وحيت** **وزيدا** **اى** **الاجيات** **مع** **زيد** **ومفعولا**
نحو **كفاك** **وزيدا** **اى** **هم** **فان** **كان** **الفعل** **الفاء** **تفسير** **وكان** **ما** **قص** **اقدام** **واللام** **للعهد** **اى** **فان** **وجد** **الفعل** **الذ**

مقدّم مصاحبة المفعول منه بمجرّد لفظ استغوب على انه خبر كان

او على انه حال اي لفظيا او ظرفا

او على انه تمييز اي سجيّة اللفظ و جاز اللفظ هو منطوق عطف جملة على جملة او حال بتقدير قد ادى وقد جاز عطف
 ما بعد الواو على مفعول الفعل يجوز فيه الوجهان اللفظ وكونه مفعولا لانه لا مانع من واحدتها نحو ثبت انا وزيد بالانصب
 على انه مفعول منه وزيد بالرفع على اللفظ ويجوز اللفظ لانكيد الضمير المتصل بالمنفصل وان لم يجز اللفظ اى ما بعد
 الواو على مفعول الفعل فبين انصب على انه مفعول كذا ولا وجه سواء ثبت وزيد بالانصب لا غير وانما لم يجز اللفظ ههنا
 لعدم تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فبين انصب على انه مفعول منه وهذا على افتراض المصريح والا فالعطف
 على ضمير المرفوع متصل بلا تاكيد بالمنفصل جاز على قبح وليس بمجتنب وهذا هو الجواب الى ان انصب على انه مفعول موقوف
 وليس له اجابة كان الفعل اى وان وجه الفعل معنى اى معنى ما ومن حيث المعنى بنا على القول بمعنى حال او تمييز
 و جاز اللفظ على كان او حال بتقدير قد ادى وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بان لم يمتنع مانع بين اللفظ حيث لا يحل
 على عمل العامل المعنوي بلا عاقبة ولا عاقبة الميرج جاز وجه آخر وهو اللفظ وكونه الاصل وذوياً لا تختص الى ان اللفظ
 محتمل لامتئين نحو ما زيد وعمر و كلته باستفهامية مبتدأة ولا زبخره وعطف عليه اى اى شئ حصل لزيد مع عمر
 وان لم يجز اللفظ فيما يكون الفعل معنى فبين انصب على انه مفعول منه اذ لا وجه سواء وذوياً غير المصريح الى ترجيح انصب
 نحو ما لك وزيد او ما شاك وعمر و بالانصب وحده وانما لم يجز اللفظ في المثالين لانه انما يجوز اللفظ على الضمير
 المجرور اذ اعيد الجار ولم يبد الجار ههنا فلم يجز اللفظ فان قلت لا يكون قوله وعمر عطف على ايشان قلت لانه
 خلاص المعنى فان المعنى ما شاك ونفس عمر و انك اى بال عن شائها لا عن شأن احدتها ونفس الاخر وانما
 ذكر تفسيرين ههنا على وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور مع حرف الاستفهام والاسم لان المعنى ما تقى
 قليل معلل بمقدار اى انما تيقن نصب الاسم في هذين المثالين لكون معناهما معنى ما تقى اعلم ان الضميرين ضمرا
 الى اصل رطخ وجلا المشاغل الخمسة من الماحل وغيرهما كالحال بالقيمة المستثنى من اللغات واعتراض بان الفعل
 الى الحال اخرج منه الى المفعول منه وهو قريب فعل يكون بلا علة ومضارب لالفعل الاول وهو وقع على حاله من المرفوع
 المرفوع عليه فابهم جملة المفعول له ومنه اصل المفعولات والحال من المرفوع مع ان العكس هو الانصب ويمكن
 ان يحجب بان الحال والكان من لوازم الفعل حتى لو وجد الفعل بدونه الا ان تعللها بالفعل باعتبار انها هبة الفاعل
 او المفعول به لا باعتبار الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل والمفعول فالحال

مكان من الفروع مخيلات المفعول له والمفعول محققا بها مستلغان بالفعل باعتبار الذات اذا الاول علتة للفعل واثبت في
 صاحب مجمل في الفعل نصبها باعتبار الذات مكانا من اصل المضويات والمصريح لما فرغ من بيان اصل المضويات
 وهي المعامل الخمسة شرع في بيان محققاتها فقال **مفصل** الحال قدم على التمييز لاستدراكها الضبط ولكونها اقرب الى ^{التعريف}
 لما كان التمييز في الفعل باعتبار المنى لا باعتبار اللفظ لا سيما في المفعول بالرفع الذي هو المفعول في المثالين ثم كانت هذه التثنية منصوبة لفظا على ما تقدمت بها
 من تمييز كان والتم وغيرهما فاما مرفوعة محلا لانها في الاصل مبنية او خبر مبنية ثم قدم خبر الاقوال انما صفة لان عالمه كان انشبه
 بالفعل ثم قدم اسم ان لانه اقوى علاما من لا التسمية وما لا المشبهتين ليس ثم لما كان لا التسمية اقوى علاما منها فاتها صفة
 في قوله القيلتين قدم اسما على خبرهما ثم الحال في التثنية الصفة يقال كيف حالك اي صفتك وقد يظن على الزمان الذي انشئت فيه
 زمانا سمي به هذا القسم لانه صفة اي الحال ولانه يتقيد بالزمان وفي عرت الفخاة ما انشأ رايه بقوله لفظ صرح بلفظ لا باسم
 ليشا دل ما اذا كان الحال جليلة يدل على بيان آخره من لفظ لم يدل على البيان ثم اختار زيد عن التمييز لانه يدل على بيان ذلك
 الفاعل عند صدور الفعل عنه فلا بد وصفه الفاعل بخروجاني في زياره الركاب لانه يدل على بيان ثم المنعوت مطلقا لا عند وقوع
 الفعل عليه او كذا اي الفاعل هو المفعول بجهاد ولا يجوز ان يدل الحال على بيان ثم غير المفعول به من المعامل لانها انشئت
 بالنظر الى المفعول به ثم المراد بالهية ههنا الحالة وهي اعم من ان يكون حقيقة او مقولة تخوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدمين بالخروج
 وليس في الاول حالا متحققا وان في حالا مقدره والضمير اعم من حال نفس الفاعل او مستقلة بخروجاني في زياره فاما قوله ولا يشك بخروج
 قام زيد وانشى طاعة لان الجملة الحالية متقدمة ببيان صفة الفاعل متقاربة بالظهور انشئ والضمير اعم من ان يكون كالدائم
 ككون الفاعل موصوفا غاييا وليس في ذاته منها الموكدة ومن ان يكون بخلافه وتسمى متقدمة والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا اعم من
 ان يكونا حقيقيين او حكميين فلا بد وخروجنا انا وزيد اركبين ونخرج ضرب الضرب شدي لان الاول لصاحبه الفاعل في صدور
 الفعل عنه كخروجنا انا في كونه الكلام في معنى احدث الضرب مفعول به حكما وكذا اذ يقع الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف
 فاعلا او مفعولا يستقام المعنى على تقدير جرده واقامة المضاف اليه مقامة تخوله تعالى بل نبتة ابراهيم حقيقا وايضا اركب ان يركب
 حكم اخيه ميتا فانه لو قيل بل نبتة ابراهيم حقيقا وكذا الترتيل ان يركب اخيه ميتا استقام المعنى فيكون المضاف اليه في حكم المضاف
 فيكون مفعولا به حكما بخروجاني في زيد واليكما مثال لما يدل على بيان ثم الفاعل وضررت زيد استندوا مثال لما يدل على بيان
 ثم المفعول به ولقيت زيدا اركبين مثال لما يدل على بيان ثم الفاعل والمفعول بجهاد ثم لما فرغ من بيان استندة الخالين
 عن الفاعل والمفعول به الفعليين شرع في بيان ان الفاعل والمفعول يقع الحال عنهما فذكر كونهان متمميين وانما لم يصرح بكونهما

[illegible]

ان ان يقال ان الالتباس من تعريف الحال اكثر منه من تكثيره لان ذوالالحال يكون مرفوعة غالبا فاقترن التكثير عليه وذوالالحال
 مرفوعة غالبا لانه محكوم عليه في المعنى فالحال اصله ان يكون مرفوعة كالمبتدأ ولذلك ليس للحال بالصفة في مثل رايت رجلا ظرفيا وقوله
 غالبا ظرف متعلق بالمفهوم قوله وذوالالحال مرفوعة اي شربت وذوالالحال في غالب الاستعمالات اوصفة معدة ومخدوف اي تعريف
 وذوالالحال معرفت غالبا او زمانا غالبا او مكانا لان ذوالالحال قد يكون مكررة فالحال في ذوالالحال المفردة لان الحال اذا
 كانت جملة وصاحبها فالواجب فيها الواو لا التقديم نحو جاءني رجل وعلى كفة سيف مكررة محذوفة لانها لو كانت مخصوصة بوجه
 او اضافية او تهيؤ او تهيؤ او استفهام لا يجب التقديم نحو مررت برجل عالم قائما ومررت بسلام رجل قائما وكقول الشاعر
 لا يركبن احد الى الاحجام يوم النحر نحو فاحكام ونحو جاءني رجل الراكب ونحو اهل اتيك فيفسر بالماضي لا يجب تقديم
 تقديم الحال عليه اي على ذي الحال وهو خبر المرفوعة فالحال نحو جاءني راكبا رجل وانما يجب تقديم الحال على ذي الحال عند كونه
 مكررة للمبتدئ اي الحال وانما انت ضمير الحال لان الحال موصولة سماعي بالصفة في حالة النصب لانه لم يعلم في مثل قولنا
 رايت راكبا رجلا على تقدير آخره انه حال اوصفة اي ان راكبا حال من الرجل اوصفة له وعلى تقدير تقدمه متعين انه حال
 منه لاصفة له لان الصفة لا تقدم على الموصوف ثم طرد ذلك في حالة الرفع والجر واعترض بها بانه يلزم تقديم منه مطلقا
 سواء كانت الموصوفة شبيهة من اسباب التخصيص او لم يكن مخصوصة به لان الالتباس يتحقق في حالة النصب مطلقا
 توصيف الموصوف بالصفة واجب بان الموصوفة بالصفة بالصفة فمعرفة فمعرفة التباس للحاق والحال على صفة
 التعريف كما لم يشترع الالتباس في حالة الرفع والجر حتى التزم التقديم للحاق لهما بالنصب ثم لا يخرج عن بيان الحال المفردة
 شرع في بيان الحال الجملة فقال وقد يكون الحال جملة خبرية لان الحال كما تدل على بيان الهيئة او كانت مفردة كقولك
 عليه او كانت جملة وفي الجملة خبرية لان الجملة الانشائية لا تقع حال الا بالصفة ولا صلة وكذا لا تقع خبرا عند البعض بل انما
 لانه لا يثبت للاثباتية فيها واثباتية شئ في خبر ثبوتية لنفسه نحو جاءني زيد علامة راكب مثال الجملة الخبرية الواقعة
 حالا او مركب علامة مثال الجملة الخبرية الواقعة حالا وقد يحدث العامل اي العامل في الحال وانما لم يقل وقد يحدث الفعل
 لان المبدأ ومنه حذف الفعل المشبه كاشع اراد في نظائره المكررة والمقصود جواز حذف عامل الحال بآب
 المشبه من الفعل وشبهه ونحوه مثال لاثبات النبيا اي ان النبلا نبيا لقيام قرينة اي عند حصول قرينة فانه على
 حذف العامل جواز كقولك لساخر اي لمن يريد اسفرا سالا غاما اي يريخ سالا غاما فحذف بقرينة هان الخاطبة
 وقوله غاما حال بعد حال اوصفة بالماضي كقولك ايضا لساخر اشهد يا واذ اخرج عن الحال شرع في بيان التمييز

فصل التميز بين البتين والغير والاميز بفتح الاء كسر الاء والفاء والفاء من المعربات
 انه قد يجي مجروران الغب هو الاصل فيه اي التميز كونه لان الاصل في التميز هو التميز والتميز هو التميز
 منه وقد اعتمد البصر من وجوه الكون فيكون تفرقه بالدم والاضافه نحو عين رايه والمطبخه وصفه فمقربات على التميز وان
 البصريون ان يبنوا رايه في بنون في رايه وان المطبخه بمعنى المطبخه وان رايه فمقربه بمعنى مقربه فمقربه فمقربه فمقربه
 الاصل منتهى نفسه فلما احوال الفعل الى التميز فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه
 به قد رايه في رايه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه فمقربه
 التميز يكون في الابهام كالمقياس يرتفع الى التميز ذلك الابهام عن ذلك المقدار نحو معنى مشون رجلا مثال التميز
 في كونه المقدر المقدار من الهمم ودقته الاسما في بنون في بنون في بنون في بنون في بنون في بنون في بنون في بنون
 فمقرب من الهمم وتمام البنون واداءه عليه بالي عشره فمقرب من الهمم وتمام البنون واداءه عليه بالي عشره فمقرب من الهمم
 التميز الذي يذكر المقدر المقدار من الكل ومنه ان سماء مثال ما يذكر المقدر المقدار من الهمم وتمام البنون واداءه عليه
 واما فمقرب من الهمم وتمام البنون واداءه عليه بالي عشره فمقرب من الهمم وتمام البنون واداءه عليه بالي عشره
 وعلى القدره مثلهما زيدا مثال التميز في كونه المقدر المقدار من المقياس وقد تم فيه الاسم بالاضافه واعلم ان معنى تمام الاسم
 ان يكون على حاله لا يكثر الاضافه معها ولا اسم يحيل الاضافه مع التميز فظاهره او مقدره وبنون التميزه وتكون المحسوسه
 كذا في بعض التفسير ولا يخفى انه لا يصلح على هذا التفسير الاسم المحسوسه والاسم التام من انه يستعمل الاضافه اليه
 قاله الى ان يقال في التفسير ان تمام الاسم ان يكون في القدره ما يوجب اتصاله بتمام الاسم بهذه الاشياء
 الفعل اذ تم بالفعل انما يشاء التميز الواقع بعده بالفعل او قومه بعد تمام الاسم لان الفعل لم يكن بعد تمام الكلام فمقرب
 ذلك الاسم التام قبل ان يشاء الفعل التام بفعله وهذه الاشياء تمام بها الاسم فمقرب من تمام الفعل الذي تم به الكلام
 كونه في القدره ان الفعل على التميز ان لم التميزه وان كان تمام الاسم فمقرب من تمام الفعل الذي تم به الكلام
 معنى الرأى وقد يكون اي التميز من غير مقدار اي باليس بعد ذلك ولا وزن ولا ساقه ولا مقياس في كل قد يستعمل
 استاده الى ان الغالب في التميز من مقدار ان يكون وعن مقدار مكانه قال التميز يكون عن مقدار غابا ويكون عن غير غابا
 به قد يكون معلوف على هذا المقدار وقد استوفى في نفسه بيان تسمى التميز من المقدره لكن بين التميز الاول منها والثاني صريحاً
 هذا فمقرب من الهمم وتمام البنون واداءه عليه بالي عشره فمقرب من الهمم وتمام البنون واداءه عليه بالي عشره فمقرب من الهمم

قوله وسرار ذهباً وفيه اي في التميز غير المقدار الخفض اي خفض التميز بالاضافة اكثر استعمالاً من نصب على التميز لمحصل
 الخفض وهو البيان مع الخطة ولقد صور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهات المعادير فهي اولي بالتميز الذي نصبه نص
 على كونه ميمراً لاختلاف غير المقدار فانه ليس بينه وبينه المثلث وقد يجب الخفض في غير المقدار نحو قطعة ذهب اصلها من غير المقدار
 يحصل له اسم خاص لبعض نحو خاتم حديد وبابيل جاز نصبه بالاضافة اكثر وقيل نصبه والافاق خفض واجب نحو قطعة ذهب ولا
 فرغ من بيان التميز عن غير دستور في بيان التميز من جملة فقال وقد يقع اي التميز بعد الجملة الفعلية لرفع الابهام عن نسبتها اي عن
 نسبة تلك الجملة نحو خطاب زيد فاعلها ادباً اي كما ذكرنا ان نسبة التميز لا ترفع الى اكثر اضافة حيث يكون اسماً للنصب
 منه فقط او متعلقه فقط او لكل واحد منها بالاحتمال فانفس تحققة بالنصب عنه والعلم تحققة بتعلقه والاي يحتمل ان يكون بالنصب عنه
 ويحتمل ان يكون متعلقه وقد يقع التميز بعد ما يشبه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو المخصوص متلى ما وادرس المفعول نحو المراض
 سفرة جونا او النصف المشبه نحو زير حسن وجها وادرس التفضيل نحو افضل من عمر وعلما فان في الصفات من صفاتها ليست جملة تكت
 تشابهها لانها منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله وقد يقع التميز بعد الاضافة نحو يحيى عليه نفاً وعلماً او اباداً واما
 خص الجملة بالذكر لانها هي الاصل في النسبة ثم لا فرغ من بيان التميز شرعاً في بيان المشتق واما ذكر اسرار احكامه اسطراداً
 فقال **فصل المشتق في المصادر** ان الباب يدل على ذكر المشتق مرتين او جملة شئتين متواليتين ومتباينتين ولفظ
 الاستثناء من قياس الباب وذلك لانه ذكر المشتق مرة في الجملة ومرة في التفصيل لفظاً يذكر بعد الا واخواتها اي اخوات الاسم نحو خلا
 وليس لايكون وغيره سوى ليحتمل لقوله يذكر انه اي المشتق المنسوب اليه فانسب الى ما قبلها اي ما قبل الا واخواتها وعرفه
 الشيخ الضي بالمذكور بعد الا واخواتها محالاً لما قبلها نفاً وايجاباً وعرف بعضهم بانه صرف بعض جملة مذكورة عن دخولها في تلك الجملة
 وقال انه المحذور اي من قول القائل هذه اخر اخرج اشئى مما دخل فيه غيره لان لفظ الاستثناء مشتق من اخرج وهو الصرف و
 البسح ولانه اذا دخل بعض الجملة في الجملة فلا يمكن اخراج مهاب في اللفظ وصرح الشيخ ابن الحاجب بانه ليس بمفهوم عام بل هو لفظ
 مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق ولذا قسمه اولاً قسم اللفظ المشترك ومنهم من جعل في المنقطع مجازاً وهو اي
 المشتق على قسمين متصل قدم على المنقطع لكونه الاصل وهو اي المتصل ما خرج سواء كان الباقي اقل واكثر او سواء كان متقدماً اي عن
 المراد منه بان يكون المشتق ترتيباً على انه ليس المراد جميع المتقدّم كما هو مدلول اللفظ لانه حكمه حتى يلزم ان الاخراج يستدعي سبق
 الدخول فزاد ان يكون المشتق في نحو جاز في القدم الا ان يدلوخلة ثم خارجاً وانه يجب ان يكون آخر الكلام متافقاً لصدوره
 اذ الدخول يستدعي ان يكون جازاً واخرجه يستدعي ان يكون جازاً وانه متناقض بل الحكم على المتقدّم بعد اخراج المشتق عنه واعتبر

المستثنى بعد الان في كلام موجب فلا نه في حكم تكرير العاقل وعلى التقديرين لزم الاجاب في المستثنى والمستثنى منه مضارع
 معنى توكيد جاري في القوم الازيد اجاز في القوم لاجاز في زيد وهو جمل المقص لا بل المقص الاخبار عن مجي القوم غير زيد
 بخلاف غير الموجب حيث يمكن فيه تكرير الاصل العامل مع ترك النفي المعارض فلا يلزم في المستثنى والمستثنى منه وايضا
 ان المبدل منه في حكم الالف فلا يكون المستثنى في حكم التقرير وهو في كلام موجب لعدم صحة المعنى وبما ان
 القوم لو سقط في جاري في القوم الازيد بقى جاري في الازيد وهو باطل لان معناه جاري في جميع الناس الازيد وهو جاري في
 كلا التعليلين نظر نذكر في المحلوات واما في المستثنى اذا كان مقدا فلان البدل تابع وقديم التابع على المتبوع لا يجوز
 في الصيغة المنقط فلا متاع كل واحد من الابدال الاربعة اما المتاع الثالث الاول فظهر واما المتاع بدل النطق فمصدر
 المستثنى عن قصد واراوة وانما كون بدل النطق كذا ما نصب المستثنى به حكما وعدا عند الاكثر فلو كان مفعولا به لكان
 واجب واما نصبه بعد ما خلا واما عداه فلان ما مصدرية ولا يكون مدح لها الا الفعل فوجب ان يكون مثلا وعدا فاعل
 واما عداه مضمر او المستثنى به دخول مفعول به واما في الكلام في محل نصب على التقرير فان معنى توكيد جاري في القوم ما خلا
 زيدا واما عداه عمر وقت جلوسهم اي جلوسهم من زيد وقت مجازاتهم اي مجازة محيهم عن عمر وروى عن الانفس
 الجريها جعل ما مر به وروى ذلك عن الجري ايضا ولعل هذا لم يثبت عند الشيخ او لم يثبت بخلافها ولذا لم يقل عند الاكثر
 واما نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فلان من الافعال الناقصة الناصبة للجرم فلا سم بعد ما مضى على التقرير
 واما تركيبة في مواضع نصب على انها حالا ولزم اضممار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير عائد الى بعض مضان الى المستثنى
 اي ليس بضمير زيد كفا لعل خلا وعدا واما لزم اضممار اسمها بهما يكون باعديهما في صورة المستثنى بالاول ولذا نه التمر مود
 التضمنين في خلا وضممار فاعله واما على عداهم علم ان كلمات الاستثناء واصطلاحه لا تعلية ولا مشا في الاصطلاح فلا
 ما يقع كون خلا وعدا من كلمات الاستثناء دون مستثنى ومستثنى منه وما كان ولم يكن حكمه والخان اي المستثنى بعد الا
 احترز به عما اذا كان بعد خلا وعدا وما خلا وعدا وليس ولا يكون في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكوره انه لا يكون
 الا مضموبا وما اذا كان بعد غير سوى وسواء فانه يكون مخفوضا كما سيحكي في كلام غير موجب احترز به عما اذا كان بعد الان في
 كلام موجب فانه قد مر حكمه والمستثنى منه مذكوره الجلية الاسمية وقت حاله واحترز به عما اذا كان بعد الان في كلام غير موجب
 والمستثنى منه غير مذكوره غير على حسب الخواص كما ياتي ثم تجوز الابدال بشرط اخر لم يذكره المصريح ويجب ذكرها
 اخذ ان يكون للمستثنى مقصلا بالاولا منها ان يكون مقدا على المستثنى منه وانما هو وكلام تضمن الاستثناء نحو

سخرنا هم السم الازيد في جواب ما قال انهم القوم الازيد اذ الغضب نهاك اولى لصدق التناهي بين النجسين واولها
 ان يكون المشتكى متراجعا عما جاد في احد عين كنت جالسا الازيد فان الابدال فيه غير مختار لان كونه مختارا لصدق التناهي
 بينه وبين المشتكى من وجه التراجعي لا يتعين ذلك بمجرد فيه الوجهان خبر العقول الخائن الغضب على الاستثناء والبدل
 عما جاد اى ما قبل التناهي جاد في احد الازيد بالغضب والازيد بالرفع على انه بدل عن احد وهو الوجه المختار لما جازا
 الغضب على الاستثناء المتصل المتعرب على التشبيه بالفعول واما اعتبار البدل فكونه مقصودا في الكلام بخلاف ما اذا كان
 مقصودا حيث يكون منفصلا ولصدق التناهي بين المشتكى والمشتكى من ثم نأيد الرفع من الكل هو اذا كان بعد الا لا بحسب
 فيه الفصحى لقرينة الاستثناء المتصل لا تفيد ان المشتكى بعد المشتكى من ذلك ان المشتكى مفترضا بان يكون بعده
 الا في كلام غير موجب والمشتكى من غير ضرورة كون جواب اى امر بالمشتكى بحسب العامل اى بقيد واذ احسب التدرج ان العامل
 على نفس اقسام عامل الرفع وعامل الغضب وعامل الجزاء وعامل على انه كناية عن الارباب بالرفع والغضب بالجزاء بهذا انه في
 اعتراض بعض الناس ههنا بان ان كان الرفع عامل المشتكى من حيث ان يكون ما مررت الازيد فانه متعرب بفاعل نفسه والى ان
 المراد عامل المشتكى متعرب على حسب العامل مع انه يجوز ان يختار الشق الاول الضم ويقيم الجار في بريد عامل المشتكى من ثم
 الى المشتكى بعد حذفه فهو متعرب بعامل المشتكى من له بالرفع وانما سمي بهذا القسم من المشتكى مقصودا لانه يرفع العامل الذي
 قبل الازيد ولا يستعمل المشتكى من فخذت المشتكى وجعل اربابا لاجد الا يسمى باسمه بجاء لقيامه وان المشتكى من مقدر
 في التحقيق والذي يدل على اعتبار ذلك جواز قولهم ما قام الازيد وانتاع قولهم قام به لان الناعل في الازيد المشتكى من
 على التحقيق وفي الثاني انه نقول ما جاد في الازيد في الرفع وما رايت الازيد في الغضب وما مررت الازيد بالرفع والى ان
 اى المشتكى بعد غير موسى فيه اربع فئات فتح اسمين من المد وكسر هاء التثنية وكسر الادل مع المد والفتحة من التثنية
 وحاشا انه اكثر اى منه اكثر الحاجة ولما قال ذلك احقرنا ما ذهب اليه البرد لانه عند فعل مقدر نصب ما به كما جاد في الازيد
 الما تروا لهم اغفر لي ولهم مع وقال حاشا اشيتان كان مجرورا جزاء مشيرة وانما كان المشتكى بعد غير موسى وسوا
 كونهما اسماء مضافه الى ما به انما الاسم بعد مجرورا لوضافة وما به حاشا فلا يستعملها اياها حرت جردون فعل وحده
 ثم لم يدخل عليه نون التانيه مع يا اللهم في قوله من شر عبده والصليب ساء به ثنائى انى سلم مقدر اى تخترن نحو
 جادى القوم غير زيد وسوى زيد ذلك حاشا زيد ثم ادع كلمة غير في كلمات الاستثناء وهو اسم ممكن لانه لاسن الازيد
 اخذنى بيان غرابه فقال واعلم ان اعراب غير كاعراب المشتكى بالادى من اعراب اسم المشتكى بالادى على التفصيل

على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالان وجوب الضيق في المستثنى من الموجب والمنقطع والمقدم وجواز مع انقضاء
البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العاطل في النقص لقول جبار في القوم غير زيد مثال من المستثنى من الموجب
وغير محمول مثل المنقطع وما جاز في احد غير زيد مثال للمقدم وما جاز في احد غير زيد بالضبط والرفع مثال للاستثناء
والبدل وما جاز في غير زيد مثال للمفرغ وانما كان غير موزع بالاعراب المستثنى بالالاء لانه لما كان باجوبة مستثنى فليكون مستحقا
لاعراب المستثنى وهو مستحق من اعرابه لان له وجه آخر لاجل الاضافة ولا وجه غير من الاعراب بنا لاولى ان يشر بوجه ما غلب
على ترتيب المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى وانما لم يبين غير من انه بمعنى الحرف لوجود الحاج مع الباء وهو الاضافة
ثم لا ذكر لفظة غير في الاستثناء وبين ان ذلك بطريق الشفاعة دون الاضافة فقال اعلم ان لفظة غير موضوعة للصفة لا
لانها بمعنى مضاف واستعمالها بمعنى المضاف امان ان يكون في الذات كمرت برجل غير زيد قال امير قاضي براء غير ذي ذراع او في
الصفات كذلت بوجه غير الوجه الذي دخل به وقد استعمل اي لفظة غير للاستثناء فالفرق بينه اذا كان وصفا وبينه اذا كان
استثناء انه اذا كان وصفا فالمستثنى منه واذا كان استثناء فالمستثنى داخل في جملة لقول جبار في القوم غير اصحابك بالضبط على
بالاستثناء فالاصحاب من جملة القوم وجاز في القوم غير اصحابك بالرفع على الصفة فالاصحاب بيت من جملة القوم ولهذا اذا
قلت لفلان على درهم غير دائني بالرفع كان درهما ما اذا قد برة درهم لا دائني واذا قلت درهم غير دائني بالضبط كان
درهما ناقصا او قد برة درهم لا دائني كما ان لفظة الا موضوعة للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا داخل الحروف ان لا تكون
صفة وقد استعمل اي لفظة الا في الصفة لقرب معنى كل واحد منها عن الآخر فجز استعمال كل منها مكان الآخر لكنه اذا استعمل الا
في الصفة لتعذر الاستثناء كما في قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الهة واحدة لما كان كناية الا في الالية الكريمة مستعملة في الصفة
بمعنى غير كائنه بقوله اي غير احد لكن عالم كل حروف حطس الاعراب ظهر في اسم بعده استعمال الا في ميتها لتعذر الاستثناء
لان الحرف اذا كان مذكورا لا يجوز الاستثناء منه على ما ذهب اليه المحققون لانه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء وانما
اذا تعذر حمل الا على الاستثناء في الالية الكريمة لا يجب حملها على الصفة فلم يحل على البدل قلنا ان كلمة وانسرت ان في ان الكلام
موجب والبدل لا يكون الا في الكلام الغير الموجب كما عرف وقيل البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء وقيل لا لانه حين البدل
عندهم في كلية التوحيد مع انه لا يجوز الاستثناء نعم معنى الالية الكريمة لو كان يدبر امر السموات والارض آياته شئ غير المقدر الذي
هو فاعراضها عن بلا النظام وجودها كالتقرر في اصول الكلام ولك قول لانه لا امر فان الالهة مستعملة في الصفة
بمعنى غير ايضا لكون منها غير احد لان حملها على الاستثناء مستعذر بتسمية منها اما الفصل فلانه لو كان المراد من ذلك الالهة

[illegible]

اعلم انه لا يقع الضم خبر كان واخواتها فلما مضى دلالة كان عليه الاعداد وجوبه قد نحو كان زيد قد قد لان قد تقرب
 الماضي الى الحال فيخرز وقوعه خبر لعدم دلالة كان على الحال او عند وقوعه شرطاً نحو صار زيد ان قام حال المدد تعالى الخلق
 قد من دبر بخلاف خبر المبتدأ فانه يقع فلما مضى مطلقاً وكان من الواجب عليه ان يذكره ثم لا يفرغ عن بيان خبر كان واخواتها
 في بيان اسم ان واخواتها فقال **فصل** اسم ان واخواتها اي قلنا تركت ان دوى التي عرفتها في المرفوعات هو اسند اليه بعد
 دخولها اي بعد دخول ان واحداً واخواتها وما ذكرنا من معنى الدخول لا يشك كل الجوابه ان زيد يضرب اخوه نوحان زيد قائم
 فان زيد يسند اليه بعد دخول ان وسيا في تمام الحكم في القسم الثالث ان المدد تعالى ثم لا يفرغ عن بيان اسم ان واخواتها
 شرع في بيان المصوب بلا التي التقى بحسب فقال **فصل** المصوب بلا التي التقى بحسب انما لم يصرح باسمه لانها لم تكن
 من المصوبات على الإطلاق بل هو وانقسم رتبة فيها ليكون صورة التقيد دليل على صورة الاكفاء او لقول ليس كل اسم لا دلالة
 مصوباً ولا يجوز جعله مطلقاً مصوباً لا حقيقة ولا جواز ايل المصوب منه اقل مما سواه فلما يد من التقيد عليه المصوب بلا بخلاف ما سواه
 من المصوبات فان بعضها وان لم يكن كقوله من المصوبات لكن اكثر منها فاعطى للاكثر حكم الكل منها جازاً هو اسند اليه بعد دخولها
 اي بعد دخول لانه وخرج عنه اخوه في الاقلام رجل اخوه قائم لا عرفت من معنى الدخول ولا قوله عليها كقوله مضاعفات بها
 لها داخل في الترتيب فخرجت به اخوه في المثال المذكور عدم الاتصال وعدم كونه مكررة متناقضة او شبهة به ايها الضمير المستتر في راجع
 الى المسند اليه والبارز الى لا دونه **الحكمة** اما حال في الضمير في اليه او من الضمير في دخولها وبارز الضمير ليس بواجب
 وان جرى الفعل على ما هو لانه الى فعل المسند اليه وجرى على الضمير في دخولها لانه قد حالاً عنه لفقد الالتباس باختلاف
 الموصوفين المذكور او ما يشاكل في قولك زيد يضربه وانما وجب ابراز الضمير في اسند اليه فعل جرى على غير من هو في صورة
 الالتباس نحو زيد عمر يضربه هو بخلاف الضمير في اسند اليه صفة جرى على من هي له فخرج ابراز الضمير عن الالتباس
 وجمعه نحو زيد عمر يضربه هو من زيد ضاربين ثم اخبره بقوله عليها عما كان مفعولاً به ومن لان كان حكمه بيان كقوله حال من
 الضمير المستتر في عليها اي حال كون ذلك المسند اليه كقوله واحترز به عما كان مفعولاً به فان حكمه صحيح متناقضة صفة كقوله واحترز به
 كقوله مفعولاً به فان حكمه كقوله لا خلاف في الدار مثال لكقوله المتناقضة او شبهة بها اي الالتفات في تلك شي هو ما حماء
 نحو لا عشرين درهم في الكيس مثال لتنازع المصنفات ثم هذا التعريف اسم لاس حيث انه مصوب بشرط في نصبه القيود
 المذكورة الالاهه انما نصب الاسم لانه يتا بان من حيث ان لا يتركه الاثبات وندره لفظي الاستغناء قد غل على الكثرة
 ونصبها لفظاً ولما فرغ من بيان هذا المصوب بلا شرع في بيان فوائد القيود المذكورة في ذلك المخرج فقال فاما كان بعد لا

التي تسمى الخمس مكررة بالرفع على اسم كان وخبره الظرف المقدم عليه ويجوز ان يكون تامة بمعنى وجها مفردة مصفة
 مكررة اي لا يكون مغاها، لا مشابهة حتى اى المكرة المفردة على الفتح في الموحدة نحو لارجل في الدار وعلى الايدى التي والجموع
 نحو لا غلام لك ولا سليل لك والماضية المكررة المفردة والواقعة بعد النفي الخمس لفتحها من الاستفراية اذ معنى قولنا
 لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانه جواب لم يقول بل من رجل في الدار حقيقة او تقدير اخذت من تخفيفا والماضية على غير
 السكون كمن بنا، عارضا وعلى علامة الغيب للتحقة والنون في المشي والجموع غير عارضا في البناء في الصحيح كما في يارجل يا مفلح
 ومن ابي الحسن والرائي انه مررب وعدم التنوين في لارجل لا عطف لا الفرع في بنة الاصل والفرق بين النفي المستغرق
 وغيره ومقتضاها محلا لانه مني واعرابي يكون في المحل لاني للفظ وانما عربت المكرة المقابلة المشبهة بهاء وجوده وعلته
 البناء فيها كمراتبهم جعل ثمة شيئا واحدا وذلك لان الالتحاق بين المضاف والمضاف اليه ثابت وكذا بين المخصص
 فلو اعتبر النفس بالانوار لم جعل ثمة شيئا واحدا والكان بعد لا سرقة او مكررة مفعولا بانه اي في ذلك
 الاسم المكرة وبين لا الاو لمي ان يقول والكان مكررة مفعولا وسرقة ليكون على ترتيب الاحتراس في قوله عليها المكررة
 مضافة لان اقم انه اخذ في البيان عن الترتيب ثم قوله بينه طرف وقع مقبول بالم رسم فاعله لقوله مفعولا مكررة اني بعض الشرع
 ويراد عليه ان كلمة بين لازم الغيب على الظرفية وكل ما هو لازم الغيب على الظرفية لا يصح للاستناد اليه لانه مفعول المسند اليه
 بحسب ان يكون مرفوعا الا يرى انه اسند الفعل الى المصدر في قولهم قد جيل بين العير والزمان ولم يجعل الظرف مفعولا بل
 فاعله وعلل بان بين لانه لازم الضرب على الظرفية لا لقيام مقام الفاعل هو المصدر ويعلم من هذا ان الظرف انما لقيام مقام
 الفاعل اذا لم يكن لازم الظرفية قال بعض الفضلاء في دفع الاشكال اسند اليه فيه ذلك لئلا يخلو ان كان هذا المصدر المدلول عليه
 الا انه لا يمكن في موضع الفاعل منها سوى الظرف جعل مفعولا بالم رسم فاعله لقوله مفعولات اسما واليتم قد نقل في دفعه وذكر
 في بعض التفاسير في قوله تعالى فتحيه بكلم لم تقع بين يتعطف وهو ظرف اتس فيه فاستعملت اسما كما استعملت في هذا فزان بيني وبينك
 ومن غيبه فلهذا ان اسمه ما انه جمل طرف او اخر فاعله لانه الحال عليه اي تقع وحكم بكم وتاميتها انه فاعل كما روي الاول
 كنه ترك على حاله كان عليها حاله الظرفية وشك في القيام لفصل بكم وهذا ينفع ما يروى على ما في بعض الشروح كان نحو
 ويجب تكرير لا غير لقوله وان كان اي كان بعد لا مرفوعا وجوبا ويجب تكرير لا في المصدرتين اما وجوب الرفع في المرفوعة
 بانقلد ان عمل لانها لكونها نفي الخمس وهو لا يحصل الا في المكرة واما في المكرة المفعولة فخصت عملها لانها انما
 تعمل بمثابة ان عملها عمل عند حصول الفعل فاعله لا يطل عملها فيها عادت الى اصلها وهو الرفع على التثنية واما وجوب

[illegible]

البصريون الى انها زائدة وليست من الناقية بل التي تزداد بعد لاداء المفسدية واليهم وذهب الكوفيون الى انها نافية زائدة
 في كذا النفي والا فانفي على النفي اثبات بطل العمل اي عمل ما ان وجد مع شيء من الاشياء المذكورة وهو خبره والقرينة وان
 وقع الخبر مع ما عطف عليه كما ريت في بطلان العمل في الامة المذكورة اما بطلان العمل في الصورة الاولى فلان النفي
 الذي لا جرم له ان قد انقضت بالالموت لاثباته بالنفي فلو لم يمت ما جاز علمه به فمحمّد بن الوليد اشاع به
 وما لا اله الا نحن بما لا اله + وما صاحب الحاجات الا عندنا + والخواب منه بان لم يكن في البيت تنقيص على الاعمال لا يقال
 ان يحل مخبرنا على حذف الفعل قدره وما لا اله الا شبيه مخبرنا فيكون مغفولا خبره وان يحل على حذف المضاف وانما
 المضاف اليه مقامه قدره وما لا اله الا هو + وروى ان مخبرنا ولا احتمال ان يحل منه باعني انه مصدق في تحصيل التركيب
 من باب ما انت الاسير لقد روي ما صاحب الحاجات الا يذهب منه باعني ان يترك الثانية فلا تها عاقلان فيصنفان
 لعدم تفرعها كقوت ليس لانها اصلية في العمل فلا يخلو بالانقديم واما في التعدد ان الثانية فلو وقع الفعل بين ما ومحمّد
 مع ضعف في العمل وندبه اي عاقله ما ولا وفي بعض النسخ وفيها فخر شارة الى اعلاها انه من قوله بالسر اذا لم يزل
 الخباز + وعلى نعمته قد روي والتبريل نحو ما يشيروا من لهم اتم واما بنو تميم فما يملكون اي ما ولا المشبهتين ليس اصلا اي
 سوى وجدت بشروط المذكورة ولم توجد بل يرضون ما به على الابن او الخبر كما كان مرفوعا عليها قبل دخول ما ولا
 لان العاقل العاقل ان يكون مختصا بالقبيل الذي كان عاقله من الاسم والفعل يكون متكلنا في مركز كالجوار وما لا
 لا يكونان مختصين قبيل اجدل يخلو في الاسم والفعل واما اهل الحجاز فهم اعتبروا مشبهها بالقبيل ليس واحد هو
 الاسم قال الشاعر وهو يرمي على لسان بني تميم اي واحد منهم والسان يكون بمعنى الحجازة وبمعنى الغنم والمراحم
 المعنى الاخر ومنهفت قلت لا اكتب فاجاب قتل الحبيب حرام الوعد في قوله ومنهفت بمعنى رب والهفت اسم مفعول
 من الهفت ففتح الهامين وسكون الفاء الاولى وهي الزنة المحاصرة ورثها تميم رجل بهوت وامرأة منهفت كما في
 رجل خمان وامرأة خمانه وقولنا اكتب من الانساب وهو الفارسية نسبتوا لثمن كسبي واشهر المستشرقين قوله في
 عائد الى بهتفت وامانة القتل الى الحبيب من قتل امانة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اي قتل المحبوب الحبيب ولا يستبعد
 بان المشبه ليس بما لا لان ما به يكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على تميم بن تميم بدليل ان الفاعل الذي روي على الشاعر
 قوله من لسانه عن قوم بني تميم وروى انساب بن السموال والحواشي البيت لفظا ومعنى حاصل اما لفظا فلا نه اجاب به في
 جاعلا لفظ الحرام مرفوعا من انه مستند به بالمعنى ليس وانه الا لغير بني تميم فكله قوله الى تميم واما معنى فلان الهفت

اجاب بانه قبل المحرك قال ان من قوم يباح قتل المحرم منهم وهم الجورون وقال بعض الفضلاء وكل من يحل الانتساب
بهنا على منى الليل والرجوع فتعني قوله انتسب يرجع الى الاتصال لا يقتضي بالفرق ولا تودعي به فان يقتل النفس وانما انفس
من حرام فاجاب المصنف ما قتل المحرم اسم يعني تلك لو قتلت في الحرية فلا جناح على اذرب محبة تقتل في محبة ورب عاشق لود
من مشوقه والى هذا انفس في قوله تعالى عليه السلام ما اذى بجي مثل ما اذيت قط فانه لا شك في كونه عليه السلام محب اعدائه
وهو محبوبه لكن بالحقة من الايداء من اعداؤه من جهة كونه محبا لان المحبوب يودى محبة
لا من جهة كونه محبوا لان المحب لا يودى محبوبه فلا يرد ما فهم كيف يصح الايداء من اعدائه في حق صلى الله عليه وسلم وهو محب
ثم لما فرغ من بيان المقصد ان في اشتغال على بيان المضبوطات شرع في بيان المقصد الثالث الاشتغال على بيان الجور
قال **المقصد الثالث** في الجوريات والاسماء الجوريات وهو المضاف اليه فقط فان قيل كيف يستقيم هذا
الحصر لان الاسماء الجوريات يكون غير المضاف اليه ايضا نحو حبك وكفى بائس ما جاءني من احد لان الجور فيه المضاف اليه
شيء بواسطة حزن الجور وكذا الجور في منضارب زيد حسن الوجه لكن مضاعفا اليه حقيقة على اختيار الجمهور قلنا الجور الاسمي
هو المضاف اليه الذي ما عرفت وما عداها هذا المضاف اليه الجور في الامثلة المذكورة ليس بجور اصلي بل هو ملحق بذلك الجور
الاصلي وكلامه على القسم الاول كما نجا قال الاسماء الجوريات الاصلي هي المضاف اليه فقط وهي تنسب على ان تنقسم الى قسمين اصلي لمحق
كما ان المرفوع والمضروب ينقسم كل منهما الى قسمين ايضا لمحق وقد سبقت الاشارة الى ذلك ثم قوله فقط زائدة على ان تحت لان الحصر المرفوع
منه مستفاد من ضمير الفصل في قوله هي المضاف اليه وهو اي المضاف اليه كل اسم صرح باسم تنسب على ان المضاف اليه لا يكون الا
اسما كذا اعم من ان يكون حقيقة او حكما لانه اذا قلنا مثل قوله تعالى يوم نخرج في الصور فان هذا الفعل في تاويل الاسم اي يوم نخرج في الصور
نسب اليه اي الى ذلك الاسم شيئا اعلم ان كلام المصنف ويشيخ بن الحاجب في الكفاية يدل على ان المضاف لا يلزم ان يكون اسما
لانها قال نسب اليه شيئا دون اسم ومثلا عبرت لكن يشيخ بن الحاجب قد تحقق في مواضع اخرى ان المضاف والمضاف اليه لا يكونا
الا اسمين والتحقق ما ذكره المحرر بن حريث قال ان مررت من حيث ان زيدا في مررت بزيد فعول ليس باول بالاسم ومن حيث انه مضاف
اليه فمادول به ولذا قال فقد اضيف المرفوع الى زيد فاعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ما ولا وبه الاسم كما لمبتدا به بواسطة
حرف الجر احترز به عما نسب اليه شيئا لكن لا بواسطة حرف الجر كنسب الفعل الى الفاعل فعلا نصيب على انه خير كان المحدث وحذره فيما
وقوعه فباسم ولا شك ان وقوعه في مثل هذا التركيب في كثير تقديره سواء كان ذلك الحرف الفاعلا او مفعولا او تقديره اهد مقدرا
او على التمييز تقديره بواسطة فاعل او على انه حال تقديره اي حال كون ذلك الحرف مفعولا ويرد عليه ان وقوع المصدق لا

سامي دون تاسي وارجيب بان يا انتريك سبوت ذهب المير والى ان تاسي قيا ان كان المعدن من قسبات الفعل نحو ان
 سرور ويا وقرن الفضة او قدر او قسبات الفعل نحو انما سرفه جند ولفظ تقدير القسبات الفعل توسته المعنى هو تقدير
 عناه انما سرفه جند ولفظ تقدير القسبات الفعل توسته المعنى هو تقدير القسبات الفعل توسته المعنى هو تقدير
 ما اسم لفظان اليرى التركيب بحرف الجر ولفظ تقدير القسبات الفعل توسته المعنى هو تقدير القسبات الفعل توسته المعنى هو تقدير
 بقوله وارجيب بان التركيب هو بزيه في ررت بزيه في لا متعلق المشهور بزيه في القوم والاصح هو اتباع ايراد
 الناس على شيئين في ايجاد ووجود لانه مضاف ومضاف اليه فعل القرون في من الرضى انه قال في سبوت الجور وكون
 لفظ مضاف اليه لفظ غير مضاف اليه المشهور انه اذا اطلق لفظان اليرى اذ الجور وكون لفظ تقدير القسبات الفعل توسته المعنى هو تقدير
 فخر بزيه في مروت بزيه مضاف اليه بزيه لانه مضاف اليه الجور وكون لفظ تقدير القسبات الفعل توسته المعنى هو تقدير
 في مروت بزيه انما هو محجب عنه مضاف اليه مروت باسم اولها اول به ماله لفظ اول نظم واما اذا ادى به مروت لفظان اليرى
 يعني ان يكون كمال في هذه المضافات والاشهر في المضافات المشهور هو مضافات جند انما يكون كمال في هذه المضافات
 من قوله المذكور قبل ومن حيث انه مضاف اليه اول باسم من بزيه مضاف اليه في قوله في بعض المشهور انه اذا اطلق لفظ
 الجور وكون لفظ اسم لفظان اليرى ان في قوله في مروت لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه
 نحو قوله في اي نعم لزيد وارجيب بان من هذا التركيب هو بزيه في لا متعلق ومضاف ومضاف اليه لانه مضاف اليه لانه مضاف اليه
 المعجزة وكان من الارجيب على اسم من ان يكون في رتبه بزيه في مروت لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه لانه مضاف اليه
 المعجزة بان لفظ اليرى في رتبه بزيه في مروت لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه
 يكون ما به ويجوز ان يوجب خبر المضاف لاجل المقابلة في الترتيب في قوله في رتبه بزيه في مروت لانه مضاف اليه
 قوله في رتبه بزيه في مروت لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه مروت مضاف اليه
 عندهم والمراد خبر المضاف من الترتيب نعم من ان يكون في رتبه بزيه في مروت لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه
 اهدم لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه مروت مضاف اليه مروت مضاف اليه
 اليه في قوله في رتبه بزيه في مروت لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه
 بانفس الارب اما في قوله في رتبه بزيه في مروت لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه مروت مضاف اليه
 والهم في قوله في رتبه بزيه في مروت لانه مضاف اليه مروت مضاف اليه مروت مضاف اليه مروت مضاف اليه

الاعراب و هما سيقطان عند الاضافة فذكره هنا يجب التكرار قلت ذكره فيما سبق لا يدل على وجوب التجريد على الإطلاق وذكره
 هنا يدل على وجوبه فلا تكرر وانما وجب تجريد المضاف عن التنوين لال التنوين توزن تمام الكلمة بها دون المضاف
 اليه والاضافة توزن تمامها بالمضاف فيصان وهذا التعليل يجب تجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين نحو جادني غلام
 تريد مثال تجريد المضاف عن التنوين وقلا عمو و دسلو مصر ش لان تجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين ولا علم مما
 سبق من تعريف المضاف اليه لان الاضافة مطلقة على اثنين احدهما ما يكون حرف الجرنية موقوفة والثاني ما يكون حرف الجرنية
 مقدرة وكان الجئت المطلق بالقسم الاول قليلا لانه لا يجت فيه سوى الجواب المحرور اسهل بيانه واحاله الى بحث الحروف
 لقوله فيما بعد وانما يذكر فيه حروف نسبية في القسم الثالث وكان الجئت المطلق بالقسم الثاني كثير الاشتغال على اقسام الاحوال
 حسب المذكور بدونه لقوله و علمي كلمة يذكر فيه المطلق لان الاضافة التي بتقدير حرف الجر بدليل قوله فيما بعد هذا كله بتقدير
 حرف الجر واحالة ما كان بتلخيص حرف الجر الى بحث الحروف واختصاص ما كان بتقدير حرف الجر بالقسم دون غيره على قسمين
 منوية منسوبة الى المعنى لا فادتها معنى في المضاف ترفيا وتخصيصا ولذا سميت بالمعنوية وسميت بالحقبة ايضا و قد مرها على
 اللفظية لذلك فانه اسمي غير حقيقة ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون المعنى اما المعنوية فهي اي علامتها واد
 ان يكون المضاف فيها غير صفة مضافة بالجر على انه صفة صفة الى معمولها اي التي معمول تلك الصفة فهي كلمة اشارت الى ان
 المضاف فيها اما ان لا يكون صفة بل يكون ساجدا ككلام زيد اوصفه لكها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البليد فان الكريم
 صفة مضافة الى غير معمولها لان البليد ليس بمفعول اذ لا يجوز ان يقال كريم البليد يقال كريم من في البليد وهي اي الاضافة المعنوية
 اما كالمعنى اللام فيما لم يكن المضاف اليه جنس المضاف ولم يكن ظرفه نحو غلام زيد اي غلام لزيد او معبى من فيما يكون
 المضاف اليه جنس المضاف نحو خاتم نقشه اي خاتم من نقشه او معبى من فيما يكون المضاف اليه ظرف المضاف نحو صلوة
 اي صلوة في الليل قال الفاضل الهندي الاول ان يحمل الاضافة الى ظرف الصفة بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة
 بادنى طابسة يكون معنى صلوة الليل لها اختصاص بالليل بلائبة الوقوع في تلك كوكب الخزام سهل اي كوكب اختصاص
 بالمرور الخزام بلائبة انها تشرع في النهي لاسباب لئلا تشاركه لعله لا يلقه كما هي شأن النساء والميرة الميرة لئلا تشاركه في احوالها
 ووجه الاولية ان فيه تقليل الاسم وهو اقرب الى الضبط واما هذه الاضافة اي الاضافة المعنوية تعريف المضاف الى
 ان اضيفت اي الاسم الى سرته كما مر اي تعريف المضاف في بعض الائمة المذكوكة وذلك لان وضع هذه الاضافة لا فاد
 الاختصاص بين المضاف والمضاف اليه بل لول المضاف فحينئذ متعينة مضمرة كان المضاف اليه او غيره من المعارف فانك قلت

اليه جميعا نحو زيد والقائم الغلام اصل غلامه فالتحفيف في المضاف بخذفت التثنية وفي المضاف اليه بخذفت
 الضمير واستتار وفي الضمير واغرض منها عبرت برجل ضارب امرأة واضارب المرأة لان الاضافة فيه لفظية
 مع انها اضافة تحفيفها يستقيم قوله وفائدة انها تحفيف في اللفظ فقط واجيب بان هذا التحخيص لا يحصل بالاضافة
 بل هو حاصل قبلها ثم فائدة قوله في اللفظ الاستدراك الى وجه التسمية او نقول لولم يقل في اللفظ لتبادله
 الى التحفيف في المضاف على قياس قوله وفائدة هذه الاضافة تعريف المضاف انما هو تحفيفه فصرح بقوله
 في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان مضاف او مضاف اليه التثنية واعلم انك اذا اخذت الاسم الصحيح
 او الجاري مجرى الصحيح قدر تفسير كل منها في اصناف الاعراب الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضعفت كسرت آخره
 اي آخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل الياء المناسبة الياء واسكت الياء لاجل التحفيف او فتحها اي
 لان الاصل في الكلمة المبنية على حرف واحد هو الحركة لتلازم الاقتناع بالساكن والاصل فيما بني على الحركة انفتح
 للتحفيف وهو الصحيح لكن في تقديم قوله اسكت الياء اشعار بان التثنية عنده هو السكون ككلامه فقال للاسم
 الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ودلوى مثال للاسم الجاري مجرى الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ثم لما فرغ من بيان
 حكم الاسم الصحيح والجاري مجراه شرع في بيان حكم المنقوص والمقصود فقال والحق ان آخر الاسم المضاف
 الى ياء المتكلم ياء سواء وجدت للتثنية او الجمع او غيرهما كسوا ما قبلها ووضعت الياء في الياء اي في ياء المتكلم
 لاجتماع التثنية وتحت الياء التثنية هي ياء المتكلم لتلاقي الـ كان تقول في قاض قاضي وانما رجعت الياء
 الياء المحذوفة في قاض لان الاضافة لسيقت بها التثنية التي يلزم منها من الياء التقادس كنين والحق ان في آخره
 اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوساكة مضموم ما قبلها تلك الواو ياء وعلمت ما علمت في الياء يعني اذ
 الياء المبدئية من الواو في ياء المتكلم ففتحها لاجتماع الواو والياء وكون اولينها ساكنة تقول جاري في مسلمي اصله سلمى
 فاعل اعلان جرى وفي الاسماء الستة التي سبق ذكر احوال كونها مضاف الى غير ياء المتكلم تقول عند اضافة التثنية منها
 الى ياء المتكلم اضي واني وحي وسمي بيا ونخففه تبارد والمخذوف وهو الواو الواقعة لام الكلمة كما لا يدور عند عدم
 الاضافة اجزاء لها بدخولها على نسيانها كما في يدي وحي وفي كسبه الفاء وتثنية الياء عند قوم الفتح متعلق
 بقوله تقول اي تقول في اللارثة الاولى تحفيف الياء بلارد والمخذوف في الخامس كسبه الفاء وتثنية الياء عند قوم
 من النحاة وفي هذا الاستدراك الى ما اجازته المير في الاولين وهما اضي والي من تشديد الياء ولرد الواو المحذوفة

عليها يارساكنة وانما هما في ايا الحكم والى ما ذهب اليه بعضهم في الخامس وهو من انه يقال في قبيل الرواقيل
على حالة الافراد ثم لا يعرف وجب حسن القسم اللزج على الالب في الذكر لان يقال انه اقتداء لقوله تعالى يوم نغير الارض
من اخيه ولمر واية وجب التقديم في الآية الرقي الابد في الى الاعلى كما نغير من اخيه من صابته وفيه اولان الاحتياج
الى اضافة اللزج الى ايا الحكم اكثر من اضافة الى غيره واذ لا يضاف الى ضمير افعال بل يضاف الى اسم الجنس لانه ضمير
لاجل ان يرسل به الى اجل اسماء الاجناس صفات الاسماء الكرات يخرج من الال صفة رجل يقول رجل فوال ذنوب
مرامات صفة ذنوب التقليل يوجب ان لا يضاف ذو الى غير اسم فيه معنى الجنس ولا يوجب الاضافات ذو الى ضمير
فلا وجه تحفيس في اضافة الى ضمير لان في افاض الضمير بالذكر لانه كما كان لبعض تلك الاسماء حكم لم يوجد في
غيرها حال كونها مضافة الى غير ايا الحكم مخرج في اضافة الى ضمير اصلا سواء كان الضمير ايا الحكم او غير استاطلا
فيه يحكم ضمير ايا مضافة اليه ولا جاءت اضافة ذو الى الضمير في بعض الاشياء فيقتضى بقاؤه المذكورة من ذواتها
الى ضمير اجابته بقوله وقول القائل انما يعرف ذو الفضل من الناس ذو روثا ذى خيل القياس عليه وكذا انما العلم
صلى على محمد وذو يثبت ذواتا في كلام بعض المتأخرين من قوله واصلى على محمد والله ذو ذوى اى اصحابه فلهذا لا يقال
من الله ما لا يقره واذا اتى تلك السماء المحمسة من الاضافة فقلت ان ذاب وحم ومن دغم تحبف لاهما فقلت على
مساها اعاها وانه اجبت عن غير الصفات وانما ذكره قريبا وذو ولا يقتض عن الاضافة اليه لكونها لازمة لاهما
الى اسم الجنس الضمير وان جازى في كلامه في ثبوت ذواتا اى بليان من شئ الاضافة المعنوية والمفعية كلاهما يقره عزوت الجهر
وقد يقال لاحاقه الى ذكره في الحكم لانه قد علم ما سبق فاجيب باننا ذكره ليكون ذكر كلته اما التفصيلية في قوله
واما ما ذكره عزوت الجهر في بيان في القسم الثالث وهو لزوم الضمير الى ما لا يستعمل الا في البدلين او اكثر عدل
الذكر هو الضمير فلو لم يذكره لثبت كنهه اما التفصيلية مع عدم الضمير فكانه قال والما فيه رفيع عزوت الجهر في التبيين
والله ذو الشئ بن العاجب وعلى جمهور النحاة حيث لم يقولوا بعزوت الجهر في التفصيلية بل المحمدا بالمعنوية في تقدير
الحرف فمضى به القول لم يكن الضمير المذكور شاعرا على الصفات اليه بالامانة المفعية التي جعل التفسير اعم من ان يكون
تفصيلا ويجعل اذاما لم يصرح بتقدير عزوت الجهر في الاضافة المفعية كما صرح به في المعنوية لان حرف الجهر في التفصيلية
ليسته بمنجزة في الالام التامة المذكورة في المعنوية بل يغيره بحسب اقتضا وقدمية اسم الفاعل واسم المفعول كما
في غير ان يذكره في اقتضا الكسبي في مقابل زيد يغيره واللام الزائدة لعزوة بفتح الجهر ثم لا يخرج عن المقامد الثلاثة

القسمة المنتهية على بيان العربات بالاصالة شرع في القسمة المحتوية على بيان العربات المنتهية على القسمة في التوزيع واعلم
 ان التي حوت من الاسماء المعربة اعلاها اى اعرب تلك الاسماء يكون بالاصالة لا بالبعيدة ثم بعيدة لقبولها ان ذلكما اى على انفس
 تلك الاسماء من غير واسطة التواضع من الرفع والنواصب والمجوزات من الرفع والحقبات والمجوزات بيان الاسماء
 المعربة فقد يكون الاسم الفاعل للتفسير او في جوابه شرطا محذوف اى اذا ذلك فنقول قد يكون الاسم العرب اعرب اى اعرب
 هذا الاسم واما الرفع اى على الابدان فيستخرج خبره في محل الضمير على انه خبر يكون وعلى الابدان من الاسم بتبعية ياقبل اى بتبعية الاسم
 الذي يكون قبله في الاسم فالحال ذلك الاسم مرفوعا فاعرب هذا الرفع والحال منصوبا فاعرب نصب والحال مجرورا فاعرب
 خبر ثم المرفوع بالاسم منها اعلم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يشك بالتحليل الواقعة او جاتا وبالتحليل التي هي مخطوعات على حاله اعرب
 وتسمى اى ذلك الاسم التابع مفعول ثانى سمي وانما سمي بالاصالة اى ذلك الاسم يتبع ما قبله من الاسم في الاعراب بين
 الرفع والنصب والمجوزات اى التابع في اصطلاح النحاة كل ما كان هو لبيان الحال منها لا بالتبعية فلا يشك بالصدق
 الثانية والثالثة لان كل واحد منهما في المرتبة الثانية لانه تابع للمبتدأ الاول لا ما قبله من الصفة فلا صاحب له الى محل الثاني
 على الثاني خربها على الجواز كما قد يقع في بعض المفسرين لان الحقيقة محكمة ولا يصح الارجاء الى الجواز الا عند تدرها وانما ينزع بما
 فذكرنا ما قبل ان المصطلح بالواو والفاء ونتم واوضح تقديمه على المصطلح عليه نحو قوله وعليك رخصة اسلام على وجه
 وعلى تقدير جعل الثاني على الثاني فيقتضى بصوره التقديم الا ان يحل المتأخرية فالاولى ان يحل قوله فان بيان الحال قطع
 للسانه باعراسا بقية الجواز والمجوزة ثمان اى كل ثمان تتبلس باعراسا بقية واستزادة عن جري باب كان وان من جهة
 واحدة اى من مقتضى واحد فرغ عالم في تمام رجل عالم من جهة فاعلية موصوفة لاس من جهة فاعلية اخرى وكذا الضمير عالم في راء
 رجلا عالم من جهة مفعولية اخرى وكذا امر عالم في مرتب برجل عالم من جهة اضافية موصوفة لاس من جهة اخرى كونه الفاعل سائر
 التوزيع ثم استزادة بقوله من جهة واحدة عن غير البتة والثاني والثالث من باب علمت والاربع خمسة اقسام اما كانت
 مضمرة في خمسة اقسام لان الثاني لا يخلو اما ان يكون مفعولا للحكم او الاول التاكيد والثاني لا يخلو اما ان يكون مبتدأ او لا فالاول
 لا يخلو اما ان يكون متصفا او لا فاما كان متصفا فهو الفت والكان غير مشتق فهو عطف البيان والثاني لا يخلو اما ان يكون بوزن
 حرف او لا فاما كان الاول فهو العطف بالمجوزات والثاني فهو البدل الفت والعطف بالمجوزات والتوكيد والبدل عطف
 البيان لا فرغ من تمام التوزيع شرع في تفرقاتها فقال **فصل الفت** فتدبر على سائر التوزيع كقوله اقتد سائيت و
 واكثر استتمالا وادفع فائدة ما يدل على معنى حاصل في مضمونه فيه اعتراض عن التوزيع غير التاكيد فان التاكيد في اخطا

لقول مطاوعة قال صاحب الكافية وغيره فخرج اذ معنى مطلقا اي غير مقيد بحال النسبة والاكيدة في جواهر في القوم
 لهم يعنون يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع المحاصلان في المتبوع لكنه مقيد بحال النسبة وايضا من ارجح
 مطلقا لا لاحترازه عن المحال غير سديدة لانه يخرج لقوله بان نحو جواهر في رجل عالم او يدل على معنى حاصل في متعلق متبوعه
 بان قام الذي بينه وبين متبوعه ملاقاة لما فيه عن نسب نحو جواهر في رجل عالم ابوه او ملك نحو جواهر في رجل حسن خلقا له او ما نظره
 رجل عربي لا يريده نحو جواهر في رجل عالم اذ لا يلزم فيه **والقسم الاول** من الغت وهو ما يدل على معنى في متبوعه شرج متبوعه في عشرة
 اشياء اي شجرة في اربعة من عشرة اشياء ولتمة منها ذكرت بحجة بقوله في الاعراب اي في الرخ والغيب والجر والسبية
 الباقية التعريف والتكثير نحو ز الكونون وصفت الكلمة مطلقا بالمعقود والافشوص وصفت الكلمة المخصوصة بها والافراد والاشياء
 والجمع والتكثير والتاثير الا اذا كان الغت معدا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وانفعل
 بمن فانه منزه عن ذكر لا يبرر او فعل التفضيل المضاف لزيادة على من اضيف اليه او وجدت صفة مستوية فيه المذكر والمؤنث كقول
 سبني فاعل نحو رجل يهود وامراه تصبورا ونيل محبتي مغفول كرجل جريح وامراه جريح او كان موشه يظن على المذكر كقوله
 ونسبته وانما وجب تبينه به الغت لغتوت في هذه الاشياء لكان الاجتماع بين الصفة والموصوف فيها صافا هليها
 وقيام بالموصوف ويوجد منها في كل تركيب اربعة الواحد من الاعراب والواحد من التعريف والتكثير والواحد من الافراد
 والاشياء والجمع والواحد من التذكير والتاثير نحو جواهر في رجل عالم ودره عالمة ورجلان عالمان وامرأتان عالمتان ورجال علماء
 ونساء عالمتات وزيد العالم وامرأة العالم **والقسم الثاني** من الغت وهو ما يدل على معنى في متعلق متبوعه انما يتبع متبوعه
 في خمسة الاول فقط اي لا يتبع القسم الثاني المتبوع في الخمسة الاخرى هي الافراد والاشياء والجمع والتكثير والتاثير بل
 كان حكميتها حكم الفعل لانه اذا استند الى الظم الذي بعده يجب افراذه ولم يخرج منه ولا جمعه الا على صفة تلكه كك الصفة
 لانها واقعة مرتبة الفعل وعالمة على ذلك الفعل اذا كان سندا الى الظم يجب تكثيره عند كون الفعل نكرة ويجب تاثيره
 ان كان موصوفا حقيقة ويجوز اذا كان موصوفا غير حقيقة تلكه كك الصفة ثم لا فائدة في قوله فقط لان الحشر المراد بها مستفاد
 من كلمة انما اي الاعراب والتعريف والتكثير بيان الخمسة الاول ويوجد منها في كل تركيب ثمان الواحد من الاعراب والواحد
 من التعريف والتكثير وفائدة الغت غالبا تخصيص المتبوع الكائن اي الغت والمتبوع كترين تخصيص في عرت النجاة عما
 عرقلت الاكثر كفي الكلوت نحو جواهر في رجل عالم فان قوله رجل كان محجب الوصف مشتركين كل فرد من الافراد
 فاذ اوصفت بالمثل الاكثر كخصص بفرد من الافراد المتصفة بالعلم وتوضيحه اي فائدة الغت تخصيص المتبوع والاكيدة

او ذلك بما هي الفتحة المتوترة متوترة، عن رفع الاحتمال في المعارف نحوها في زيد الفاضل فان
 قوله زيد يحتمل الفاضل وغيره فلما وصفت بالفضل رفع الاحتمال وقد يكون الفتحة لمجرد التثنية والمدرج اي المحض التثنية والمدرج
 لا التخصيص ولا التوضيح وهذا اذا كان الفتحة معلوما عند المخاطب بذلك الفتحة واذا لم يكن معلوما لمحض التثنية والمدرج بل
 يكون للتثنية والتوضيح معا نحو سيم عبد الرحمن الرحيم وقد يكون اي الفتحة لادم نحو اعدو واحد من شيطان ابراهيم وقد يكون
 اي الفتحة للتأكيد اذا دل الفتحة على ما يدل عليه الفتحة نحو قوله تعالى في الفتحة واحدة فان الواحدة تدل على
 ما يدل عليه الفتحة لان التثنية في الفتحة للوحدة فبدل على الواحد ولا كان استعمال هذه الفتحة الا خبر قليلا واستعمال الاولين كثيرا
 فذكرنا بالكلية قد لتقليل قد يحتمل الفتحة التثنية نحو كان زيد في يوم من الايام اي قصد مجرد كونه يوما لا فرزا فدل على ذلك من كونه
 يوم الخميس او يوم الجمعة وقد يحتمل التثنية نحو انما زيدان الفقير وقد يحتمل الكثرة نحو الجسم الطويل الرقيق النقي والفرق
 بين الصفة الكاشفة والصفة المكملة ان الصفة مفسرة وان كانت مفعولة والفرق بين بين الايضاح والتقرير واعلم ان الكثرة
 توصف بالحلية التجزئية وهي التي تحتل الصدق والكذب ولا بد فيها من ضمير يعود الى الموصوف فيحصل الربط بينهما ويتبين ان
 يصريح به كما صرح بذلك عند كون الخبر حجة نحو مرت برجل ابوه عالم مثالي الحيلة الاسمية او قام ابوه في مثال الحيلة الفعلية
 وانما وصفت الكثرة بالحلية التجزئية لان الكثرة على معنى في مجموعها لا يوجد في المفرد فكيف يوجد في الحيلة وانما قيد الحيلة بالتجزئية
 احتراز عن الحيلة الانشائية كالامر والنهي والاستقبال وغير ما فيها فانها لا تقع صفة ولا خبر ولا صلة ولا حال الا بالان
 وانما خص الكثرة بالذكر لامتناع وصفت الموقفة بالحيلة التجزئية لكون الحيلة مكملة ودور المطابقة بين الموصوف والصفة في التثنية
 والتثنية والمضمر لا يوصف بشيء لان فائدة الصفة الاصلية في المعارف هو التوضيح وضمير المكملة والمخاطب اعرت المعارف
 فتوخيها تحصيل الحاصل اما المضمر الثاني فمحمول عليها جزا والاياب ولا يوصف بشيء به اي بالمضمر لان الموصوف اعرت
 من الوصف او سأل ولا شيء اعرت من المضمر ولا سأل حتى يوصف به ثم لما فرغ من بيان الفتحة شرع في بيان
 العطف بالحدوث فقال فصل العطف بالحدوث اي العطف باحد او العطف في الامة الاما لا لقب هذه القسم من
 التواضع لاما لم تحرك العطف ما يده الى ما قبله وفي عرف النحاة يابح جليس يشمل التواضع كلها يابح اليه نائب اليه نائب الى شئ
 اعترض على ذلك بما فيه غير مثال بعض افراد المحدود ومثل عامل في قولك زيد عالم وعامل واجب بان الكلام محمول على
 حد من العطف فقدره يابح يابح اليه نائب الى شئ يابح اليه نائب يابح اليه نائب يابح اليه نائب يابح اليه نائب يابح اليه نائب
 بالنسبة اعم من ان يكون على وجه الاحيجاب او على وجه السلب فيدخل في العطف باللامدة وقع النسبة هناك سببا

وكلاهما المتبوع والاتباع مقصودان بتلك النسبة فيه احتراز عن سائر التوابع فاما اليت لك لان غير ذلك
بدلا فالتعريف بان يتبعه وانما لا يكون له في نفسه غير المتبوع وانما لا يكون له في نفسه غير المتبوع
غير مقصود مع شوبه بل المقصود احدهما احيى عن الاول بان المتبوع في المصطلح بل مقصود ابداه او ان لم يكن
مقصودا انتهاها ابتداء الراى وهو الفرق بينه وبين بدل التاكيد لان متبوعه فله غير مقصودا اصلا لا بناء على ما سبق
اللسان ومن انى بان الربو يكون مقصودا بالنسبة مع متبوعه ولو لم يترك البدلية والمقصود بالمعطوف باو اخو
احد الامر من كان كل منهما مقصودا بطريق البدلية ويسمى اى التطف بالحدوث تطف النسق لانه يكون تطف محققا
واحد لان كل منهما مقصودا بالنسبة ولا فرق عن بيان حد التطف شرعا في بيان محشره فقال ونسره اى شرط
التطف بالحدوث ان يكون بينه وبين متبوعه احد طرفي العطف وسبقا في ذكرنا اى ذكرنا تلك الحدود في القسم
نحو قام زيد وعمر فمردن غيبا ياء نائب الى متبوعه وهو القيام الى زيد وكلاهما مقصودان بالقيام وانما عطف
على الغير المرفوع المتصل بارزاه ان او شرا يجب تاكيد اى تاكيد الغير المرفوع المتصل بالغير المتصل او لا
ثم عطف نحو ضربت اما زيدا فان زيدا عطف على ما بالغير مبد تاكيد منفصل لان الغير المرفوع المتصل غير متعلق
نفسه اذ هو متبوع في الجزاء من الفصل واحتمل ثم مستقل بنفسه واستقل قولى وغير مستقل منعطف فلو عطف عليه لم عطف
القرى على الضميمة فلم يخطا النوع من التاكيد في مرتبة التاكيد على المتبوع وهو فيجب تاكيد منفصل لحصيل فيه جهة
الا انفصال فيكون عطف على المتصل من هذا الوجه فلا يفرق عطف على خبره الكثرة من كل وجه واما في الغير المرفوع فخر
من المنسوب والجزور دون العطف عليه يجوز في غير ان كيد نحو ضربت كيد زيدا او مرت بك وزيدا واما في المرفوع المتصل
لانه لو كان منفصلا جازا عطف عليه لكان كيد نحو ما ذكره في بيان ثم اعلم ان هذا التاكيد واجب عند المنصوح وهو اعتبار
الشيخ بن الحاجب ذهب الى عطف ان مستحق لا واجب فيكون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على وجه واما الكون في
فيجوزونه بلا تاكيد ولا فصل من غير وجه الا اذا فصل استثناء مفرغ اى يجب تاكيد وبالغير المتصل فيجب الا اذا
ان وقت وتفرع فصل بين المعطوف وبين المرفوع المتصل المعطوف عليه فيجوز ترك التاكيد بالمتصل نحو ضربت اليرم وزيدا
فان عطف على ان في ضربت به ان التاكيد بالمتصل لكان الفصل واما يجوز ترك التاكيد عند الفصل لظن ان في المرفوع
با اعتبار السبع من التبع بالفصل فله في مرتبة التاكيد على التبع في الدية باعتبار استقلال التاكيد وعدم استقلال
التبع عما في هذا القول واما ان لا يجوز ترك التاكيد بالمتصل فانه قد روي ان الفصل عند الفصل كقولك يا كذا

فيها هم والغادون وقد لا يكونه والامر ان متاويان ثم هذا الفصل سواد وقع قبل حوت العطف كما في المثال المذكور في المتن
 او وقع بعده كما في قوله تعالى ما شركت ولا اباءنا ولا نائمة بعد حوت العطف تأكيد وانما عطف اي اذا ارع عطف الاسم
 على الضمير الجوزي يجب اعادته حوت الجوزي حوزت بك وبزبد وانما قيل اعادته لاختصاصه في حال غيره لاحتمال ان يكون
 عند ما ذهب اليه بعضهم ان الجوز اذا كان اسما لا يجب اعادته ولان حوت الجوزية لما عطف على الضمير الجوزي فاعقبه الالف
 وانما وجب اعادته حوت الجوزي لان عطف المستقل على جزاء الكلمة لان الضمير الجوزي كان الجزاء من الجوزية انما لم يمت
 انه لا يفتصل عن الجوز اصلا وان العطف على الجزاء بعد اعادته حوت الجوز ايضا ولكن عطف الجزاء على عطف المستقل وهذا جائز وما
 قرأه حمزة تالون به والاصح ان الجوز عطف على الضمير الجوزي في قوله به دون اعادته حوت الجزاء فاداة وقيل الواو في
 قوله تعالى والارحام لقسم فيه نظره كونه في المظلمات وكذا ما جاء في بعض الاشارة فان ذهب فابك والايام من محجب
 فث ولا يقاس عليه ثم اعلم ان وجوب اعادته الجوز في حال السعة والاختيار انما هو بسبب البصريين ويحوز عنه من تركها في حال
 الاضطرار واجاز الكونيين تركها مطلقا دون الجزاء فيحوز فيه الاعادة اذ الكونيين الجوزي بظاهر نحو حوزت بك نفسك
 وزيد اعلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه اعني النحان الاول اي المعطوف عليه صفة شيخي نحو جاء في زيدن العالم او كان
 الاول جزاء الامر نحو زيد عاقل شاعر او كان الاول صلة نحو قام الذي صلى وصام او كان حالا نحو قد زيدت ردا
 مضربا والثاني اي المعطوف كذلك يكون صفة او خبر او حالا وكذا اذا وجب ان يكون في الاول ضمير وجب ان يكون
 في الثاني في الضمير لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالقياس الى ما تقدم فيحوز ان يميزه في قام اليه وقد اخذ ولا يجوز ان يميز
 زيد قام اليه وقد عرو ولا يجزى بانه عطفها فتبقي الكيفية بعد تعدد القيمين اي بشفة وسخلة لها او محمول على الكثرة الضمير كونه
 رجلا على التثنية وثم اعلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ايضا يخص بالمعطوف عليه ولا يمتد الى غير كونه لارجل وزيد او ياريد
 وحينئذ امر فان البناء في الاسم لا التي انفسه لخص من الاستمرارية وذو ان يخص باسمه لا لشركه فلا يمتد الى ما عطف عليه من قوله
 وكذا البناء في المادى لقياسه مقام كان او حرك وذو ان يخص بالمادى المفرد المفردة فلا يمتد الى ما عطف عليه من المضاف او
 الاضافة مائة البناء وكما تجرد عن اللام في ياريد والحارث فان التجرد لم يمنع اجتماع كذا المتعرف وذو ان يخص بالمادى فلا يمتد
 الى ما عطف عليه وكما شتم الضمير في زيد شجاع وعظام وعوذ ذلك فان شتم الضمير في التجرد يخص بكون التجرد شتما فلا يمتد
 الى ما عطف عليه من الجوزية فالحاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا ان يفرق في وجود اسبب على ان لا يوجد سبب الباء
 او سبب التجرد من اللام او سبب شتم الضمير في المعطوف عليه دون المعطوف فلهذا لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ثم

الى انك تفتني ان يكون المصروف في حكم المصروف عليه - وجوب ان ياتى المصروف حكمه بقوله والضايفه انى الاصل والاعمال
 فيه اى في كون المصروف في حكم المصروف عليه انه اى ان كان حيث يجوز ان يقيم المصروف مقام المصروف عليه جاز المصنف
 فيكون المصروف قائما مقام المصروف عليه تقديره هو متيقن ان ياتى المصروف حكم المصروف عليه ان اشئى اذ انهم مقام غير ياتى
 حكمه الا ياتى الى ان مفرد الم اسم فاعلة فاعلة مقام المصروف فاعلة ياتى حكمه والى المضافات اليه الذى هو الترتيبية في قوله تعالى و
 اسأل فرية فانه لما قام مقام المضاف المضاف الذى هو الاله ياتى حكمه وهو الاعراب حيث لا يجوز ان يقيم مقام المصروف
 عليه فلا يجوز المصنف ولذا اوجب الرفع في ذهابه تركه ما زيد بقاءم او قائما ولا ذهابه عن على انه خبر متروك او مفعول
 والحكمة مطروقة على الاولى خلف حيلة على حيلة اخرى اذ لو نسب انخفض كان مطروقة على قائم او قائما فيكون خبر عن زيد ويكون تقديره
 مع ما زيد ذابا محمدا وهو متبع محمدا من الاله الواجب في الخبر الى الاسم فاما ذابا لم يجوز ان يقيم ذابا محمدا بمقام القائم الذى
 هو الخبر المصروف عليه لم يجوز مفعلة عليه المصنف باعفت بعد على سمو على المصنفين جازا اذ كان بعض المصروف عليه مجرورا
 مقدما على بعض المصروف المرفوع والمضروب والمصروف لك بان يكون المجرور فيه مقدما على المرفوع او المضروب مخفى الازار
 زيد والمجرور محمدا فاجزى مفعلة على الازار والمصنف في محمدا يعطى على زيد والمصنف في الابداء اذ كان بعض المصروف عليه
 مجرورا متبعا لما المصروف قائما جاز المصنف في ذابا المصروف لانه سمع من العوب كما جاز في بعض الاستشارة اكل امرؤ
 تحبين امرؤ - وانما قوله بايل انا - فان قوله والى اعطى على امر المجرور والمصنف في كل وقوله انا اعطى
 امر المصروف والمصنف في تحبين وكان في المثال باكل سودا مفعلة ولا مفعلة شحمة فان قوله مفعلة اعطى على سودا المجرور
 والمصنف في كل وقوله شحمة اعطى على مفعلة والمصنف في ذابا مفعلة المجرور على صورة - اسلم لان باعفت القياس ينسب على
 مفعلة اسلم ولم يسلم الا في صورة - فقديم المجرور ولها اقال اذ كان مجرورا مقدما وقوله شحمة الى ان لا نعلم ان بعض
 المصروف عليه مجرور او مقدما لم يجوز المصنف في صورة ما وان كان المصنف مفعلة على مفعلة فاجزى مفعلة مفعلة مفعلة
 خالدا من المانع خبر قياس حزن المصنف مقام المصنفين وانما وصفت المصنفين بالفتلات بيان التمرن فان الوصف قد يكون
 بيان المقسم بان يوصف المصنف لبيان المصنفين والحكم وشمول الخيس ومنه قوله تعالى وامن راية في الارض ولا حاضر غير عجا
 من المصنف الفناء ولا يبعد ان يقدّم هذا الخبر من غير والكرم على اقل من الفداء انه على شريك المصنفين فاجزى المصنف
 على مفعلة المصنفين بن محمد بن في المصنفين ثم اعلم ان جواز المصنف في صورة تقدم المجرور انما هو مذهب العلم وغيره
 من البصريين لما نرى: هو الذى صار المصنف وهو ما ذهبان آخران كما اشار اليها قبله وفي هذه المسئلة اى وفي

وفي مسئلة العطف على معمولي عالمين متحققين نهان اخوان وهما ان لا يجوز اى ذلك العطف مطلقا اى سواء
كان الجور مقدا او لا عند الفراء قياسا على العطف على معمول عامل واحد الا اذا وقع الفصل بين العاطف والمعتور
سخوان زيدا في الدار وعمر في الحجرة نحو ذهب زيد الى عمرو وبكر خالد فان العطف ههنا غير جائز اتفاقا للفصل بين العاطف وال
هو الجار وبين المحرور ولا يجوز ذلك العطف مطلقا اى سواء كان الجور مقدا او لا عند سيبويه واليه ذهب البصريون
المعتدون لان جرت العطف نائب نائب العامل الواحد فلم تقوان تقوم مقام العاطفين ثم لما فرغ من بيان العطف بالحرف
ششرح في بيان التوكيد فقال **فصل التوكيد** جار بالواو والهمزة وانما عقب به العطف لان العاطف وهو ثم والقار
قد زاد في التاكيد اللفظي كما يقيد بالواو والهمزة كما لا شك في كماله وتكون ثم كلاسوت تملكون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اوتوا
يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا ذلك منهم بمقارفة تابع تحسب تبادل التوابع كلها وقوله يدل على تقرير المبتوع فصل
ضرب به العطف بالحدوث والبدل لانها لا بد لان على تقرير المبتوع وتوليها نائب الذي خرج به الفت وعطف البيان انها
والخاتما واليه على تقرير المبتوع لكنها لم يلدان على تقريره فيما نسب اليه بل في تعيين ذاته او على تحول الحكم لكل زاء من افراد
المبتوع اما قال نه المبدخل نية التوكيد بكل واحد واليهما قال قلت بيا لغير صادق على نحو ضرب زيد وسخوان ان
زيد قائم لانه لا يدل على تقرير المبتوع في انشبه او اشمول موانه ما كيد قلت بيا لغير مخصوص نوع من التاكيد وهو التاكيد الاى
لان البحث في قسم الاسم فلا يخرج التاكيد الفعلي والحرفي عن المحدث ثم لا عرت التوكيد ششرح في تقسيمه فقال والتاكيد على قسمين
لفظي اى ضروب الى اللفظ لانه لا يحصل الاسم تقرير اللفظ ويختص بالمعارف الا في الحكموم به وكذا المعنى يختص بالمعارف مطلقا
عند البصريين ولفظي وعينه عند الكوفيين وهو اى التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ويجرى في الالفاظ كلها اسماء وافعال
او حرفا او جملا او مركبات لفظية وغيرها نحو جازني زيد زيد وجا اوتى جازني زيد وان زيد قائم وسخوا زيد جاز زيد
وجازنا جازنا ثم الاول تكرير اللفظ الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما لسانا او مثل ضربت انت وضربت ما وضربت اياك فان
ذلك في تكرير اللفظ الاول حكما والكان مجازا لاول لفظا ومحتوى اى منسوب الى النسبة لانه يحصل من ملاحظة المعنى
وهو اى التاكيد المعنوي بالفاظ ممدودة اى محفوظة ممدودة وهي التسعة المذكورة في المعنى اخذ منها بالثنية والجمع وقال
الكل كلمة مرسية وعامة بمنزلة كل عند سيبويه وان غفل عنها سائر النحاة وهي اى ذلك الالفاظ لنفس العين سبيلان
لواحد المعنى والجمع تسكين باختلاف الصيغة اى صيغتها من حيث الافراد والثنائية والجمع والضمير اى باخا وتضمير
الراجع الى المبتوع المذكور نحو جازني زيد فقهه للمذكر الواحد والزيدان انفسها بآراء وصيغة الجمع في ثنائية المذكور نفسا او

[illegible]

كمال نفساء واما تايده بالمقتضى لجزائركم المقتضى المقتضى بالقتل والعين بلا تايده فبفضل آخر نجات نفسك
 فاعل ولا يركب بكل واجبه شيئا الا ما هي شيئا مفردا كان واجبا يكون له اجزاء والاباض ما به والاجزاء الامور المتعددة
 ليعم الاجزاء والاباض اي اقتران تلك الاجزاء والاباض كما تقوم وكما لاجل فان كل واحد منها يصح
 اقتران اجزائه والاباض اي اقترانه في الحسن وهي زيد وغيره وبكثير غير ذلك كما تقول اكرمت القوم كلهم ثم تولد حساما
 مضطربا على انه يتغير من فاعل يصح على انه مفعول مطلق اي يصح اقترانها اقتران حسن او على انه خبر كان المحذوف
 او على انه حال محذوف للمضاف اي يصح اقترانها حال كونها ذات حسن وتولد حكم عطف على حسا او حكما كالعبء فانه يصح
 اقتران اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع لانه يمكن شراء نصف او ثلثه او ربه كما تقول اشتريته
 العبء كله ولا يصح اقتران اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالأكرام والمجبي والذباب وانه افعال اكرمت العبء
 فانه لا يصح اقتران اجزائه بالنسبة الى الاكرام لانه لا يمكن الاكرام نصفه او ثلثه او ربه وكذا لا يصح ان يقيم جاء زيد عليه
 وذهب زيد كله فانه لا يصح اقتران اجزائه زيد لا حسا ولا حكما وانما لا يركب بكل واجبه الاما له اجزاء والاباض لا وضعها لانها
 مفعول وقد تقرر ذلك فيما لا جزاء له حسا ولا حكما وهلم ان كنت وابتع وابتع ابتاع بفتح الغنة جمع تبيع لم يرد به انها
 تراكيد لاجل كما ذهب اليه ابن البرهان بل يرد وانها ابتاع لا يستعمل تايده لانه لا يملكها لا يدل على
 معنى الجمع ظاهر الا اذا اتي الجمع والى هذا اشار بقوله وليس لها اي تلك الالفاظ معنى منها اي في ما استعملت تايده
 به وانه اي بدون الجمع وانما قال بها لان هذه الالفاظ المذكورة مخصصة لمعان في الاصل من غير الجمع كما اشارنا اليه في الجواب
 الالف المبتدئة بتقديمها اي بتقديم تلك الالفاظ على الجمع كونهما ابتاعا له ثم تقديم كنه على خويرة في الفصح ثم اتبع على الجمع
 عند الرخص في وعند النسخ او في المخرج في تقديم الجمع على ابتع وقال ابن كيان ابتداء بابتع ثبت بعد الجمع ولا يجوز ذكر
 اي ذكر كنه وابتع وابتع دون ذكر الجمع لانه يلزم ذكر التبع بدون ذكر المتبع ثم لما فرغ من بيان التايده
 شرع في بيان البدل فقال فصل البدل تايه جنس شغل التوليد كلها يرب اليه نائب الى متبوعه اعترض على
 انه المحذوف لانه لا يستعمل البدل من المتبوع نحو ضيق زيد او ترك وجوابه ما مر في هذا العطف بالحرور ولو قال البدل تايه مقتضو
 بالنسبة دون متبوعه كان اشغل واختر وهو المقصود بالنسبة اقتران زيد عن الفت والتوكيد عطف البيان لانها ليست
 مقصودة بما نسب اليه المتبوع دون متبوعه اقتران زيد عن العطف بالحرور لانه اذا كان تابعا مقصودا بالنسبة لغير المتبوع
 لك مقصودا بالنسبة ولما فرغ من تعريف البدل شرع في تقسيمه فقال وانما م البدل اربعة وذلك لان البدل

اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه اولاً فالمدلول الكلي من الكل والثاني ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل
 منه اولاً فالمدلول بعض من الكل والثاني ان يكون من المبدل والمبدل من مطلق غير الكلية والعنفية اولاً فالمدلول
 بل الاشتغال والثاني بل المطلق احد ايدل الكل من الكل وهو ما مدلوله مدلول المنعرج نحوها وفي زيد اخوك فاعلمت
 كيف يكون مدلول اخوك مدلول زيد لانه يدل على اخوة والتخالف ولا يدل عليها زيد واقتران لو كان مدلوله من مدلول
 المنعرج لكان تأكيداً ولم يكن بدلاً فقلت المراد بقوله هو مدلوله مدلول المنعرج ايتها مستخدم في مصادق عليه اي لفظان على
 ذات واحدة وانما هما يدل البعض من الكل وهو ما مدلوله مدلول المنعرج نحو ضرب زيد اراسه وانما هما يدل الاشتغال
 وهو ما يكون منها اي بين المبدل والمبدل من مطلق غير الكلية والعنفية كسب زيد ثوبه والعجني زيد علمه وانما سمي
 هذا بدلاً لان اشتغال المبدل من على المبدل باعتبار تفرقه الى المبدل لكونه والا عليه اجمالاً بحيث يقتضي ساس المبدل من
 مستقر المذكر المبدل في اهل الوجه المشهور المظروف في افراد هذا المبدل به اخذ الحجابي وايد البقاء وتكمل لاشتغال المبدل على
 المبدل من قال الجرجاني في قولهم سلبت يه ثوبه لان الثوب لا العقل به فاشتمل عليه صارت بمنزلة ما هو جزء منه فصح
 وقال المبرد لاشتغال الفعل المنه الى المبدل من على المبدل فيعيد ويتم لان الحجاب في قولهم العجني زيد علمه
 سنده الى زيد ولا يكتفي من حيث المعنى لانه لا يتجك العلم واليه ذهب لان المعنى والعقد وفي وروى على هذا بل البعض
 نحو العجني زيد اراسه فان الحجاب بالنسبة الى الراس مثله الى العلم في الاشتغال ولكنه لا يقدح في ان مقتضى
 النسبة لان الاطراف في وجه التسمية غير لانهم كما مر في حرة ثم المراد بالعلق فيها بحيث يرجع النسبة الى المبدل من
 النسبة الى المبدل اجمالاً يعني النفس عند ذكر المبدل من مستقرة الى البيان بذكر المبدل نحو العجني زيد علمه فان علم ابتداء
 ان يكون سجعاً باعتبار صفاته كالعلم والجود والشفاعة وغيره لا باعتبار ذاته فتنسب النسبة الى الحجاب الى زيد نسبة الى
 صفة اجمالاً فخلات بدل العلق نحو ضربت زيد ثوبه او حماره لان نسبة الضرب الى زيد تامة اي غير محالة لا يلزم في
 صحة اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل العلق ولا يدل على بدل الاشتغال في بعض افروجه راجعاً الى بدل العلق وهو ما يذكر
 بعد العلق كما في زيد جفروا ريت رجلاً حماراً وانما سمي بدل العلق لكون العلق سبباً لا بيان به لانه علق
 ذكرنا ذكره جهاراً لان العلق لا يثبت ولا ينفي ان لم يذكر ثم الظاهر ان الاضافة في حجب الابدال مطروحة بمعنى الالام
 لكونها في طائفة اي بدل تختص بان تنسب الى الكل الى البعض الى الاشتغال والى العلق والمبدل لكان كمره من غير
 يجب منه اي من ذلك المبدل المكرة وقيل من قوله كقولنا في بان مئة مائة كاذبة فاعلم فان قوله مائة مائة مائة

في بيان قولنا في القاموس

أبدت عن المعرفة وهي الناصية فتنت بجاذبية وذلك كواهم كون المقصود قاصدا في الدلالة عن غيره وكون الفت كالجابر
 لذلك فافتت ليشكل هذا القول تعالى قل هو الله أحد فإما قول أحد بدل من أحد في بعض الوجوه ولم يفت شيئا وقولنا
 ثم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم إلى قوله شديد العقاب يدل من أحد وهو مكررة لأن الاضافة لفظية ولم يفت شيئا
 قلت كل من ذلك يدل على التسليم وبالحقيقة هو صفة البديل والتقدير قل هو الله أحد والله شديد العقاب ثم الفت
 انما يجب اذا أبدت المكرة من المعرفة بدل المكنى بخلاف غير فانه لا يجب فتة نحو مرت بزيه جمار ونحوه ولا يجب ذلك
 أي الفت البديل في عكسه أي في عكس ما إذا كان البديل مكررة عن معرفة وهو ان يكون البديل معرفة عن مكررة فقام كذا لا يجب
 ذلك اعني الفت في التجانس أي في المتماثلين بان يكونا مرتين نحو ضرب زيد اخوك او كرتين نحو جاري في رجل غلامك
 ثم لا فرغ من بيان البديل شرعا في عطف البيان فقال فصل عطف البيان بين جنس يتناول التوابع كلها غير صفة
 احترز به عن الصفة يوضح مشيئة احترز به عن بواني التوابع اذ غير صفة منها ليس بموضع وهذا عطف البيان
 أشهر اسمي شيئا هذا هو المفهوم من الفصل المذكور في الواو لا يجب ان يكون علما ولا اعرت وديوانه ما في
 بغير حيث قال ولا يلزم ان يكون اوضح من المبتدوع سبب بحسب اسم مشترك اذ قد يوضح شيئا ما اوضح منه مقتر فانه
 عند اجتماعها كما اذ كنى كل المثلين بعبدة الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم والبي محمد عبد الله ووضح الثاني الاول والخان الاول
 اوضح منه مقرا نحو قام ابو حفص ثم نقول عمر عطف ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقوله
 وقام عبد الله بن عمر على هذا القياس ولا يفت عطف البيان بالبديل عطف من حيث اللفظ وقيد به لانه لا لباس فيها معنى
 مطلقا في كل صورة وذلك لامر في الحد من ان البديل يقص بالنسبة وذكر المبدل من التوابع عطف البيان غير مقصور
 بها المبتدوع وذكره لموضع المبتدوع في مثل قول الشاعر مستطيل بقوله ولا تفتس وانما المراد الاسدي انما ابن الدار
 البكري بشعر عليه الطير رتبة وقعا فان قوله بشعر عطف بيان البكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البديل يعق في حكم
 تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشعر فلا يصح كونه من باب الضارب زيد الماعد من بحيره والمراد بقوله في مثل ما كان
 عطف بيان من الموت باللام الذي اضيفت اليه الصفة المعروفة باللام نحو الضارب الرجل وقوله وعليه الطير مقول في التارك
 ان جعل مبتدئ الضمير والا فهو حال وقوله رتبة حال من الطير المكان فاعلا عليه والخان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في علي
 ورتو عاجح واقع حال من فاعل رتبة أي وادته حوله مترتبة لازما في رده لان الانسان ما دام به من فان الطير لا يغير
 ثم لا فرغ من الباب الاول الثانية في الاسم للمعرب شرعا في الباب الثاني ان ثبت في الاسم المبني فقال

الباب الثاني في اسم المبنى وهو اسم وقع حال كونه غير مركب من غيره تركيباً اسنادياً او من ماله او تركيباً
تحقيقاً من الماعول على ما عرفت من فلكات القاديل في وجه المغرب نحو باب ث ث فلما اردوا اسما من هذه الحروف لم يسموها بالاول
فلم يستقيم قسماً بحروف الجاء لانه بحث عن الاسم المبنى على انه وقع في قبس النسخ نحو الف و با و نا و نا و واحد و اثنان و
ثلاثة كحفظ زيد حال كونه وحده فانه تخذه الاسماء مبنى بالفعل على السكون ومغرب بالقوة اى بالامكان انها ما ذهب
اليه يستخرج من الجيب وتبعد المصريح اعتباراً بالحصول الاستحقاق بالفعل التعليلية ولهذا اخذ التركيب في تعريف المغرب
وذهب صاحب الكشاف الى ان الاسماء المدودة الخارجة عن الثبات بمعنى الاصل مسربة بالفعل اعتباراً بالجرود مطلقاً
الاعراب بعد التركيب اوشا به مبنى الاصل اى بما حمله بموثرته في البناء واما فخر قوله اوشا به بقولنا فانه سببه لئلا يورد
ما تضمن معنى من الاصل كمين و ما وقع مرتد كثر الاله و ما ضيف اليه مخروم من فان كلاهما مناسب لمبنى الاصل وليس يشا به
واما وصفه المناسبة بموثرته في البناء فاختار من المناسب التي لم تؤثر في البناء فصفت اوصافه كنسبة اسم
الفاعل الذي لم يبنى الماضي ونسبة غير النصرف الفعل الماضي والامر في الرفعين ونسبة اى الحرف مع لزوم الاضافة
الماضية للبناء اما انصف فمبنى اسم الفاعل الذي لم يبنى الماضي فانه والكان لم يبنى الماضي لكنه جار على الصانع اى يورد
في حركاته وسكناته فهو مناسب لماضي في المعنى ومختلف له في اللفظ فكان مناسبة اسم الفاعل لماضي ضيقه واما انصف
فمبنى غير النصرف فانه مناسب الفعل مطلقاً في الرفعين مناسبة الماضي والامر تقتضي البناء ونسبة الصانع تقتضي
الاعراب فلم تؤثر فيه المناسبة مع المضارعة وكذا استحق في مناسبة اى مضارعة وهو الاضافة المانعة لئلا يكون
لازم الاضافة كما مر ثم كتمه اذنى قوله اوشا به لانه لم يورد دون الجمع بان يكون متعلقاً بقوله اوشا به وانه اوشا به
فكذلك يشا به الاسم مبنى الاصل اى بان يكون الاسم في اللام على مناه مخجاً الى زينة الاستدارة فشا بخرن
في الاصطلاح فنى لهذه المناسبة مخجراً او مخجراً اى ومخجراً الاستدارة كزينة الصلة او مخجراً ههنا مثل هذا امر
اذ ذاك من اسما الاستدارة او يكون اى ذلك اسم مبنياً على الكل من ثلثة احرز او فتنع والاسم معنى مخجراً
تحقيقاً لانها لا تدرج في التثنية لان ثلثتها واد العطف وهي لا تصحى نحو ذا من مثلاً لان لا يرمى على اقل من
ثلثة احرز فشا به الحرف كمن ومن في البناء على ذلك فمبنى ههنا واحد عشر الى تسعة عشر مثال لما هو متضمن للمبنى
حرف العطف لان مناه واحد عشر فمبنى ههنا ثلثا به واذ عرفت ذلك فاعلم ان وجوب الملتزمية نسبة الى
احدهما فتنع الاسم معنى مبنى الاصل واما في اللفظ فتنع في اللفظ على المعنى واما ثلثها وقومته مرتد ورا بفتحها كلمة

مشاكله لما وقع مرثه وفاسها وقوع مرثه ما تشبه كما لما دعي المضمون وسادسها اضافته الى ما تشبهه وسابعها تباينه
على اقل من ثلثة حروف وهذا القسم اى ما تشابه مبنى الاصل لا يكون مرابا اصلا اى لا بالفعل ولا بالقوة بخلاف القسم
الاول اى ما وقع غير مركب مع غيره فانه مبنى بالفعل ومتراب بالقوة كما عرفت وحكمه اى حكم الاسم المبنى ان لا يختلف اخره
باختلاف العوامل في اول اللفظ ولا في القوة ولا فيكون مقابلا للمتراب فيجعل حكمه مقابلا لحكم المتراب وانما قال باختلاف العوامل لانه
يجوز ان يختلف آخر المبنى لا باختلاف العوامل نحو من الرجل ومن المروم زيد ثم الحى ان يوزع حكم المبنى على قسميه الا انه
قدمه لان غيره حيطه تعريف المبنى فبني على انه الحكم الذى لا يعرف الا بعد معرفة بقية قوله وحكمه فيها على وجه الاول
وحركاته اى حركات المبنى تسمى صغرى به لمصداق بعض الثغين وتحاشى به لا فتاح انضم فى اللفظ به وكرسى سمي به
لا كى را شفه السفلى فى اللفظ به وسكونه اى سكون المبنى سمي وتحاشى به لا فتاح انضم فى اللفظ به وكرسى سمي به
يعنى ان التسمية المخصوصة بهذه الالف المبنى انما هي على اصطلاح البصريين بين المتقدمين والمتأخرين دامالكونيون
يفيظقون الف على البناء وبالكرسى وانما قال وحركاته تسمى اه لان المبنى قد يكون مع الالف والياء
نحو يدان ولا جليلين ولا سميان فما دفتا حقيقة وقد وقع ذلك التسمية فى كلام المتقدمين مجازا وقال الشيخ الرضى
وعندى ان اطلاق الرفع والنصب الجري على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز وهو اى الاسم
المبنى مطلقا لا لاشياء يبنى الاصل فقط لان الاصوات داخله تحت قول وقع غير مركب مع غيره فمن خص المبنى بالثابه
مبنى الاصل فقد سمي سهوا بانيا على ثابته انواع خبر لقوله وهو المضمرات بدل عن الانواع فهو مجرور واخبر على لغة يبر
احدهما فروع وكذا ما عطف عليه واسماء الاثنا رب والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالجر او بالرفع
على انه معطوف على الاسماء ويرد على هذا ان الاصوات ليست باسما لانها لم توضع للمعنى بل هي والله عليه بايضا
فكيف يكون ذكرها فى الاسماء المبنية واجب بانها المحقة بالاسماء وحصول الفائدة بها كالاسماء فوطلت مما ملتها
واجريت جريها فى البناء فانه اعد بانها ولا يجوز ان يكون الاصوات على انه معطوف على الافعال لانه صدر بحث الاصوات
فيما يجرها بالاصوات لا باسما والاصوات والمركبات والكليات وبعض الظروف وانما قال وبعض الظروف جميع الظروف
ليست بجنسية بل المبنى بعضها وانما لم يقل وبعض الموصولات مع ان اياها واثبتتها عربان ولم يقل ايضا وبعض الكلمات
مع قلة ما وفلا تميزها عربان لان اكثر كل من الموصولات والكليات مبنية ولا تكسر كل بخلاف الظروف فان اكثرها
معربة فانقرن اولها بوجه ان اختار ما ذهب اليه بعضهم من الذين والذين من الموصولات عربان لكن معنى ان يقول

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الضمير لهما واما وجوب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائدا الى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة والفرع جاز تفسير
 بالفرع للما دل بالجملة لا على الشان والقصة يسمى اى ذلك الضمير ضمير الشان في المذكر ضمير القصة في الموث سمي هذا
 ضمير الشان والقصة لانه عائدا الى ما هو موجود في ذهن من شان وقصة تتحول من واحد الى اثنان الضمير الشان وهو كذا
 قائم مثال ضمير القصة ولما فرغ من بيان ضمير الشان والقصة شرع في بيان ضمير الفصل فقال ويدخلون اى العرب
 بين المبتدأ والخبر قبل دخول العامل اللفظية وبعد ما صيغته فروع اشرا على ضمير فروع لعدم تحقق كونها ضميرا فاما بيان الفصل
 على وجه لا يكون فيه اختلاف اذ كونه على صيغة فروع متحقق عليه وان اختلف في كونه ضميرا او كونه ضميرا لانه ضمير فروع فاما
 اى الفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صريح الا ان يوصف واختير صورة المرفوع لئلا يسبب الظن ان معنى المبتدأ او الخبر
 منفصل ليست صيغة المرفوع المنفصل لانه اما هو من مرفوع على صورة الافعال ايسم مبتدأ وايضا اذا كان ضميرا
 كان حقه الافعال مطابق للمبتدأ في الافراد والثنائية والجمع والتذكير والتانيث والحكم والخطاب والغيبة واما كان
 مطابقا للمبتدأ لانه عبارة عنه وقد يحتمل مطابقا للخبر ايضا اذا كان الخبر اى خبر المبتدأ مرفوع او ملحقا بالمعرفة في امتناع قول
 الامام عليه مثل افضل واقل من كذا او هذا يشبه بل لا بد من ادخال وانما استطر ذلك لان الفصل اما يحتاج اليه اذا كان الخبر
 مرفوعا اذ لو لم يكن مرفوعا لم يلحق بالخبر بالفتى فلا يحتاج الى الفصل واقل من كذا بالمعرفة في امتناع قول الامام عليه فانه يوجد
 فيه من مقام الامام وانها لا يسوع الجمع بينها فلا يفيها الا فصل من غير ما تعلق قد يكون في المبتدأ المكرة مخصصة واذا كان
 مخصصة والخبر لا يكون المكرة مخصصة او مخصصة بتعريف بالفتى اذ المكرة وصفت بشيها مطلقا تلت انساب
 في المبتدأ هو التعريف وكونه مكرة مخصصة بالنسبة الى التعريف نادر والجرة للفتى واما جاز ابو عثمان المازني وقدر الفصل
 قبل المصراع لانه ثبت به اللام في امتناع دخول اللام عليه لقوله تعالى ومرة اولئك هم بيوت روية نظر لانه لا يتعين في
 الآية كونه فضلا لاحتمال كونه مبتدأ او مأكلة كاني قوله تعالى انه هو اخذك واكمي وتسمى اى تلك الصيغة فضلا عنه البصر
 مثال متاخر من انما تسمى فضلا لانه لفصل الفرق بين الخبر والصيغة وقال الخليل وانما تسمى فضلا لانه لفصل بين ما قبل
 وما بعده بنيان ان ما بعده وليس خبر الاول وليس من صفاته ومتمامة وقال كلا الوجهين واحد واما الفرق في التسمية
 وتسمى عماد اعند الكوفيين لكونه صاعدا ما بعده حتى يقطع عن الخبرية مخوذا به القائل مثال لا بد من صيغة المرفوع بل المبتدأ
 والخبر قبل دخول العامل اللفظية عليها وكان الخبر مرفوعا وكان زيد هو الفصل من عمرو مثال لا بد من صيغة المرفوع بل المبتدأ
 والخبر بعد دخول العامل اللفظي وكان افضل من كذا او قال امدا قال كذا انت الرقيب عليهم مثال لا بد من صيغة المرفوع

بين البنية والخبر في دخول الاسم الفعلي وكان الخبر منزه ولا يفرغ عن بيان المضمرة شمس في بيان سماء وسماء
 فقال فصل اسماء الاشياء التي اسماء يدل على مشارايه كجزء اعين وقوله يدل على مشارايه فصل خرج ببناء
 الحمد ومن اسماء ما قلنا ان كان الرب المشار اليه الاشارة للاصطلاح والبيان ان الراء والاشارة للثبوت فيستقيم الحمد
 حيث يدل في ضمير الغائب وتوحيك الراء والاول والآخر في نفس وهو تعريف لفظة اصحاب منه ويجوز ان يكون الراء
 هو الذي يخرج في ضمير الغائب وتوحيك الراء والاول والآخر في نفس وهو تعريف لفظة اصحاب منه ويجوز ان يكون الراء
 ذلك بل يرد كونه كناية عن غائب فقدم ذكره او قول الرب الاشارة الى محبة وهو الاشارة بالحواس والاعتقاد وقدر
 ضمير الغائب وتوحيك الراء المشار اليه المشار اليه ولا يرد عليه نحو ذلك مع ما لم يرد في الاشارة الى محبة لان ذلك محمول
 على التوحيك منزهة منزهة المحسوس للشارع لانه من شئ لا يدل على ان غائب اسم الاشارة كونه نفس بعضها نفس الحروف
 وتوحيك قول البقية عليه ولا احتياجا الى ما بين بين من زمنية الاشارة فان شئت في الحروف في الاصطلاح اي اي اسماء الا
 حتمه الحاشية معان وذلك لان المشارايه لا يخرج من ان يكون نكرة او موصوفا على كلا التقديرين لا يخلو من ان يكون
 مفرد او مثنى او مجموعا والمجموع مشترك بين المذكر والمؤنث فيحصل حتمه الفاظ لثبوت معان في المذكر والمؤنث
 ان حصل الادل بعد ما والالف زائدة ومن الغش لان اصله في التشديد فحتمه المضمرة في ذي مثل في قلبه اياها
 الفاء يخرج من مصدر وطرف وعن بعضهم ان اصله في تشديد العين او داوى العين وياى اللام اكثر من اياها فحتمه
 اللام وقلب اللام والفتحة اياها انصار داوود ان في حالة الراء ودين في حالة الغيب والوجه المشاهد اي انشاها
 ومن بعضهم انه سرب لا قلب الفاء من اجزاء اسماء الاشياء والآخر في حالة الغيب والوجه المشاهد اي انشاها
 والصح من ابي اسحاق الزجلي ان المشي مثل ما في الغيبة معنى واواضعت اذ اصل زيد ان زيد منه وبجنى في نفس الغيبة
 فان في احوال المثلث ومنه قوله تعالى ان غائب من غاب على واحد الوجه وما في قلب الالف بالادوية الاصل في لغات
 المؤنث الواو في كونهما بازاء والمذكر الواو وقيل لانه لم يثن منها الا هي وقيل اصلان ومنه قوله في قلب الالف
 والواو ما بين غير وصل ياء بها ودي وبجنى وصل ياء بها الممرضة الواو وان في حالة الراء ودين في حالة الغيب
 الممرضة ياء اي المشي المؤنث والواو بالمد والفتحة وان كان بالفتحة كتيب اياها واذا كان بالمد يجوز ان يكون كتيب
 الا ان مرزوبه من الممرضة لانه في العبد وتستر له بالمد منزهة الممرضة اي يجمع لان الممرضة بما كان لا في غير مرزوبه
 عن بارئها اي باو في اسماء الاشياء اشارة الى التسمية يدل على جنسها المطلب كنهانها ان في غير مرزوبه واما ما بين بارئها

[illegible]

[illegible]

المحذوفه فاذا تأملت الضارب قد يرد الرجل الضارب ويجوز حذف العائد من الصلة الى الموصول من اللفظ دون المعنى كقول
عائده الالف واللام فانه لا يجوز حذفه فحذف موصوليها والضمير احد دلائل موصوليها وسوى الضمير المنفصل الواقع بعده
نحو الذي ما ضربت الا ايا فانه لا يجوز حذفه اذ لو حذف لم يعلم انه حذف ضمير متصل به الا يجوز ان يكون المحذوف ضمير
متصل قبل الا وفعول الغرض الذي لاجل الانفصال والضمير سواه اذ لو كان ضمير سواه نحو الذي ضربته في
في داره لا يجوز حذف احد الضميرين اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بابا في ذلك يقوم الموصول دليلا على المحذوف و
لا يكون فائدة الى غير الموصول والكان عائد اليه نحو قوله سمع الله من جمده لا يجوز الحذف حيث لا يدل الموصوف على المحذوف
لاستغناء عن الكان اي العائد بقوله لا يشرط تقدم خبره عليه وهو قوله ويجوز حذف العائد نحو قام الذي ضربت اي
ضربته وانما جاز حذف الضمير العائد لمحصل العلم به لكونه متحاشيا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على المحذوف ثم تمهيد جواز
حذف العائد بقوله الكان بقوله لا يخرج حذفه فليأخذ ان المحذوف لا يخص بل يؤم المجرور والمرفوع ايضا
ولا يتحقق ان قدر القضية ضعيفة الاولى ان المحذوف فيه اكثر فلا يخص حذف المرفوع الكان مبتدأ بشرط ان لا يكون الخبر جملة
لاخرها وان يكون بعد اى وبطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء والارض له فانه طالت الصلة عليه وحذف
المجرور بشرط ان يخرج جرت جرتين كقوله تعالى السجد لمن نامنا اي يا صاحبه صفة ناصبة له تقدير نحو الذي انما ضا
زيد اي ضارب وعلما ان ايا واية الموصولة مرتبة وذلك لزوم اضافتها لما قبلها من الباء والنون لهما
التسوية المنافي للبناء ولا يرد نحو حيث فانها لا تزم الاضافة الى المجرور انما منية لان الاضافة عهدت مائة لرافعة الالة
او حذف صدر صلتها اي صلة كبرى وايضا يجوز بناء ما على الضم الكائنات مضافة ويكون المصدر عائنه كقوله تعالى ثم نزلن
من كل شية ايم الله على الرحمن عتيا اي هو الله اي نزلن من كل طائفة عن طوائف الفتي هو الله عليه
في طغيان والغلبة في الكفرية في النور والظلمة في النار وانما نسبت على الضم لانه لا يكون في نقصان بحذف بعض ما هو ضمير
ربيه وهو الصلة فانها منية للموصول فحذف ذلك نقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد
حذف صدر صلتها ايضا فتمت حجة ثم لا فرق عن بيان الموصولات شبر في بيان اسما الافعال فقال تفصل اسما الافعال
قدما على الاصوات لان وجوب البناء فيها اقوى من وجوب البناء في الاصوات كما سيبيح وهو كل اسم بمعنى الامر والاضى قوله اسما
مبتدأ مضاف الى الافعال وقوله هو ضمير متصل لا محل لسن الاعراب وهو عائد الى اسما الافعال وانما قوله ووجه ان الاسماء
مجمعة نظر الى آخر الاسماء ولانه عائد اليها باويل كل واحد اوله عائد الى الاسم المذكور معنى لانه الاسماء عليه لا بها جمع اسم

وبالكلام بمعنى الكلمة او غير مختصة بانها ادر هي على نوعين احدهما صاغر علم جنس بالغاية كجاء بالمبني وهي في الاصل لكل ما يجيء
 اي يحدث ثم اختص بالغاية جنس المناداة المتوحد انما في الباقي على وصفية نحو قولهم اناي قاطنة بمعنى خافية او علما عطفت قوله
 صفة اي تخمين به فالحال كونه علما لا يعين سوتا الجار والمجرور صفة لقوله علما وقوله سوتا صفة ثانية له اي علما كاسم لاد
 سوتا سوتا في قوله لا يعين للتخمين فعمل منسحق للخطبة اي علما للعين الموت المعنوي فاقبل من ان نظام ليس علما للاد
 بل علما للعين فلا يجوز التمثيل به فهو مرفوع كقطام وغلاب قال في الصلوح غلاب مثل نظام رسم امره وحصار هو كوكب
 تشبیه ببل وبنسبة تباويل الكوكبية بقية كوكب وكوكبة كقطار رسم للكان المرتفع ثانية باعتبار المكانة لترفعها قال اشد لم
 ثلث المستخافهم على مكانتهم اي مكانهم هذه الثانية اي الضعفاء المعدلة للزوجة والفعال صفة والفعال العلم لا يعين الموت
 ليست من اسما الافعال وانما ذكرت ههنا اي في فصل الاسماء الافعال المناسبة اي المناسبة لهذه الكلمة لفعال مضى الامر
 عدلا وزنته ولها المحقق في البهاو والمافزع من بيان اسما الافعال شمرع في بيان الاصوات فقال فصل من الاصوات
 التي هي غير مركبة من اجزى ما لا تركيب فيه عن الاسماء فان قيل لم يثبت اسما الاصوات عند التركيب وعررت اسما الحروف كالها
 فانها اسم ب وكان رواها فانها اسماء رث الى غير ذلك قلنا الفرق بينها ان اسما الحروف موضوعة لمسميات كونه
 رجل فانه عند علم التركيب لا يستحق الاعراب وعند تركيبه استحقته مخلات اسما الاصوات فانها اذا ركبت لم يرد بها
 مسمى وانما اريد بها حكمية والقنوت للبعية فلا يليق بها التعبير كل اسم حكمي به صوت اي اسم صوت به مثل بهيمة او
 طائر او غيرهما فالمراد به باليشبه به ان يصوت غير من بهيمة ونحوه لم يرد به حكمية الصوت في نحو فاق صوت الغراب
 لا بصوت ولانه لا يحصل التفاوت بين المتصين فيقال قال زيد نخ وبقم زيد فاق فيصير القنوت تسما واحدا كقنات
 لصوت الغراب فان حكاه من الغراب بان يصوت يذ ان تشبها بصوت الغراب او صوت به البهايم اي لزجها
 ووعالها او تشبها او وحشيتها او غير ذلك كفتح بالتحفيف والتشديد لانه البعير اي وقت ان اخذ البعير المشاور
 من البهايم انما هو ذوات القوائم الاربع فلا تشمل التعريف ما هو للطيور بل بعض افراد الان ايهم كالصبيان والمجانين
 فالاولى ان يجعل ذكر البهايم لتمثيل حتى تشييل الطيور وغيرها وانما لم يجرس ليعلم ان انما لا يكون البهايم
 من غير متعلق بغيره كوي صوت الخبج كاه صوت المتوج ونحو ذلك لان حكمه علم بالذلة وذلك لانه لما كان هذا القسم
 انما لث لخصها بها اولى لان صوت الان من غير ان يتعلق بغيره او لقول الكلام محمول على حذف المعطوف تقديره او صوت
 به البهايم او غيرا فيه فخل فيه ماصوت به لثج او لوج والمخدوف بقرينة ان هذا القسم الى الاقسام ثم لما فرغ من بيان

الاسماء شريفة في بيان المركبات فقال فصل المركبات نحو اسم كل اسم على المركبات ليس يسبقه دستور
 ان كل اسم مركبات فالمراد بالاسم نيل الام انفس ليس على المعنى والمركب كل اسم ثم كل اسم وهو خبر على
 المركب وهو كل اسم ليس يسبقه الاسم السابق فان المركب ما كان معاداً على كل اسم ثم كل اسم ومنه قوله تعالى ان يكون اسم
 معبده فالتقدير هنا فصل المركبات المذكورة في حصر النيات وقوله كل اسم مبتدأ وخبر الخبر على كل اسم كذا في كل اسم
 كذا في قوله مركب او خبر مبتدأ وخبر قوله مركب كل اسم مركب من التلخيص اقل من اثنين يدخل فيه مثل غيث فسر
 لان ما في خبره فعل واسم ويدخل فيه خبره لان ما في خبره صوت واسم يستينها نسبة بمجرى متعلقين على ليس
 بل على التلخيص نسبة اسناد واصنافه على ان لا يادعوا معنى يخرج من مثال ما بدت في اسما او بعد خبره والضم على ما ذكره
 في النسخ الذي سبب بناء المركب فلا بد ان مثل ما بدت من التلخيص في خبره فانه ليس مما نحن فيه فان النسخ
 الثاني ان الجزء الثاني من المركب هو ما يجب بناؤه على الجواب على الفتح ما بناه الجزء الاول فانه ما بدت ما بناه المركب
 والوجه ليس محل للاعراب وما بناه الجزء الثاني فانه متضمن لكون كانه عشر الى تسعة عشر فان اصل احد عشر مثلاً احد
 وعشر فخذت الواو فصلا لا متراجعا الاسمين والمركب انما هو عشر وسبعة عشر من قوله يجب بناؤه فانها اي كلمة
 اثنا عشر واكثر انما عشر عربية كالمشتق عيسى كما ان المشتق عرب ككلمة الجزء الاول من هذه الكلمة عرب الفيم مشتقة
 بالمعاني من حيث حذف النون لان ضمة هاء من الحكام الاضافة فاعطى له حكم المقادير ونحو الجزء الثاني على الفتح لتضمن الحرف
 وانما ضمة هاء بالمشتق في الاعراب لكون تلك الاعراب فيها واحد وهي مشايتها المشان من حيث حذف النون عنها
 لان ضمة هاء من الحكام الاضافة التي هي المانعة لنباء اوردوا على من نال بناء المشتق مع افعلة من حسن التاسب بين المسمى
 والمسمى به ببيان ان كل ان تلك الحكم ذو وجهين جهة الاعراب فيها باعتبار الجزء الاول وجهة البناء فيها باعتبار الجزء
 الثاني لكالمشتق فانه ذو وجهين ايضا جهة الاعراب وجهة خلافه على اختلاف القولين قوة وضمنه وان لم يتضمن الجزء الثاني
 من المركب ذلك ان حرفاً فيها اي في تلك الكلمة فئات احد بها اعراب الجزئين معاد واصنافه الاول الى الثاني ردت
 صرف للمعاني اليه والثانية اعراب الجزئين واصنافه الاول الى الثاني وحرف المقادير اليه والثالثة وهي اقبحها اي
 ارفع الفئات بناء الاول على الفتح متوسط الالف من الاعراب وخدم الواو سبطه من الاعراب والبناء واعراب الانساب
 غير منفردة كجلبك لعدم موجب الاعراب وكون الاصل في انساب الاعراب فاعراب اعراب غير منفردة كجلبك
 العلية والمركب ثم قوله غير منفردة ما مر في على التجربة مبتدأ وخبره اي ذو وجهين جزء الثاني في غير منفردة او مجزئة

حقيقة الخبر الثاني ان منصوب بقيامه مقام المصدر المضاف المنصوب ليعمل مقدار اي وا عرب اعراب غير منصوب ولا موضع
 عن المركبات مشرعة في الكليات فقال **فصل الكليات** لم يرد بالكليات منها ما فيها المصدرى بل اراد ما كنى بها
 ولا يجمع ما كنى بها بل ما يورث منها اذ جميع الكليات ليست بمنتهى سخف لان وظائفه كنى عن الاعلام ومن دهر كنى عن
 فانها سرابت وهي اي الكليات في اللغة والاصطلاح استاذن على عدد منهم وهي اي تلك الاسماء التي كنى بها كمن الاستغناء
 لستغنيها بجزء الاستغناء وبنواكم الخبرية تشبيها لها بآخرها لانها في اللفظ والكون وضمها وضع الحروف وكذا انيت
 كذا التركيبها عن اثنين الحان وذا وجادت كناية عن غير الحد ونحو ذلك يوم كذا كناية عن يوم السبت او الا ونحوها
 او على حديث منهم وهي كناية وذات اصلها كناية وذات بالثنية مخففة والاستعانة بالكرتين بواو العطف لتعني
 يعني ومن كان كناية وذات كناية عما جرى منك بوجه من الحديث والعطف وذلك لتأنيدهم انه كناية عن لفظ
 مفرد ويجوز في كل منها الضم والفتح والكسر وانما ينفى لجزائها مجرى المكنى عنها بما هو المحل وهي منتهى فكذا ما كان عبارة
 وحكاية عنها واعلم ان على تسمين استغناءية اي الدلالة على الاستغناء وما بعده اي بمعنى كمن الاستغناءية مفرد منصوب
 على التميز نحوكم رجلا عندك خبرية معطوفة على استغناءية وما بعده اي بمعنى كمن الخبرية مجرور مفرد مرة نحوكم حال العطف
 ومجموع مرة اخرى نحوكم رجلا انيتهم وانما كان بمعنى كمن الاستغناءية مفردا منصوبا وميز كمن الخبرية مجرور مفردا او
 محمولا عليها لما حملت على العدد باعتبار كونها كناية عن اثنين عنه اخذنا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف الى التميز والثاني
 التميز ابا المنصوب نفرد بين كمن الاستغناءية والخبرية حيث اعطى الاستغناءية حكم العدد المنصوب فنصب
 تميزا واعطى الخبرية حكم العدد المضاف الى التميز فنحضر تميزا على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان
 مضاف الى المحل وهو من الثلثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة واللات جرى فيها حكم كليهما وانما لم يحل الفرق
 بالعكس لان الاستغناءية لما حملت على العدد وحملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احدى عشرة الى تسعين
 دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها لئلا يلزم الترجيح بالمرجح والوسط ما
 لان خير الامور وسطها راقع الخبرية كمن الاستغناءية نحوكم رجل بررت وهو عند سيمورية والحلل حرة من الخذوثة
 لا باضافة كمن وقال الخزولي بابا والداخل علم كمن لانها وعمرها كشيء واحد واهما الكونون جمع عن كمن الاستغناءية
 نحوكم فلما تاروا الجواب ان غلما نأحال والتميز محدود وهو نف اي كمن فضا حصل لك ملكين ونحو الفصل بين
 كمن الاستغناءية وعمرها نفرد نحوكم لك ورجلها لا تسع ثم اعلم ان الخبرية الخبرية انما يجب اذا لم يقع الفصل

[illegible]

ارمضاقت ممتنع مرفوعا عن مقتضات هذه الامور الثلاثة والاطلاق الامر من عليها بما يقتضيه لا بما يعتبر بالاعتراض النصب
 والجواب المراد بقوله مرفوعا انه يرفع على الوجه مرة كافي كم رجا اورجل فلما كره وقلا على الدنيا اخرى كما في نحو كم رجا
 اورجل ضربته واضربت فلما فان الرفع في مثل هذا الذي سلمته عن الخوف فبهذا اندفع ما تقدم انه يمكن ان لا يكون بعده
 نون غير متصلة بغيره او متعلقة ولا يكون كم محرم عن الواصل اللفظية بل يكون النصب مقصرا على شرطية التفسير نحو كم رجا
 ضربته فيكون مضبوطا على شرطية التفسير لا مرفوعا ميتا ان لم يكن اي كفي الوجهين نظرا لصدق هذا خبر عليه نحو كم يوم سفركم وكم شهر صومى ويوم كونه
 ظرفا بالميزر المكان فهو ظرفا فظرت والافلا وقيل في الكلام حذف مضاف اي ميتا ان لم يكن مميزا ظرفا وخبرا
 المكان مميزا ظرفا لما فرغ من الكناية شرعا في الظروف فقال **فصل** الظروف المبنية على اقسام وقيد الظروف
 بالمبنية ليعنى عن تفسيرها ببعض منها متبها اي ظرف قتل عن الاضافة بان حذف المضاف اليه قبيل وبعد وفوق وتحت
 لتقول جئتكم من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فرق وتحت واما من ودام وقلف واسفل ودون و
 اول من قبل قال بعد قال بعد الامرين قبل ومن بعد اي قبل كشيء ومن بعد كشيء وانما بنيت هذه الظروف لتضمنها معنى
 حرف الاضافة وتشبيهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه واختيارها على اعلی بضم الحاء النقصان حيث تمكن في بعض
 سجدت المضاف اليه هذا اي بناو الظروف المقطوعة عن الاضافة اذا كان المحذوف اي المضاف اليه مضافا الى مقصود
 للمتكلم والا اي وان لم يكن المحذوف مضافا للمتكلم بل يكون نسبيا كالكات اي تلك الظروف مرتبة مع الترتيب لزاو
 غلة النبأ يرحم بخرب بعد كان خبرا من قبل اي رب ماخر كان خبرا من مقدم ومنه قول الشاعر غرس في الشراب
 وكنت قبله اكا غرس بالمار الفرات وكذا اذا كان ماضيف اليه مذكورا كانت مرتبة نحو قبل هذا وبعد هذا
 ولم يذكره لانه في بيان ما قطع عن الاضافة وعلى هذا اي وعلى هذا التفسير قرى بعد الامر من قبل ومن بعد كسر
 اللام والدال منونين بنا على الاعراب وتسمى اي الظروف المقطوعة عن الاضافة الغايات لانها تقرر بحذف
 المضاف اليه بلا عوض غايات في النطق واما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككل وبعض واذا في الغاية فهنا المضاف اليه
 بعد لانه لوجوه العوض كان مذكورا في الغاية عوضا عنها اي من تلك الظروف حيث بالمركات الثلث وجوابا لاول
 لكس هي المكان وقد يستعمل الزمان عند انقضاء شيء اي كلمة حيث تشبهها اي لاجل تشبيهها بها بالانفاية
 للملازمة المضافة الى الكلمة في الاكثر معنى لا لفظا اما الاول فلان معنى الخليس حيث زيد جالس اي جالس مكان

بلوس زيد واما ان في دهرهم الاضافة لفظا فظن ان حق الظروف انما تنها الى المفردات وادخلتها الى الجمل
اضافة ولذا افسرنا باعلى القسم قال الله تعالى سنبدلهم حيث لا يعلمون بحيث في الآية مضاف الى الجمل معنى
هو لا يعلمون وقد مضى ان حيث الى المفرد كقول الشاعر اما ترى حيث سهيل طامعا في مكان سهيل
بغيا فبقي كما شهايا على حيث في البيت مضاف الى مفرد وهو سهيل ويرد في رفع سهيل على انه مضاف الى حيث وادخل
اي حيث سهيل فمضت دلالات الحال عليه وهي طامعا ومع الاضافة الى المفرد وغيره بعضهم لرواى عنه البناء واعني الاضافة
الى الجمل والاشهر ما رواه وترى من الرواية البصرية فيقضي مفعولا واحدا وهو طامعا وبجوابه بدل منه دلفي رسا طامعا
وحيث ظرت ترى وبمعنى على انه مفعول به ترى وعلى رواية الرفع طامعا حال كما هو شرط اي شرط في الاستقبال
الغالب ان نضاف الى الجمل اسمية كانت او فعلية كما جلس حيث يجلس زيد وكما جلس حيث زيد جالس وانما كان
شرطا حيث ان نضاف الى الجمل لا صياغة اليها متعين معناها كصياغة الموصول الى ما يتبع به لانه موضوع المكان
يقع فيه النسبة ومنها اي من الظروف المنبئية اذا وجد بناء ما مر في حيث وهي اي كلمة اذا المستقبل اي للزمان المستقبل
واذا دخل الماضي صار اي الماضي مستقبلا فابا نحو قوله تعالى اذ جاء نصر الله وتدمر يستعمل في الماضي من غير ان يعبر
مستقبلا نحو قوله تعالى حتى اذا اسادى الدين حتى اذا بلغ من رب الشمس ولا امثال كثيرة ومنها اي في كلمة اذا اسمى
الشرط وهو ترتيب معنونه على حيلة اخرى فمضت معنى حرف الشرط وهو وجه آخر لبناء ما يجوز ان يقع بعده اي
بعد اذا الجمل الاسمية لعدم وصفها بالشرط كان ولو خزانك اذا الشمس طالعته وانما جاء بعد الجمل الفعلية
الشرط فيقضي الفعل كنه لا يمكن اذا موضوع الشرط لا يكون وقروح افضل بعد ما واجبا بل كان تخاروا والمفعول
عن البرد وانما صيغها بالفعلية نحو خزانك اذا طلعت الشمس وقد يجيء اذا مجرور الزمان نحو انيك اذا اهر البرى الى بيت
احمره وقد يكون اي اذا للمخاطبة لوجه الشئ فاجابة اي فبنته مصدر موصوف الامم من باب المفاعلة منها الاضافة
والعجاجة بالمرئاه الاوراك فبنته من باب شح ومع فتحها المبتدأ بعد الفاء للطف اذنى جواب شرط مخدوف
اي اذا كان اذا للمخاطبة فاعلمكم كذا فبين اي اذا الشرطية وفي الكلام اشار الى ان وقوع المبتدأ
بعد اذا للمخاطبة غير لازم بل يكون تخارا نحو خربت فاذا اسبح واقفت واجازة ووجه ظاهر كلام سيبويه ان اذا
للمخاطبة ظرفه ان حاضر الفاعل فيها الفعل المقدور وهو فاجات وقال الخليلي تقدير فاجات الى من جعل اذا بمعنى فاجا
ويعني اعلم انه استغفار والقبول ما في اذا في الكلام من الدلالة عليه فيكون انما للطف الجمل على الجمل واذا مفعولا به

مفعولاً به لنفاجات منى مكملت خرجت مقاجات زمان وقوف ليس لآخر تمام كاستعير به قوله الجاني فاقول على
 وقوف المستبعد اذ التي للمفاجاة هي نظرت معمول لادل عليه من نأجأ به كالمادة وقال البرود عليه كغير المتأخرين هي
 ظرفت مكان ولا يجوز على هذا القول انصافها الى الجملة الاسمية لان ظرفت المكان لا تصات الى الجملة الاحدية نعم لا يخلو من ان
 يذكر بعد بالعلة مخزرت فاذا زيدا قائم او رسم مفروجه حال مخزرت فاذا زيدا قائما هي خرجت فيخرج في زيدا قائما وقال
 لانه لسي وان شئت رقت قائما على ان يخرج من اذ البقيت الظرف لا يتغير في نحو في الدار زيدا قائم وعلى الثاني اذ اهل الجبل لان ظرفت
 المكان يقع خبر عن الجنسية وقائما حال عن الغيبة في الظرف والعاطل في الحال في الظرف بمعنى الفعل رقت اذ الفصل الدال عليه اذ
 وهو نأجأت وعن الانقش ومن تبعه ان اذ المفاجاة حرف دال على المفاجات ومنها اي من الظروف المبينة اذ هي الماضي
 اي للزمان الماضي وان دخلت على المستقبل صار ماضيا خرافة اذ يقوم زيدا قائم زيد ولا يشكك في العبارة تعالى فسوف
 يعلمون اذ الاعلال في افعالهم لان اذ وان دخلت على المستقبل بهذا اللفظ نزل منزلة الماضي لانه اخبار من عنده المستقبل كالمضارع
 ولانه يمكن ان يمنع كونه في الآلية للمستقبل ليجوز ان يكون مطلق الوقت كما قيل فسوف يعلمون زمان الاعلال في افعالهم فهو كونه
 مستقبلا بقرينة فسوف ثم جاءها بالماضي في حيث اولان وضعها موضع الجزوت ويقع بعدها الجملة الفعلية نحو جيتك اذ علمت ليس
 والجملة الاسمية وشارف نحو جيتك اذ الشمس طلعت وقد يكون اذ للمفاجاة قال الرضي والاعراب مجيء اذ في جواب بينها تقول
 كنت واقفا اذ جاز في عمرو وقال في اللباب وهما معنى اذ واذا كانا انسان للمفاجاة وتختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية
 ايضا عاقلها لفتية بينا وبين الزمانية ولما كان مجيء اذ للمفاجاة فليكن في كلامهم لم يذكره المصريح ومنها اي من الظروف المبينة
 اين وانما للمكان صفة اذ جزمته المحدث اي المكانان للمكان او هما كائنات المكان بمعنى الاستفهام اي حال كونهما
 متبليين بمعنى الاستفهام وانما بنيت لتقنعها حرف الاستفهام او بشرط نحو ان شئني واني فقد وتجيبي اني بمعنى كيف اذ
 كان بدفع قولك تعالى فاقول نعم اني شئتم اي كيف شئتم ومعنى الشرط موطون على قوله بمعنى الاستفهام نحو ان مجلس
 اجلس واني نعم اقم منها اي من الظروف المبينة متى للزمان استفهاما وشروطا انتباهها على انها تميز ان اي من حيث الاستفهام
 والشرط او على انها حالان اي حال كون الزمان اذ استفهاما وشرط نحو متى قاسم قال متى للزمان استفهاما ومتى قسم الصم
 قال متى للزمان شرط ووجوبها ما ذكرنا في اين واني ومنها اي من الظروف المبينة كيف للاستفهام حال نحو كيف انت
 اي في اي حال اي قسم هي الصحة او قسم اذ غيره فالمراد بالحال صفة الشئ للزمان الحال يستعمل كيف للشرط مع ما يقع
 ضعف عند البصريين ومطالعهم الكونيين وهي ظرفت مكان بدليل علمها في الحال في قولك كيف زيد هذا حكما كاني اين

لنفسها بمعنى حررت الاضافة وشبه الحروف في الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العاضدين كهم الداهرين ويل
 على ذلك استعمالها بالكل واعرب مع مثل قبل وبعد واعلم انه اذا اضيفت الظروف التي ليست بمنية الى محلة او الى اذا
 المضافة الى المحلة جازما بها اى بنا تلك الظروف على الفتح لاكتساب جوارها من المضاف اليه المعنى ولو بواسطه كما في اول ان
 من حيث هي معنى منية حتى قال بعضهم انها من بنيات الاصل واختير ما بها على الفتح للتحقق وفي قوله جازما بها اشارة الى جازما
 اعربها ايضا لاصالة اضافتها الى المفرد عارضة الاضافة الى المحلة نحو قوله تعالى يوم ينفخ الصاوتين صدقهم ونحو يوم ينفخ في
 الصور كيو مئة مع اى يوم اذا كان كذا وجين اذا كان كذا ذلك مثل وغير مع ما وان يعني كما ان الظروف المذكورة يجوز
 بناها على الفتح جواز الاعراب لكل كلمة مثل وغير مقدرة مع ما وان المنقولة المحقة والمنقلة اى مضافة الى احد جهتي جواز
 بناها على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكونا ظرفين فنقول ضربته مثل ضرب ومثل ان ضرب وغيره لا ضرب زيد وغيره لا ضرب
 وانما بنينا لاضافتها الى المحلة صورة تشبهها بالظروف لا بهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام ولهذا ذكر
 جازما بها في بحث الظروف المنبثقة منها ليس بالظروف ويجوز اعرابها ايضا كقولها اسكتين تحقيق للاعراب ثم لما فرغ من
 البابين في الاسم العرب والمبنى شريح في الخاتمة فقال الخاتمة في سائر احكام الاسم دلالة على الاعراب والبناء
 صفة لاحكام وسائر مشتق من السمرية بقية ما اكل معناه الباقي ومنها اى في الخاتمة فنقول **فصل** اعلم ان الاسم
 على نوعين مرفعة وذكره قد كان شدة احتياج المباحث المذكورة فيما سبق الى المعرفة والمعرفة متعقبة ذكرها قبل المتعقبة
 وغيره كذا لما كان مرفوعة بعض اقسام المعرفة مرفوعة على ما يشاء المبنى اخرها الى هذا الموضع ثم لما كان المعرفة هو المظهر الاصلي
 الاسم الالفية كثير الاستعمال فقدم على النكرة فقال المعرفة اسم وضع لشيء معين فدية استزد من النكرة فانها لم توضع لشيء
 معين والمراد بشيى معين ثم ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود الخادجى وكذا ما دانت وهو ارجبا معينا كاسا وخرقة فانه
 علم كغيره لاسد وكلا لاسد المحلى بلام الخبث ورجل معنية من كل افراد جنس وانضمها كالمعرف بلام الاستفراق والجمع المعهود وهو
 اى اسم وضع لشيى معين والمعرفة قد يكون للتمييز باعتبار الخلق فانه ذكر ما عرفت لانه ثابت العدد من النسخة الى العشرة على عكس
 ثابت جميع الاشياء اوله ثانياث المعرفة غير صغرى ستة اقسام بالاستقرار والمضمرات والاعلام والمبهات اعنى احوال
 الاشارات والموصولات وانما سميا بمبهات لان اسم الاشارة من غير اشارة حصة الى اشار اليهم عند الخاطب حين
 التلفظ به فان عند المتكلم شيئا يحتمل ان يكون اشار اليها وكذا الموصول من غير الصلة معهم عند الخاطب اذا تلفظ به
 والمعرفة بانها نحو يا رجل عند قصد التعيين وانما عند عدم قصده فيكون نكرة بخلافه واللام العهدية والجنسية والاشارة

لتعنيها بمنى حرف الافادة وشبه الحرف في الالفاظ الى الصفات اليه مثل قبل وبعد اذا المعنى عوض العاقلين كمنه المراهرين ويدل
 على ذلك استعمالها بالكل والعربح مثل قبل وبعد واعلم انه اذا اضيفت الظروف التي ليست بمنى الى الجملة او الى اذا
 المضافة الى الجملة جاز بنا الى اي بناء تلك الظروف على الصنع لاكتساب بناء من الصفات اليه المعنى ولو بواسطة كافي اذ كان
 من حيث هي معنى منية حتى قال بعضهم انها من بنيات الاصل واختير بناءها على الفتح لاختصه وفي قوله جاز بنا الى اشارة الى اجابة
 اعربها ايضا لاصالة اضافتها الى المفرد عارضة الاضافة الى الجملة نحو قوله تعالى يوم تفتح المصابيح صدقهم ونحو يوم تفتح في
 الصور كيو منتهى اي يوم اذا كان كذا او حين اذا كان كذا او كذا مثل وغير مع ما وان يعني كذا ان الظروف المذكورة يجوز
 بناؤها على الفتح مع جواز الاعراب لكلمة مثل وغير موقوفة مع ما وان المفردة المخففة والمنقولة اي مضافة الى احد هاتي جواز
 بناؤها على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكن كما نظر من قول غزيرة مثل ما ضرب ومثل ان ضرب وغير ان ضرب زيد وغير ما ضرب
 وانما بناها لضافتها الى الجملة موقوفة شتمها بالظروف لا بهام والاصح ان الصفات اليه لرفع الابهام ولهذا ذكر
 بناؤها في بحث الظروف المنبثقة منها ليس من الصفات بالظروف ويجوز اعرابها ايضا لكونها مسكينة تحقيق للاعراب ثم لما فرغ من
 البابين في الاسم العربي والمبنى شرع في الخاتمة فقال الخاتمة في سائر احكام الاسم ولو اختلفت في الاعراب والبناء
 صفة لاحكام وسائر مشتق من السور معني لبقية بالكل معناه الباقي وفيها اي في الخاتمة فصول **فصل** اعلم ان الاسم
 على فريض موقوفة نكرة قد كان شدة احتياج المباحث المذكورة فيما سبق الى المعرفة والمعرفة مقضية ذكرها قبل المنقولة
 وغيره كنت لا كان موقوفة بعض اسام المعرفة موقوفة على ما يثبت للمبنى اخرها الى هذا الموضع ثم لا كان المعرفة هو المظهر الاصلي
 الاسم الا في كثير الاستعمال قد مر على النكرة فقال المعرفة اسم وضع في معنى شديدا اختار من النكرة فانها لم توضع شيئا
 معين والمراد بشي معنى عام ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود الخا جعي وكانا دانت وهو اوجبا معينا كاسا ومرة فانه
 علم بحسب لاسد وكالا لاسد على بلام الخبس اوجبا معنية من كل افراد جنس او بعضها كالخوف بلام الاستفراق والجمع المعهود وهو
 اي اسم وضع شيئا معين او المعرفة كذا الضمير باعتبار ما ذكره لاعتق ان ثابته العدم من النكرة الى العشرة على عكس
 ثابته جميع الاشياء اوله ثابته المعرفة غير صحيحة ستة اسام بالاستقراء المحضرات والاعلام والمبهمات اعني اسماء
 الاشارات والموصولات وانما سميا بمبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسيية الى اشار اليه مبهم عند المخاطب حين
 السلف فبان عند الحكم شيئا احتميل ان يكون اشار اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب اذ لم يلفظ به
 والمعرفة بانها انما هو ارجل عند قصد اثنين وانما عند عدم قصد فيكون نكرة جمالات واللام العهدية والجنسية والاستفراقة

[illegible]

ولو جازها عن المذكور والموت كان اولى لتعلقه بحد الذكر والثاني ايضا وانما ذكرها لاختصاصها بالحقام لم
 توجد في غيرها فقال **فصل اسماء العدد** وما يقع يدل على كية اعداد الاشياء اى اسماء العدد وضعت يدل على
 مقدار افراد الاشياء اى على مقدار المعدودات فيدخل في الحد الواحد والاثنتان لانه يصح وقوعها جوابا لمن يقول كم عندك
 وليس الواحد بعدد عند كثير من الحساب والاثنتان عند بعضهم وخرج بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم عنه الكمية باعتبار سياتي
 الاثبات لكن لا بالوضع وكذا ارجح لان لم يقصده نية هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يجري في رجال ايضا ومنهم
 من عرف العدد بانه المقدار المنفصل الذي ليس لاجزائه مشترك ومنهم من عرفه بانه كثيرة مركبة من الاحاد واصول العدد
 صريحة وقول اثنا عشر كلمة خبره واحد ميتة ويجوز ان اى احداها واحد او بدل بعض من اثنا عشر كلمة الى عشرة كلمة الى هذه
 للاسقاط لان المعنى واحد وغيره على حذف الصلوات الى عشرة فلم يقل بذلك لزم خروج عشرة من اصول العدد عملا بالغاية
 فلا يروى ان الى هذه ليست للاسقاط ما رواه الغاية على نحو المرافق لان شرط الاسقاط هو ان يتناول البعد ما قبلها لولا
 الغاية غايت اذ العشرة لا يتناولها واحد وليست للامتداد ايضا لانه يجب خروج عشرة عن الاصل ليدل على واحد منها والا
 لم يتم الحد والمذكور دهر اثنا عشر كلمة ومائة والث عطف على قوله واحد على قوله عشرة وما عدا تلك الكلمات فهو متولد منها
 اما بمقتضى كائنين واثنين وبجميع قياسى كالالف ومئتين اومات او غير قياسى كعشرين الى تسعين وعطفت كاحد وعشرين او ثمانية
 كاحد عشرة او باضافة كثلث مائة وثلاثة الاف ويستعمل اى استعمال العدد من واحد الى اثنين على القياس اى بسنى على
 ما يقتضيه القياس والا فزاد التركيب والعطف اعني للمذكر بدون الاء اى يستعمل الواحد والاثنتان للمذكر بدون الاء
 ويستعملان للمؤنث بآء لان القياس والاصل تنكير المذكر وتاثيرت الموت تقول على صيغة الخطاب دون الغيبة
 في رجل واحد وفي رجلين اثنتان بدون الاء وفي امرأة واحدة وفي امرأتين اثنتان بآء واستعماله اى العدد ومن
 ثلثة الى عشرة على خلاف القياس والاصل اعني للمذكر بآء تقول ثلثة رجال الى عشرة رجال والموت بدون الاء اى
 بدون الاء تقول ثلثة نسوة الى عشرة نسوة وذلك لان الثلثة ما ولد بالجماعة فيكون مرتبا فيلزم الحاق الاء وبعده الحاقها بالذكور
 لم يحزن ان يكون محقة بالمؤنث فثابتها وانما لم يكس الامر كون المذكر بآء في التحليل ولا يشكل به القول ومن جاء بالمؤنث فله
 عشر اثنا لان الامثال عبارة عن الحسنات او لكتاب المقاصد الثاني من المقاصد اليه وبعده العشرة تقول احد عشر
 رجلا واثني عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا واحد عشر امرأة واثنا عشر امرأة وثلاث عشرة امرأة
 الى تسعة عشرة امرأة على القياس والاصل من احد عشر الى اثني عشر بغير تكرير في المذكر وبانتهائها في المؤنث وتفسير

[illegible]

الواحد والاثني فلا بد لها اى تلك الاعداد من مميزة كغيرها فتقول مميزة الثالثة الى العشرة مخفوض باضافة الاعداد
 الى مميزةاتها مجزوع لفظا فتقول ثلثة رجال وثلث نسوة يعني تقول تسد وسط وثلثة زود وخسة نفر وانما جعل مميزة
 الى العشرة مخفوضا ولم يجعل مقبولا كميزه باء العشرة لان مميزة الاعداد موصوف بمقصود معنى لان ثلثة رجال في الاصل
 رجال ثلثة ولو جعل هذا التمييز مقبولا بالكان على صورته الفصلا فتجعل مخفوضا لئلا يكون على صورتها وانما كان مميزة
 مابعد العشرة مقبولا بالقدرا لضاف ضرورة كاسبينجى وانما مميزة الثلثة الى العشرة مجزوعا ولم يجعل مفردا كميزه باء العشرة
 لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعه قبال الى ان يبين بالجماعه ليراق العد والمدود فان العد عبارة من العدد وحسنى وانما جعل
 مابعد العشرة مفردا لمقتضى سيدكر اذا كان المميز اى مميزة الثلثة الى العشرة لفظا المانته فمع كون اى ذلك المميز
 مخفوضا مفردا تقول ثلثة مائة وتسع مائة ولم يستعمل عشرة مائة استعمالا لفظا لانه والقياس اى قياس لفظ المائة المضاف
 اليها الثلث وما فوقها ثلث مائة لثلاث وسبعين للذكر الا فرض في القياس كرايتهم ان يكونوا ثلثا من افراد التمييز في احد عشر
 الى تسعة وسبعين تهترب الى المجموع الذى طال عهده في ثلثة الى عشرة فاستخدموا الجمل على القريب وهو احد عشر الى تسعة وسبعين
 او على ما يميز من تسعة وسبعين بجلا في لزوم افراد التمييز انما جعلوا في خفض التمييز لئلا يلزم ابدالهم الثلثة الى العشرة من كل وجه وميزة
 احد عشر الى تسعة وسبعين مقبولة فتقول احد عشر رجلا واحد عشر امرأة وتسعة وسبعين رجلا وتسعين امرأة
 اما كون هذا التمييز مقبولا بالقدرا لاضافة اثنى الى احد عشر الى تسعة عشر فذلك تركيب ثلثة اشياء من الاستراج السنوى الناشى من الفظة
 الى المفسر واما في العشرين واما وعلينا الى التيسر فتعذر حذف النون والفاء باعادة الاضافة لانه لو اضيف مع حذف النون
 لزم حذف نون اصلية وصفت الكلمة عليها ولو اضيف مع بقاء الزم بقاء النون شبيهة بنون الجح وكل منهما مستقيم واما كون
 هذا التمييز مفردا فلان المفرد هو الاصل واختلف من الجمع والمقصود من التمييز هو التفسير فهو كصلى بئنا خصه للعد ولتفسيره فاجبة وميزة
 مائة الف ومنتجها اى ثمانية المائة والالف وهما امان والالف وجميع الالف وهو ثلاث الفون وانما لم يقل جميعها كما
 قال وتبينها لان جميع المائة فرض استمالة لا يقال ثلث مائة او ثلث مائة مخفوض مفرد فتقول مائة رجل
 ومائة رجل والالف امرأة وثلثة الف رجل وثلث الف امرأة وانما جعل هذا التمييز مخفوضا لوجود الاضافة ومفردا
 لكرايتهم جميع مميزة العدد الكثير وفسر على هذا اى اذ علمت كيفية استعمال الاعداد وحال المميزات في بعض الامثلة ففسر ما ييسر
 اعداد الى ما يتيسر والا جرى ذكر التذكير والماث في فصل العدد وذكرها بعده فقال **فصل** الاسم المذكر والامرث
 قدم المذكر على الامرث في التسمية فذكر الامرث مائة ولا بد له من عبارة مما لا يوجد في شئ من مائة الامرث وعدم الكيفية سابق

نظر الى ابن كميل وصفت الالف بالمدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف المدودة ما قبلها ولا جعل قول لفظا او تقدير ا
 لتفصيل علامة التانيث مطلقا وقد قرر ان علامة التانيث المقدرة هى التاء وحيدة قال والمقدرة اى العلامة التى تقتدر
 من التانيث انما هى التاء فقط اى لا غيرها من العلامة فيندفع ما توهم من جعل قوله الذكر كتحصيل لمطلق العلامة ويعلم بيان الواجب
 كما مضى ودعوا ما حكم بتقدير العلامة فيها بدليل تصغير على اى ارضية مدورة لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها فابا
 ثم المورث على تبيين حقيقته وهو اى المورث الحقيقي اى الملقى ما بازاله اى بمقابله ذكرى الجيران سواء وجد فيه علامة التانيث
 لفظا او لم يوجد كما مر في الاناسى وما قد وثق في العلم اعم وقد بين ما فى شرح لهذا الكلام فلا يفيد فى نه المعام
 واللفظى وهو اى المورث اللفظى ما اى مورث بخلافه اى عكس بخلافه المورث الحقيقي معنى ما ليس بازاله ذكرى الجيران سواء
 وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد بل تانيث ليس بالعلامة فى الحقيقة متبقة او كما لو تقدير ابل تانيث خلقى فى مناه
 كطامة نظير لتانيث الشئى حقيقة ويان نظير لتانيث اللفظى تقدير ابل بتقديره على عينه ولم يذكر نظير للتانيث اللفظى حكما
 كقرب لفته وقوله وكما لم يجرى المسر والصحيح بالالف والتاء اكرجال وسمات وان كان محله من ماضى حقيقيا قد عرفت احكام
 الفعل فى فصل الفاعل اذ استند الى المورث فلا يفيد ما اى اذ عرفت لك الاحكام فلا يفيد ما لان اعاده الشئ
 يوجب التكرار وهو صحيح وانما اعاده تعريف المورث الحقيقي بها اعاده فى بحث الفاعل لك فهو غير موجب لذلك لانه
 ذكره هناك تقريرا بذكره ههنا اى فى المورث نقدا ولولم يتوض لهناك اذ كفى بذكره ههنا لكان نه الاكتفاء مستقيا
 عن ذلك التوضيح ثم لا فرغ من قسم الاسم باعتبار التذكير والتانيث شروع فى تقسيم آخر باعتبار الازداد والتثنية
 والجمع فان الاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى وجمع وذكر الفروع وهما المثنى والجمع فنعلم ان ما عدا هما مفردا طلبا للاختلاف
 فقال فى فصل المثنى قد مر على المجموع لكون عدده ثلثا على عدد المجموع وكونه قريباً من المفرد وسلامته لفظ المفرد
 فيه التثنية وكثرت بالنظر الى المجموع اسم الحق باخره اى باخر مفرده على حذف المضاف وفيه احتراز عن اثنين وكليهما اذ
 لا مفرد لهما الف وبما مفتوح ما قبلها ووزن كمسورة ليدل معلق بقوله الحق والتصغير فيه عائذ الى المفرد اى يدل نه المفرد
 بسبب ذلك الاحتراز على ان وجه اى مع المفرد آخره اذ اراد به ما عاينه فى الوجة واخبر جميعا ولذا لم يقل من جنس
 لانه يفيد اشتراط ان ينسب الى اللفظ والمعنى وقد اشار الى انه لا يجوز ثنيتة الاسم المشترك باعتبار معنيين مختلفين فلا يفتقر
 ويراد به الظاهر والخفي بل يراد به ان احضان ولا ينقص ذلك نحو القمرين الشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضى الله عنهما
 والابوين للام والاب لانه من باب اطلاق احد اللفظيين على الآخر تقليدا للمذكور على المورث كما فى القرنين والابوين او المفرد

[illegible]

فكلاما زيدا وسلاما زيدا مفعولان وجوب حذف نون المشتق وكذا الجمع في المجرورات فالأعادة خالية عن الإضافة كما يتخلو
إعادة هذه القاعدة عنها لانه ذكرنا فيما سبق مرة بعد اخرى الا ان لفظها ذكرت في المجرورات من حيث انها
من الحكم المضاف والمشتق والمجموع من حيث انها من الحكمها ذلك اى مثل حذف نون المشتق وانما نية في المفرد في تشييد
الخصية والالائية على غير القياس والتشديد في جواز اثباتها فيها على القياس اتفاقا فخصيتان واثباتان فمما لم
حذف الاء عنها بحذف نون المشتق في مجاز الحذف فلا يرد ما قيل ان قول المصريح ذلك تحذف الاء الثانية في تشييد الخصية
والالائية ولا يتخلو من جمل خاصة اى دون غيرها من الاسماء والمشتبات التي فيها ثانيا الاء كشيء جرمين وتمرئين وعبادتين
والقياس ان لا تحذف فيها ثانيا ليزم التباس ثنية المذكر بالمرث الا انه جاز حذف الاء في تشييد الاءات مثل ان
اى لان كل واحد من خصيين والاليين تلتزم بالآخرين ان واحد من الخصيين تلتزم بالآخر وكذا واحد من الاليين تلتزم
بالآخر كما انها شدة اتصالها شئ واحد فترى ان ذلك مترتبة المفرد ثانيا والثاني لا يقع في وسط المفرد وتيسر
انما حذف الاء في تشييدها لتلك الاء كما هو اصح من ان يكون كسبه في ذكره كل البصريين واعلم انه اذا اريد اضافة شئ الى شئ اى الى
صغير من شئ مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه وذكر شئ ليكمل اعادة الحكم الا ان في كل شئ ذكر كان او مضافا
او مضافا او مجزوا يبرهن الاول اى عن المشتق الاول المضاف لثاني المضاف اليه لفظ الجمع او المفرد ايضا لا بالمشي اى لانه
والجواب لا وجوب ان يكون ثانيا في حقه صفت فلو كان اى قبلها فاقطعوا ايدها اى يدها وذلك شبيه الى هذا الحكم المذكور
انما يبرهن لفظ الجمع او المفرد لا لفظ الشئ عند تلك الاضافة كراهية اجتماع تشييد كونها عامتين فيما نأكد الاتصال لفظا ومعنى
باللفظ ثانيا لاضافته وانما معنى فلان معنى المضاف جرد المضاف اليه لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد لتناسبه بالتشبيه في انه
ضم الى آخره حتى قال البعض الاصوليين ان المشتق جمع واذا كان المضاف اليه كالمشتق يكون الافراد هو الاول نحو قوله تعالى على لسان
داود وعيسى ابن مريم وقال ابو مالك في بعض مصنفاته لوجوب الافراد مثل ذلك ثم لا نزع عن بيان المشتق شذوذا في بيان
المجموع فقال فصل المجرور اسم وكل ما يتصور في حقه خبره لا حاد حاد واحد هو المفرد وتولد من متعلق قبله لاول قوله متصوره قوله
متصرفه مفرد معنى الجماد اسم وكل ارادة قصد خبره وتولد من غير كونها كذا لفظا كذا لفظا رجل وكما ان المجموع او تقديره انك
على وزن امر حيث اقبلت الضمة في الجمع عارضة مثل الضمة في اسد وفي الواحد اصلية مثل الكثرة في حمار ثم تولد
على اتحاد مقصودة احترز به عن اسم الجنس نحو مثل وتم له لاتها على احاد غير مقصودة اذ المقصود بها هو الجنس وضما
والاحاد اريدت به باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها وقوله مجرد مفردة احترز به عن اسم الجمع كما فرغ

[illegible]

الجمع فيها اجاب عنه بقوله داما فلو لم يكن كسر النون جمع سنه وارضون لفتح الراء وقد جاءوا بها جميع ارض
 سكوتها وتكون جمع ثبته لجماعة الناس وتكون جمع قله هي عودان ليلب بها الصبيان فتأذن وحين
 احد هما انه لا يحدث نوبتها بالاضافة نحو دعاني بن محمد فان سنه دما فيها ظاهر فلي هذا يعني ان يؤخر بيان السنه
 عن بيان حذف النون كما اخره صاحب الكافية وبهذا علم انه لا يتجوز ان يحذف النون في بيان السنه ودون يقدم على بيان
 حذف النون لانه تعلق بحذف النون ثم اعلم ان كتاب هذا السنه وفي نحو سنين وارضين لجمع النقصان الواقع
 في واحد وهو حذف الآخر كما في المقدرة في ارض لانها في الاصل ارضه ويدل على تفسيره على ارضه وكما علم
 سنه فانها في المقدرة سنه فحذف التاء واللام جميعا بالراء والنون جبراما كان لمن النقص حذف التاء
 واللام واما نحو العاطلين فمن باب التثنية حيث غلب الفعل على فاعله لانهم اشرف المجردين فجمع لهم هذا الجمع ونحو قوله
 ورايتهم في اساجدين بادل بجماعة لاصد فعل بعقلا ومن الكوكب وهو السجود اجريت مجرى العقلا فجمع لهم هذا الجمع والكان
 نشر طبعه هذا الجمع اشتباها احد ان يكون مذكرا عاقلا لما ذكرنا وانما في ان يكون بئرا فانث مثل علامه فانه لا يجمع بالراء
 والنون لانه يجمع بذلك اما ان يجمع بالياء او بغيرها فان جميع بالياء لزم اجتماع صيغة جمع المذكور وما دنا فيث وهو مسكون
 وان يجمع بغير الاء لغات النقص وهو المباعدة ولزم اشتباها جميع فافيه لانا يجمع بالاء فافيه كلام والبقا في من الشرط
 السنه ما استرا الى بقوله ويجب ان لا يكون ابي ذلك الاسم الذي كان صفة واريه جميع هذا الجمع على صيغة افضل الاء
 مونه على صيغة فعلا وكما هو حرر فانه لا يقع احد من التحصيل الفرق بين افضل هذا وبين افضل التفضيل حيث يحكي لافضل التفضيل هذا الجمع
 كما يفضلون وانما يكسر الاصلان منى النصف في افضل التفضيل كامل ولا يتحقق ذلك بجمع جمعا حيث يحكي جمعه بالراء والنون
 نحو اجمعون لان جمعه بالراء والنون على غير القياس ولا يكون فعلا الذي هو نشر فلي كسر ان كسرى فانه لا يقع
 كسر النون فاقاب من فعلا هذا بين فعلا فعلا حيث يصح جمعه هذا الجمع كذا فون ولا يكون فعلا كما شامعني مفكول
 كجريح فانه لا يقع رجال جريحون اذ كان محسنى المفعول لان الذكر في مستوى مع الموش فانه يجمع مذكرا بالراء والنون
 بجمع موشه بالالف والتاء ورجع الى الاستعمال المقصود ولا يكون فعلا كما شامعني فاعل كصير يصب صابر فانه لا يقع رجال
 صابرون لما قلنا في جريح ويجب حذف فونه اي نون جمع المذكور الصحيح بالاضافة نحو مسلمون فان اصله مسلمون ولما اشبهت
 الى صير حذف النون فصار مسلمون فحذف عطف على قوله مذكور وهو اي جمع الموش الصحيح تا اي جمع الحن ياخره اي
 ياخر مذكور الت واما نحو سلمات في جميع مسلمة ونهات في جميع منه وريم هذا غير اولى العلم والكان مذكرا نحو الكواكب الطالعات

وتعلمت كعلمته في جميع علومه وجميعا الصحيح اصله جمان ثم سقطت النون باضافة الى الصحيح وهو مقطوع على قوله وفعلته يعني
 ان يتبع القلة هذه الامثلة الارضية وكلما نزع جميع الصحيح المذكور الموت وزاد الفراء انما كاكلمه جميع اكل وزاد بعضهم
 انما كاكلمه فابى جميع صديق بدون اللام يعني ان هذه الانية الارضية وجميع الصحيح جميع اى تطلق على المنشرة وعلى ما توتها اذا استعملت
 بدون لام التعريف واما اذا استعملت مع لام التعريف فكلها ليس لك الا لاسم في الموت اللام مطلقا جميعا كان او مفردا
 هو الاستغراق والاصحاح الى هذا القيد انما هو ثابت في جميع القلة والكثرة جميعا وكذا قال بعض المصنفين في تعريف جميع
 القلة هو ما غلب استعماله في المنشرة وما دونها وفي تعريف جميع الكثرة هو ما غلب استعماله في المنشرة والعشرة والعشرة
 لم يذكره القيد في جميع الكثرة الكفاية يذكره في جميع القلة وما بينهما جميع الكثرة وهو ما ابي جميع يطلق بطريق الحقيقة على ما توت
 الى ما لا ينهية رابته اى ان يتبع جميع الكثرة ما عد استه المذكورة الكثرة لجميع القلة من الانية الارضية وجميع الصحيح
 واذا لم يوجد للاسم الابنا جميع القلة كما رجل في الرجل ادبنا جميع الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بينهما
 وقد سيجر واحد هما موضع الآخر مع وجود ذلك الآخر لكنه كقولنا في ثمة فربما وجود اقوالهم اخذني في قسم الآخر للاسم
 باعتبار كونه متعلقا بالفعل او غير متعلق به وانما اخر هذا التقسيم من غيره من التقاسيم يكون ذكر الاسماء المتعلقة بالفعل مقترنا
 بذكر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل انما منها ما ذكره في الكتاب ومنها ما لم يذكره فيه كالنظف والالة ولما كان المراد
 بالاسماء المتعلقة بالفعل ههنا ما كان عاملا منها دلالاتها على معنى الافعال اجابا بان ذكره ولم يذكره نظف والالة لانها لا يميلان
 فقال فصل المصدر قد مر على سائر متعلقات الفعل لكونه اصلا في الاشتقاق على راي البصريين او لكونه مظنة لاصانته
 لكان الافعال فيه تحركات سائر متعلقات الفعل لانها تقسم على فاعلها اسم يدل على الحدث فقط انما ادورج الاسم لان
 المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى والحدث هو المعنى دون اللفظ وانما لم يقيد الحدث بجريانه على
 الفعل كما تية به غيره حيث قال المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل لان القيد بجريانه على الفعل يخرج المصدر الذى لا يجر
 لها من لفظها مثل ويحك وويلك عن الحدث فالمخرج تركه لم يدخل فيه تلك المصادر وقد بحث لان تركه يدخل اسماء المصادر
 فيه نحو الرضوء والنسل لانها يدلان على الحدث اقيم فلو قيد بجريانه على الفعل لخرجت عنه فلم يكن تعريف المصدر للمصدر
 ما نفا وتريف غيره فاعلموا قوله فقط تية به على الاقتران عن المشتقات فثبت منه اى من المصدر الافعال كالنظف والنصر
 مثلا وكذا اشتق من المصدر متعلقات الافعال لانه اذا كان اصلا لافعال يكون متعلقا بها ايضا واقوالهم في هذه اذا
 اية البصريين من ان الافعال في الاشتقاق هو المصدر واعرض عما ذهب الكوفيون حيث زعموا ان الفعل اصل تية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الا زينة ليستى الاضنى والحال والاستقبال لان اسم الفاعل محمى بحمى الفعل مطلقا من حيث انها موصولة واسمها
 ان ترسل الفعل الا انه عدل الى الاسم كراهية فاعلم على الفعل وهو انفع بما يتكسب اليك الى نحو زيد ان الضارب ابو عمرو
 الا ان اوقد او اس سأل اسم الفاعل المرفوع باللام الذى جميع الازمنة فيه مشدود ثم لا يفرغ من بيان اسم الفاعل مشدود
 بيان اسم المفعول فقال فصل اسم المفعول اسم من اقتر به عالم كمن شتقا فانه لا يسمى اسم مفعول من فعل شتقا اما قال
 ولم يقل من مصدر من ان الصفات كلها مشتقة لا من فعل اسم الفاعل وانما قيد الفعل بكونه متديا اقترارا من فعل لا من
 اسم المفعول لا يشترط ان يكون متعلق بقوله شتق والغيرية راجع الى الاسم وقوله على من وقع عليه الفعل خرج به الفاعل والصفة
 المشبهة واسم التفضيل الذى صيغة تفضيل الفاعل وخرج عنه اسم التفضيل الذى صيغة المفعول نحو اشهر واحد واهل
 بقية الحيتية اى من حيث انه وقع عليه الفعل مجازات اشهر واهل فانه ليس بهند الحيتية بل من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل
 على الغير وكذا انه وقع في هذا الترتيب اسما للمفعول الذى من صفات غير الفعل نحو ان القوم اس مغرب تبعا على سبل التلبيس
 والانه من موصوفة للفعل ولا يدخل فيه ذلك صيغة صيغة اى صيغة اسم المفعول اعلم انه من مجرد التلبيس الاضافة من راجع
 قطعته اذا اصل من الثلاثى المجرى على وزن المفعول اى واقعة غالبا على وزن مفعول به سى ايضا لا مردا فانه غالبا لان صيغته
 تجرى على وزن فعل نحو قيل جريح وهذا مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل لانها بمعنى مقبول وجوزع والصفة المشبهة مشتقة من
 فعل لمن قام به الفعل فلا بد من ذلك ان صيغة مشبهة لا اسم مفعول لفظا اى من حيث اللفظ كقوله او قد كقول ومرى
 فان اصلها مقبول ومرسوم على وزن مفعول والقياس ان يكون صيغة اسم المفعول من الثلاثى المجرى على وزن مفعول
 ليصير على وزن المضارع المجهول لكن غير ما يزياده الواو فلا تقيس الرباعى بالهزرة وضم ما قبلها للمناسبة وفتح الميم
 بسا دل فعل الواو دون الرباعى لا دلوتيه بها فقله فيكون على وزن المضارع تقدير ادم من غير اى صيغة من غير مجرد الثلاثى
 كما سمى الفاعل اى صيغة اسم الفاعل منه اى من غير مجرد الثلاثى فيفتح ما قبل الآخر للفرق بينه وبين اسم الفاعل ولما قلنا
 المضارع الذى يعمل عليه اى المضارع المجهول ثم ذلك الما لفظا كحل وسخرج او تقدير انكار فان اصله غير مفتوح
 ايا ويعلل اى اسم المفعول عمل فعله المجهول بالشرائط المذكورة فى اسم الفاعل لعله من اشتراط كونه
 بمعنى الحال والاستقبال الا اذا كان موصوفا باللام واشترط كونه موصوفا على المشبهة او توصى الحال او الموصوف
 او الهزرة او حرف النفي وعدم كونه موصوفا او موصوفا لما قلنا فى اسم الفاعل وكذا اوجب الاضافة الى
 مفعول معنى ان كان بمعنى الاضنى انما يعمل اسم المفعول بتلك الشرائط لان عملات الفعل المجهول فى احياء الى باحاث

اللاحقة عليها ليست بمطلوبة انما كانت لاختلاف اسم الفاعل على ما علم ان زيادة على الصفة المشبهة على فعلها فانها متبعية
 المشبهة بالمفعول دون فعلها وسألتها اي مسائل الصفة وانما هو يسمى كل قسم منها مسئلة لانه مسائل من حركه وحسب
 عنه ثمانية عشر قسمًا وانما كانت كذلك لان الصفة اي لغة اشبهت باللام اي تليق باللام الترتيبية نحو الحسن
 او مجرود عنها اي عن اللام نحو حسن ومحمول كل منهما اي من الصيغ المذكورة بالاختلاف اي باللام نحو الحسن او صفات
 نحو وجهه او مجرود عنها اي عن اللام والاضافة نحو وجهه الاسمر. ستة اقسام لضرب الاثنين في الثلثة ومحمول
 كل منها الستة المذكورة امام نوع او صفية او مجرود قد يكون اي ما ذكر من الاقسام ثمانية عشر بقرب الثلاثة اقسام
 المحمول من حيث الاغراب في الثلثة الحاصلة بقرب جميع الصفة في اقسام المحمول الثلثة ثم تركه ذلك ثمانية عشر بقرب
 كان سألنا ليل كم كانت الاقسام فقال فذلك ثمانية عشر قسمًا وتقسيمها اي تقسيمها بالصفة المشبهة الثمانية عشر
 نحو جاري في زيد الحسن وجهه الصفة باللام والمحمول بالاضافة من نوعا ومضربا ومجرورًا ثلثة اي وندة ثلثة وكذلك
 اي مثل المثال المذكور في الاوجه الثلثة من الاعراب في المحمول نحو جاري في وجه الحسن الوجه الصفة والمحمول كلاً باللام
 والمحمول من نوعا ومضربا ومجرورًا كذلك الحسن وجه الصفة باللام والمحمول مجرود عن اللام والاضافة من نوعا
 ومضربا ومجرورًا وسن وجه الصفة مجرود عن اللام والمحمول بالرفع على الغاية او بالانصب على التشبيه بالمفعول او بالجر
 على الاضافة وحسن الوجه الصفة مجرود عن اللام والمحمول باللام من نوعا ومضربا ومجرورًا وحسن وجه بوجه الثلثة من الاعراب
 وهي اي مسائل الصفة المشبهة من حيث الاصلية والحسن والتقييد والاختلاف والاشباع خمسة اقسام قسم منها ستة
 نحو الحسن وجهه المشبهة باللام والمحمول مجرود صفات والحسن وجهه يكون الصفة باللام والمحمول مجرود مجرود عن اللام
 والاضافة وانما كان هذا القسم متصلاً بالاضافة غير مفيدة منها التخصيف مع ان الثاني في تخصيص اضافة المعرفة الى
 المكرة وبوجه ذلك وضع الاضافة وانما كانت لفظية لكنها جارية مجرى المنوية فكلاً لا يجوز اضافة المعرفة الى المكرة فيها كذا
 لا يجوز في التخصيف وتسميها ثلثون وجهه يكون الصفة مجرود عن اللام والمحمول مجرود صفات والمحمول مجرود عن اللام
 من الاضافة تسميها اربعة اشياء الى الفقه وقال بعضهم انه جائز ومنوا سلمهم اضافة اشياء الى الفقه كمن
 الوجه هو الصحيح وعليه الاكثر والباقي من الثمانية عشر بعد اربعة سائلين منها او كنت على حسب الاختلاف
 ثمانية اقسام قسم منها الحسن ثلثون من فيها اي في الصفة المشبهة ضمير واحد كحصول المقصود وهو الربط بالموصوف
 لفظ مع قوله لا اعتبار وخير الكلام ما قل ودل وتسميها حسن ان كان في ضمير ان كحصول المقصود وانما حسن

معروفه الزمان عليه قد قسم منها مبيع ان لم يكن فيه تفسير لم يحصل المعقوف وهو الربيع بالموصوف لفظا ولما لم يكن وجود
 التفسير فصار في الصفة كغيره في العمول است الحاجة الى مخاطبة كناية فيهم بها وجود الصفة وعدمه فيها فاستار اليها
 لعمد والمخاطبة اي القاعدة في الصفة المشبهة المكنتى رقت بها اي بالصفة معمولها فلا ضمير في الصفة المشبهة
 ولا يلزم منه والفاعل هو متعصب لفاعل واحد ونفي نصبت او جرت بها بمعمولها فيها اي في الصفة ضمير الموصوف لا ضمير
 الصفة الى الفاعل ثم لا فرغ من بيان الصفة المشبهة حتى بيان اسم التفضيل فقال **فصل اسم التفضيل**
 اسم مشتق من فعل في استمرارها لم يكن متعاقبا انه لا يسمى تفضيلا ليدل على الموصوف بزيادة على غيره اي على غير ذلك الموصوف
 وانما قال ليدل على الموصوف والمفعول على من قام به او على من يتناول نوعي اسم التفضيل اسمي ما كان صيغة تفضيل الفاعل وما كان
 صيغة تفضيل المفعول نحو ضرب واشهر فان الاول تفضيل الفاعل والثاني تفضيل المفعول ثم اقرز به من اسما الزمان
 واللكون والآن لا نهنا لا تدل على الموصوف وتقبل بزيادة على غيره من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست
 بموصوف بزيادة على غيره او معنى الزيادة على الغير بزيادة على غيره في ذلك الفعل الذي هو مشتق منه فلا يرد ونحو زائد كما على حيث لم يسم
 في زيادة على الغير الذي هو مشتق من اذ لم يرد الزيادة الكمال في امر اخر واما نحو راب وضروب من اسما الفاعل على الموصوف
 المبانيه وان دلت على الزيادة فلا يدل في الحد لانه لم يقيده فيها الزيادة على الغير ثم قوله بزيادة ااصل الموصوف اي ليدل
 على ما دونت بزيادة على غيره في ذلك الفعل او مبني مع ذلك الموصوف ومخوف اي على امر موصوف في ذلك الفعل مع
 زيادة على غيره في المبالغة فلا فعل له كاحد الاشياء او العبرين اي اكهما يعني اكثرهما وابل اكل من خفيف الخاتم اي الاكتم
 باحوال الابل في اذ الابل اسم التفضيل والتخفيف على صيغة التفسير اسم رجل حسن الدراية في رعي الابل وتربيتها
 ليعلم ان يكون في غاية الحسن ونهاية الامتياز في رعي الابل من صيف الخاتم وصيغة اي صيغة اسم التفضيل واقعة على
 وزن الفعل فلهذا كره على وزن فعل في قوله ويدخل في غير وشعر لان اصلها اخير وشعر ولا يتجى اي اسم التفضيل الذي كان
 الجود فلا يبين من الرباعي نحو حرج وحرج وعن غيره انما في نحو اخرج وذلك لاستعماله في الفعل منها لانه لو حقت لاختل لفظا
 ومعنى اما لفظا فانهم واما معناه لانه لا يخرج من استخرجوا فيهم انه كثير المخرج او كثير الاستخراج ولو لم يفتقد لاز وا على
 بناء الفعل واما ما جاء من فعل غير الثلاثي فيخرجون كما عظامهم اليه والديهم واولادهم للمصروف اي اعطاهم واليها ومن زيد اي شبه
 اكثر ما عنه هذه المكان انظر من غيره اي اشبه انصارا من الفقر وهو الموضع الذي لا ياتيه ولا كلامه وهذا الكلام انظر اي شبه
 اختار الانس من ابن الخياط اي اشبه انسا سادهم اسم رجل لم يجده مرة عمره قوة يوم وليلة وكان ابوه راجدا

واحداه مودين بالافلاس فتد اليفلاس عليه ومن سيرة التبريد بانه مما فيه على افضل مطلقا اذ ليس فيه
 الا حذف احدى التبرين وهو جائز كما في حكم مصلح الحكم ومن المبرد والافش جاز بانه الا من شئنا من غير المبرد
 التحلية حصة اخرى للشكافي واخره لقبول ليس بلون عن مثل احمد واستمر لقبول ولا عيب عن خواصه واعمر لان من اللون ولا عيب
 يعني افضل الصفة تلو معنى منها افضل التفضيل لا التباس احدهما بالآخر الا ترى انك اذ قلت هو احمد لم يدرك ان المراد منه ذو حمرة اخرى
 زائدة في الحمرة لا يقيم كمن ان يدعى هذا التباس لان فعل التفضيل يجب ان يكون مستقلا لا لام والاضافة اذن من قبل
 الصفة لا يكون مستقلا باحداهما انما تفسر التباس لانما نقلت من فعل التفضيل وايضا يقيم زيد الاقول كما يقيم زيد
 في جملة الالتياس ثم المراد بالعبء هو العيب الظاهر فلا يرد وخواجه بل بالمدحان الجبل والبلا من العيوب الباطنة ولا يلزم
 من ذلك وجوب ان معنى افضل التفضيل عيب باطن بل يجوز ذلك فلا شك في مثل الحق فان من العيب الباطن من انما يعني
 منه احسن للتفضيل وكان ينبغي ان يقول ليس بلون ولا عيب ولا جمل لانه لا ينبغي من المصالح كون الحجابين غير متصلين
 المصالح للتفضل بل للصفة قال الكوفيين يحكي من البياض والسواد الذين هما اصل اللوان وقال غيرهم بما جازهم من انما
 قد صلى الله عليه وسلم في حق الكوفيين ابيض من اللبن نحو زيد افضل الناس فان افضل يعني من النكاح في المجرى ليس
 بلون ولا عيب بل هو افضل فالتفضل اصل واحد على غيره زائدة على النكاح في المجرى الذي ليس بلون ولا عيب
 كما عيب بالمكان رباعيا مجردا او زيدا فيه او نكاحا زيدا فيه او كان ذلك الفعل النكاح في المجرى لانا اوجبا يجب ان يعني افضل
 من النكاح في يدل على بانه اوشدة اكثر من غيره اي بعد افضل مصدر ذلك الفعل الذي مقصده معنى التفضيل حال كونه
 مضمويا على التمييز اذ بانه مقصود على وجه ممكن كما نقول هو اشد استخجا مثل نكاح المجرى وقوى حمرة مثل نكاح وانما
 عوجا مثل التمييز وقياسه اي قياس اسم التفضيل ان يكون الفاعل تفضيله لا التفضيل المفعول كما مر من الاشد وذلك
 لان التفضيل ملحق بانه في الفعل بالزيادة والقصان وهو الفاعل ولانه لو لم يكن كحل منها لزم الالتياس ولو رجع المفعول ليعني
 اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامور ليعقل اللازم واعلم ان اسم التفضيل كالتحجيج التفضيل الفاعل قياسه كذا في قياس
 التفضيل الصفة المشبهة نحو الحكم وحسن فكان الاولى على المصنف رحمه الله ان يقول قياسه ان يكون للفاعل والصفة المشبهة
 الا انهم كلامه محمول على حذف الموصوفات اي قياسه ان يكون للفاعل والصفة المشبهة وقدر اي اسم التفضيل على
 غير القياس للمفعول اي لتفضيله قليلا اي زائدا قليلا او جريا قليلا او غاذا اي اكثر منه ذرية او اشغل اي اكثر منه ذرية او مشبه
 اي اكثر منه ذرية واستعمال اي استعمال اسم التفضيل في كلام العرب واقع على ثمة اوجه الجمل والمجرد خبر لقول واستعمال

[illegible]

والزبدان والاشقان والزبدون والاشقون وفي الثالث اى فى اسم التفضيل المستعمل من يجب كون اسم التفضيل
مفردا وان كان الموصوف الموصوف مشى او مجموعا ذكر ايا كانا كان الموصوف موصوفا ابتداء فى احوال الموصوف كلها كما اشعرنا
اليه وانما وجب كون مفرد لان من التفضيلة بمنزلة الجوز من اسم التفضيل كونهما هى الفارقة بين الفعل التفضيل والفعل الضعيف
من تمام الكلمة فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها به فى وسط الكلمة وتكون علامة التثنية والجمع والثانيات مختص
بآخر الكلمة ووزن وسطها فلنلاحظ علامة التثنية والجمع والثانيات لزم فمهما يما يهونى وسط الكلمة وهو مسكونه وان الفعل التفضيل
مشتابه للفعل التجب فى الوزن وفى انه لم يبين الاما بين منه فلا تميز لفظا ايضا ثم تميز الزيدان وزيد و هذان والزبدان
افضل من عمرو على اوجه التثنية اى المذكورة بحسب استعمال اسم التفضيل باحد الضميرين اى فى اسم التفضيل الفاعل وهو
اى اسم التفضيل يعمل فى ذلك المصغر الذى هو فاعل ولا يعمل اى اسم التفضيل فى اسم المصغر اصلا اى فاعلا كانت ذلك
الاسم المظهر او مفعولا به كما لا يعمل فى المفعول المصغر فاعل اى اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول مظهر كان او مفعولا
لكن بدو اسطر حرف الجر ويصل فى الفاعل المصغر لا شرط لان العمل فى المصغر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل
فى الفاعل المظهر شبهه او اشار اليه فاما المبتدئ لان العمل فى المظهر قوى فاحتج الى التمسك ونهني ان يراودا بالمظهر
فى قوله ولا يعمل فى مظهره من اللغوى وهو الملقوظ اى لا يعمل فى مفعولا اصلا اى مظهر كان او مفعولا يراودا لا يعمل اسم
التفضيل فى مظهر غير ما استثنى فى المتن لان الصفات انما تعمل مبتدأ الفعل كاسمى الفاعل والمفعول او مبتدأ به ما يشابه
الفعل كما عرفت المشبهة على ما مر واسم التفضيل بخلاف الفعل من حيث الزيادة فيه والفعل عارى عنها وكذا يحتاج اسم الفاعل
لانه مبتدئ ولا يحسن انما هو اصل استعماله اى اصل من فلا يعمل فى مفعولا اصلا لانى الفاعل مظهر ولا فى المفعول بدو اسطر حرف الجر
وهذا مظهر كان او مفعولا به اسم لان قولنا لا فى صورة الاستثناء فمما لا يعمل فى الفاعل المظهر لانه بصير معنى الفعل ضمير
الا انه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه الفعل التجب فى الزنة واختصاصه بحقيقة فى المثال الجرد ما ليس لمكون
ولا عيب فلا يعمل هذا الشب الضعيف يعمل فى معمولات الضعيف وهو الفاعل المصغر المستكن والظرف والحال والمتميز والمفعول
بدو اسطر حرف الجر لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف فيه ما يكفيه كقوله من الفعل والحال والمفعول به بالواسطة
لمحققان بالظرف فكل من معمولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل الفاعل فى المفعول مسود والمفعول له لان العامل الضعيف
يتقوى على العمل بدو اسطر حرف الجر لفظا كفى المفعول او تقديره كفى فى المفعول له وقيل انما لا يعمل فى الفاعل المظهر لانه فى الاسم
نظير الفعل التجب فى الفعل من حيث ان كلاهما لا يعنى الا من التثنية والجمع والاسم لا يعنى الا من التثنية والجمع والاسم لا يعنى الا من التثنية والجمع

الخضر لعقد الرضعة في مرتبة الجود وهم المقربون وكله لا في مثل قولهم ما ريت رجلا أحسن في عتبة الكعبة مني
 فيمنه استثناء من قوله ولا يميل في مخرجات اسم التفضيل لا يميل في مخرجات الاستثناء في المقابلة جارية على الشيء بأن
 يكون صفة للغير أو مفعولا به في المعنى لسبب ذلك استثنى أي التعلق بمفضل باعتبار ذلك الشيء ومفضل عليه
 أي نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون ذلك التفضيل متفيا فاحسن في المثال المذكور جري في التفضيل على الشيء وهو جري
 حيث وقع صفة له وهو في المعنى صفة لمسبب أي التعلق به هو الكحل وهذه المبتلن مفضل ومفضل عليه أي الكحل أحسن من
 الكحل لكن بالمقاييس إذا كان مفضلا باعتبار ما جري عليه اسم التفضيل وهو جري حيث نفي كونه مفضلا باعتبار ما
 جري عليه إذا كان مفضلا عليه باعتبار ما جري عليه وهو كونه في عين تريح حيث نفي كون الكحل مفضلا عليه في عينه فالمعظم
 من هذا الكلام مرجع الكحل في عين زيد بن أبي تفضيل دخل عليه وهو قوله عليه السلام من أيام أحب إلى الله فيها
 الصوم عشرة ذي الحجة ثم ذكره في المثال فأنته وقوله رجلا مفعول ما ريت وقوله أحسن صفة قوله رجلا وهو عامل
 في الفاعل المعظم هو الكحل كما فسره بقوله فان الكحل فاعل لأحسن لأنه جار مجرى أحسن وهو الفعل الذي أحسن من
 محضه فيعمل مع في المظهر من الفعل أي في مسئلة الاستثناء بحث البحث في الأصل هو عبارة عن الجدل
 وهو تراض المتنازعين في الكلام معروض الحق وأغلب الظن والمعظم منه في مثل هذه المقام ما يتقدم شيئا من الكلام
 كما تقدم أنه بحث الفاعل وبما بحث المفعول إلى غير ذلك ولا شك في أنه متعلق على التعارض ثم البحث المتروك محلا
 الكلام أكثر من الكلام منها ما بين في بعض كتب النحويين في الكافية وهو أنه يجوز في هذا مسئلة أن يقع لجملة
 أخرى أخضر من الأولى مع كون معانيها واحدا هي ما ريت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد فاصفاه وتخلت للمفاتيح
 من مجرد من وهو اليلع إذ التدرج من كحل عين زيد لأن المعظم من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على
 العين والضم يجوز أن يقع معا عبارة تامة هي ما ريت كعين زيد أحسن فيها الكحل تقديم ذكر العين على اسم التفضيل
 من غير ذكر عين معها ثم ما ذكره من القسم الأول في الاسم وذكر أحكامه تسمية من العرب واليه في ما بين وفاته
 شتر في قسم الثاني في الفصل فقال القسم الثاني في الفصل أي الثالث في بيان الفعل وهو سبق
 تعريف أي تعريف الفعل وذكره بعض علماء في اللغة فلا حاجة إلى ذكر ما سبق منها وأما ما في أم الفصل فأنته
 فاضر ومعارض ولم يرد أن يخسر الفعل في اللفظ لأن الفعل لا يخلو من أن يكون اجاريا أو انشائيا فان كان
 الأول فلا يخلو ما انشأه على أوله أو المروءة الأريخ أولا فان لم يتأخر على أوله تهر الخاشي وان تأخر فهو

فهو المضارع والكان المشايخ فهو الاسم الاول على القسم الاول من تلك الالف التثنية الماضي قد مر على المضارع
لانه اصل المقتسم زمانه وهو الماضي قبل صرح لعل للماضي قبل راس وقوله على زمان شيتل صحيح لانما
ولما وصفه بقوله قبل زمان النجيرية خرج ماعده المحذوف بقوله قبل شرط مستقرونه صفة زمان اي دل على زمان حاصل
في زمان متعين زمان النجيرية اي الاخبار بالفعول ولا يضر لزوم وقوع الزمان في الزمان المكان المعلوم والخصوص الكلية
والعينية كما يقدّر وقت الظهور في يومه ثم اعلم ان المراد بالماللة انما هو بحسب الوضع للماضي شرط وانما لم يضر
لان دلالة على الماضي بواسطة شرط لا بالوضع ثم اشار الى بيان بعض خواص الماضي بعد بيان تعريفه بقوله
وهو اي الماضي مبني على الفتح لفظا او تقدير او علم معنى لان الاصل في الافعال البناء عدم ما يوجب الاعراب ولا يقتضي
للعامل منه وهو المثبتة في الماضي وعلى الحركة مع ان الاصل في البناء السكون المثبتة بالاسم في وفرة صفة
للكثرة نحو ررت برجل ضرب مكان ضارب وعلى الفتح لانها اتحت الحركات اول لانه ان السكون وانما لم يرب بهذه
لان اسم الفاعل لم يافت منه العمل بخلاف المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضا عن
العمل او لكثرة مثبته اسم الفاعل وبني الماضي على الحركة لفظا مثبته ان لم يكن مع اي مع الماضي ضمير مرفوع متحرك
بخلاف ما اذا كان مع ضمير منصوب متحرك نحو ضربه وتركبه في لم يميز بناء عما كان عليه وخطات ما اذا كان ضمير مرفوع
ساكن غير الواو نحو ضارخ فبني بناءه اليهم على ما كان عليه ولا يكون معه واو كضرب مثال الماضي اسمي على الفتح لفظا
ومثال الماضي المبني على الفتح تقدير الكرمي مع الضمير المرفوع المتحرك مبني على السكون كضربت نحو زعن لوالى ابراهيم
فيما هو كالكلية الواحدة لكون الفاعل كالجزء وعلى الضم اي وهو مبني على الضم مع الواو لفظا كضرب او تقدير كرم
لانه اذا مرافقة الواو مع الضم اذ الحرف من الضمة الى الواو اخذت من اخذتها اليها ولا فرغ عن القسم الاول للفعول
وهو الماضي بشرع في القسم الثاني في كونه المضارع فقال والثاني في اني القسم الثاني من تلك الالف التثنية المضارع
قد مر على لانه مأخوذ من المضارع والمأخوذ متأخر من الماضي وهو اي المضارع قبل شيب الاسم باحد حروف التثنية
اول اي بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التي يجمعها اثنان في اول المضارع لقصد المضارع او نقول انه مضارع في
اصل الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية فيجعل علما ويضربه عليه الاسمية فيه خلح في المحذوف لان المراد من وزن ان يكون احد الحروف
الاربعة التي يجمعها لفظ اثنان في اوله باعتبار الوضع وتخرج عنه نحو كرم وقيل ويتأخذ بالجواب الاول عن تخريره
وتشكره وتخريره زيادة جهدا لان كونها اصلية وانما اثرا تين على نايث لان تركيبة يناسب المقام لفظا وسنة

[illegible]

غير متصور بدون جزء التثنية فيكون منتقرا الى وجوده في الأصل والرباعي فرعاً منهم من قال انما ضمت حروف المضارع
 في الرباعي لثلاثة استتمار وتحت في غير كثره استتمار وتقال ان يقول لكان ضم حروف المضارعة في الرباعي قلته استتمار
 لوجب ضمها في الخماسي والسادسي لان استتمارها اقل من استتمار الرباعي فاذا ضمت في الرباعي فضمها فيهما يكون بطريق الاولى
 والجواب عن ان الخماسي والسادسي اقل من الرباعي كثره فيها بالنسبة الى هروفيه فلو ضم حروف المضارعة فيها لادى الى الحذف
 بين الفعلين فاعطى فيهما ما هو اقل من الحركات وهو الفتح وفتح نقل. فثبت ان كثره الحروف وانما اعربوه الى المضارع
 مع ان اصل الفعل اى الاصل في الفعل. سواء لانه لم يوجد في بعض الاعراب كما ذكرنا قبل وهو الفاعلية والمفعولية و
 الازمنة ولا يلزم العدل عن الاصل وهو التثنية التامة لمضارع اى التثنية اى المضارع الاسم مثبته تامة
 فيما عرفت انما من وجوه التثنية باسم الفاعل واصل الاسم الاعراب فيكون المضارع بموجبه وذلك اى اعراب
 المضارع اذ لم يتصل به اى المضارع فون ما كيد فثبته كانت او خفيقة ولا اى ولا متصل به فون الجمع المرتب لانه اذا
 اتصل به احدتها صار تانياً اماً بانه في الصورة الاولى فلا نه بدخل فون التاكيد بصيرتها بالماضي اذ هو الاصل في حقوق
 الضمائر المتحركة وليس باصل في حقوق الضمائر الساكنة ولها لم تغيرت ثبته في غير ان وفي غير يون وفي غير ياء واعرابه
 اى واعراب الفعل المضارع ثلثة اولى ايضا اى كاعراب الاسم رفع ونصب يتاك الاسم فيها جزم يخفى به مكان
 من الجز الذي يخفى بالاسم لانه يلزم من ثبته اعراب الفعل على اعراب الاسم نحو هو فيرفع في الرفع ولن فينصب في النصب
 ولم فينصب في الجزم ولا فرغ عن بيان تعريف المضارع والحكمة شرع في بيان اصناف اعرابه فقال فحصل في اصناف
 اعراب الفعل المضارع وهي اى ذلك الاصناف اربعة اصناف الاول اى النصف الاول من تلك ان يكون الرفع
 بالفتحة والنصب بالفتح والجرم بالسكون على حسب العوامل وتختص اى هذا النصف بالمعروف الصحيح غير النحاطية انما قال بالمعروف
 اختصاراً عن التثنية والفتح وفي ثبته بالفتح احتكر عن النقص نحو يد ويد ويدي ونحو الخاطبة من نحو تضرع تقول هو يد
 في الرفع والنصب لن فينصب وفي الجزم لم فينصب والثاني اى النصف الثاني منها ان يكون الرفع بغير النون
 والنصب والجرم بخيرها اى بخير النون وتختص اى هذا النصف بالتثنية ذكرنا ان اعرابها جميع المذكور
 ثانياً كان ومخاطبات المفرد النحاطية صحيحاً كان اى الواحدة منها او غير ه اى غير الصحيح تقول افضلا في الرفع ولن يفضلا
 ولن يفضلا ولن يفضلا في النصب لم يفضلا ولم يفضلا في الجزم وانما جعلت اعراب هذه الاثنته بالجرم لانها نسبتا بهما
 صورة الثنية والمجموع في الاسماء وسقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة في المفرد وما تحذف الحركة في المفرد

حال لزوم سقطه من بيننا وانما سقطت من بيننا في غير هذا المقام
 في يوم في الاول والثاني هي العنق ان كانت منها ان يكون الرفع بقدر القوة والعنق بالعنق واليوم من بين
 الدم ويقتضى ان في العنق بان تقصر اليالي والراوى في استراة عن انقص الالهي غير القسرية والجمع والخاصية في تقييد
 انقص فيسيرة العنق استراة اذا كان انقص واحد منها نقول هو يرمى ويترك واستشكال العنق على اياها
 والواو والى يرمى والى يرمى والعنق ولم يرم ولم يترك لانه اذا لم يوجد الجانم الحركة حدث ثبوت والرابع اى العنق
 الرابع منها ان يكون الرفع بقدر القوة والعنق بقدر القوة والخروج تحت الالام وتحت اى من العنق بان نقول
 في استراة على اياها والراوى غير تقييد وجه ومخاطبة في استراة من انقص الذى كان واحد منها نحو يرمى والى يرمى عدم
 قبول الالاف الحركة ولم يمس تحت الالام لعقدان الحركة ثم لا فرغ من بيان اوصاف اوزاب الفعل المضارع مشعر في
 ما تحصيل به اوزابه فقال **فصل** المرفوع اى للمضارع المرفوع ماضى منتهى وهو اى العامل المنتهى كونه اى كون
 المضارع مجردا من اوزاب الجانم اى من كل عامل نائب ومن كل عامل جانم وانما اقل المرفوع اكثر المرفوعين
 وذلك في جعل العامل حروف وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه من الالام نحو هو يرمى ويرمى ويرمى
 فان يرمى شد وان وقع من الالام لان الحكم في ابتداء الحكم في موضع الخبر يصلح ان يكون ابتداء الكلام بالاسم او بالفعل
 فاما ابتداء بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقوع الاسم ولا يشكك هذا
 بخبر كانه يرمى في خبره كونه مفراعا منه كونه اسما وان الالاف في الخبر كانه وان خبره الالاف في كانه وجب اليه استعمال
 كانه المضارع في الخبر واقعا يصلح للاسم باعتبار الالاف لا يقع موقوع الاسم مشترك بينه وبين الالاف
 لانما نقل هو معنى الالاف في خبره العامل وانما وقع به موقوع الاسم على قول البصريين لانه كانه كانه
 فاعلى سبب اوزاب الاسم واقوا وهو الرفع ولا فرغ من بيان عامل المضارع شروع في بيان عامل المضارع المنعرب
 فقال **فصل** المنعرب اى المضارع المنعرب ماضى منتهى اى منتهى امرت اى هو الالاف في هذا الباب يشابهها
 ان المتعرب والمنعرب ماضى منتهى ماضى منتهى وحمل عليها ابواب في العمل لانها لا تستقبل وتنتهي
 بخبر اذا لم يكن فيها فعل علم فظن ولكن هي تنصب مطلقا ومناه نفي التثنية وهي الالاف وقال سيبويه هي
 غير منتزعة من اصل وهو الالاف وقال الفراء اصلها الالاف فاما جازم الالاف فاما جازم الالاف فاما جازم الالاف
 والمنتزعة كقوله استعمال كانه في اى شئ وملاذنى على الماوى كانه سببه ما عليها لالاف ونقل انها ماضى

بعد ادراكه ان كان المصنف عليه اسما لك غيب بتقدير ما بعد ما حوت الصف اذا كان المعطوف عليه
 اسما فقال وبمعروف الصف كان المصوب وانما وجب تقدير ان بعد حتى ولام لمجرد لانها من الحروف الجارة
 فثبت دخولها على الفعل الا ان يحل مصدره بتقدير ان المصدرية فيكون في ما يدل الاسم فيصح دخولها عليه وبعد الفاء
 والواو لانها عاطفتان وامتان بعد شياء التي هي انشاء وهي الامر والهي والاسم والاسم في استعماله والتمني والامتنان والتمني
 وهو وان لم يكن انشاء الا انه محمول على التمني لانها من التماس في الدلالة على عدم فيكون انشاء كما وقد امتنع
 القبار على الانشاء فان قالوا انشاء بالاشتغال على اسم جعل الاختيار مصدرا باضمار ان يكون محط المفرد على المفرد فيكون
 التمني في السلم تسليم شيئا ليكن ذلك سلام فلا شك من انشاء وبعد لانها بمعنى الى الجارة فاخذت حكم الحروف الجارة
 وبمعنى الى ان على حسب الامكان فكانت في حكمها من حيث لازم المفرد بعدها ويجوز اظهار ان مع لام كسرة وكذا مع
 اللحق بها وبعد اللام الزائدة نحو املت ان ادخل الخجة اي الى ادخل الخجة ونظير اللام الزائدة لان تقدم ومع واد العطف
 بنسب حرف العطف نحو قوله تعالى انما يحجز انما يحجز انما يحجز انما يحجز انما يحجز انما يحجز انما يحجز انما يحجز
 تدخل على الاسماء الصريحة نحو جئت لعمرك وغروركم لعمرك لعمرك لعمرك لان دون متبوعه ونحو اجني شتمت
 وغر بفتح ص ان تدخل على الفعل مع ان لا بتقدير لام هذه لا يحجز اظهار ان مع لام للمجد لا خصاصا بخير كان المثل
 او كان فعلا ولا مع الفاء التي السببية والوارد الى المحبة الواقعية في جواب الاشياء المستدلة بالمراد التي بمعنى
 الى لانها ما انتفت غيبا بل هي متعينة على معنى السببية والمحبة والاشياء ما رت كواصل الغيب فلم يغير انما حسب
 يند ما وجب اظهار ان مع لام كي اذا اقلعت بلا واقعية اي اذا كان قبل اللام كي تحرزا من اللام نحو قوله تعالى قل
 يعلم اهل الكتاب واعلم ان الواقعة بعد العلم فبعد العلم منها باذا لم يكن بمعنى الفطن كاذب اليقين مشهور بان العلم
 جاء بمعنى الفطن والشهادة لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح فيه بدل ما يدل على اليقين
 سواء كان لفظ العلم اذ يفره من الردية والوجدان واليقين واليقين والتحقيق او لا كانت او الظهور او الشهادة
 او الفطن الى غير ذلك ليست هي اي ان الواقعة بعد العلم كلمة ان التعددية الناصبة للفعل اي للفعل المضارع
 وقوله هي تأكيد لتفسير ليست وانما هي الخفة من ان المتقابلة لماية العلم وما هو مبناه لا تتعارض اجتماع الناصبة العلم
 لكون الناصبة لمرادها والحق الدالين على ان بعد ما غير معلوم التحقيق كون العلم والام على ان ما بعد معلوم التحقيق ثم تبينه
 هذه للحشر اي هي الخفة لا غير وقوله من المتقابلة متعلق بالاخذ اي الخفة المأخوذة من المتقابلة واعلم انه يجب قبل ان عن الفعل

عن الفلزات اما باليمن فتحوطت ان يستقوم قال اصد قال علم ان سيكون عليكم مرضى او يهلك عليكم ان يكون عليهم بعد غر
قره تعالى ليلم ان قد انبوا بجوت فتحوطت ان لم تقوم وان لا تقوم عوضا عما زال عنها من خدود احدى فريستها واما
بعضها فالتان فرقا بينهما وبين ان المصدرية اول الامر لان المصدرية لا يفضل بينهما وبين فليكن شي من الجود المذكورة
لكونهما من الفعل بتاويل المصدرية في تلك الفصيل بينهما وبين ما يورث فيها الضعف فادست فتحوطت ان يخرج بالرفق بالفصل
كما نقل عن المبرور والرافعة بالنصب على انه مسطرة على الرافعة السابقة او بالرفق على انه مبدأ اى وان الرافعة بعد الفيزر وما
بمناه كالحسابات وكما علم الماويل بالفصل جازية اى في لفظ ان نه اوفى في القسم من ان التهان احد هما انصب
بها اى بان نه الفعل على ان تحلبها مصدرية وان في ان تحلبها كالرافعة بعد العلم في كونها مخففة من التفتة نثر في الفعل تحو
ان يستقوم بالنصب على انه مصدرية ناصبة لامكان المحب بين ولايتها وبالرفق على انه مخففة من التفتة تحو اى كونها بمعنى علمت
ثم اعلم ان ان الرافعة بعد غير العلم والفن من الرجاء والطبع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب ونحو مصدرية
لا مخففة من التفتة تحو جرت ان تقول علمت ان تقدر خشيت ان ترجع ولا فرغ عن بيان عامل المضارع المضروب
في بيان عامل المضارع المخزوم فقال **فصل** المخزوم اى المضارع المخزوم عامله لم ولما ولام الامر اضافت اللام لانها
نكرة حاله لاضافة ولا يستعمل في معنى النهى لم يضيف لانها علمت نفسها فلا تقبل الاضافة واخرجه عما يستعمل في
معنى النهى وما لم يستعمل في شيء نحو لا اتسمي ونه الكلمات الاربعة تجزم فلا واحدا با حاته والافقة متعددا محررها با
فيقتل لا تضره وتقتل وكلهم المجازات اى الكلمة الدالة على كون الحجة ان يخرجا الحجة للاولى سببا لها ليس ككلمات الشوط
والجزاء ولما كان يصحها من الاسماء ويصحها من الحروف والكلمتين والماضي تحترم الفعليين والمراد منها بعضها فان قيل ما اذا ابرز
اليهم من كل المجازات مع ان الجزم بها شاذ لم يحجب في كلامهم على وجه الاطراء اى اى كل المجازات ان ومما واذا وما يستعمل
واين ومتى وولم ومن اى وانى وان القدرة بالرفق صفة لان نحو لم يضر ولم يضر ولا يضر وان تضر وان تضر اى
اى المتبني الى اخره مثال لما ذكرنا من كل المجازات ثم لا فرغ عن ذكر او المخزوم فتشبهها بشرع في بيان ما بينها فقال ولهم
ان لم تقلب المضارع ماضيا متفيا صفة تراض اى حال كون المضارع متفيا نحو يضر زيد مناه ماضيا بالكان
لفظه مضارعا ولا كذلك اى مثل لم في قلب المضارع ماضيا متفيا ثم اشار الى ما يخص لما ابد استمر كما في ذكره قوله لا
ان فيها اى في لما دون لم توابعه اى في معنى بها فليقترب مترق غالبا لقول لمن مترق ركوب الامير لا يركب قد يستعمل
في غير المترق ايضا نحو زيد ولا يفقه الدم ودوما قبله اى استمرار او اقبله اى استمرار الفصل الذي يعنى بها

في الشرط اذا كان الجزاء ماضيا فقط وهذا ضيق الوجه في الشرطية لم يأت في الكتاب الكريم وقيل لا يحكي الا في
 ضرورة الشرط لان في صورة السببية المستقبل لا يصح ان ياتي في الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم
 التاثير في القريب بعيد وفي بحث لان الحرف ياتي في محل قابل للتاثير والحال بعيدا ولا ياتي في محل غير قابل للتاثير
 والحال قريبا ولا شك ان القريب منها غير قابل للتاثير لانه مستقبل في المستقبل فيحصل الحاصل والبعيد قابل
 للتاثير لانه ماض بخلافه فينتج ان الشرطية في الشرطية ووجهه وهو ان الجزاء ماضيا وكان الجزاء ماضيا جاز في الجزاء
 لانه الشرط ولو جاز ان الجزاء والمرتبة اما بحسب نرم وهو الاضيق فلكونه قابلا
 واما المرتبة فلانه لا يطلب الجزاء في الشرط لكونه ماضيا بطل في الجزاء اليهم تعاد بخلاف جسي الكوكب بالجزء واما المرتبة
 ثم لا يفرع عن صور جزم الجزاء وعدم الجزاء انه شرع في بيان دخول الفاد فيه وعدمه فقال واعلم انه اي ان اذا كان
 الجزاء ماضيا لفظا او معنى بخلافه لم يغير في الجزاء والجزء ووجهه ماضيا اي كائنا بغير قد سترت فائدة التفسير
 لم يجر الفاد فيه اي دخول الفاد في الجزاء لانه شرط في الماضي حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة
 الى التفسير بخلافه ان كرتي كرتك قال الله تعالى ومن ذلك كان منا والكان اي الجزاء ماضيا جاز في الجزاء الوجهان
 يغير الجزاء بلام الامر بغير العاد والتعني فانها مستقبلان تحتها قبل دخول ان فلا ياتي لها ايها او متفيا بل ياتيها
 عما اذا كان متفيا بلام فانه متدريج في الماضي معنى او بلا ومن حيث يجب فيه الفاد كاسياني في المتن جاز في الجزاء الوجهان
 الايمان بالفاد وتركها لان حرف الشرط غير مؤثرة في تغير معناه لكانت مؤثرة في الماضي فتؤثر بالفاد ومؤثرة في
 تفسير المعنى حيث خصه بمعنى الاستقبال فيترك الفاد لوجود تايثير حرف الشرط من وجه وان لم يكن التاثير قويا واعلم
 انه ولو قال والكان ماضيا متفيا بغير كسين والسموت لكان اولي لان الجزاء اذا كان ماضيا باسناد السموت
 لم يجر فيه ترك الفاد كقول تعالى وان تاسرتم فستضع لافخرى بخلافه في الضرب في المضارع المشب بترك الفاد
 او تاسر بركب بايمان الفاد وان شئتم لا اضرب في المضارع المعنى بلا ترك الفاد او تاسر بركب بايمانها
 وان لم يكن الجزاء احد القسمين المذكورين وهما الماضي بغير قد والمضارع المشب او المعنى بلا تايثير الفاد في الجزاء وذلك
 اى عدم كون الجزاء احدهما القسمين حاصل في اربع الصور الصورية الاولى ان يكون الجزاء فيها ماضيا متفيا مع
 قد لفظا كقول تعالى ان تيسر فقد سرق اخذ له او معنى كقول تعالى ان كان قبضه فليس قبل فصدت اي فصدت
 والصورة الثانية ان يكون الجزاء فيها ماضيا متفيا بغير لا اي بغير غير لا وهو اول دون لم لما مر من ان المعنى بها

بها يدخل في الماضي مستحقا فلا يقال ان غير كقول تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فقل لغيره ان لا تقبل منه والعصاة انما
 ان يكون الجزاء حجة اسمية كقول تعالى من جاء بالحسنة فله عشر مثاقيلها كنه يجوز ان يخطئ بها بالجزء كونهما في محل مخدوم ومنه
 قوله ليعقل الله ما هو له ويدرهم في قراط من جزم وقوى رفوعا صلا على كل امر طاعة من سبويه قوله حذف الفاء في الشر
 كقول من فعل الحسنة استحقها او غيرهم في قراط من جزم وقوى رفوعا صلا على كل امر طاعة من سبويه قوله حذف الفاء في الشر
 يتصرفون مع كون الجزاء حجة اسمية فلان اذا نهى لجزء الظرفية ولا ينبغي فيها من معنى الشر كقول والليل اذا قضى و الصورة الرابعة
 ان يكون الجزاء حجة اسمية اما كقول تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله واما ما بهيا كقول تعالى فان عظمتم
 مبرمات فلا ترجعوا من الى النار واما استحقاقها بكقول تعالى ان تركت انفسكم غير ما اودعنا من انوار ان تركت انفسكم غير ما اودعنا من انوار
 الفاء في الجزاء في الصورة الخامسة وهي ان يكون معناه راجعا بالسين او موت كما سبقت الاشارة اليه واما وجوب الفاء في
 السور من الجزاء ان حرمت الشرط غير مترتبة في معنى لانه لم يحل معنى الاستقبال ولا لفظا لانه لم يحل معنوا فوجب ان
 لعل ما في جواب الشرط والاضافة بينهما ان حرمت الشرط كانت مترتبة في الجزاء لم يجوز دخول الفاء فيه والكانات تحمل الاء
 وحده جازية الوهبان والكانات غير مترتبة تشايب وقول النابغة وقد يقع اذا انتهى للعجاجة مع الجملة الاسمية التي وقعت
 جزمهم فضع الفاء اي في محل الفاء لان الفاء جازية على التحريك كالفاء لان العجاجة مبنية على حدوث امر ما في شبه
 الجزاء ولما رانها الفاء رانها بالفاء قال مع الجملة الاسمية لانه اذا العجاجة لانه دخل في الغالب الاعلى الجملة الاسمية قد تقع مع الفاء
 في غير ما في كلمة قد المفيدة لتفصيل اشارة الى ان وقوع الفاء اكثر من قوله مرفوع الفاء اشارة بان اذا الفاء لا يجتمعان لانهما
 لم يقل وقد كفي اذا مع جملة الاسمية من انه احمر كقول تعالى وان تقسم نسبة بما قدمت ايهم اوزاهم يقسمون اي انهم يقسمون
 ولا ذكر من الجزاء الملقوقه اذ وان يذكر الموضع التي قد ران اشترطه التي يخرج بها المعاص بعد ما فقال وانا قد ران به
 الاعمال الحسنة التي هي الامم حقا اذ قد ران فيه نحو كسب يتم الناس فان حجب ينزل منزلة كلف كان قال كلف
 يتم الناس نحو قلم تنج اي تنج تنج والتميز لا كلف كلف اي ان لا كلف والاسم استفهام نحو هل تنزلنا كلف اي هل تنزلنا
 والتميز نحو كلف اي ان كلف كلف والتميز نحو لا تنزل بنا نصب خير اي ان تنزل بنا نصب خير لان كل
 المرض هي منزلة الاستفهام دخلت على حرف النفي في الاثبات فقد الشرط فبما مع انه منفي لا يدل على الاثبات وقد ران
 في بعض النسخ به مثال الارض والنفي في بعض المواضع وهو سهل لان تقدير ان لا يصح بعد النفي مطلقا كما سنده وذاك
 اي تقدير ان بعد الاعمال الحسنة المذكورة اذا قصد ان الاول من الجزاء التي هي الامر واخراته سبب لثاني اي لمضمون الثاني

انما في هذه المضارع فيأتي شحرا كما رايته ذلك في الاشد ثم انجبت سببية الاول لما في قبوله فان معنى قولنا
 تعلم تنج هو ان تعلم تنج فكون تقدير ان بعد فعل سببية لما في اذ العلم سبب النجاة وكذا البوا اي مثل في المثال في وجوب
 سببية ما ان البوا في من الاشد فذلك اي فلاجل ان قصد سببية الاول لما في شحرا تقدير ان بعد الافعال المحقة
 امتنع قولك لا تكفر تدخل النار في انفي وكذا امتنع النفي اي لم يقع الجرم في جواب النفي بتقدير ان بعد نحو لا تفعل كين الخير لك
 بالجرم لا متعلق كون الاول سببا لما في في باين الصورتين اذ لا يصح سحب النفي ان يقام في تقدير ان لا تكفر تدخل النار
 ان لا تكفر تدخل النار بتقدير اشرط على ارتفع لفظ النفي لان المقدر يجب ان يكون من مجلس المفرد وهذا لا يصح معنى لان علم
 الكفر ليس سبب لدخول النار وانما سبب الكفر وكذا لا يصح ان يقام في تقدير لا تفعل كين خيرا لك ان لا تفعل كين خيرا لك لانه
 لا يصح تقدير ان بعد النفي مطلقا اذ هو يخرج بعضا على سببية وان لم يقصد سببية لم يخرج الجرم في الجميع بل يجب ان يرتفع
 اما بالصفة ان صالحا للوصفية كقوله تعالى فبلى من ذلك وليا مني فمن قرء فوعا اي ويدا وارتا او بالحال كقوله تعالى فذر
 في موضعهم لمليون اجمالا لا يتخرون فيكون الا في ان يدرك كلامهم ستان متطوع عما قبله ثم لا فزع عن قسم انما في الفعل وهو المضارع
 مشعر في بيان قسم الثالث وهو الامر فقال الثالث اي القسم الثالث من تلك الاقسام الامر وهو في اصطلاح
 النحاة فعل كذا في اكثر النسخ وفي بعضها وهو صيغة وهذا هو المراتب لما في كتب القوم في تعريف الامر يطلب به اي بواسطة ان
 اباد للاستعانة الفعل اي صدور الفعل من الفاعل المتخاطب الاظهر ان قوله من قبله انجبت سببية المقسم وغيره وباني
 كما فعل بقوله يطلب به يخرج الماضي والمضارع وقدر الفعل يخرج به النفي وقدر من الفاعل احترام عما يطلب به قبول الفعل
 عن قبول ما لم يسبق فاعله وقدر المتخاطب احترام عن الامر الغائب والمكتمل لدخوله في الفعل المضارع ليعا حروف المضارعة فيها
 وان دخلها جازم بان تحذف من المضارع حروف المضارعة الجار والمجور صيغة ماثية لقوله فعل اي فعل متلبس بحدث حروف المضارعة
 من المضارع والحق ان في العيس من تمام التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروح في كيفية الاشتقاق للامر وما قبله من انه
 احترام عن جوده ورويد غير سديد لوجوده عن مورد التقسيم وهو الفعل لانه اسم فعل فلا حاجة الى اخراجه بزيادة بعض القوم
 في الحد واما ما أخر قوله تعالى فاطر جوامع فقرأ بالاء فلا يرويه لانه شامة وانما حذف حروف المضارعة لانها اماراة المضارعة
 فلا بد من ازالها حتى لا يكون اثر الصيغة باقيا ثم ينظر في بعد حذف حروف المضارعة من المضارع المتخاطب يخبرنا كان ما بعد حروف المضارعة
 ساكنة اي حرف ساكنة زيدت حمزة الرمل في اوله بعد حذف حروف المضارعة فلا يلزم الاقتران بالساكن واما تعيين الصيغة
 للابنة انظر نسبة اذ الهزرة مختصة بالمبتدأ من الجمل مضرومة اي محال كون تلك الهزرة مضرومة ومنه ان ضم ثالثة اي ثالثة

[illegible]

اليها بار في ما سببه ويجوز ان يراد بالمعروف الفعل اي الفعل الذي لم يترك فاعله واصله الفاعل الى ما يتبعه بياضته من قبل
 اضافة العالم الخاص وهو قول محدث فاعله واقبل المفعول مقامه اى مقام الفاعل لا غرض ذكرت في مفعول عالم سبب
 فاعله فان قيل المفعول هنا فاعل في اى معنى فليكن يجوز مقامه ويرفعه ارتقاء فاعله انما جاز ذلك لان الفعل مرفوع في كل
 وهو الفاعل و طرف الوقوع هذا المفعول كان فيها مشابهة من حيث الترتيب فيفتح ان يقوم مقامه ويرفعه ارتقاء لان
 فاعلية الفاعل باسناد الفعل اليه لا باجداثة شئ فان زيد في مات زيد فاعل مع انه لم يحدث شئ بل هو
 مفعول في اى معنى لان امر تعالى اى امة لوجود الاسناد اليه وقد تحقق الاستناد في خوض زيد فلا يبعد ان يرتفع
 ارتقاء ويحقق اى بناء فعل عالم سبب فاعله بالمقتضى اى بالفعل المتقدى اذ لوبنى غير المتقدى للمفعول وجعل ذكر الفاعل
 سببا ميا لا يفي بالسبب الفعل اليه وهو غير جار وعلامة اى فعل عالم سبب فاعله الكاشفة في الماضي ان يكون اوله اى

اول الماضي مضمونا فليكن الى الحرف آخر ما قبل آخره اى آخر الماضي كسورا و هذه العلامة ثابتة في الابواب التي ليست في
 اولها هجرة وصل ولانما وزائدة مخوضب في النكاح في الجود وخرج في الرباعي الجود وكرم في النكاح في المزيدي واما غيرت
 الضيف لتغير المعروف عن الجهرول واما نفس التغير في الجهرول كونه زعا للمعروف واما اختياره النوع من التغير وهو اول
 مضمونا وقبل آخره كسور و كان معنى الجهرول غير معروف وهو اسناد الفعل الى المفعول اذ السهم و اسناد الفعل الى الفاعل فليكن
 لفظ غير معروف كسور متواترين فيما كان غير معروف اى غير معلوم فاسبب الجهرول واما كان بنا الجهرول غير معروف لان هذا
 لم يحسن في كلامهم لاستثناهم الخرج من الضمة الى الكسرة كاستثناهم الخرج من الكسرة الى الضمة وما جاء في كلامهم من
 مخفوف قبل واويل مشاة لا لئلا س عليه وان يكون معطوف على قوله ان يكون اوله مضمونا اى وعلامة في الماضي ان يكون
 اوله اى اول الماضي و ثمانية مضمونا وما قبل آخره كك اى كسورا في الابواب المذكورة و هذه العلامة فيما اوله تارة زائدة
 اى في الابواب التي في اولها تارة و زائدة وهي التصل نحو لفضل والفاعل نحو تقصرب واما لم يقتصر و اعلى ضم الاول في
 بنين البابين بل ضموا ثمانية ايضا اذ لو اتفردوا على ضم الاول قالوا لفضل و تقصرب فليكن بعد الفاء لا للتبني مضاعف
 بالشديد بمضاعف فاضل وان يكون اوله اى اول الماضي و ثمانية مضمونا وما قبل آخره كك اى كسورا و هذه العلامة
 فيما في اوله هجرة وصل اى في الابواب التي في اولها هجرة وصل وهي استغفل نحو استخرج و انقل نحو اقتدر و انقل
 نحو انقلب و انقل نحو اخرج و انقل نحو اخرج و انقل نحو اخرج و انقل نحو اخرج و انقل نحو اخرج و انقل نحو اخرج و انقل نحو اخرج
 كك لانهم لم يقتصروا على ضمها فقالوا استخرج مثلا فبضم الهجره وفتح التاء ليس بالامر من ذلك الباب في حال التوصل

عند الوقت لها تسقط فيها الا ترى انك لو قلت واستخرج لم يعلم انه امر او ماض مجهول فلهذا لا يلبس ضمرا لانه امر
والهجرة اي هجرة الوصل في الماضي المجهول تتبع الحركات المعنوية والكسور والفتح في جعل في هجرة الوصل الكسرة لا يلزم
الحركات من الكسرة الى الضمة على تقدير كسر او هو سكونه عند كسره ونحو ذلك الضمة الى الكسرة كما مر ولا اعتبار بحركات الساكن منها
لانه لا يكون حاضرا احسنا اي ماضيا قويا فاضمهم وذلك لان الحركات الب كس او هي حذفت الميت فكذا حركات ميت ولا اعتبار
من الميت فوجوده كعدمه فلا يكون بل ان لم يتبع اي ان لم تسقط تلك الهجزة في اللفظ لاني الضمة وهو شرط
لقد تم خبره فان تتبع فلا يتعلق بالابتداء اصلا وفي التصانيع معطوف على قوله في الماضي اي وعلمته فعل بالم اسم
والمتصل ان يكون حركات التصانيع فيه ضمورا سماعا على الماضي لانها اول التصانيع وما قبل آخره اي انزاع التصانيع فخرجها
لغة الضمة وفعل التصانيع بالزيادة نحو ضرب في الثاني المجرور يخرج في التزوية وبه العلامة جارية في جميع الابواب
التي في ابواب في باب الضمة والافتعال والتفعل والفتل والفتل والفتل اي تحت الضمة هي الثانية فان العلامة فيها اي في تلك
الابواب فتح ما قبل الآخر فقط لان ضم حركات الضمة تشترك بين الحركات والمجهول فيها نحو جاب وكرم وعظم وخرج وان
فتح ما قبل الآخر في هذه الابواب تميز المجهول من الحركات ولغة الضمة وفعل المضارع كما مر وفي الابواب اي وتقول في الاربعة
القلب في الفا وتلايد وخور وصيد ما فيه هو عطف بيان للابواب ولقد فعلت اجوب فخرج من الحركات الصحيح اول وقوع حركات
الضمة في جوف قبل وبعيد قبل قول فعل كسرة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركة فعلت الواو يا وسكونها وانكسار ما قبلها
فعل واصل بفتح ففت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ففتار بفتح وفتحها في الماضي المجهول للابواب ثلث لغات
احدها هذه وهو انفتح والآخر ان ثلث الياء لبقوله وبالشام معطوف على مقدمه اي تقول في الماضي اجرت المجرول
يقول بفتح بالتسليم والابدال وبالشام وهو ان نحو كسرة الفاضل نحو الضمة فتيل الياء اس كسرة بدها الواو عليه اي
كسرة كسرة ما قبلها بدها الواو بالاشام من الضمة والقوا في مثل العينين للعينين والقول والرفق من الاشام الذي ان
بان الاصل في ادراك هذه الحركات هو الضمة والواو عطف على قوله وبالشام نحو قول وبعيد بالساكن والواو بالتسليم
الياء والواو سكونا وانفتح ما قبلها ككس اي مثل باب قبل وبعيد باب اختيار والفتحة في الماضي المجهول من مثل العين
من باب الفتال والافتعال في جواز الوجه الثلثة لكان الشاركة بين باب قبل وبعيد باب اختيار والفتحة في السيل فاقبل
تقرر في السقريف ان باب الافتعال كله لازم فكيف يصور المجهول منه او المجهول يخص بالفعل المتعدي فكذا يمكن وتبين
بحر الجرب بعد القيد اخذ من المجهول احد دون استخرا وقيم اي دون مثل العين من باب الاستفعال والافتعال

والا قال فانه لا يكون كسبة لم يحس فيها الاكسرة دون الاشمام والواو وانما يحس فيها المماثلة واحدة لفقد فعل
 اى عدم تحركها قبل العين في استخيرا قيم في الاصل اذا اصلها استخيرا وقيم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيها
 اذا سكن قبلها ان ينقل حركتها اليه وتجعل العين يا واذا كانت واو انقل استخيرا وقيم فتحة واحدة وفي مضاعف اى في مضاعف
 الاجوف المجرول واو يا كان واو يا تطلب العين الفاخو يقال وبيع اصلها بيع وتقول فقلت الواو والياء وفيها الفا
 كما عرفت في القصر في كل واو واو واذا كانت متحركة ويكون ما قبلها ساكنة نطقت حركتها الى ما قبلها فحطت الفاعل على الوجوب
 والى هذا انما رتبوا كما عرفت في القصر مستقضى اى كما عرفت ذلك في علم القصر في حال كونه مستوفى وفيه إشارة
 الى ان بيان كيفية المجرول من وظائف القصر دون الخوا لا انه ينهجا استخرا والوجه ضمنا ثم لا يفرغ من تقسيم الفعل
 المذكور شرعا في بيان الفيد في قسمي الفعل وهما المتعدى واللازم اذ هما قيدان للفعل لا لضمان لان التعدى
 اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى الا ان المتعدى مطلقا يمكن تعريفه بما ترقف فهم معناه على متعلق به فان المصدر لا يترقب
 فهم على شئ فضلا عن المفعول ولذا اجازت فاعلنا **فصل** الفعل اما تعدى وهو اى المتعدى ما ترقف فهم معناه
 على متعلق خاص به اى بالمعدى كضرب فان الضرب يترقب فهم على متعلق حيث لا يتم بدون المضرب وكذا المسد
 بواسطة الحوت كاحض عنه وغيب اليه فان الاعراض والارغبت لا يتيان ولا يتصوران دون المفعول فيكون فيها متعديا
 بالرسالة بخلاف نحو قام فانه قام بدون فعل متعلق الا ان **المتعدي** يعني اقام ويكون متعديا بالاعراض واما لازم وهو
 اى فعل متعلق بخلافه اى بخلاف المتعدى ليسى بخلاف ما ترقف فهم على متعلق كسند فان القول لا يترقب فهم على متعلق
 واعلم ان اللازم يحمل متعديا بحرف الجر نحو ذهب زيد او بالهزة نحو اذبت زيد او بتضعيف العين نحو ذرت زيد او بالالف
 نحو اكلت نحو هامة معناه صاحب في الشئ واو بسين الاستقبال نحو استخيرا فترجى متعديا او متعديا باللام
 معنى فعل او متعديا بالمتعديين معنيين ومن هذه سبب التعدية والمتعدى يحمل لازما من الافعال نحو
 انقطع وتبا الفعل نحو مخرج والمتعدى يكون متعديا الى المفعول الواحد كضرب زيد عمر والله الى المفعولين لا تقضا ومعناه
 اياها ما يكون ثانيا فيهما الاخير الاول كاعطى زيد عمر وادرها وعين الاول كملت عمر وافتلا ويجوز فيه اى في باب اعطيت
 الاقتصار على احد مفعوليه سواء انصرف على الاول كاعطيت زيدا او على الثاني كاعطيت عمر واما بخلاف باب علمت حيث
 لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه بل اذا ذكر احد هما وجب الاشارة الى الثاني فاعمل مطبوع على قول وان مفعولين من المتعدى
 يكون متعديا الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم احمد زيد اعمر وافتلا ومنه اى من المتعدى الى ثلثة مفاعيل اى بمعنى اعلم يكون

اعلم وادري اصيلين في هذا القسم اذ هما متساويان قبل ادخال الضمة الى المفعولين وبعده ادخال الضمة زائد مفعول ثالث
يقع له الفعل الاول ولما البراق من الافعال وهي ميتا ميتا واخبر خبر وحدث فليت اسلاف في السندية الى تحت قبل
تقديمها اليها لانها من مسمى العلامة ثم تخرجت بجزء في تقديمها الى تحت واجابوا عن شخص سؤال ائمت وتثبت واؤتت
وازعمت معنى ائمت وهذه الاول السندية الى الضمة المستندة كما وقع في بعض النسخ فانه سببه وانما سببه كسرة
مفعولها اي مفعول تلك الافعال الاول مع اليجز من اي المفعولين او غير من كفعول في تحت بجزء لان التقصار على افعالها
اي افعال على ائمت بجزء التقصار على مفعول الاول من تلك الافعال بدون اليجز وعلى اليجز من منها بدون اليجز
كان في مفعول ائمت حيث يجوز في التقصار على كل واحد منها مفعول اعلم انه زائد بالاقصار على المفعول الاول فقدره
اعلم انه زائد اعلم انا فضلا واعلم انه زائد بالاقصار على اليجز فقدره واعلم انه زائد اعلم انا فضلا واعلم انا فضلا
اي المفعول الثاني مع المفعول الثالث من هذه الافعال كفعول ائمت في عدم جواز التقصار على افعالها اي افعالها
على فليجز في التقصار على الثاني بدون الثالث ولا على الثالث بدون الثاني بل اذا ذكر الثاني يجب ذكر الثالث
وبالحكمس كان في مفعول ائمت حيث يجوز في التقصار على كل واحد منها واذا لم تجز التقصار على افعالها اي افعالها
من هذه الافعال فقدره ائمت زائد غير اناس بالاقصار على الثاني بدون الثالث بل فقول ائمت زائد اعلم انا فضلا
اناس بذكر الثاني مع الثالث وذلك في المفعول الثاني والثالث من هذه الافعال افعالها مفعول ائمت في الحقيقة فقدره
فقد عمن بيان بجزء الفعل شدة في بيان افعال المفعول وانما هو اذ اذكر التقصير بها بالحكمس ليست في غيرها وانما هو اذ اذكر
فقد فعل ائمت وابدأ فعل ففصل افعال المفعول بسبب ط وتنت در ايت وحسب وتنت وحدث وحدث
وتسمى هذه الافعال افعال التشك واليقين ايضا وانما سميت بافعال هذه المفعول لانها غير معتبرة في معده الى الابد
والانحصار والضم بل كغيره في القسمة لان بعضها التشك وبعضها اليقين وكلاهما من افعال المفعول ولذا ائمت بافعال التشك
واليقين والتشك في الله هو خلاف اليقين ومن قال ولا وهم اذ افعال التشك الفهم والافعال هي من هذه الافعال بسبب
التشك المقتضى تساوي العرفين فقد خلقت الله باستلزام اهل الفيزان قالوا التي منها التشك فهي تشك وحسب وتنت
وانما التي منها اليقين فهي تشك ايضا ط وتنت وحدث واسلين منها على كل منها ما هو زعم وانحصار ائمت
اسببه استقر الى مفعول والا فخرت واعلم من افعال المفعول اليقين وليسا بتعديين الى مفعولين بسببه ولا يجوز
فيها انما هو ائمت اي افعال المفعول افعال على المفعول او لا تجز تقصيرها المستندة والتجزي في المفعول ائمت استقرانها على

نحو علمت زيداً فاعضلاً وطلعت غمراً وعلماً ثم انتشر الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان لهذه الافعال
 خصائص جميع خصيصة وهي ان يختص بالنسبة ولا يشارك فيه غير ذلك الشيء منها اي من تلك الخصائص ان لا يتصرف
 مفعولها اي مفعول افعال القلوب بان يذكر احد ما منقروا عن الآخر وان جاز ان يذكر ما كقول تعالى ويوم يقول نادوا
 شركاءي الذين زعمتم اي زعمتم اي اياهم وانما لا يجوز الاقتصار على احد مفعولها لان هذه الافعال تدخل على المبتدأ
 والخبر فاما ان المبتدأ لا بد من الجزو بالعكس لا بد لاه مفعولها من الآخر بخلاف باب اعطيت ^{اللفظ} استلبس خجالة اعطيت
 حيث يجوز فيه الاقتصار على احد مفعوليه كما مر لانه يدخل على المبتدأ والخبر وكذا يجوز حذف مفعوليه ما وذا المجرر الاقتصار
 على احد مفعوليه فلا تقول علمت زيداً بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلاً بالاقتصار على احد
 المفعولين وهو المفعول الثاني وقد جاز الاقتصار على احد مفعوليه عند القرينة وان كان قليلاً كقولك قائماً لمس قال ما علمت
 زيداً وزيداً لمن قال ما علمت قائماً ومنها اي من تلك الخصائص جواز الالف اي جواز افعالها ومعنى اذا توسطت
 تلك الافعال بين المبتدأ والخبر اي بين مفعوليهما نحو زيدت فطلعت قائماً او اخرت عنها نحو زيد قائم طلعت وانما جاز الالف
 في الصورتين مفعوليهما كلام متعلق بفتح المحل فتبين ان بينهما نحو مفعولين مع ضيق الالف بالتوسط وانما خرج منها ^{اللفظ} او كذا في قوله جاز الالف
 الى جاز علمت عند التوسط وانما خرجها لا يمكن العمل بها الا بالالف في قوله لا يجوز الالف الا على التوسط والالف اول جملة ما خرج
 منها متساويان وفي قوله اذا توسطت كانت انتارة الى انها اذا قدمت لا يجوز الالف ووجهه الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز
 الالف عند التقديم اي نحو علمت زيد قائماً واعلم ان هذه الافعال عند الالف تكون بمعنى المصدر الواقع ظرفاً للمعنى زيد
 طلعت قائم مثلاً زيد قائم في ظرفي ومنها اي من تلك الخصائص انها اي تلك الافعال تعلق عملها اي تهمل عن العمل ^{اللفظ}
 وتعمل معنى على الزوم اذا وقعت قبل حروف الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وقبل حروف النفي نحو علمت ما زيد
 في البارز قبل لام الابتداء نحو علمت لزيد تطلق وانما تعلق هذه الافعال عند هذه الاشياء الثلاثة لاقتضاها وكذا واحد
 منها صدر الكلام فلو علمت لم تكن هذه الاشياء في صدر الكلام فتعمل عن العمل اللفظي لكونها صدرها وانما كان معنى
 الاول علمت احدها بغير معنى الثاني علمت زيد ليس في الالف مستثنى الثالث علمت زيداً مستطفاً لان الخبرين الذين
 في هذه الالف في موقع النصب لان العلم وقع عليها في الحقيقة وصدل عنه محاذلة اللفظ فمن حيث اللفظ هذه الاشياء
 وخرجت من حيث المعنى روي عن هذه الافعال وانما لم يعلق قبل حروف الاستفهام لئلا يؤول الاسم كقول تعالى انزلنا من
 احصى وفي قوله قبل الاستفهام انتارة الى انها اذا وقعت بعد الاستفهام لم تعلق وانما سمي افعالاً لفظاً واعمالاً

معنى بالتعليل لانها عند تطبيقها لا هي ذات افعال ولا هي ذات افعال شبيهة بالثمرة المعلقة وهي يربها زويتها من غير
 طلاق قلبها ذات زوح ولا هي فاعلة عند ومنها اي من تلك الشخص ان لا هي ذات ان يجوز ان يكون فاعلا او مفعولا
 افعال القلوب ومفعولها الاول ضمير من مطلق لان اذا كان احدهما منفصلا لم يكن جوازا اجتماعهما شخصيا بهما بل في غير
 انفس نحو اياك قلت شيئا واحد اى بما اراد ان يحكي ويكون مفعولها الثاني مظهر نحو سلمنى مطلقا وتبينك فاعلا
 تخيلات الافعال فانه لا يجوز فيها اجتماع ضمير الفاعل والمفعول شيئا واحد حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا
 في حالة واحدة فانه منتهى فلا يصح ضربتي بغيرك بل ضربت نفسي وضربت نفسك بايراد انفس المضافات الى افعال الكلام
 وكانت الخطاب واضعرا على ان التعليل بانه يلزم ان يكون الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة في مثل ضربت نفسي وضربت
 نفسك اية فاعلا وب ان يقتضي قيل ذلك انما لا يجوز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب لان الغالب
 فيه قلن الفعل ضمير فلو جرح فيها سبق الهم الى المارة منها اذ لو قيل ضربتي بسبق الهم الى ضربتي انت فلفظ هذا انما
 عمل الى ايراد انفس قيل ضربت نفسي ولينزعه الى الالباس بحركة تاو الضمير مع قيام هذا الالباس في الغالب في مجزئته
 انه المركز بغير اعطاف السام وانما يجوز اجتماع الضمير في الفاعل والمفعول في افعال القلوب بتعليقها في الحقيقة بالملوك
 انما بالمفعول الذي لا ينفك عن المفعول في قوله قلت قلت زيد افعاله استون هو القيام لذات زيد بخلاف ضربتي مثلاً فان
 قلته بالضمير معاولا لانها متصلة بافتقادات القلوب من العلم والظن وان قلن علم الانسان وفنه
 انما تنفسه اكثر من تعليقها بالحقبة في غيره فاذا لم يحجج الى ايراد النسب فيها لا تشارك المقتضى لا يراها وادبرها
 واما انضحتي ودجيتي وان لم يكونا من افعال القلوب فقد اجريا مجرى لانا ليقبنا وجيتي فعمل عليه حمل القيش
 على القيش واعلم انه اى ان كان قد يكون قلت بمعنى اتممت فهو من انفس بمعنى اتممت وفنه قوله تعالى واما القلوب
 فظنين اى اتممت وقلت بمعنى عرفت ومنه قوله تعالى ولقد علم الذين اهدوا واهلكوا في السبت ورايت بمعنى ابصرت اى
 ابصرت عيني ومنه قوله تعالى ما ذا ترى وجهت بمعنى اصابت الضلالة وهو من وجعان الضلالة اى اصابها كذا تسبت
 قد يكون بمعنى نزلت وقلت بمعنى صرت ذاتا في دراستي بمعنى كملت به وكانه حق البعوض لذكر كرون سانية
 الاخر قرينة من المعاني الاول هي يتوهم انه تلك المعاني ايضا فيصيب المفعولين بخلاف البعض الآخر فانه ليس كذلك
 والحق انه هذه الافعال المعاني الاخر المذكورة مقصوب بسببها مفعولا واحدا فاختار ان لا مفعولا اخر فلا يكون
 حثية اى حين تلك المعاني من افعال القلوب لانه لم كون هذه المعاني منها ولا تخرج من بيان افعال القلوب بغير

شروع في بيان افعال الناقصة فحصل الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل اى لتعريفه على صفة غير صفة
 مصدرها اى مصدر الافعال الناقصة وانما وصف الصفة بهذا اللفظ لانه من فعل الامر وهو مفعول لتقرير الفاعل على صفة
 فتعرب يدل على تقرير فاعله على الضرب فتعرب يدل على تقرير فاعله على النسخ الا ان الصفة التى يدل بها افعال الافعال على تقرير
 الفاعل عليها اى مصدرها واما الصفة التى يدل الافعال الناقصة على تقرير فاعله عليها ففى غير مصدرها اى الاخبار وانما
 سميت بهذا اللفظ لانها ناقصة نقصانها عن غيرها من الافعال لانها لا تدل على الزمان ولا تباله بمفعولها وتحتمل الى النقص
 لتعريف او نقصان عدد بالنسبة الى الافعال التى تتم بمفعولها وعن الزجاج وانما هو من لفظها على معنى فى غير ما حيث جاء
 لتقرير الخبر المبني على صفة وهى اى تلك الافعال كان وصار الى انما اى افعالها كما عرفت قبل تدخل على الجمل الا ان
 هذه جملة متانفة اى تدخل هذه الافعال على المتبادر والخبر وانما تدخل عليها لافادة نسبتها حكم معناها اى لتعريف هذه الافعال
 حكم معناها فى خبرها فان معنى صار مثله الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون منتزعا اليه فهو فى حكم الانتقال فقد افاد
 صار حكم معناه فى خبره ولكل معنى كان فى قوله تعالى كان اى عليها حكما استمرار الفاعل على العلم والى الحكمة فيكون الخبر مستمرا
 عليها فقد صار خبره فى حكم معناه وبهذا ظهر فائدة الحكم فى قوله حكم معناه وقيل ان معنى عادتها الخبر حكم معناها اى ان خبر معناها من
 الثبوت كما كان والانتقال كما فى صار وما يردونها والدوام كما فى باقية ايها والتوقيت كما فى ما دام الفنى كما فى ليس
 فتعرب هذه الافعال الخبر الاول من الجملة الاسمية ويسمى اسماءها وهو اولى من ان يسمى فاعلا لها وتضرب الخبر الثانى
 منها ويسمى خبرها وانما ترفع اسمها لكونها فعلا وانما تعرب خبرها لكونها مفعولا للمفعول به فى ترفعت الفعل عليه فتقول كان
 زيد قائما وكان اى كلمة كان اللفظ وهو مبتدأ وخبره على تلك الاسماء احد بها ناقصة انما قيل بانها ناقصة بجران استعمالها
 موشا كما تقدمت زائدة وخوذة لك ولذا ذلت بالكلية اياها باللفظة وهى ان كان انما ناقصة يدل على خبره خبرها الفاعل
 الماضى اى فى الزمان الماضى اما ان يكون وانما نحو كان اى عليها حكما او يكون الماضى مقطعا نحو كان زيد قائما
 والثانية تامة كانه بمعنى ثبت وحصل وانما سميت تامة تتم بالفاعل ولا يحتاج الى الخبر نحو كان قال اى حصل قال و
 الثالثة زائدة لا يتغير اسقاطها معنى الجملة ليكون وجودها كعدمها وهو تفسير للاضافة هذه مختصة بلفظة كان بخلاف لقسمين
 السابقين فانها بجران فى جميع تصاريفها كقول الشاعر جيا وى الى بركت مى + على كان المسومة الغراب + اى على
 المسومة الجيا وى الخيل اسبرية فى اسير ونامى اصدت مى فخذت احد الناكين تخفيها وهو من السامى بمعنى الزفة
 والعلو المسومة لفتيح الواو الخيل التى جعل عليها علامة والغراب كبر العين جمع عربى وهو صفة المسومة وقوله جيا وى مبتدأ

منافع التي في كبر خبره فلو ان اى كان مطلق به وكان زائدا لم يتغير حيث اصل الخبر كما في قوله اى على السوء
 وانما اورده من ان لم يكن كان فيها ناقصة استيعافا لم يحسب استيعافا لها ولم ينفذها بانها ناقصة في اللفظ وقد يكون كان
 لتمامه في اللفظ دون المعنى كقولك زيد كان قائم قيل كان على ان القيام كان في ما مضى وصار لا يقال من حال الى حال
 نحو صار زيد غنيا الى نقل من حال الفقر الى الغنى او من حقيقة نحو صار الظير حجرا وقد يحسن الانتقال من مكان الى مكان
 او من ذات وتعدى جديته الى غير صار زيد من قرية الى قرية او من حالة الى كبره وصح واخصى وامسى مثل اى لم يزل الحال لنفسه
 على القرآن منى الجملة التي وقعت به بانك الاوقات اشارت الى اوقات هذا القول هي اصباح واما او الضمى وانما
 الاوقات الى الافعال باو في طلبه اى بال اوقات التي تدل هذه الافعال عليها نحو أصبح زيد ذاكرا اى كان ذاكرا في وقت
 الصبح وقيل على انه واخصى وامسى بمعنى صار اى تكون هذه الافعال انكسرت كانه كانه بمعنى دخل في الصبح في
 زيد والضمى في اضع زيد والساو في امسى زيد وظل وبات لا على القرآن منى الجملة وضعت بعد ما يوتى بها اى يوتى من
 السليمن وهما النهار والليل نحو ظل زيد سرور وبات زيد محزون او بمعنى صار اى يكون هذا الفعلان يصح صار نحو ظل زيد
 وبات زيد غير اى صار ويحيان تامين على ذلك نحو ظلت كانه تضيفت وبات ميتا طيبا ولا كان هذا الفعلان تفسير على ذلك
 انكسرت السابقة في جملتها تامين على ذلك افرادها بالذكور والذكور بالانثى من الافعال انكسرت السابقة في الدلالة على انما
 منى الجملة باوقاتها في الجملتين معنى صار ولذا لم يذكرها تامين وما قبل وما مضى وما مضى وما مضى وما مضى وما مضى
 نعمت خبرا اى خبر هذه الافعال لها عليها اى قبله ظرف الاستمرار والضمير المرفوع استترى قبله راجع الى الفاعل
 والضمير المنسوب اليها راجع الى الخبر فلهذا لم يذكر الخبر في ان ذلك الخبر ثابت للفاعل على وجه الاستمرار
 فيكون ذلك الفاعل قائما لذلك وصاحبه في الساعات نحو ما زال زيد امير الا فيهم من انه كان اميرا في حال كونه طفلا
 بل فيهم انه كذلك مكانا قايما وصاحبه امره ويلزمها اى ويلزم هذه الافعال حوت الضمى فتدل على استمرار خبرها لتمامها
 لان منى هذه الافعال الضمى ودخل الضمى عليها بقية الانيات لان معنى الضمى انبات وقد نجد حوت في انفسهم لتمامها وادب
 منى قوله تعالى ما مضى فذكره في اى لا يستمر ما دام تدل على قوت امر مبردة ثبوت خبرها اى خبر كل ما دام لها ثباتها
 اى لفاعل ما دام وهو اسمها نحو اقم ما دام زيد جاسما معناه اقم مدة ما جوس زيد وليس تدل على معنى الجملة حالا
 اى في زمان الحال وهو الاكثر من العرب يتعلم ذلك قول ليس زيد قائما الآن وقيل ليس تدل على معنى الجملة مطلقا اى حالا
 كان او غيره كقوله تعالى لا يوم يا ايهم ايس معروفا عنهم فهذا الضمى يكون المذهب معروفا عنهم يوم القيمة في الضمى المستعمل واجب

وارجب عن الالية بان هذا الاختيار لا كان صادرا عن الاخلاص في اختياره حمل كالمواقف كخبره واقع في الحال وقد عرفت
 بقتية الحكماء اى الحكم افعال الناقصة من جواز تقديم اخبارها على اسانها في الكل وعلى نفس الافعال ايضا في النشرة
 الاول وعدم جواز ذلك فيما اوله او الاخلاص في ليس في التسم الاول في الاسم وان كان كذلك فلا تعديها اى بقتية
 الاحكام مثلا يلزم التكرار ثم لما فرغ من افعال ناقصة شرع في افعال المقاربة فقال فصل افعال المقاربة وذكر
 عقيب الافعال لا شتر كما في اقتضاء الخبر لانها مضرورة لتقرير الفاعل على جند منية الا ان خبرها مضى وهو كونه فاعضا
 وخبر الافعال الناقصة اعلم افعال وضعت لدنو الخبر
 المقاربة على ثمة اقسام الاول الى القسم الاول للوجاء اى لقرب رتبة الخبر وهو اى القسم الاول المضبوط للوجاء عسى وهو
 فعل جامد اى غير مرفوع ولا يستعمل من غير الماضي حيث لا يحكى منه مضارع وجعل امره وى واسم الفاعل والمفعول كونه
 متضمنا بمعنى الانسان الذى اضله ان يكون بالحرث كمشبه وكونه محمولا على اللين كالمهاطل المحصول وهو اى عسى في الفعل
 مثل كانه في رفع الاسم وكونه خبره فلما مضى الا ان خبره اى خبر عسى فعل مضارع مع ان وجربا ومضارع بغير ان
 نحو عسى زيد ان يقوم اى قارب زيد في القيام فزيد مرفوع بانه اسم عسى وان يقوم في موضع الضم خبر بانها ما ذهب اليه
 اكثر النحاة وذهب بعضهم الى ان مع المضارع مرفوع المحل بانه فاعل عسى وزيد فاعل يقوم بناء على التقديم
 والتأخير وذهب الكوفيون الى انه بدل مما قبله واشترط ان في خبر عسى تحقيق معنى الترجي اذا ترجى لا يكون الا في المستقبل
 بخلاف ما يدل عليه وجوز تقديم الخبر في خبر عسى اسم نحو عسى ان يقوم زيد اى قرب قيام زيد فان يقوم مرفوع المحل بانه فاعل
 عسى وزيد فاعل يقوم ويستغنى بانه خبره وعسى على هذا الاستعمال تامه وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد تجددت
 من خبر عسى شيئا لم يكن في الاستعمال الاول ان يذكره بحجة ويقول خبر عسى زيد ان يقوم وقد تجددت ان نحو عسى زيد يقوم
 ومنه قول الشاعر عسى الكرب الذى اسيت فيه يكون وراءه ذرع قريب والثاني اى القسم الثاني المحصول وهو كاد وخبره
 اى خبر كاد فاعل مضارع دون ان اى غير ان نحو كاد زيد يقوم فزيد مرفوع بانه اسم كاد وبقوم خبره فعل مضارع دون
 اني تقرير الماضي تقيضه من مقاربه الحصول وقد بدخل ان في خبر كاد شيئا لم يكن في الاستعمال الاول ان يقوم ومنه قول الشاعر
 كاد من طول الالى ان يصحى اى يندرس ويحمر والثالث اى القسم الثالث لافعال اى لقرب الاقتداء والشرع في الفعل
 وهو ملحق بمجيئ من اجل ملحقين وكتب فيفتح الزاوي بى زب واخذ بمجيئ شرع واستعمالها اى استعمال هذه
 الانماط الاربع دون مضافها مثل كاد اى مثل استعمال كاد في اقتضاء كل واحد منها اسما ودخل كون خبرا

فلما مضى فمروا ان شرفتم زید کتب ان اخذ وادعته سبني اسرعت صحت على قوله اخذ فيكون من مبداء
 انشأ واستدله اني استعمل اهل ادعته نحو مني وكذا دخل استعمل انما مثل مني في وجهها ان
 كونها حقتية فخر كونها مستغنية عن اذ كان اسمها ان نحو ادعته زید من محرم وادعته ان يفرم زید وادعته
 مثل كافي انشاء الاسم والفخر كون الخبر فلما مضى فمروا ان شرفتم زید من محرم وادعته ان يفرم زید وادعته
 ان يفرم ان اصل في يستعمل خبر ادعته ان يكون من ان وكذا اصل استعمال ان يكون من دون ان وادعته ان يفرم
 ثم لا نزع من ان ان الفاعل به شرف في بيان في التجب فقال فصل فلما التجب هو انفعال النفس فله ادراك
 باخفى سبب وزج من تغاير معنى الادعته في قول التجب فعلان وصناديق والتجب وادعته ان يفرم زید
 لا يفرم من هذه المدايعة على ان وجهها ما لا يفرم فيها فله ان يفرم به وان التزيف لا يفرم في ان فله ان يفرم
 في خبره ولو شرف لا يمكن ان يترك اني التجب مستان منه او مقدم الخبر وهو خبره منصرف وقوله ما انزل
 خبر كونه فلما التجب نحو ان اسرعت زید اني شرف اني اسرعت زید اني اسرعت زید فاني اسرعت زید امية
 مكرهة فانه لم يسن شي منه سببه في التحليل واصلا شرف ان اسرعت زید في التحليل التي بعده معنى الفعل والفاعل المفعول
 في موضع الرفع بانفسره واما مسوولته بمعنى الذي عند الافش والجملة التي قبلها اصل هي مع الصلة في موضع الرفع
 بانه مبداء خبره مخدوف تقديره الذي اسرعت زید شرفي او استغنياته من البعض في مبداء فانه اجزا ومقدّم
 اي شرفي اسرعت زید او نحو اسرعت زید والجزم بها فاعل منه سببه في ان الرفع لا يكون التفسير في اسرعت ان
 الفاعل لا يكون الا وادعته لم يجب استغنيته الفاعل لان الامر بها بمعنى الفاعل والجملة للغير فله ان يفرم
 زائدة في الفاعل كافي قوله تعالى وكفى بالمرء شبيها فلما يكون معنى اسرعت زید بار زید اسرعت عند انفسه
 وادعته وجرانه عند كافي اني اسرعت بهم والبشر فله ان الرفع يكون الامر لا جازا فيكون زید ضمير هو فله اني اسرعت
 انت زید او زید اي جملة جسمها بمعنى صفة به والبا وادعته فله ان يكون التفرقة للغير فله ان يفرم اسرعت
 براسطه اذ لا زيادة في المفعول لما كفي كافي قوله تعالى ولا تقربا اليكم من يكون التفرقة فله ان يفرم اسرعت
 متبدا بنفسه وان يبين اني فله ان يفرم لا محالة في من الفعل التفتيل اي الذي شرفي يسر بار الفعل التفتيل من
 لجره انشأ به فيها كون كافي منها فله ان يفرم فله ان يفرم فله ان يفرم فله ان يفرم فله ان يفرم فله ان يفرم
 ليس من ولا يجب وانما فله ان يفرم فله ان يفرم فله ان يفرم فله ان يفرم فله ان يفرم فله ان يفرم

لا يقال فيه مات زيد لان الموت لا يقبل الزيادة نقصان فلا يكون موت احد زيد من موت احد آخر ومقتضى
 الاصل ان يتجرب من الفاعل لان المفعول كما في اسم التفضيل فخر ما شتمه مثل قتل وما اعطاه شاذ ويوصل في
 اى الذى امتنع بانه المتجرب من رباعى او ثلثى بزيديه او ثلثى مجردا فيه لكونه عيبا مثل ان شتمه استخرجا
 واسته باخرجه اى ببيان من فعل لا يمتنع بانها منه ويرى مصدر ذلك الفعل المتعنى مفعولا او مجردا بابا ولا حركت
 ذلك في اسم التفضيل ولا يجوز القصرت فيها اى في فعل التجب بتقديم وتأخير اى بتقديم المفعول والمجرد وتأخير الفعل
 عنها فلا يجوز ان يقال ما زيد احسن ولا اى يقال ما زيد احسن ولا ان يقال بزيد احسن فان قلت ذكر ان تأخير
 عنها مستردك اذ كل من التقديم والتأخير سلم لا فرق فيكون تقديم شيى مستلزما لا خير غيره وبالعكس فلا ان
 احد هما مفصل عن الاخر قصد الاحتجاجا فكان الشيخ رحمه الله عليه اعتبر القصد او القول ذكره تأكيد اول الفصل اى
 لا يجوز التصريف فيها ايضا بقصد فصل بين الفعل والمفعول لا يحسن بل ما احسن اليوم زيد ولا احسن اليوم بزيد وجا
 المفصل فكان الزائد نحو ما كان احسن زيدا ولا يعاين عليه يكون خلافا لابن كيسان وانما لا يجوز تده التصرف
 في صيغة التجب لكونها غير مقررين حيث لا يحسن منها مضارع مجهول وامر وهى وتانيث وثنية وجميع لانها بعد النقل الى
 التثنية جريا مجرى الاسماء فلا يتغير ان كانا متغير الاسماء ولا تصانها مصدر الكلام لانها من معنى الاشياء والمازى اجاز
 الفصل بانظرت حيث تيسر بالطرف ما لا يتيسر في غيره ولما تيسر من العرب ما احسن بالرجل ان يصديق فخر ما احسن
 اليوم زيدا و احسن اليوم بزيد وهذا اذا كان الطرف متعلقا بصيغة التجب اما اذ المكن متعلقا بها فلا يجوز الفصل بانظرت
 واما فلا يقال لقيه ما احسن اس زيدا لان اس متعلق بقوله لقيه لا يقول احسن ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في كون
 التجب يمين ام ايمين فذهب اكثرهم الى انها فعلان واسمها لو اطلق ذلك بما اتصال نون الوقاية نحو اكرمنى ولعدم
 اضافته الى المنصوب وبنا على التبع وذهب بعضهم الى انها اسمان واجتج عليه تفسير ما ايلج في قوله ما ايلج غير لانا شذون
 ولعدم كونه انضما لروا والتانيث ان كانت والقصر ولا تصحج الواو في نحو ما افرق ولا فرغ من بيان فعل التجب شذو
 بيان افعال المدرج والزم فقال مفصل افعال المدرج ولزم ما مضى اى افعال وضعت وتذكير الضمير باعتبار اللفظ لا نشأ
 من لوزم فلا يصح ان يحذف على نحو كرم زيد وشرب عمر ووقع كبر وغور خاله حيث قد تمتلأ بها لم توضع ثلاث ابداما
 المدرج قبله اى بالمدرج فلان احد هما فم وهو فعل باض اصله نعم على فاعل فعل ففتح الفاء وكسر العين وقد جاء في فعل
 اسما كان او فعلا اى فاعل اذا كان فاعله مفتوحا وعليه حلق فتح الفاء وكسر العين وهى الاصل وفتح الفاء مع الحلق

العين كسر اخا من العين كسر الفاء من كسر السين ابا ماعين ثم اقلت النحاة في قوله نعم وبن منه بيب لك الى
 والبحريون الى انها من ومنه لولا على فليتم بابا اتصالا بانه في الساكنة واما التفسير فذهب الباقون الى انها
 واجه على اسمها يخلو من الزاد عليها نحو فاعلم المراد واجب بانه يحمل على ثروت المادى رفاعله اى نعم سم صوت
 بالهم نحو نعم الرجل زيد ونه الدم للجد الذي على الاصح التفسير بالوعد والفتى والمجروح وكذا الحلفاء والتفسير وقيل
 انها لغوم وانما كان ناعلا اسما مرنا بيه والهم فحصل للباقي في المدح وهذا هو المناسب لباب نعم وذلك لان الدم
 لما كان مصدره الذي يكون للشهود وما واقعا على راحة غير محيى اية اى نعم ليس من باب كذا المحضوس بعد ويكون الكلام بعد
 على الجمال والتفصيل وهو اوقع في النفس اوسم صفات الدم سم صرف بالدم افعير واسطه نحو نعم غلام الرجل زيد
 او براسطه نحو نعم غلام صاحب الفرس او براسطه نعم بغير غلام الرجل وقد يكون فاعله اى فاعل نعم مفعول لا فاعله
 لان توكل نعم رجلا اخضر نعم توكل نعم الرجل زيد ولا عنه اهتمام على ثرية التفسير فيه بانه في المدح ويجب
 تميزه اى تفسير ذلك للفر بكرة مضمومة على التميز واقعة قبل مضمومة مفردة تختص بزيادة ومضافة الى كوة او مضافة
 لفظية نحو نعم ضارب رجل زيد او نعم ضارب زيد الحسن الوجه انت وانما وصفت الكوة بالمضمومة مجرد التورية
 لان التميز بالمضمومة او مجردها لا يحتمل الجزالة ان يراد لا تميزه من المجزوءين كفاية الدم من شاعر
 وذلك لان تزيده بالمضمومة لا محلا فاعترضه عن المحسن القابل من الكوة ومن ما وانما يجب تميزه بلك الكوة
 لانه لو لم يذكر تميز لم يفهم ان في نعم ضمير او بما صفت على قوله بكرة اى يجب تميز ذلك المضموم بالمضموم المحل
 على التميز نحو قوله تعالى فتعاهى اى نعم شتى شتى اى اى الله فاعلم اى الله اى الكوة المعنى شتى
 ولا موصوفة والمضموم بالمدح اى وقال الغزالي على امر موصوفة بمعنى الذى فاعل نعم ويكون الصلة بانه انتهى نعم اى
 محذوفة لان هى مضمومة بالمدح اى نعم الذى فعله اى وقال سيبويه والكافى مامرقة اى بمعنى شتى
 نعم اى نعم شتى اى فاعلم على كوة بمعنى شتى اى نعم اى نعم موصوفة بالمدح وزيد فى الامثلة المذكورة
 به الله على ميسى المحضوس بالمدح لانه تخص بالمدح ولم يصرح بمبديه لانه قد جاء بجزءه يه يقال زيد نعم الرجل
 ودان فى خبره زيد فنجب نعل المدح وفاعله اى فاعل هذا الفعل والاشارة الى ما فى الذهن كاقيل فى الرجل نعم الرجل
 ولا يجوز حذفه وانما من جبهه تفضيل الفاعل على المفعول صاحب القوم سم معنى الحبيب وهذا فاعله والمضموم
 بالمدح زيد الراجح به جبهه ويجوز ان يقع قبل مخصوص جبهه او بعد على جبهه تميزه من باب كذا المحضوس فى الامثلة

في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكون فاعله منها واما الخيلات فتم حيث يجب هناك التميز او كان فاعله مضرا
 تقتضيه لا للمفرد على غير المفرد سخره ارجلا زيد مثال ما كان التميز واقابل مخصوص هذا وحيه ازيد رجلا مثال ما كان التميز
 واقابل مخصوص هذا او حال عطفت على تميز اي ويجوز ان يقع قبل مخصوص هذا او بعده حال على وفق الخصوص
 فيما ذكر سخره ارجلا زيد في وقوع الحال قبل مخصوص هذا وحيه ازيد ركاكيا في وقوع الحال بعده ثم العاطل في التميز
 او الحال ثاني جنس من العقل وذا الحال هو ذا الازيد لان زيد مخصوص بالبدن لا بالحكي الا بعد تمام البدن لفظا او تقديره
 فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص وعلى هذا القياس التميز في نعم رجلا هو نعم النعم فله اي فاعله فلان
 ايض كما يكون المخرج فلان احد هاشم بن محمد بن الرجل زيد مثال ليس المخرج باللام وبس غلام الرجل زيد مثال فاعله
 المضاعف الى المخرج وليس رجلا زيد مثال فاعله المضمر للمخرج مضمومة والثاني ساو سواد الرجل زيد في فاعله
 المخرج باللام وساد غلام الرجل زيد في فاعله المضاعف الى المخرج باللام وساد رجلا زيد في فاعله المضمر
 المضمون مضمومة وهذا القيد ان مثل نعم في كون فاعله اما اسما مرفعا باللام او مضاعفا الى المخرج باللام او مفعلا
 ميمزا بكرة مضمومة ثم لما فرغ من القسم الثاني في الفصل شرع في القسم الثالث في المخرج فقال القسم
 الثالث في المخرج وقد مضى تعريفه اي تعريف المخرج في المقدمة واما ما اي اقام المخرج سبعة عشر
 حروف الجر والحروف المشبهة بالفعل بحروف التثنية وحروف النداء وحروف الايجاب وحروف الزيادة
 وحروف التغير وحروف المصدر وحروف التخصيص وحروف التوقع وحروف الاستعظام وحروف الشرط وحروف الرد
 واما التانيث السكتة والتثنية واما التاكيد فصل حروف الجر كان الانسب تقديم الحروف المشبهة على حروف
 الجر على طبق تقديم المرفوع والمضروب على المجرور الا انه قدم حروف الجر عليها مراعاة لاصالتها في عملها وزعمية الحروف
 المشبهة او كالتقدير واما في الكلام واما سميت بحروف الجر لانها تجر صاني الافعال الى ما يليها او تجر الا ساء بحروف
 الاضافة لانها تضعيف الفعل او شبهه او معنى نقل الى ما يليها حروف وضعت لافضاء الفعل الاول ان يقول لا اقتضا
 بالفعل بمعنى ايصار لان الاقتضا هو الوصول واذا عدي بالباء كان متناه لا اتصال او شبهه اي شبه الفعل وهو ما يميل
 عمله قبل وهو من تركيب كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او معنى نقل وهو ما يستبطنه معنى الفعل ولا يكون من تركيب
 كما نظرت والجار والمجرور وحروف النداء وحروف التثنية واسم الإشارة واسم الفعل والتثنية والسرعي والاشبه
 وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل الى ما يليه كلمة بعبارة عن اسم والضمير المرفوع استمكن في كية عائد الى المخرج والمضمر

البارز الى اى اسم على المحرور ذلك الاسم وانما عبر عن الاسم بكلمة باليتناول مثل قوله تعالى وضاعت
 عليهم الارض بما رحبت فانه ليس بالفعل وانما ما زير في نظير لا فنبهنا ريشة الفعل وهذا في الدار ابوك اى استبرأ اليه
 فيها اى في الدار نظير الاختصاص بمعنى الفعل وهى اى حرور الخرق مشعر فاحدا من قدمها على سائر المحرور
 لانها لا ابتداء ففى بالابتداء اولى وهى اى من موصوفة لا ابتداء الفاعلية اى النهاية اى لا ابتداء له نهائية ولا يستعمل
 فى ابتداء لانها لا كما لا نور الا به وهذا انتهى تفسير الفاعلية بالنهاية احسن من تفسيرها بمعنى المسافة لانه لو كان يكون
 استعماله فى الزمان بجواز الان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيهية وعلامته اى علامته كون من ملاحظة ابتداء
 الفاعلية ان يصح من مقابلة الابتداء الانتهاء حتى يصح ايراد الى والما فيه فانه فيها فى مقابلتها وهذا لا ابتداء وان كان
 من مكان كما تقول سرت من مصبرة الى الكوفة اذن زمان كما تقول صمت من يوم الجمعة الى يوم الخميس وقد يحكى الجود
 لا ابتداء من غير قصد الى انتهاء مخصوص مع صحة ان يكون فى مقابلتها الانتهاء كما تقول اعوذ باسمك من الشيطان الرجيم
 فان معنى اعوذ باسمك التحجى اليه والتبئين اى لاظهار المقصود من امرهم وعلامته ان يكون من التبئين ان يصح
 وضع الذى اوصافه على هذه المصطلح مكانه اى مكان لفظ من كقولنا تعالى فاحضروا الرئيس من الا واما فى قوله تعالى
 فان قلت لا يصح وضع الموصول مكان من فى نحو قد كان من مطر اى شئ من مطر مع انها التبئين لانه يلزم وصف المكونة
 بالمعزاة يلزم حمل المفرد صلات المراد بوضع الموصول مكانه مع ايراد مقتضيات الموصول والتبئيس وعلامته اى علامته
 كون من التبئيس ان يصح وضع لفظ بعض مكانه اى مكان من نحو اخذت من الداهم فانه يصح ان يتم اخذت
 بعض الداهم وزيادة بالرفع عطف على قوله لا ابتداء فانه مفعول بالخبر وعلامته اى علامته كون من زيادة ان يحمل
 المعنى باسقاط اى باسقاط لفظ من بل يبقى اصل المعنى على حاله نحو اجابا فى من اخذت فانه لو قيل اجابا فى احد باسقاط لم يحل
 اصل المعنى ولا يزداد من الكلام الموجب على نهيب البعير من فيترافى غير الرغب خلافا للكونين والافش فانهم جوزوا
 زيادة فى الموجب فى اسم الجنس ايضا واستدلوا على ذلك بقوله تعالى فيغير لكم من ذلوكم يقول تعالى ان افسر فير الله تر
 جميعا ويقول الرب قد كان من مطر اى قد كان مطرا واجيب عن الآيات بان قوله تعالى فيغير لكم من ذلوكم خطاب لامة
 نوح عليه السلام وغفران جميع ذنوب امة محمد صلى الله عليه واله واصحابه وسلم لا يوجب غفران جميع امة نوح عليه
 السلام فسلم من هذا ان فى مثل قوله تعالى فيغير لكم من ذلوكم التبئيس لا للزيادة وعن قول الرب يا اشرار ايه فبدوا ما كان
 من مطر وشبهه ما يبرهم زيادة فى الكلام الموجب نول بالحمل على تبئيس اى قد كان من بعض مطر او على التبئين

انبئين ابي قد كان شئ من مطروقة يحيى من معبني في كقول تعالى اذ انودي للصلوة من يوم الجمعة وقد يكون معبني الباء
 كقول تعالى في طه من طه نضحي ابي وقد يكون معبني البدل كقول تعالى اذ نضحي بالبحيرة الدنانير الاخرة ابي به لها
 وقد يكون معبني الاستعراق نحو ما جاني من رجل لان من به من حيث انها تفيد الاستعراق لم يكن زائدة الا ترى
 انك لو خذتها كان المعنى فني المحيى عن رجل واحد نحو ما جاني من رجل بل جتان ومن حيث ان اصل الكلام مستقيم بدونها
 كانت زائدة بخلاف ثمن فذلك ما جاني من احد فانها زائدة البية لان احد الاستيعال الان في العموم وكذا الاستيعال
 في النفي قال الجوهري ويكون معبني على نحو قوله تعالى ونفرا من القوم ابي على القوم وقد يكون للقب كمسورة الميم
 مضمومها نحو من ربى لا فعل كذا وذكر المحيى انها تكون لانها تخورت من فني الباء اي تقربت اليه ويحيى للفصل
 اذا دخلت على ثاني المتضادين نحو قوله تعالى واصله يعلم المضغ من الصلح ونايتها الى وهي اي الموضوعة لانها الغاية
 فلا يدخل ما بعدها في ما قبلها الا مجازا ومنهم من قال بالعكس ومنهم من قال في شتر كذا فيها ومنهم من قال في فعل النكاح ابي
 ضا لا قبلها كالمرافق في باب النسل والا فلا كالليل في الصوم ثم ذلك لانها امان ان يكون في مكان كآخر مثا درست
 من البصرة الى الكوفة او في زمان كقول تعالى ثم انما الصيام الى الليل ومعبني مع اي يحيى الى معبني مع قليلا اي حال
 قليلا او يحيى قليلا او زمانا قليلا كقول تعالى فاضلوه وكم وايدكم الى المرافق اي مع المرافق كقول تعالى ولا تأكلوا مما لم
 الى اموالكم اي اموالكم زمانا قليلا او زمانا كثيرا نحو قوله تعالى حتى مثل الى في كونها لانها الغاية نحوحت البارة حتى الصلح ومعني مع
 اي ويحيى حتى معبني مع كثيرا اي يحيى كثيرا او زمانا كثيرا نحو قوله تعالى حتى مثل الى في كونها لانها الغاية نحوحت البارة حتى الصلح ومعني مع
 استارة الى ان حتى يحيى معبني الى قليلا ولانه دخل اي حتى في غير الظاهر اي في غير الاسم الظاهر بل يخص بالظاهر
 فليقتضاه كما يقتضيه استغناء المعنى بالي ولا يوجب ان يخل بالاستعمال لا بالاستغناء لانه يقتضي ان لا يدخل في
 الظاهر ايضا لذلك وليس اختصاصها بالظاهر في مجرورها معبني الى خلافه الميم فانه اجاز دخولها في المضمر ايضا كما في
 متمسكان ذلك بقول الشاعر الذي نقله المصنف في الكتاب ووجهه على انه نادر شاذ ولا كان قول الجوهري نختار
 عند المصنف حجة الله عليه حكم شاذ وهو قابل للشعر الذي يتك به البراءة فلا والله لا يجي الناس به فني حكايا بن
 ابي زياد وشاذ فلا يقاس عليه غيره ورأبها في وهي اي في موضوعة للفرقة اي ليجل ما بعد ما نظر لما قبلها اما حقيقة
 نحو زيد في الدار والماء في الكوفة او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق ومعني على اي ويحيى في
 معبني على قليلا كقول تعالى ولا صليتم في جذوع النخل اي على جذوع النخل قال صاحب المفصل انها في الانية

على اصحابها وليست مستمدة بمعنى على كقولهم كملن المصلي في الجذوع كملن الكائن في فطرت و ذكر الشيخ ابن الحاجب
ان كل ما فيه استتار ونزعة فهو مرفوع في وكل ما فيه معنى الاستعلاء دون الاستعداد فهو مرفوع على وكل ما فيه معناها فهو مرفوع
الخرين نظر الى المعنيين فخرجلت على الارض وفي الارض ويحسني في معنى كقول تعالى اوكلوا في ايام الحج والتمسليس كقول
تعالى انتم كنتم نبيانا قد تم فيه عذاب عظيم اى لا اخذتم وكقول صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم منبت امرؤ في مرق
جسمها وللقابلة كقول تعالى فاصاح الجورة الدنيا في الآخرة الا قليل وقيل فيها الابد اى ابا استعمله لانها
اى لا لصان الفعل بالجور اما حقيقة كية واذا وجدنا كبرت بزيده الى الحق مروري بموضع قريب منه زيد ولا يستأن
اى لا دلالة على ما قلت هي عليه انه مفعول نحو كتبت بالقلم اى استعيا به وللعاقبة بمعنى مع كخرج زيد بمشيئة اى مع
عشيئته وللقابلة اى اللدالة على وقوع مجروره مقابل شيى اخر كيت هذا ذلك وكقول تعالى ارضيت بالبيعة اية
من الآخرة وللتقدير اى لجل اللانتم متديا مثل الفجرة في الكرم زيدوا لتضعيف في الكرم كذبت بزيده اى اذبت
وللتقدير نحو قلت بالسجدة اى في السجدة وزائدة عطف على قوله لا لصان فانه مرفوع بالخرية قياسا مفعول مطلق
اى تسماها قياسا او خبر يكون محذوف تقديره وذلك الزيادة بوزن قياسا او نصب على نزع الخلق اى مرفوعا بزيادة
الاباء بالقياس فحذف الفعل والفعل وانسول مع الجار متباني في خبر النفي اى في خبر انما سوا ما زيد بقام نحو ليس
زيد بركب وفي الاستفهام اى في خبره نحو هل زيد قائم فقلت ذكر مطلق النفي والاستفهام شيل ليس وما
ولا المشبهين به ولا النفي الخمس والفجرة وهل والاعليس كذلك اذا الحكم مخصوص لميس ولا المشبه به وهل قلت
ولمعه اراد النفي والاستفهام الموهودى في الباب في خبرهم المشهور وهو النفي لميس وما المشبه به والاستفهام
هل وسما عطف على قوله قياسا في المرفوع سواء كان المرفوع مقبدا نحو حجبك زيد فنقله بحجبك مستدا
وزيد خبره والباء زائدة في المرفوع وهو المبتدا اى حجبك او خبرا لكن لان النفي والاستفهام نحو حجبك بزيد
فاعلا نحو كفى بالعد شهيد اى كفى بالعد شهيدا وفي المصنوع عطف على قوله المرفوع نحو النفي بيه اى نفسه فابا
زائدة في المصنوع وهو المفعول قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اى لا تلقوا ايديكم الى التهلكة الى الهلاك
يترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلب الله عدايكم فليكن منكم رجس الى الله رجس عن كقول تعالى سأل سائل عذاب
اى عن عذاب وبني من كقول تعالى يوم تفتق اسما بانعام وبني على كقول تعالى ومنهم من انما منه بفتنار يوم
اليك وقد يحسب التجريد بخراب اى بالعلم اى مجردا خاليا من العلم الحسى ليس له علم حتى يقر علمه ويعلم عنه وسما

سادسها اللام وهي للاختصاص اي لثابتا شئ شيئي والنفى عن غيره وهو الظاهر ويجري عليه العمل ثم الاختصاص
اما ان يكون الاختصاص استحقاتا نحو الجمل للفرس او اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص نسبة نحو زيد بن عمرو
والتعليل اي لبيان علته شئ شيئا سواء كان العلة غائية كقصرية القاديب فان القاديب غائية لقصد الفعل لاجلها وهو
الضرب او غلية داعية وليست بذاتية كخروج الخائف فان الخافه غلية داعية على الخروج وليست غائية لقصد الفعل لاجلها
وهو الخروج وزائدة بالرفع عطفت على قوله للاختصاص كقوله قد ردت لكم اي ردتكم فاللام زائدة لان ردت معنفسه
ومعنى عن اي ويجبى اللام بمعنى عن اذا استعمل مع القول وما يشق منه كقوله وقال الذين كفروا للذين امنوا اي
عن الذين امنوا ومعنى الواوى يستعمل اللام بمعنى الواو الكاشفة في القسم للتعبير اي فله التعجب في اسم العدد و
لا يستعمل الا في الامور النظام فلا يقال مثله لظفار الذباب وانما قيل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل فيه
بينها على انها كاو القسم لا كما في قول الزهري لا ياتي على الايام ذو حيد يشجر به الطيان والاشفق له مطلق
باسم وكلمة لاهنها مضمة لاسم الالتباس اي لا ياتي وقوله ذو حيد فاعل ياتي ويشجر مطلق به وقوله به الطيان والاش
حيلة اسمية وقد نصفه لشجره والحيد جمع حيدة وهي فقرة في رتق الوصل ويحج على حيد حيدو كيدرة على يدو بدو وروا
الجمل العالي والطيان اسم بنت طيب الراتحة والاش شجر معروف وهو الرحمان وقيل الاش قطرة من العسل تقع من الخيل
على الحويصة لان تلك القطرة على مواضع الخيل ومعنى البيت والعد لا ياتي على تصرف الايام بمعنى مرورها في الدنيا
شئ شيئا ولا يسلم عن الاوقات التي تقع في الدهر حتى ينفذ الوصل الذي يتصمم بشرب من الجبل لا يبراهه وما يشربه فهو
تعب قد يستعمل اللام للصيرورة نحو لزوم الشر للشقاوة وقال امد تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
بمعنى هذه اللام لام العاقبة وقد يحكي معنى في كقوله تعالى ونزر الموائين القسط ليوم القيمة ومعنى عند هذه الايات
لان قيل المعنى عند يوم القيمة ومعنى الى كقوله تعالى كل يحري لاجل سمي والمحمد مد الذي هانا لهذا ومعنى بعد كقوله تعالى اتم
الصلوة له لو ك الشمس اي بعد زوالها ومعنى مع كقوله تعالى فلما اسلموا للبحيين ومعنى من كقول جرير بن كهم
يوم القيمة افضل اي وكم ومعنى الفاء كقوله تعالى اءذاممت وموت اخرج حيا اي فسوت ومعنى ان كقوله تعالى وما اتر
الا ليعبد والعد اي ان يعبد والعد وسامها رب للتقليل اي لاثاء لتقليل افراد ما دخلت عليه في الاصل كما ان كم الخيرية
للكثرة اي لاثاء لكثرة افراد ما دخلت عليه الا ان رب كثير الاستعمال للكثير وان لم يستعمل كم الخيرية للتقليل ونظير
رب فيما ذكر قد ناهنا في المصارع للتقليل ثم استعملت للكثرة في مقام المدح كقوله تعالى قد يعلم امر الذين يسئلون

حكمه لو فرض ذهب النفس الى ان رب اسم وهو مختار صاحب الملك يستحق اى رب صدر الكلام لا يها من
 الالوهية والى الجبرية يستحق ذلك ولا دخل اى رب الاعلى كونه لان مجرد اى معنى التميز منها لا ينفصل كما ان
 كم فكثير نفية ثابتة العدد والتائب التميز وهو لا يكون الا كونه خورب رجل لقيه او خمر بينهم بان ليس له معاد منى مفرد
 ذكر اياه اى كان التميز منى او مجردا او منى كونه خورب على التميز لان الخمر كان فيها احتياج الى التميز خوربه
 رجلا فى المفرد وربه رجلين فى المشى وربه رجال فى الجمع وربه امرأه ككلب تقول ربه امرأتين فى المشى وربه امرأه
 فى الجمع لان الخمر عائد الى شئ فى الذهن لا الى شئ من ذكروه ليجب المطابقة وانه عند البصريين وانه الكوفيين يجب
 المطابقة اى مطابقة الخمر التميز فى الافراد فاشية والجمع والذكور والناث فيقولون خوربه رجلا وربه رجلين و
 ربه امرأه وربه امرأه وربه امرأتين وربه امرأه وربه امرأه اى رب بالكتابة اى المائدة عن العمل ولا يجوز ان
 كتب الامر صورة تحتها غير ما فى اقسام الاسماء فانها لا كتب الا موصوفة فدخل رب بعد محو ما بالكتابة بها
 على الجمل انما فعله خوربه باقام زيد واما سمية خوربه باقية قائم ولا بد لها اى رب من فعل فاض ملقت به ولو كانت موصوفة
 بها وانما وجب ان يكون لها فعل فاض لان رب لتفعل اى لتفعل المحقق الواقع وهو اى ذلك الفعل لا يتحقق الا بالحصول
 الالوهية اى بالفعل الماضى واما قوله تعالى ربنا يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو كالمضى لصديق المياد به تحقيقه فهو
 بمنزلة المبرج المحقق ليكون يود محسبى وود يود قوله تعالى فسوف تعلمون اذ الان غلغل فى اعناقهم حيث جاء باذ وهو كماله
 وجمع بينه وبين سوف التى هى الاستقبال لكونه بمنزلة المبرج والموجود لغزبه من الريب ويجوز ذلك الفعل اى الفعل الماضى
 الذى ملقت به رب غابا اى خذا غابا او زمانا غابا وفى الغالب كقولك رب جلا اكرمنى فى جواب من قال
 بل لقيت من اكرمك اى رب رجل اكرمنى لقيه فاكرمنى صفة لرجل لا تفر من ان مجرد لا بد له من صفة ومعلمها اى فاعلم
 رب وهو لقيه محذوف وانما حذف فعلها بقرينة السؤال لانها كثيرة لما تقع جوابا لسؤال ذكره او مقدر للحصول العلم به
 لان الجار والمجرور يدل على الفعل انما وهو حصل او كان وانما قال غابا لانه قد يحكى فعلها ظاهرا خوربه رجلا اكرمنى لقيه
 وتماثلها وادرب التى تكون بمعنى رب وفى كلها وانه يستحق صدر الكلام كما است ربه لقيه بقوله وهى اى وادرب
 او وادرب اى يربها فى اول الكلام ولا دخل الاعلى مظهر كونه موصوفة ويحتاج الى فعل فاض
 غابا وانما لم يقل وادرب فى حكمها لتلغيد لمحو ما بالكتابة بالاول فصح وقوعها على الجمل كقول الشاعر وليله ليس لها كمال
 الا لى العاقل ليهى اى رب بلده والبلدة كل جزء من الارض سبجير عامر او عامر والانس والانس وكل ما يدرى انسى

في هذا الموضع
 تقدير وهو ولد الضمير يكون الرب: بضم الباء الخفيف والعين بالكسرة عينا وهي الابل
 الابل التي تسمى بالابيض لا يابيضها شي من الصفرة وتاسمها او القسم بتحقيق الظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يدخل على
 المضمر في القسم سواء كان اسما ام نحو واسم او غيره نحو الرحمن للعينين واذا كان واو القسم مختصة بالظاهر فلا يخلو
 ذلك لان فعله كذا لا يخلو من جهة اخرى ووجه الاصل وهو الباء حيث يخصها باحد القسمين وانما اختاروا الظاهر لاصالة
 عاشر انا القسم هي مختصة باسم امده وحده اي دون غيره من الاسماء والظاهرة والمضرة واصالة الاسم
 الى امده تعالى من قبل اضافة العام الى الخاص ولو قال لفظ امده وحده لكان اوضح واذا كان كذلك فلا يقال تا الرحمن
 وذلك لانهم لما ابدلوا تا عن الواو ارادوا احاطة جميعها من الواو فخصوا باسم واحد وعينوا الاسم امده تعالى
 لذلك لانه اكثر تحريفا في القسم من غيره واجاز الاختصاص ودخل تا القسم غير اسم امده تعالى مستدلا بقول الرب
 نحو ترب الكعبة والجهنم حكموا بانه قدوة لما اختار المصنف رحمه الله امده قول الجهور قال وتوهم اي قول الرب الذي
 استدل به الاختصاص ترب الكعبة شاذا لا يقاس عليه غيره والحادي عشر يا القسم هي تدخل على الظاهر سواء
 كان اسم امده او غيره والصفر اي وتدخل على المضمر نحو يا امده بالرحمن وبذلك يكون الباء اصلا في باب القسم
 ولا بد للقسم من جواب وهو اي ذلك الجواب جملة تسمى القسم عليها الجملة الفعلية صفة جملة فالحكايات اي تلك
 الجملة الواقعة جواب القسم جملة مبرجة اي مثبتة يجب دخول اللام في الجملة الاسمية والجملة الفعلية منها نحو امده زيد
 قائم فغير الجملة الاسمية المبرجة وادخل كذا نظير الجملة الفعلية المبرجة ومنه قوله تعالى تا مد لا كيدن اصنامكم ودخل
 ان في الاسمية اي وجب دخول ان المبسوكة في الجملة الاسمية المبرجة دون الفعلية المبرجة نحو امده ان زيد قائم
 ومنه قوله تعالى انك سبكتني في جواب ما ليل اذ انشئ والحكايات اي تلك الجملة الواقعة جوابا للقسم جملة نافية
 يجب دخول ما ولا فيها اسمية كانت او فعلية نحو امده ما زيد قائم نظير الجملة الاسمية النافية يا امده لا تقوم زيد نظير
 الجملة الفعلية النافية بلا وانما جرت في الجملة القسم عليها احد الاسماء الاربعة المذكورة للربط بين الجملةين والقسم
 عليهما للاستقلال بخواصه منها بدون الاخرى واعلم انه اي الثاني قد حذف حرف النفي من جواب القسم لوال
 اللبس اي عند عدم الالتباس للنفي بالثبوت كقوله تعالى تا مد فستبذركم دست اي لا تقبلون المضارع المشبهة لا بد
 من التوضيح باللام وهو هنا متوقف فلم انه منفى وحرف النفي عنه محذوف وتحت جواب القسم ان تقدم على القسم
 ما يدل عليه اي جواب القسم نحو زيد قائم وامده نحو قائم زيد وامده تقدير الاول ام امده لزيد قائم وتقدير الثاني وامده

قائم زید او توسط ای قسم بین خبری ملکیه انتمیه مخزیه و امر قائم و قائم و امر زید قهیر اول و امر زید قائم
 و تقدیر ان فی و امر قائم زید و اما حذف برای قسم فی این الصورتین که نه ناقصه علی القسم لایحل علیه و نه زیاده
 فی المعنی او قوت القسم بین خبری با خبری ایستخفی عن الاعاده و انشائی مشرین و بی لایحه و نه ای لایحه
 شینی و قدیه عن شینی آخر و هو لا یصحی کرمیت اسهم من القوس او غیر صحیحی کلمه عن الجواز و کسره عن یسری
 و ان لا عشر علی کسره و بی لایحه علی شینی و هو لا یصحی مخزیه علی بی لایحه او کلمی مخزیه علی امیر و بعد این
 و قد یکون من و علی اسیمین اذ او قلت میسها ای علی عن و علی کلمه من الجارة فحی یکن من الجانب و علی معنی الغرق
 کما تقول علت من من یسینه ای من جانب یسینه و نه قوله من عن یعنی مرت و اما فی و نزلت من علی الفرس ای من فوق
 الفرس و نه قوله غدت من علیه بام طعنا فیکون ان اسیمین یلیل و قول من علیها و نه یسینی من القسمه کقولہ تعالی یرحم
 نفس عن نفس شیئا و قد استعمله کقولهم یخجل منه و رضی قال المالکی و قد استعمله کقولهم و میت اسهم من الفرس
 و جاء لتلیل کقولہ تعالی و ما کان استغفار لیراسم لایس الا عن موعده ای لوعده و یسینی یعنی بعد کقولہ تعالی لیرحم کربن جفا
 عن یسینی ای بعد یسینی و یسینی فی کقولک لایکون من ذلك الا عن و الیه ای نه بان الولی بعد الغنی یانی و ذکر عن و نه یسینی
 علی مصاحبه کقولہ الحمد لله ای و هب لی علی الکبر و لتلیل کقولہ تعالی و کتب و امر علی ما یحکم و نه غرقه کقولہ تعالی علی کس
 سلیمان و کقولہ تعالی ای علی از و اجم و یعنی الیاء مخزیه تعالی تعین علی ان یرسل علی کمال الحسن و نه زیاده کقولہ تعالی
 علیه و الدو اصحابه و سلم من خلف یمن فناء غیرا غیر منها علی یسینه ای یسینه و الارب عشر الکات للتشبیة مخزیه کقولہ
 و لایه للتشبیة من اربعة اشیا و تشبیة و هو زید و تشبیة به و هو عمر و تشبیة به و الناسبتة بینهما و اذ تشبیة
 و هو الکات و نه اذ کقولہ تعالی لیس لک شئی ای لیس لک شئی علی احد الوجوه و اما قد ذکرت من هذه الکلام و منین
 آخرین سری زیاده الکات اجمها لای زیاده فی الکات بل الزائدة هو مثل و کان و حیه ان حکم زیاده الکات هو حکم
 زیاده قبل الحاجة تخيلات حکم زیاده مثل و رجح الوجه الاول و هو زیاده الکات بان حکم زیاده الحرف
 ازوب من زیاده الاسم و سیما اذ الکات الحرف حرف و امر و یرجح ايضا ان حکم زیاده المثل یربب و قول الکات
 علی التفسیر فی التقدیر و یخص بالتأهیر و ان فی الا زیاده فی شینی و هو ان نفی مثل للمثل کانه عن نفی المثل اذ لو
 و قد المثل لکان للمثل مثل و هو امر تعالی اذ اما قد من الجانبین و هو وجه تعلل الفعول بالقبول و رجح و بان انکسایه ای
 من التصریح و عدم الزیاده ای بالتصریح و قد یکون ای الکات اسما اذا دخل علیها حرف طر کقول

القول استخرج من كالمهم الخ فيمكن عن استمان مثل البرد الذائب للطاقه والبرجعية النعم والاهتمام
الذوي شبه فزمن الماضي بلوا البرية بحباب النعم الذائبات قال الماكي وبجبي لتليل كقولنا في واذا ذكره كما هم
وقال الفراء وقد بجبي مبني على كقول بعض العرب كخبر في جواب من قال كيف أصبحت اى أصبحت على خبره الخا من مشر
هذالك ادع عشر منه للزمان الماضي الابدائي الابدائي الابدائي في الماضي اى في الزمان الماضي كما تقول في شهر
سبعان ما رايته منذ شهر رجب اى انتصار وثنى اياه من شهر رجب او للظرفية اى بجبي في في الحاضر اى في الزمان
الحال نحو ما رايته منذ شهرنا ومنه يومنا اى في شهرنا وفي يومنا اى انتصار وثنى اياه فيها ولا يجوز دخولها على المتقبل
لانها وضعا للماضي والحال قال الجدي ان اريد بدخولها اى دخول مد ومنه الجاريتين ابداء الزمان الماضي وانتهاه
وهو ما ثبت فسر كونهان للابداء وان اريد بدخولها الزمان الحاضر من غير فرض للابداء والانتها فكونان للظرفية بمعنى
في والسابع عشر خلا والشارع عشر حاشا والسادس عشر عد الاستثناء اى هذه الثلاثة فيها معنى الاستثناء
اذ جرت بها ما بعد ما تكون حروف جر ولها اعد ما منها نحو جاء في القدم فلان زيد وحاشا عمرو وعدا اكر واذا انضبت
بها بعد ما تكون افلا فنده الثلاثة قد تكون حروفا وقد تكون افلا والخمسة التي قبلها قد تكون حروفا وقد تكون اسما واما
احد عشر م ي التي قبل تلك الخمسة فلا تكون الا حروفا ثم لا فرق عن بيان حروف الجر شرع في بيان الحروف المشبهة
بالفعل فقال **فصل الحروف المشبهة بالفعل ستة** انما سميت بهذه الاسم لثابتها بالفعل المتدي من حيث
انها تقضي الاسمين كالتقضي الفعل المتدي الفاعل والمفعول ومن حيث انها تنقسم الى ثمانية رابعة كالفعل ومن حيث
انها تثبت على الفتح مثلك ان دان الى اخرها اى الى اخر هذه الحروف التي عرفت في المفردات وهذه الحروف تدخل على
الجملة الاسمية اى على المبتدأ والخبر وتضبط الاسم وترفع الخبر كما عرفت فيما مر من ان زيد فاعلم فتضبط ان فاعلا يانه
اسمها وترفع ما كانا به خبرا وقد تحذف اى هذه الحروف ما كانه
ما كانه متكفيا اى تمنعها عن العمل اى عمل تلك الحروف فيما بعد على الافصح والاصح لان ما كانه اخر حيث هذه الحروف
عن نزع ثابتها بالفعل وهو اقتضاها الاسمين ولا نه وقت فاصلا فتصنع عن العمل واما قلنا على الافصح لان
هذه الحروف عند الحرف ما كانه مباداة تعمل على فته غير نصية كما جاء في بعض الاشعار واما قلنا على الاصح لان بعضهم جعل
ما كانه اسما لها كغير ان اسما لهذه الحروف والجملة اسما لغيره فاصح انما هي اخرها من حيث انها متكفيا عن العمل على الافصح
والاصح لان الفتح ثم الغرض عن الحرف ما كانه بهذه الحروف المحر والاكيد في انما فادة سنا في الجملة الاسمية

والفتحة في البراءة وبينها أي وأختها ما كان قد تحل به النود على الاقوال لأن ما كان قد تحل بها من العلم
 ومن يربح وحدها على الاسم تقول ما قدم زيد قال الله تعالى انما حرم عليكم الميتة ثم شرع في بيان حلال
 كثر احد من حروف استه وانما والى التفرقة بين ان المكسورة والمفتوحة تعال واعلم ان ان المكسورة الهزلة لا يفسر
 معنى الحجة بل نوكة أي قرأوا تابت الصغير النود الى الحجة الى معنى باعتبار المعاني التي كانت قد كانت
 ان زيدا قائم احدت به ما ذهبت فتوكلت زيدا قائم من زيادة التاكيد والبالغة وان مفتوحة الهزلة مع ما بعد ما
 بعد ان المفتوحة من الاسم والخبر بيان لما في حكم المفرد حيث لا يستل على استناد ما يصح السكوت عليه ولم يرد قبل
 الحجة التي بعد ما في حكم المفرد ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم فتقول لميتي ان زيدا قائم أي لميتي قيام زيدا او يجعل مصدر
 خبر الخبر مضافا الى الاسم فتقول لميتي ان زيدا ان قلبي كيك لميتي اكرام زيدا عند فتيك اياه او يجعل مصدر الخبر
 مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه مطلقا فتقول في لميتي ان زيدا اخوه مطلق لميتي انطلق
 ان زيدا فان مصدر الخبر الخفيف الى الاخ المعطى الى الاسم وذلك لان متعلق لزيد وذلك كسب أي ولا قبل
 ان ان المكسورة الهزلة لا تفسر معنى الحجة بل نوكة وان مفتوحة الهزلة مع ما بعد ما من الاسم والخبر في حكم المفرد ويجيب الكسر
 أي كسر هزلة مادة اذا كان ما كتب بصورة ان في ابتداء الكلام كونه موضع الحجة نحو ان زيدا قائم قال الله تعالى ان
 مفرد رجم ويجيب الكسر ايضا اذا كان بعد القول ولا يشتر من ان تقول القول لا يكون الا جملة والمراد بالقول هنا ما كان
 لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم واظن كقولنا قال قال انما تارة ويجب الكسر ايضا اذا كان بعد الموصول نحو
 ما ريت الذي انه في المساجد لان حله الموصول يكون جملة البنية ويجب الكسر ايضا اذا كان في خبرها اذا كان في خبرها
 أي في خبر صيغة ان اللام نحو ان زيدا قائم لان اللام زكية معنى الحجة اعلم ان المصنف رحمه الله ذكر لك اربعة
 مواضع ليس الكسر مخصوصا بها بل كسر اذا كان في اول جملة وقت خبر الجمال او جواب قسم واذا كان بعد معنى اللابنة
 والاداء التثنية واذا وقت محل التصريح عن الكلام اس بن كقولنا قال في فلا تخبرك قولهم انما نعلم ما يسرون وما يعلنون وكذا
 بعد اذا قال صاحب الهادي وبه حيث يضاف الى الحجة ثم قال ولا يبعد فتحها عند من اضاف حيث الى المفرد وكذا كسر
 بعد الاخر وبه النهي وكذا بعد ثم وكذا بعد كل وكذا بعد الله وكذا بعد قال ربنا اننا سمعنا ما واد بعد الله ويجب الفتحة
 في هزلة مادة ان حيث يقع ان مع اسمها وخبرها فاعلم ان الخبر في ان زيدا قائم لميتي فتع معقول نحو كبرت انك قائم
 لميتي فتع مبتدأ نحو لميتي انك قائم حيث تقع معناه الى نحو حيث من طول ان كبراء انت حيث تقع مجرور نحو حيث

نحو ثبت من ان كبراد ائمت واما وجب الفتح في هذه الصور لان كل واحد من الفاعل والمفعول والمبتدا والمضاف اليه
 لا يكون الا مفردا ولا يشك في اذ كان المضاف اليه جملة مثل كتب حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون
 مفردا فاعبر الاصل في حيث وجب الفتح حيث تقع بعد لولا نحو لو انك عندنا لا كرمك لان ما بعد لولا فاعل لان ما قبل
 لولا يكون الا فعلا حقيقة او تقدير الكونه حرف اشترط والفاعل يجب ان يكون مفردا وحيث تقع بعد لولا نحو لولا
 انه حاضر لان ما بعد لولا لا يبتدأ بمبتدا محذوف الخبر والمبتدا يجب ان يكون مفردا اعلم ان المصنف رحمه الله ذكر الفتح
 ستة مواضع وليس الفتح مخصوصا بها بل يقع حيث تقع خبر المبتدا نحو انما يحب القرب ضرب عمر ولان اصل الخبر ان يكون
 وكذا الفتح حيث تقع بعد لولا التحقيقية لان ما بعدها فاعل او مفعول لان لولاه يجب ان يكون مدخولها فعلا لفظا او تقدير
 نحو لولا زيد قائم وكذا اذا تقع بعد حرف الجر نحو حبك لانك كريم وبعد حتى الماطقة والجاردة وكذا الفتح اذا كانت مسطوطة
 على اسم ان المكسورة كقوله تعالى ان لك ان لا تجزع فيها ولا تعجزى وانك لا تقظون فيها ولا تنصحي وكذا بعد وكذا اذا
 ابدت من الاسم كقوله تعالى واذا يدركهم امر احدى الطائفتين وكذا بعد القول اذا كان بحسبى الظن نحو القول ان زيدا
 سفلن كما تقول الظن ان زيدا سفلن
 وكذا اذا وقعت بعد علت واخواته ويجوز الحذف
 مسطوطة على قوله وجب الكسر لانك ينبغي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد وان المفتوحة مع ما بعدها
 في حكم المفرد على اسم ان فان اسمها المنصوب في اللفظ مفردا باعتبار المحل فيجوز العطف على اسمها بالرفع اعتبارا بالمحل على تقدير
 عددها ويشترط في العطف على المحل معنى الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمر و تقدير اسخا ان زيدا وعمر قائم اذا التقدير
 ان زيدا قائم وعمر قائم واما ما يشترط معنى الخبر لانه لو عطف على محل باسم ان قبل مبسوطا لكان زيدا وعمر
 ذاهبان لكان موديا الى كون الشئ الواحد معمولا لما يلين مختلفين اذا اهبان من حيث انه خبر عن زيد معمول لان من حيث انه
 خبر عن عمر معمول لانه اود هو غير جازم والكوفون لا يشترط معنى الخبر بل جزوا العطف على المحل مطلقا وباعتبار لفظ اسم
 ان فان لفظه مضروب لانهما موجودة لفظا فيجوز العطف على اسمها بالنصب باعتبار اللفظ ثم المكسورة اعم من ان يكون
 لفظا وحكما فلا يشك في جازم بعد العلم فانها وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما واسم الخبر من حيث قامت مقام
 مفعول خبر في العلم فيجوز العطف على محله كالمكسورة لفظا نحو علمت ان زيدا قائم وعمر وشي ان زيدا قائم وعمر فان قوله
 وعمر ويجوز عطفه بالرفع على محل اسم ان المكسورة ونصبه بالعطف على لفظه ويجوز رفع عمر وعلى ان يعطف على ان

[illegible]

الحساب ويجوز ان اعلمها انهم على ما هو الاصل كقولهم تعالى وان كلا لما يفتتق ان و نصب كل ولا كان انما وانما بانا
صرح به قال ويجوز انما انما لم يصرح باعمالها حيث لم يقل ويجوز انما انما ابل استار المراد في ضمن جواز الانما ، والكونيون
يدبرون الانما ، والاية تحية عليهم ويجوز وقوعها عطف على قوله ويجوز انما اي حين اذا تفتتق ان المكسورة ويجوز وقوعها
على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو باب كان يكون ، باب علمت نحو قوله تعالى ان كنت من قبل ان العاطلين وان
وان تفك لمن الكافين وانما جاز وقوعها على هذه الافعال لجواز انما وانما لم يحصل تأكيد المحل الاسمية التي هي مقتضاها
واصلها حيثية وذلك تحض وقوعها بهذه الافعال ولك اي مثل ان المكسورة قد تخفت ان المفتوحة اي حين
اذا تخفت المفتوحة يجب انما اي حال المفتوحة في ضمير شان مقدرا او لم يقدر والعلمها ضمير شان مقدرا ولم يجد
عامة في الظاهر لزم غزوة المكسورة التي هي اضعفت قسما بالفتحة على المفتوحة التي هي اقوى منها في ذلك كقولنا انما
لا اله الا الله واذا وجب اعمال ان المفتوحة المحققة في ضمير مقدرة فتدخل على المحل اسمية كانت نحو لمجي ان زيد قائم قال
الله تعالى ان الحمد رب العالمين او فعلية سواء كان فعلها من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر او لا نحو قد كان زيد
قد علمت زيد او ان قد قام زيد ويجب دخول اسين وسوت او قد ادرت الفتي على الفعل اي الفعل الذي تدخل
عليه ان المفتوحة المحققة نظير اسين كقولهم تعالى علم ان سيكون منكم مرضى ونظير سوت كقولهم تعلم علم المرديف
سوت ياتي كل ما تدور نظيره كقولهم تعالى يعلم ان قد الميزا ونظير جرت الفتي كقولهم تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قوله
تعالى احب ان لم يره احد كقولهم ان ما خرج زيد وعلمت ان لن يخرج زيد فم اشار الى وجه تركيب ان المفتوحة
المحققة بقوله الضمير اي الضمير المستتر اي المقدرا اسم ان المفتوحة المحققة والمحل الواقعة بعد خبرها اي
خبر ان وانما وجب دخول احد هذه الحركات الاربعة على الفعل الذي تدخل عليه ان هذه يكون عوضا عما زال عنها من
احدى نونيها ويغفر احد الثلاثة الاول بينها وبين المصدرية في الموجب واما الفتي فيفرق بينهما من حيث المعنى لانه وان
عسى جرت الفتي الاستقبال فهي المحققة اذ لا يجوز الاجتماع بين جرت الاستقبال والافني المصدرية من حيث
لانه المكان المعنى مضربا في المصدرية والافني المحققة وانما اختيرت هذه الحركات للوض والفرق لاختصاصها بالافعال
فلما زال عن ان وجهت ابتها بالفعل عوضا عما كان مختصا به والمراد بالفعل المذكور الفعل المقصود لان الفعل الجاهل
لا يجب دخول احد الحركات المذكورة عليه كقولهم تعالى ان ليس للان ان الا ما سمي وقوله تعالى وان عسى ان يكون
قد اقرب اجلهم لهم الحاجة الى الفرق لان المصدرية لا تدخل على الفعل جائدا وانما قال على الفعل لان المفتوحة

المختصة اذا دخلت على الاسم لا يجب دخول احدية والحروف عليه لانها لا تفسر مع بان التسمية لا ينافي مدخل
الا على الفعل ولا يحتاج الى التوضيح لان التفسير مع الفعل اكثر وهو الحذف وقع وقوة الفصل بعد ما ليس مع الاسم
والاخذت قد يحتاج الى الفرق والتوضيح مع الاسم وكان للتبعية اى لثبات التسمية نحو كان زيد بالاسم
او قد يحكي كان للشك نحو كانت شي وهو اى فته كان مركب من كانت التسمية وان المسورة اى مسورة العنزة
و نشأ من به الكلام سوال وهو ان كان لا يمكن ان يابى بها بل كانت مركبة من كانت التسمية وان المسورة
العنزة ينبغي ان تسمى العنزة فيها ولم تسمى بل تفتح فها وجوبها اجاب عنه وانما تحت اى العنزة فى كان لتدعيم الحذف
التي هى حرف جر فى الاصل وان خرجت عن حكم الجارة عليها اى على ان ربه حرف الجر تفتح عنزة مادة ان عرفت ان
جرت الجر لا تدخل الا على المفرد فتفتح بها رعاية فتسورة وان كان السين على الكسر فتدبر اى قد يخرجون زيد الاسماء
ان زيد الكلاسة ثم قدمت الحركات لبيان التسمية فى اول الامر ثم لما ذهب الى التحليل وهو اختيار المفسر رحمه الله
والجواب على انها حرف براسها حملا على تقاربا وان الاصل عدم التركيب وهو الصحيح وقد تحفت اى كان ظاهري اى
تأمل من العمل به التحذير على الافصح نحو كان زيد اسد لثبات مضى بها بالفعل ويجوز ان يعبر عنهم بحمل
به التحذير كما فى ان المفتوح انخفض ويجوز ان لا يقدربها ذلك لعدم ما يوجب وهو ان كانتا بتبها بالفعل ولا علم ان
بين كان والحركات التسمية ثابت من وجهين احدهما ان وجه التسمية اقوى فى الحركات وانما فى النجاة تسمى صدى الكلام نحو
الحركات فانها تقع فى وسط الكلام ولكن هى كلمة مفردة عند الجرحين وقال الكوفيين انها مركبة من لا وان الكسرة العنزة
الحركات الزائدة واصلا لانها كانت كسرة العنزة الى الحركات وحذف العنزة لئلا يسهل راءك وهو دفع توهم نشأ
عن كلام سابق لسان نحو جاءنى زيد لكن عروا قد جاء فان السان اذ اسجد به الكلام يتوهم انه لا لم يحكى زيد
لم يحكى عروا فدفع وجهه بقوله لكن عروا قد جاء ونبأ ان يكون اذ كان بين زيد وعروا مادة فى الجحيم وعدمه ولهذا نحو
اى يقع لكن بين كلامين متضادين فعيا او ثباتا فى المعنى فالمستلزم هو التنازع المعنوي ولذا افسر عليه والاما التنازع
فهو يوجد نحو جاءنى زيد لكن عروا قد جاء قال امه تعالى وان ربك فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون وقد
لا يوجد نحو غاب زيد لكن برا حاضر فان فيه ليس تنازع لفظي بل هو مقصور على التنازع المعنوي الذى هو المستلزم وهو التسمية
والجواب عن معنى ان الكلامين المتضادين لا يجب ان يتقيدا واتقادا تحقيقا بل كفى بتأنيها فى الجواب كما فى آية الكرسي
فان عدم الشك لا ينافي الاتصال بل يتناسب اذ العاقل ان يشكروا ويحجزوهم اى مع لكن نشأ ده كانت او تحذف

وادعوا بالاسم سجدوا وازرعوا في موضع آخر قوله حيث تادعوا بالاسم سجدوا بالاسم اي في موضع
 بين المحطوط والمحطوط عليه واما قوله في موضع آخر قوله حيث تادعوا بالاسم سجدوا بالاسم اي في موضع
 المحطوط وكان من آثاره ان من زعم في ملاهي من وصل حادوه نحو قوله تعالى تعلقا الملائكة مستندة فخلت امسكت من
 وانزل من سماء رادقيس الارض فخره وشم قريبا ميلة هي بركان وبن وصل نحو قوله تعالى ثم قال اي ثم قال
 في المار وبنه اذ كان زيه المحطوط عليه فمقداني الزل في حال المحطوط وبنه ميلة اي يكون بين المحطوط والمحطوط
 عليه مثل ان تصحج ثم لجوز التسمي نحو قوله تعالى ثم نادى ابراهيم اليه ان كن معي فليكن مني فليكن مني
 نحو قوله ثم ابليس لم يقبلوا انزل اليها من الدم حتى كتم اي كتم في القرب واهلها لان ههنا اي ههنا حتى اقبل من ههنا
 ثم يكون حتى تروى بين الفاء وشم وشهد اي شرا حتى ان يكون محطوبا اي محطوط حتى دعه في احسرت فيه كونه
 لغاية القرب التماسا على ان حتى العاطفة يجب ان يكون محطوبا واهلها في المحطوط عليه فليكن مني فليكن مني
 من الباء حتى التصلب دلل الرضى لان دبر العاطفة يجب ان يكون محطوبا واهلها في المحطوط عليه فليكن مني فليكن مني
 على تجز كون ما بهما مفعلا باخره واهلها في المحطوط عليه فليكن مني فليكن مني
 العاطفة حبرها واهلها في المحطوط عليه فليكن مني فليكن مني
 الصلح مضربا واهلها في المحطوط عليه فليكن مني فليكن مني
 الناس حتى الانبياء ودم ابيض حتى المير او فيه مفعلا في المحطوط نحو دم الطلح حتى الماشاة اي دم كبر ان الطلح حتى
 رجائهم وادعوا بالاسم سجدوا وازرعوا في موضع آخر قوله حيث تادعوا بالاسم سجدوا بالاسم اي في موضع
 اي في موضع في عالم الحكم والحق المصير باق ما به من علم قبل اول امور وكذا اقبل في غير موضع من كلامه في قوله تعالى
 ما تقصر عن اذنا من الفضل نحو من رتب بزل اول امر او اي رتب لراعه منها من غير تعيين واهلها في المحطوط عليه فليكن مني فليكن مني
 كما في انصبيات التي لها بهام فانها المعين في عالم الحكم الا انه يجوز ان يكون مفعلا لان بين المعين والمشير بين جميع
 به والمحطوط انما مفعلا في عالم الحكم والحق المصير باق ما به من علم قبل اول امور وكذا اقبل في غير موضع من كلامه في قوله تعالى
 قوله تعالى ولا تقصروا عنهم حتى يرضوا انما هي في عالم الحكم والحق المصير باق ما به من علم قبل اول امور وكذا اقبل في غير موضع من كلامه في قوله تعالى
 واما ما جاب به بعضهم من انها في لاية كبرية مستقلة الا انه لا يصلح فيها والمهم مستعد من قوله تعالى
 ليس في سبيل الحق نذير شيئا ولا نذير الحيات واقعة لاهل الارض والهمم انهم من دخل الحق فيها ليست واهلها

نحو ما ياردى زيد كن عمرو جارا وبعدهما نحو قاتم بكر وكن خال لم يقيم تفصيل المقام ان كل واحد اعطفت المفرد على المفرد لزم ان يكون
 النفي قبلها نحو ما جازيه لكن عمرو ومارأيت احد لكن عمرو ادى حقيقته لا تكون لاتباعها نفي عن الاول واذا عطفت الجملة
 على الجملة لزم ان يكون النفي قبلها وبعده ادى حتم بل في انيا فلما بعده النفي والايجاب نفي بعدها نحو ما جازيه في زيد لكن عمرو
 تبادرا وجاهل زيد لكن عمرو ونحو في جميع الصور لا تستعمل لكن بدون النفي ثم لا نزع عن بيان حروف تشرع في بيان حروف التنبيه
 فقال فصل حروف التنبيه ثلثة قال بعض المحققين الظاهر انها ليست حروف المعاني بل هي اصوات وضعت لغرض التنبيه
 فالاولى ان تجعل من قبل حروف الزيادة الا يفتح الهزرة وتخفيف اللام واما يفتح الهزرة وتخفيف الميم بها وضعت اى هذه
 الثلثة لتنبيه المخاطب والعاطف قبل الشروع في الكلام للمنفردة اى الى مخاطب شى من الكلام الذى يليه المتكلم اليه
 ولا يفتل عند يمكن في فهمه ولذلك سميت هذه الحروف التنبيه ولا تكون هذه الحروف الا في صدر الكلام سوى ما استعمل
 باسم الاشارة فانها تقع حيث تقع اسم الاشارة واما اذا اتصل بينهما وبين اسم الاشارة ففى صدر الكلام ايضا نحو قول
 تعالى يا ابراهيم اولاد والاصل انتم هؤلاء واما لا يخلطان الى على الجملة لانها وضعت ان كيد مضمون الجملة فتقع بهما الكلام لا
 اسبغ التنبيه عليه فلا يخلطان الاعلى الجملة اسمية كانت تلك الجملة نحو قوله تعالى الا انهم هم المفسدون وقول ابراهيم
 اما الذى لا يفتل الى كيد والذى انما ابدا وحى واذا الذى امره الا انما ابدا ابدا الى الضم الهذلى القسيم بامدعا وما للتنبيه
 والاولى القسم والباقي من الكلام صلات الموصولات والاستشهاد على ان ما للتنبيه دخلت على الجملة الاسمية او فعلية نحو
 الا لا يفتل واما ان تضرب وثلاث اى الحرف الثالث من حروف التنبيه فهو ما تدخل على الجملة مثل الا واما اسمية نحو ما جازيه
 قائم او فعلية نحو اخذ كذا والمفرد اى تدخل على المفرد الذى يكون اسم الاشارة نحو اخذ او هو لا وكذا هذه
 ولانها تنهه الحروف فتمسها تدخل على الجملة كما تدخل اضافة على المفردات من اسم الاشارة ثم ما نزع عن بيان
 حروف التنبيه شرع في بيان حروف انما فقال فصل حروف انما ثمانية اى واما جازيه اى والهزرة المنفردة نأى يفتح
 الهزرة وسكون الياء والهزرة المنفردة يستلوان القريب اى هذا والقريب اى واما يستلوان البعيد اى هذا والبعيد واما جازيه
 اى اى جميع حروف انما كما مره بقوله اى يفتح القريب والبعيد وفي بعض النسخ وياهاها والتوبيخ فان قلت نفي يجر ان لا يقال
 يا ابراهيم وارب لانه تعالى ارب اليه من اجل انما ذكره في انما اسمية سبحانه يستعصا من القائل ريبا والاعراب فان
 الضمير ثم اعلم ان يال انه انما يحب المعنى كذا لك انما يحب بولود الاستعمال يكون محذوفة ومذكورة ولا يتحد من حروف
 انما اغيرها ولا ينادى اسم انما والاسم المستثنى الابهام والابها ولا يندب الابهام او بولود انما والاسم النادى

[illegible]

وليس ينبغي زيادتها ان يكون منفعته بالزيادة ابدأ بمقتضى انها حيث تحت الزيادة الى انها قد تحت الزيادة ومن شأنها ان تزداد من حيث الزيادة
 اريد زيادة حروف الكلام زيدت حروفها ولهذا سميت بحروف الزيادة وتسمى حروف الصلة والضم والمقصور ومن زيادتها في الكلام الكسرة
 او الغنة او كلاهما وغير ذلك فان كسرة الغنة وكون النون الغنة التفسير تزداد زيادة حاصلة مع النافذة كثير ان كسرة
 الغنة نحو ما في زيد قائم وكقول الحسن ما ان حرت حجة بمقتضى ولكن حرت معالي مجرد قال بعضهم انها ان النافذة دخلت عليها
 ما ان نية ناكية الغنة وهذه الصيغة كذا استهم اجتمع حرفين اصلين بمعنى واحد ولهذا لا يجوز ان يقال ان زيدا ولا بالرجل وتزداد ان
 مع ما المصدرية قليلا نحو انتظر ما الى مجلس لا يبرأ من مدة جلوس الامير وكذا تزداد ان مع ما الاسمية كقول تعالى وانه كذا
 فيما ان كذا لم ينف مع الا للتبديع نحو ان قام زيد وتزداد ان مع ما النجاسة نحو ما ان جئت جئت وان بفتح الهاء وكون النون
 تزداد زيادة حاصلة مع ما كسرة كقول تعالى فلما ان جازا البشير قال في السماء ان قد يكون حمل لا نحو فلما ان جازا البشير وقد يكون
 زائدة كقول تعالى وما لهم ان لا ينفذ بهم اعداى لانهم ينفذ بهم فحمل الواو قبله لا مقابله لان القوة ووجه خفض وضع من وضع زيادة
 ان لم يذكره وتزداد ان بين لورا القسم المقدم عليه نحو واعدان لمقت قمت وتزداد ان مع كاف التثنية قليلا نحو وقد كان غلبة
 وما تزداد زيادة حاصلة مع اذا متى واي وايان واين وان شرطية متى حال كونه هذه الكلمات او دات اشترط واذية تزداد
 اعداى ان لم ينفذ بها فان جازا استعملها على وجهين كما تقول اذا ما صحت صحت وكذا الباء في نحو متى ما تخرج
 اخرج واي بالقرب اضرب ان اعداى اي ايا ما تزداد الا سماء الحسنى وانما تجلس احبس وقول تعالى اما نرين واما تهن بكيا اما
 تخافن ويرجم بفضل اما نون الناكية غالبا يكون الفصل اولى بان كسرة حيث انه للقصص من الحروف ونحو ما تقسم اقسام بالوزن
 قليلا وتزداد ما بعد بعض حروف الجر سماعه نحو قوله فيما حجت من اعداى وما قليلا وما خطيا بهم اعترقوا وانما قال وبعد بعض حروف الجر
 لانها لا تزداد بعد جميع حروف الجر وازيادة ما من المضافات على فله نحو قوله تعالى غل ما كنتم تطفون ونحو غضبت من خير جرم وقيل ان
 ما بعد حرف الجر والمضافات ككرة مجرورة والجرور بعد ما بدل بينهما ولا تزداد زيادة حاصلة مع الواو اي مع واو اللطف الكائنة
 بعد الغنة سواد كان الغنة خطا نحو اجابني زيد ولا عرو وروى عنى قوله تعالى غير المنصوب عليهم والاضايل فان الغير منى لا النافذة وكذا
 تزداد ما بعد النون نحو لا تضرب زيدا ولا عرو ولا تزداد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما كنتم تطفون ونحو غضبت من خير جرم وقيل ان
 وان اكثر زيادتها قبل القسم الذي كان جوابا ايضا لا شاعرا بان جوابا ينفذ في نحو لا اعداى فله نحو قوله تعالى لا تقسم بخيرهم واستعملوا
 التثنية في نحو انقضت حجة يستعني عن القسم فبذلك كانت صورة القسم وازيادتها ان المضافات على الشدة وكقول فلان في سير الجريسي
 وما شروا لعلها كذا اي انك في غير هذا كذا يسر وما علم واما من والباء واللام فقد ذكرها في ذكر زيادتها في حروف الجر على التخصيص

فما فيه منها ولا كان في الدنيا والدم كثيرة وزيادة الحركات قليلة فخص بياها بالكره لمزيد زيادة الحركات ثم اعلم ان
الحركة من الفعل تستحق ان تجل من الحركات الزائدة وكذا ما في شيئا واما الا انهم لم يجعلوا حركات الزائدة لان لها اشتراكا في الكلام
وهو كسكت الحذف عن الفعل وتصحيحه وتحويله على الفعل في الحركات وكذا حيث واخرجوا الاتفاق وتصحيحه كونها جازين ثم لا فرق من بيان حركات
زيادة شرعية في بليته في التفسير فقال فصل حركاتها فغيره من نون التثنية للاحقة اى يفتح الهجزة وكون اليا وانه يفتح الهجزة
ليكون النون ناعما لان اعرابها بفتح التفسير تابع لاربابها قبله قال الجدي وبعبره المشبه باعراب المفسر لانه تابع له وقال المالكى اى عاطفة
وفيه ان ما بعده ما بين ما قبله وانقطع بعضه من الشارة فاعني تفسيرها مطلقا هو ان كان فعلا كما تقول في تفسير قوله تعالى واسأل القوم
اى اهل القرية او جماعة كما تقول في تفسير قوله تعالى منى العلى اى مات وانما تفسيره اى بلغظ ان فعله بفتح معنى القول كما لا مر الزاد
والكناية ونحو ذلك ففتح بفتح صريح القول لا بعد ما ليس بمعنى القول قوله تعالى وما يؤمنه ان يا ابراهيم ما ربه ان اقم وكنت اليه ان
الكرم ثم افضل الراق ثم ان يكون مفردا العام في تفسيره مقدما في التالى بمعنى قوله تعالى وما يؤمنه ان يا ابراهيم اى وما يؤمنه بفتح المعنى
هو قوله يا ابراهيم مفردة ان يا ابراهيم تفسير لفعل العام احد وانه يكون مفردا العام في تفسيره لفظا نحو قوله تعالى وما يؤمنه الى امس
لا يدعى ان اتدنيه وادامه فغيره ان لا تفضل فيمنه في القول لا القول بصريح فلا يقال قلت له ان الكتاب هو اى قلت لفظ الصريح
لا معناه اى سأل القول واما ان في قوله تعالى ما كنت لهم الا ممرتي به ان بعدوا واقتصر للام للقول وفتحى ان يعلم ان ما به ان
المفسر ليست من صلاتها بل هي في الكلام بدونه لا يحتاج من جهة تفسيرهم المقدر قوله تعالى واخروهم ان الحمد لله رب العالمين
ان فيه فسر لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبدء المقدم فاعلم استقامه ان يجوز ان يفسر بها ما ليس بمعنى القول
وما فيه معنى القول ولفظ القول صريح وقال ابن المالك الما لبني اى ان تكون تفسير العبر بمعنى ثم لا فرق من بيان حركات التفسير
في بيان حركات المصدر فقال فصل حركات المصدر اى الحركات التى تجعل المحلة في حكم المصدر فالاحكامه اى ما به بفتح الهجزة
مضمون كى لى حركات المصدر ما وان يفتح الهجزة وتختف النون وان يفتح الهجزة وتفتح النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون
يتخصصان للتحليل والتحليل فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون
نصف المراءى مصدر رجب على وزن كرم ومعناه لا تسرع وكثرة الشاغبير المراد ما ذهب اليه وكذا انهم لم يروا ما يأتى منها
وان نحو قوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اى قولهم وان المحلة الاسمية اى تخفى المحلة الاسمية فانها لا تدخل على
تحتها فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون
لكن ان تدرست النون غير النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون فاعلم ان النون

غيره بعد ما المعدرية الحجة الاسمية ايضا ثم اعلم ان خصاص ان بالحجة الاسمية او المكنى تحققة ولم يكن بها ما المكنى قد راما
 اذ انضمت او كفت بان يجوز فيها الحجة الاسمية والفعلية ثم لا فرق عن بيان حروف المعدر شرع في بيان حروف التحضيض فقال
 فتصل حروف التحضيض حروف تدل على تحضيض الفعل بتحقيقه بقوله لا والاولا ولولاها اي لانه لا حروف تدل
 الكلام الا بتدليل على نوع من انواع الكلام فوجب التفسير بها العلم في اول الامر ان كون الكلام من ذلك معناها اي معنى تدل على
 تحت الطلب على انفسه ان سقطت المضارع نحو ما مأكلا قال الصدوق ولولا ما متبا بالملك ومنا بالدم ويغير اي تنهيم ووجه
 على كماله ان دخلت الماضي نحو ما ضربت فزيد اوح اي حين اذا دخلت الماضي لا يكون معناها تحضيضا ايا عقبا واما
 من الفعل ولا تدل على حروف التحضيض على الفعل لان التحضيض تحت افعالين بالفعل ثم ذلك الفعل اما ان يكون نقضا كما في قوله
 او بقدره كما اشار اليه بقوله فان وقع بعد اي حروف التحضيض اسم فاختار فعل اي فهو ممول باضمار فعل مثله كما تقول لمن
 ضربت يوما سي زيد منهم بل ان زيدا اي لما ضربت زيدا فهو ممن مضوب بفعل مضمر بعد لا قال الرضي اذا وقع الفرات
 بعد ان مضروب بفعل بعد لا بفعل مقدم بعده التوسيم في الظروف فنحو ما يوم الحجة زرتني يوم الجمعة فيه مضروب بزرتني وقد
 جاء الحجة الاسمية بعد المقصورة كقوله فيكون لي ارسلا متبا في قوله لا نفس الى شقيقا وجبها اي جميع حروف التحضيض مركبة
 من حروف انا في حرف التثني في جميعها واخر الاول حرف الشرط في بعضها وهو لا ولولا او حرف الاستفهام في بعضها وهو لا
 او حرف التعجب في بعضها والاولا ولولا هما معنى آخر سوى التحضيض وهو اي ذلك المعنى امتناع الحجة الاسمية لوجود الحجة الاسمية
 نحو قوله على اهلك عمر اي لولا على موجود اهلك عمر
 حرف التحضيض كذا اقلت لولا ضربت زيد ثم الكلام واذا قلت لولا على لم حتى لم يتجسس بقولك اهلك عمر وحي اي حين اذا
 كانت لولا ذلك المعنى الاخر يحتاج الى ايجلتين القيتين او بينها اي على المجتئين حجة اسمية ابد ولولا كانت الحجة الاسمية اسمية
 او فعلية وهذا اذا قيدت بالاسمية الذي يدل لولا ان متناعية كما هو من الجبرين واما على قوله اهلك السائل فالا سم بعد ما فاعل الفعل
 مقدم اي لولا على اهلك عمر حتى على ثم اوان يحتاج الى ايجلتين لكن لا يكون ولها اسمية وقال الفراء لولا هي رافعة للاسم الذي بعدها
 ثم لا فرق عن بيان حروف التحضيض شرع في بيان حرف التوق فقال فتصل حروف التوق قد سميت بحروف التوق لانه يخرج بها
 المستوق الاخبار وهي اي قد اذا دخلت في الماضي تكون لتقريب الماضي الى الحال نحو قد ركب الامير اي نزل به او منه قول
 المودع قد مات الصلوة ولاجل ذلك اي ولاجل ان قد في الماضي لتقريبه الى الحال سميت قد حروف التقريب ايضا كما سميت بحروف
 التوق ولهذا اي ولاجل انها لتقريب الماضي الى الحال لم ترم اي قد الماضي اي مع الماضي ليعتبر اي الماضي ان يقع حالا لانها

[illegible]

والتقدير كما ينبغي وجب في جواب هذا جواب سوال مقدر وسواء نظرنا في جواب هذا القاء وجب ان يكون الاول سبباً
وانما وجب الثاني جواب وسببته الاول الثاني لان ذلك يحكم كونهما كلاً بشرط وبسببته على ذلك لم يحكم كون اذا جرت الشرط
في انه يقال حيث زيد لقيته فانما اكرمه ولا اذا انشأ كثره في القرآن لعدم لزوم اهل جملتها حين الخي بالناظر في جاري من جرت الشرط
وجب ان يحدث فعلها اي فعل الاية مني وطلب على طر من ان الشرط لا بد له اي الشرط من فعل اي من ان يدخل على الفعل وذلك
اي وجوب حدوث فعلها ليكون حدوث الفعل تنبها على ان المقصود من التفصيل بها اي بامور الاسم الواقع بعد اي بامور الفعل
انما زيد مطلق لتقديره اي تقديره الكلام بها كمن شي في زيد مطلق فحدث الفعل الذي هو الشرط وهو يمكن وحدث الفعل الثاني
الجزء وهو من شي واقم اما مقامها تسمى في الما زيد مطلق ولما مناسب ودخل جرت الشرط على هذا الجزاء تعلقوا اي الخاتمة انما الى الجزاء
الثاني وهو مطلق ووضوح الاول وهو زيد من اما والفاء عوض عن الفعل المحدث فلهذا يلزم التوالى بين جرت الشرط والجزاء
انما زيد مطلق ثم ذلك الجزاء اي الجزاء الاول وهو الاسم الواقع بعد الحان صالحا للجزاء اي كونه مبتدأ وان لم يكن ظرفاً فهو انك
الجزاء مبتدأ كما مر مثله رآه اي وان لم يكن ذلك الجزاء صالحا للجزاء بالتحقق فلفظ اي فاعل لك الجزاء ما بعد الفاء نحو ما يوم المحبة زيد مطلق
عاطفي في يوم المحبة ناصبه على الظرفية اعلم ان الخاتمة اخبرنا في ان الاسم الواقع بعد اهل جزاء محذوف جوابها ام لا فليس بوجه الى ان
انما في جزاءها مطلقاً سواء كان مرادها امضرباً سواء كان بعد الفاء الجزاء اي في التقديم اول وهو الجزاء عند المحبة فخرج بالذكر ذهب ابو العباس
المير الى انه ليس بجزء مما في جزاءها مطلقاً سواء وجد ما بين التقديم اول لا لا فتعبد عمل ما في جزاءها قبلها بل هو معمول لفعل محدث نحو ما
يوم المحبة فان زيداً مطلق لا فتعبد عمل ما بعد ما فيها قبلها لكونها متعقبة بعد الكلام ثم لا فرغ عن بيان حدوث الشرط شرع في بيان
حدوث الردع فقال **فصل** جرت الردع كلاً وضعت الجزاء المتكلم ودعه اي منه عما يحكم المتكلم به تقول لمن قال كذا ان ينصك
كلاً اي ليس الامر كذلك ردعاً لشيء على الخطأ وكقوله تعالى فيقول رب اني انا كلاً اي لا يحكم به الكلام فانه اي الامر ليس كذلك
اي كما تقول لانه سبحانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكره من الكفار وقد يضيّق على من يكره من الانبياء والصالحين لا
هذا اي وضع كلاً لجزء المتكلم ودعه اذا جاءت بعد الجزاء كلاً وقد يحكي كلاً بعد الامر اي كلاً لاجابات بعد الخروج تكون لفظي كلاً حابة عما
اذا قيل ان الضرب به فقلت كلاً اي لا افضل من اقله فيا لاجابة الضرب لزيد وقد يحكي كلاً بمعنى هذا والمقصود منه تحقيق معنى الجاء من ان كقوله
تعالى كلاً سوف فليكون اي مما يورج اي حين اذا جاءت كلاً بمعنى هذا تكون كلاً اسماً حرفاً ومعني كلاً حال كونه اسماً لكان الاصل في ان
الاعراب لكونه اي لكون كلاً نهياً مستبهاً كلاً حال كونه حرفاً لفظاً ومعني لسانية معناه فانك تروع الى الخطاب عما يحكم بتحقيقاً
لصفه وقيل فانه لكان اي ومن تابعه يكون كلاً اذا كان بمعنى هذا حرفاً ايضاً كما اذا لم يكن معني هذا كلاً بمعنى ان من الحروف المشبهة

[illegible]

في قولنا قولنا والالف في نحو علما ورمانا واذا كان كذلك فنقولهم اي قول العرب المروان رمانا بـ والالف المحذوفة لانها
اسكتين ضعيف واما الحاق علامته الشبهة وبجميع اى جمع المذكر المرنث بالفعل اذا كان الفاعل ظاهرا لميل على ان ما اسند اليه
الفعل متنى او مجموع مذكرا ومرث كالحاق تاء التانيث لذلك ضعيف لا يبرهن تكرار صورة الفاعل فلا يقال قاما الزيدان بالحق
الالف في الشبهة وقاس الزيدون بالحق الواقع في جمع المذكر قس امسا بالحق النون في جمع المرنث واما اذا كان الفاعل متنا
فالحق علامته الشبهة وبجميع بالفعل ليس بصحيح فيقال زيدان قاما ويرون قاموا والى وقن وتبدل بالحق اى الحق في هـ
اللاما حبا بالفعل مع الضعف لا يكون تلك الاماات صائرا لئلا يلزم الاضمار اى اضمار الفاعل قبل الذكر اى قبل ذكره من غير فائدة
بل تكون حروفاى علاماته وانه من اول الامر اذا حكت بالفعل على احوال الفاعل من كونه متنى او مجموعا مذكرا او مجموعا مذكرا
تانيث اسكت فاتها ليست بضمير كى ضربت بالحركات التثنية لانها لو كانت ضمير لزم حذفها عنه بحسب الفاعل الظرف اللازم
بالفعل لجر الزنون ضربت هند فاللزم منه لان بطلان اللازم يوجب بطلان اللازم بل هى حركت الحقت بالفعل للماتى تسلك على ما
ما اسند اليه الفعل واما لم يمد تاء التانيث المحركة من الحروف ولام علامته الشبهة وبجميع في الافعال منها فلانها اسم وشار الى علامتها
حرفا في نونه ضعيفه تبعا لبيان حكم تاء التانيث ثم لما فرغ من بيان تاء التانيث اسكت مخرجه في بيان التثنية فقال فصل
ان التثنية نون ساكنة في اصل الوضع فلا يرد تحريكها لالتقاء اسكتين مخزوين الفاضل ولما كان قوله نون ساكنة يتناول نون من
ولون ولم يكن ونظرا فقيده بقوله يتبع حركة آخر الكلمة لاخراجا عنه لان هذه النونات تكون او آخر تلك الكلمات ولم تكن تربع حركات
او اخرها واما اوج الحركة ودون ان يقول يتبع آخر الكلمة متبها على ان التثنية تستغنى حاله الوقت باسقاط الحركة وما قبل في وجوبها
من ان اللباد من متابقتها الاخر لوجهين غير متخلل شئى وهما الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتثنية فنية نظر اذ المساور منها لوجهين
من غير متخلل حركت فالوجه باطنا والمراد بالكلمة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فية فية تنوين تامة وصبرى والمراد بالآخر ما انتهى اليه
الحكم فشميل تنوين قاض فان الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره تنوين كنهية انتهى اليه الحكم واما قال آخر الكلمة ولم يقل آخر
يتناول تنوين التثنية في الفعل والحرف لان كيد الفعل احترز بين النون الحقيقية نحو اخبرن فانها نون ساكنة يتبع حركة آخر الكلمة كنهية انتهى اليه
الفعل فلا تكون تنوين لاني قوله لان كيد الفعل حركت فحق دخلت على فعل محذول عليه قوله لان كيد لانه جاز ومعلق بفعل لفظا او تقدير اذ
وقعت صفة للتثنية تقديره لا تكون التثنية اسكت ناكيد الفعل اخبرن عطفت والظنون بخلاف تقديره التثنية نون اسكتة يتبع حركة آخر
الكلمة لان نون ساكنة تلحق الاخر ناكيد الفعل هى اى التثنية خمسة واسم القسم الاول من تلك القسام تمكن وهو اى التثنية يدل على ان الاسم
اى الاسم الذى يغل عليه التثنية تمكن اى راسخ في مقتضى الاسمية منفرد بمسمى تنوين الصرف ايضا فاعلم من المنصرف والمنسغ

توزيد رجل وقد ترم ان الترم في مثل رجل مكسر وبه انه لا يسمى المكسرة لانه لم يزل او ضرب او دار وجعلته
في الترم على ما دل عليه لو كان المكسر لم يزل في الوقت الذي تسمى به ولا يعلم ذلك ان به الترم لكونه المكسر ان في الترم قد في
من ذلك الترم المكسر به ما في ترم يزل على ان الاسم الذي يزل عليه كونه لا يزداد فيكون ترم المكسر بالالف في الترم
والخروج من الترم المكسر به ما في ترم يزل على ان الاسم الذي يزل عليه كونه لا يزداد فيكون ترم المكسر بالالف في الترم
فنفقني كلامه في ترم سادس للترم وهو الفاء في بين الوصل والوقت وقال في الترم المكسر بخفة بالهاء والاسم
نحو سبويه وحده والاسم بالسكون في ترم وهو الفاء في بين الوصل والوقت وقال في الترم المكسر بخفة بالهاء والاسم
الخطية بالسكون فلهذا يزداد في الترم في بين يري ولا يفرق بينهما اي ما خفي بالسكون اسكت السكون الا ان اسكت
التي تفرق الا ان علم انه لا يكون طلب الشيء في ترم الخال والا كان طلبا لما بيننا وما زاد ولم يفرغ الا من امره ولا يفرغ
لا يكون الخال طوله الا قد علم به في ترم اسكت السكون الا ان ما خفي بالسكون مطلقا بالان الثالث الى القسم الثاني من
الالف للعرض وهو ما في ترم يكون عرض من الفاء اسم اذا تحت بالاسم فثابتها على آخر الكلمة نحو حيتة وساقية وتيرة
اي حين اذا كان كذا فالحين مضاف الى اذا واذ مضاف الى حيتة بعد انما مضاف الى حيتة فالتحت الترمين باذ يكون مرفعا
من المضاف اليه وهو الحية المضافة وعلى القياس ساقية ويروى ساقية ساقية اذا كان كذا ويروى اذا كان الرباع الى القسم
الرباع من تلك الاقسام للقاء به وهو الترمين الذي تدخل في جميع المراتب السكلمات خارج الترمين فيها بمقتضى
في مسلين والالف والياء فيها علامات للجمع كان الواو علامة للجمع في مسلين وليس به الترمين ترمين الترمين كما توهم بعضهم ولا
تتوهم الترمين في الاعلام المنقصة من الترمين ولا ترمين من المضاف اليه لان التي تسمى ساقية ولا ترمين الترمين للجمع
في آخر الالفاظ والمضاف فلم يزل الا كونه للقاء به وهو الا بة المذكورة من اقسام ترمين تحذف بالاسم قد عرفت وجه اختصاصها
في بيان علامات الاسم وفي ترم الحاء اشارة الى ان القسم الخامس ترمين غير مختص بالاسم بل هو مشترك بين الاسم والفعل والحرف
الخامس من تلك الاقسام للترتم وهو الذي لم يزل في آخر الالفاظ وانضاف اليها ما في آخر الالفاظ من الالفاظ التي خلقت
مساير مع ذلك لتحسين الالف التي تسمى ترمين الحسن الفاء به ومن قال سمي به لان فيه ترك الترمين لا يتبين على ما قلنا كقولنا
هو جريز انما اليوم عاقل والفاء وقل ان اسميت فلهذا ياكلوه اي قولنا شاعر هو دوية يا ايها ملك ادعها
فقله يا ايها ملك ادعها الى باب السكلم والفاء والالف عرض عن يانه وملك بمعنى ملك وملك مكث عليه وغيره
وصى نحو وف والقدير بملك تجددت فاقوا وملك تجدد والقول الاول مثال لتوهم الترمين الذي يدخل الاسم والفعل

والفضل اذ البيت والتمس في مثال التثنية الذي يدل على الفعل ويظهر آخر المصراع ومثال متون التثنية الذي يدل على حرف
فعل ليدل على ان التثنية لم يوضع بمعنى من المعاني بل وضع لغرض التثنية وليس معناه التثنية كما ان حروف التثنية
لم يوضع فني من المعاني بل وضع لغرض التركيب فني ذكر التثنية في اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة فيها الوضع مع
وكذا سائر التثنيات في اعتبار الحروف في بعض سماع اذ الظاهر ان متون الحروف وضع لغرض التوضيح ومتون المقابلة وضع لغرض
وجعل التثنية والاعلى الجسمية كالنوع بسبب قضي قول المصنف ان له الحروف والربان للمقابلة وانما سطر التثنية سطر متون التثنية
والمقابلة في موضع الموضوع له وتحدث اي التثنية على سبيل الوجوب من العلم اذ كان اي العلم مصروفاً بانه لو اتيه حال كون
الابن والابنة مضافا الى علم آخر تخز يدان محرومة ابداً كما حذف التثنية من العلم طلباً بالتحقيق لعل اللفظ وكون العلم
تفصيلاً وكثرة الاستعمال وتحدثت الفت ابنة صرة في الكناية فقه التحق في الخط والدلالة على ثبوتها في مثال الموضوع بالصفة
ولا تحدثت الفت ابنة حيث كانت محسونا لانياسها بالفت وفي هذا الكلام اشارة الى ان الابن اذ كان صفة غير العلم تحرق بمحل ابن
او لم يكن صفة تخز يدان بكونه اذ كان العلم مصروفاً غير العلم تحرقاً به اي اني لم يحدث التثنية في جميع هذه الصور وكذا الابنة
فيما ذكر ان حكمها العلم الابن الذي حدثت غيرتها كما مر ثم لا فرق عن بيان التثنية شرع في بيان نون التأكيد فقال **فصل**
نون التأكيد اي التثنية في التأكيد تحصيل المطلوب هي نون وضعت تأكيد الامر والمصراع اذ كان فيه اي في المضارع طلب
لا يركب به التثنية الا ما كان مطلوباً وحيث اذ اوقد اي بمقابلة اذ التي وضعت تأكيد الماضي اي كما كان قد وضعت تأكيد الماضي
كذلك به التثنية وضعت تأكيد المضارع بشرط لا معنى للطلب فيه وهي اي نون التأكيد على ضربين احدهما تفيده اي ساكنة ابداً في
على التثنية لانياسها بعض من التثنية ولا يفيدهم البعض من غيرهم التثنية وانما كانت ساكنة لكونها مبنية والاصل في البناء هو السكون و
انما في التثنية اي ثبوتها في اللفظ في التثنية وهي اي التثنية متحركة لثبوت ان لم يكن عليها اي قبل التثنية الفت مطلقاً نحو
اخرين واخرين وكسورة عطف على قوله متحركة كان قبلها اي قبل التثنية الفت سواء كانت التثنية نحو اضراباً او الحازناً
في جميع المرات نحو اضراباً ان لم يثبت بها متون التثنية من حيث وقوعها بعد الفت صورة وان ثبت فيها فرق من حيث التثنية
والتحقيق وتدخل في نون التأكيد حقيقة كانت او تقيده في الامر اي في امر الامر مطلقاً معلوماً كان او مجهولاً حاضر كان او غائباً
فان قبل لم يدخل نون التأكيد في آخر الامر من اقسام حروف المعاني كحرف التثنية والاستقبال وقسم افعالها صدر الكلام فتثني
ان يدخل في اول الامر لانها لا تدخل نون التأكيد في اول الامر لعدم الابداء بالساكن منه ولا يشابه بالتثنية وهو في آخر الكلمة
ولان وجود التأكيد يقتضي انما خير من الشيء كان وقع الشيء في تحله وايضا ذلك الحرف صدر الكلام وانفصال سخلة

الزمن وفي النهي والاستقبال والتمني والعرض جازي تدخل وزن التاكيد في جهة المواضع الخمسة من الحركات في كل باب من ابواب
 وانما تدخل وزن التاكيد في جهة المواضع لان في كل منها ان من تلك المواضع ثلثا اي لا تسنوي الطلب وتوجد في كل واحدة منها اثنا
 ثمانية اذ دخلت على وزن التاكيد المابعد الثاني في الامور النهي والاستقبال وتساير ما في التمني والعرض في بابها فبذلك الامر علم
 ان وزن التاكيد يندخل في التمني وان لم يكن في معنى الطلب يشبه بالابن في الله قليل ولما لم يكره لان الفتح لخصته بالعدم يحترق
 تحرق في تفسير تفسير الزمن في الاستقبال وبت حزين تفسير الزمن في التمني ولا تسنوي طلبه في التمني في العرض وتدخل
 اي تلك النون في القسم اي في جواز القسم والافزون التاكيد لا تدخل في نفس القسم وجوب اي دخلها واجبا اذ كان جازيا
 القسم مبادرا فدخل وزن التاكيد في القسم وجوب التمني القسم على ما يكون علوا وجده تحصيله على ما كان مبادرا الى التمني
 ان لا يكون اخر القسم فاما من سني التاكيد لا لا يخلو اول اي اول القسم من اي من التاكيد نحو والاول فخل كنائبه
 النون في القسم واعلم ان اي ان يجب ضم ما قبلها اي ما قبل وزن التاكيد تحققة كانت موقوفة في صدر اللفظ فاما كان
 او واخر او اخرين تفسير الزمن انما ويبضم ما قبل وزن التاكيد منها ليدل اي ضم ما قبلها على الواو المتخذه في اخرين
 لا اجتماع الساكنين وبما عرفت الفتح واول وزن التاكيد والاعلام من الواو على حالها من ان مثلها من اجتماع
 الساكنين جازي في الزمن الثقيلة لان دخل حرت في وانما في ضم طلبا للتخفيف فان قيل كيف جازي حرت الواو في اخرين مع
 اتصال وزن التاكيد به لانه فاض دخل الفاعل على ما يجوز فدخل القسم ان الواو متخذه لان الالف عليها اذ الغنة موزونة
 فكانت لم تخف منه اكالها في صلوة المرضي ضم مقام الساكن فلا يندرك كان يتبعه والكنة في غنة كذا في ضم
 في لا تخشون لاهوا ويجب كسر ما قبلها اي ما قبل وزن التاكيد مثل في الواو والمخاطبة نحو اخرين تفسير الزمن وانما
 كسر ما قبلها ليدل بها الكسر على ايراد المتخذه لا اجتماع الساكنين وبما عرفت الفتح واول وزن التاكيد انما لم يبق الا
 على حالها من ان مثلها من اجتماع الساكنين جازي في الزمن الثقيلة طلبا للتخفيف ويجب الفتح اي فتح ما قبل وزن التاكيد
 في حالها من اي في ما عرفت الذكر المخاطبة وهو المورد الذي كرفنا بالكل واو واخر او الثانية والتمني مثل في المرتبة من فاع
 وجب بفتح ما قبلها في المورد فاعض ما قبلها لا تسبب المورد بالجمع المذكور وكسر ما قبلها لا تسبب المورد في مخالفة ولو سكن
 للمزيد اقبل الساكنين فلا يمكن غير الفتح بين الفتح ولان وزن التاكيد كذا براسها انضمت الى الكلمة اخرى ومن فاعها ثم اذا
 ركبو اذ في سكونه نرى فخر اخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر ولان الفتح اخذ الحركات ولما فتح الزمن الفتح في الفتح واما
 وجب بفتح ما قبلها في التمني وفتح المرتبة فان ما قبلها اي ما قبل النون الفتح والفتح في الحكم انضمت لوني حكم القسم لانها

لها غير جاصدين لاجل سكونها وما قبلها مستوفى فيكون الواو بالفتح من قوله وسحب الفتح فيما عداها اعم من ان يكون حقيقة

كما في اضرين او كما في اضرينان وانما لا تحذف الالف في المتن لئلا يلتبس بالواحد والحذف الالف وزيدت الالف في جميع المرات

قبل النون اي قبل نون التاكيد لكونه اجتماع ثلث نونات احدها نون الضمير والثاني نون التاكيد المندغم والمدغم فيه لان

النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع الثنتين يوجب النقل الجواب للاوامام فليكن اجتماع الاشبال فزيدت الالف التمامية

وفما نقلت والالف اختلف حركات الزوائد فلما اخبرت للفصل ولم تحذف نون الضمير من ان يدفع اجتماع ثلث نونات

لانها ليست علامة للرفع حتى تحذف بل هي ضمير صحيح الموت وما جازة وتقول نون الخفيفة في داخل الثقيلة الا في مرضيكن فان

الثقيلة يدخل فيها ودون الخفيفة استار الى ما بينها والنون الخفيفة لا تدخل الثنية اعملا اي سواء كانت ثنية المذكور او الموصوف

ولا تدخل ايضا جميع المرات فلا يقال اذهبان واذهبانان وانما لا تدخل الخفيفة في هذين الموصوفين لانه اي اثان لو حركت

اي نون الخفيفة لم تكن خفيفة فلم تكن على الاصل اي على اصلها وان اصبحت ساكنة على الاصل يلزم التقاء الساكنين اي الالف

والنون على غير حده وهو غير حسن توضح في المقام ان النون الخفيفة لو دخلت على الثنية ورجع الموت يلزم احد المحدثين

وهما ان تحريك النون الخفيفة والبقاء على السكون لا سبيل الا لاول لان وقع النون الخفيفة على السكون فتحركها حرك

على الوضع الاصلى من حصول اللبس لا الى الثاني لانه يلزم اجتماع الساكنين على غير حده اي غير محل جواز التقاء الساكنين

وذلك غير جائز وانما عبرة بقوله وهو غير حسن اكفاء ابادني ما يكفي ولا يمكن حذف احد هاتين التاءات الساكنين

لانه يلزم الالتباس بالمفرد على تقدير حذفت الالف فلم يجرح لاتصال النون فلو كان وجودها يؤدي الى عدها واما التقاء الساكنين

على حده وهو ان يكون الساكن الاول رتبه الثاني مدغما وكلاهما في كلمة واحدة هو جائز نحو وابتدعها وابتدعها

حركة الباء الاولى واخفحت في الثانية لان المدغمة في الحروف بمنزلة الحركات فكان الساكن الاول متحركا وكان المدغم لا يستقل

باللفظ يعني لم يكن ملفوظا بالتبعية المدغم فيه فهو كالمدغم فكان لم يكن في الكلام الساكن واحد فانقلت برود على هذا

نحو اضرين فان اصله اضر بالفتحة ينفذون التاكيد فكان القياس ان يقال اضرين لانه اجتماع الساكنين في حده

وكذا نحو اضرين اصله اضر فينتهي ان لا تحذف الواو من الاول والياء من الثاني كما لم تحذف في اضرينان

قلت ان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع ضمير البارز فكان القياس ان تحذف الواو والياء في صدرتين

لان التقاء الساكنين ليس في كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة كما اشترنا اليه واما فرق بين الواو

والياء بين الالف مع ان القياس التوسعية بينهما بالتحذف لان الالف لو حذفت من المتن لالتبس بالمفرد كما مر

دعته الوقوع في جميع الموت لو حذفت الالف يلزم الوقوع في جميع الموت مع هذا اعتبار النونات مع فقه الالف واستقلال
 الراء والياء ثم اسلم ان النون الحقيقية انما لا تدخل في الشبهة وجب الموت على من سبغ في يوسن النوى واما على من سبغ
 فته فقل النون الحقيقية في الشبهة وجب الموت قياسا على الحقيقة على التثنية لان التقاء الساكنين غير مستر اولان الله
 الذي في الالف بمنزلة الحركة المحركة للمدة كقراءة من قرأ على حيائي سيكون الياء في قوله تعالى وحيائي وحيائي
 منه ربي العالمين لا شريك له بذلك امرت واما اهل المسلمين فلهذا وان الفراء من تأليف
 شرع الحق الموسوم بالهداية في النواحي من الذي يقتضي تمامه لفعله واما منى على جميعه
 برقى لوى باذنه وعظم امرى ما رده وانا الى سؤل

بحرهم وجاه بها مولى بنه والتمسوة والسلام

على فيه المبعوث بمجراته وعلى الراء صحابة المحضين

كبريات الهم مع حاله بفوائده

ونين فاصديه بفوائده

وارزق الراغبين اليه

من مقاصده والمرجو

منهم ان يدعوا بالخير

والغفران عسى

يخرجني من حجاب

بالسادة

ع الايمان

بنت

كتبه على